عزّة شرارة بيضون

العنف الأسري

رجالٌ يتكلّمون

عزّة شرارة بيضون

العنف الأسري
رجالٌ يتكلّمون

'يسعى لبناء فلسفة نسوية باللغة العربية.'
جريدة النهار، عن كتابها 'الجندر... ماذا تقولين؟'

'أخرجوني من البيت. لماذا؟ من أجل صفعة واحدة؟'
'هي دفعتني وأنا دفعتها... أنا لم أضربها.'
'إنها لا تهتم إلا بالمال.'

ماذا يقول الرجال إذا سئلوا عن سبب تعنيفهم لزوجاتهم؟

هذه الدراسة بحث ميداني لدراسة أحوال الرجال، ممارسي العنف، من منظورهم الذاتي. وتشير النتائج إلى أن الأزواج الذين يمارسون العنف على زوجاتهم يعانون من أزمة في هوياتهم الجندرية، تجعلهم عاجزين عن اللحاق بالتغيّرات التي طالت واقع نسائهم، والنساء عامة في المجتمعات الراهنة. وهكذا يُمسي العنف ردّ فعل 'طبيعياً' ومحاولة لاسترجاع هيبة، افترضوها من بعض امتيازاتهم كرجال. كما بيّنت الدراسة تحفّظ الرجال، بل استخفافهم وعداءهم، تجاه تدخّل الدولة في الحياة الأسرية عبر القانون 293/ 2014 وتجاه الأشخاص والمؤسسات المعنية بتطبيقه.

على الرغم من سنّ قوانين لحماية المرأة وسائر أفراد الأسرة من العنف، إلا أن القوانين وحدها غير كافية لتأمين هذه الحماية ما لم تُعالج الأصول المسبّبة للعنف الأسري.

عزّة شرارة بيضون أستاذة سابقة في الجامعة اللبنانية، كليّة الآداب. عضوة مؤسّسة في 'تجمّع الباحثات اللبنانيات'، وعضوة في 'الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية'. باحثة ومستشارة في شؤون المرأة والجندر.
موقعها الإلكتروني: http://azzachararabaydoun.wordpress.com

أبعاد
abaad
www.abaadmena.org

العنف الأسري

رجالٌ يتكلّمون

عزّة شرارة بيضون

العنف الأسري

رجالٌ يتكلّمون

أبعاد
abaad
مركز الموارد للمساواة بين الجنسين
resource center for gender equality

SWEDEN

diakonia
PEOPLE CHANGING THE WORLD

© منظمة أبعاد – مركز الموارد للمساواة بين الجنسين 2016
جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى 2016

دعم هذه الدراسة مادياً كلّ من "منظمة دياكونيا" و"المؤسسة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية"، ونفّذ الشقّ الميداني منها كلّ من الباحثة عزّه شرارة بيضون والأستاذة المحامية دانيال الحويّك، لكن الباحثة / الكاتبة مسؤولة على مضمون كلّ ما جاء فيها.

منظمة أبعاد – مركز الموارد للمساواة بين الجنسين

أبعاد هي منظمة مدنية، غير طائفية وغير ربحية، تهدف إلى إحقاق مساواة النوع الاجتماعي لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تسعى أبعاد إلى تعزيز المساواة بين المرأة والرجل وتفعيل مشاركة النساء من خلال تطوير السياسات، والإصلاح القانوني، وإدماج مفهوم النوع الاجتماعي، وتعزيز إشراك الرجال في هذه العملية، وإلغاء التمييز وتمكين النساء وتعزيز قدراتهن للمشاركة بفعالية في مجتمعاتهن.

فرن الشباك، القطاع 51، 5 شارع بستاني، بناية نجار، الطابق الأرضي
هاتف / فاكس: 283821-1-961+ | 283820-1-961+
الخليوي (المكتب): 283820-70-961+
الموقع الإلكتروني: www.abaadmena.org

منظمة دياكونيا

منظمة دياكونيا هي منظمة تنموية سويدية، تعمل من أجل عالم مستدام تسوده العدالة والمساواة وخالٍ من الفقر والقهر والتمييز والعنف. تدعم منظمة دياكونيا عمل أكثر من 400 منظمة حول العالم في أكثر من 30 بلداً.

بدارو، شارع العلام، بناية سعادة الطابق الثاني، بيروت، لبنان
هاتف/فاكس: 390073-1-961+
الموقع الإلكتروني: www.diakonia.se

أبعاد
abaad
مركز الموارد للمساواة بين الجنسين
resource center for gender equality

SWEDEN

diakonia
PEOPLE CHANGING THE WORLD

نسخة توزّع بصورة مجانية

المحتويات

المقدّمة: لحماية النساء ٧
تمهيد ٧
حيثيات التأهيل في أحكام القضاة ٩
من أجل صورة أوضح ١١
البحث وطريقته ١٣
هذا الكتاب ١٨
القسم الأوّل: الرجال يتكلّمون ٢١
المقابلات ٢٣
القسم الثاني: مختلفون ومتشابهون (نتائج الدراسة الميدانية) ١٥١
الفصل الأوّل: في السمات الديموغرافية: مختلفون ١٥٣
الفصل الثاني: في التسويغ للعنف: متشابهون ١٦٠
الفصل الثالث: إغراء المقارنة ٢٠٦
القسم الثالث: ما بعد روايات الرجال (نقاش النتائج والتوصيات) ٢١٩
الفصل الأوّل: من السيطرة على الزوجة إلى امتلاك الذات ٢٢١
الفصل الثاني: القانون ٢٠١٤/٢٩٣ وتداعيات تطبيقه ٢٣٧
الخاتمة: تأمّلات في حدود الدراسة وفي آفاقها ٢٤٨
أولاً: في شمل الرجال ٢٤٨
ثانياً: "الخاص" في عناية "العام" ٢٥٤

ثالثاً: تضمينات للعمل النسوي ٢٥٦
ببليوغرافيا ٢٦١
الملحق رقم ١ ٢٦٥
الملحق رقم ٢ ٢٦٧

المقدّمة

لحماية النساء

تمهيد

في مشروع القانون الذي تقدّم به "التحالف الوطني لتشريع حماية النساء من العنف الأسري"، برز همّ حماية المرأة المعنّفة من التعرّض للمزيد من الأذى؛ هذا الهمّ تمثّل في صوغ باب خاص يحمل عنوان "أمر الحماية". في هذا الباب ثبْتٌ بالتدابير التفصيلية التي تضمن سلامة المرأة في الفترة الانتقالية الفاصلة ما بين الإبلاغ/تقديم الشكوى وإطلاق الحكم على الجاني وما يلي ذلك، بحسب مقتضى الحال. إن المنظّمات غير الحكومية التي عملت مع النساء المعنّفات تدرك مدى خطورة الإبلاغ عن العنف على المرأة لدى أشخاص أو مؤسسات تتجاوز دائرة الأسرة؛ فهي قد خبرَت تداعيات هذا الإبلاغ على المرأة المعنّفة في مظاهر من تصعيد العنف على أنواعه. كما أن الأبحاث الميدانية التي عالجت موضوع العنف ضد النساء، سواء عندنا أو في المجتمعات الأخرى، رصدت الخطورة التي ذكرنا والتي وصلت، أحياناً، إلى حدّ القتل[1]. الجدير ذكره أنّ بنود أمر

١ ولنا في لبنان برهان على ذلك في حادثة رهيبة ذهبت ضحيتها نسرين روحانا التي قتلها زوجها، معترفاً أنه "اتخذ القرار النهائي بقتلها بعد صدور قرار قاضي الأمور المستعجلة بتسليمها الولديَن ونفقة مالية قدرها ٣٠٠ ألف ليرة لبنانية شهرياً وتعويضاً قيمته مليون ليرة..." http://www.annahar.com/article/196921-. هذه ليست الحادثة الوحيدة، بالطبع.

الحماية قد توزّعتها، في شكلها المقترح من "التحالف" تقريباً، بنودٌ عدّة في القانون ٢٠١٤/٢٩٣، الذي أقرّه مجلس النواب في ١ نيسان/أبريل من عام ٢٠١٤، والذي أُطلق عليه اسم "قانون حماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري"[١]. اللافت أن هذا القانون قد تضمّن بنداً يعالج ركناً أساسياً من موضوع العنف الأسري؛ فالمادة الـ ٢٠ منه تعلن أنه "إضافةً إلى العقوبات المقررة وفق أحكام هذا القانون، للمحكمة أن تُلزم مرتكب جرم العنف الأسري بالخضوع لدورات تأهيل ضد العنف في مراكز متخصصة".

إن القانون ٢٠١٤/٢٩٣ الذي لم يأتِ على قدْر توقّعات الحركة النسائية بسبب تعديل بعض بنود القانون الذي اقترحه "التحالف الوطني لتشريع حماية النساء من العنف الأسري"... هذا القانون قد أرسى في بعض بنوده قاعدة يمكن البناء عليها من أجل مقاربة موضوع العنف المذكور من موقع يسمح بمحاصرته. فإضافةً إلى موضوع حماية المرأة المعنّفة (بما هي الشخص الرئيسي الذي يقع عليه العنف في الأسرة)، يتضمّن القانون بنداً وحيداً، وإن غامض الصياغة، يقضي بإلزام بعض ممارسي العنف "الخضوع لدورات تأهيل". صحيح أن المادة لا تعمل على تحديد المقصود بهذا التأهيل: شروطه وطبيعته ومآله، ولا صفة الناس القائمين به، كما فعلَت في موضوع "أمر الحماية"، إلا أن سياق الكلام عن التأهيل يشي بأن القصد من وجود هذه المادة هو توفير ما من شأنه ضمان التغيير الجذري في سلوك ممارس العنف واتجاهاته، وقيَمه ضمناً؛ وتنطوي المادة على فكرة مفادها أن العقاب الذي سيناله الجاني، وإن كان ضرورياً، قد لا يكون كافياً لمنع العنف عن المرأة في الأسرة، ولا عن "سائر أفرادها". إن ورود المادّة الـ٢٠ المذكورة في قانون يدّعي "الحماية" هو بمثابة التصريح، من جانب المشرّع، بأن هذه الحماية لا تتحقق على نحوٍ فعّال، ولا تكون مستدامة، إذا لم نعالج الأصول المسبّبة للعنف الأسري الذي فرضها. فإذا كانت الحماية ضرورية

١ المواد ١٣–١٩ من القانون ٢٠١٤/٢٩٣: وقد أقرّ مجلس النواب اللبناني القانون ٢٠١٤/٢٩٣ بتاريخ ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤ ووقّعه رئيس الجمهورية ميشيل سليمان بتاريخ ٨ أيار/مايو ٢٠١٤، ونشر في الجريدة الرسمية بصيغته النهائية بتاريخ ٢٠١٤/٥/١٥. انظر صيغة القانون على موقع مجلس النواب اللبناني:
https://lp.gov.lb/Temp/Files/9d879de2-285b-4217-abc8-866e7a3f42ac.doc

لدرء الخطر الآني الذي يحدثه ممارس العنف على المرأة وعلى أفراد الأسرة، فإن استدامة هذه الحماية تفترض معالجة مصدر العنف: ممارس العنف نفسه.

إن السيناريو المحتمل لسلوك الجاني بعد نيله الحكم، أو تنفيذه، والعائد إلى الأسرة نفسها التي سبّبت إدانته، وبناءً على ملاحظات وأقصوصات تداولتها وسائل الإعلام القديمة والجديدة عندنا... هذا السيناريو لا يشي بأن هذا الحكم وتنفيذه سيفضيان إلى تعديل إيجابي في سلوك الجاني واتجاهاته، ولا في نوعية الحياة التي ستعيشها هذه الأسرة، بعد تنفيذه حكم القضاء المستحق. إن التوجّه الحامل لإدراج المادة الـ٢٠ من القانون ٢٠١٤/٢٩٣، والتي تقضي بإلزام الجاني بالخضوع للتأهيل، إنما تستشرف قصور العقاب والحماية الموقتة عن إحداث تعديل في أحوال الأسرة وعن منع العنف عنها. هذا التوجّه برز في مسار تشريع القوانين الشبيهة في البلدان الأخرى، الصناعية وغير الصناعية، بتأثير حركة تحرّر المرأة في موجتها الثانية، التي أبرزت إلى العلن موضوع العنف ضد النساء في إطار أسرهن. وقد عزّزت صدقية وجوب تأهيل الجاني/ممارس العنف أبحاث ودراسات[1] بيّنت ضرورة التأهيل المذكور درءاً للوقوع في الجرم تكراراً؛ الأمر الذي يُفضي إلى ضمان أفضل للحماية. فكان أن تُرجم التوجّه المذكور عملانياً، في تلك البلدان، في إجراءات وتدابير خاصّة، ورصد موارد مالية وإنسانية لدى مؤسسات الدولة القضائية والأمنية والصحية والاجتماعية؛ وواكب ذلك إجراء مزيد من الدراسات الميدانية في علم نفس وعلم اجتماع الجريمة كانت الغاية من إجرائها محاولة التعرّف على مرتكبي العنف ضد النساء في أسرهن على نحوٍ يسمح بمقاربةٍ أكثر فعالية لهم ولضحاياهم، تالياً.

حيثيات التأهيل في أحكام القضاة

في نظرة أوّلية إلى قرارات الحماية الصادرة عن بعض قضاة الأمور المستعجلة في محاكم مختلفة في لبنان عام ٢٠١٤[2]، بعد صدور القانون ٢٠١٤/٢٩٣، يتبيّن لنا أنه،

١ انظر في البيليوغرافيا عناوين لدراسات أميركية وبريطانية وضعت استجابةً لهذه الحاجة، تحديداً.

٢ **تحديات تطبيق القانون رقم ٢٠١٤/٢٩٣: حماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري**، (تقرير)، "منظمة كفى... عنف واستغلال"، بيروت، ٢٠١٥.

ومن بين ثلاثين قراراً، فإن ثلثها اشتمل على ضرورة خضوع الجناة لجلسات تأهيل، بحيث يكون تقرير الاختصاصي النفساني[١] عن حالة الجاني، بنهايتها، معيناً للقاضي على تقرير صلاح أحوال الجاني للقائه مع أسرته مجدداً (بعد فصله عنها لضمان سلامتها من تعنيفه)، أو من أجل تقرير حاجته إلى المزيد من الجلسات التأهيلية. إن الباحث في القرارات المذكورة لا يجد الأسباب التي دفعت بقاضٍ من القضاة الخمسة (وكلهم من الرجال) الذين اتخذوا قرار التأهيل، أو تلك التي لم تدفع بآخر لعدم اتخاذ القرار بالتأهيل المذكور؛ ففي قراءة متأنية للحيثيات الحاملة لقرارات القضاة بضرورة خضوع الجاني لجلسات تأهيلية، مقارنةً بالحيثيات الحاملة لقرارات لم يُتّخذ فيها قرار بالتأهيل، لم نقع على اختلاف بارز. إن قرارات التأهيل تبدو وكأنها خاضعة لتفضيل شخصي اتّصف به قاضٍ، دون غيره. ما نحاول قوله هو أن القرار بالتأهيل للجاني/ممارس العنف في إطار الأسرة، عندنا، يفتقر إلى المعايير الموضوعية التي تسوّغ له. هذا يعني أننا محتاجون إلى صوغ هذه المعايير لتكون بمتناول القضاة كي تكون قراراتهم، في هذا الشأن، قائمة على المعرفة لا على التفضيل/الاستنساب الشخصي[٢]. إن مسار تطبيق القانون ٢٠١٤/٢٩٣، كما هي الحال مع أكثر القوانين ذات الصلة بالنساء، يضع القضاة في موقع "المتعلّم"[٣] بسبب اختلاط "المعرفة"، في هذا المجال، بالمعتقدات والأفكار السائدة. هذه الدراسة تكتسب أهميتها في سعيها نحو تقديم معرفة في هذا المجال.

١ لم تذكر المادّة الـ٢٠ من القانون ٢٠١٤/٢٩٣ طبيعة التأهيل؛ لكن، وفي نقاش غير رسمي مع مديرة منظمة "كفى عنفاً واستغلالاً للنساء والأطفال" غير الحكومية التي ذكرتها وثائق المحاكمات، تحديداً، بكونها الجهة المسؤولة عن تأهيل الجاني، تبيّن أن القائمين بالتأهيل هم معالجون نفسيون مستقلّون. (في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥).

٢ في الاحتفال/الندوة الذي أقيم لمناسبة إطلاق الكتاب/الدليل المذكور في الهامش الأسبق في بيت المحامي (بيروت، ١ نيسان/أبريل ٢٠١٥) تكلّم القاضي جاد معلوف – وهو القاضي الأول الذي حكم استناداً إلى القانون٢٠١٤/٢٩٣ – ليقول إن الاستماع إلى الجاني والتواصل معه أمران مهمّان من أجل "إفهامه خطورة ما قام به"، وإنه لدى قيامه، شخصياً، بذلك توصّل مع بعض الجناة إلى تراجعهم عن مواقفهم الدفاعية، بل أفضى ببعضهم إلى اعترافهم بخطئهم.

٣ وهو ما اعترف به أحد القضاة – مشكوراً – في الندوة المذكورة في الهامش السابق. لذا يتعيّن على المعنيين بتطبيق هذا القانون الاجتهاد في هذا المجال. هذه الدراسة إسهام في جعل الاجتهاد المطلوب قائماً على قاعدة معرفية.

إلى ذلك، فإن التأهيل، بقصد الحماية المستدامة، ينبغي أن يكون قائماً على أرضية علمية قوامها دراسات ميدانية تستطلع، في ما يعنينا في هذه الدراسة، أحوال ممارسي العنف عندنا: سماتهم الديموغرافية والأسرية، صحتهم النفسية، توافقهم الاجتماعي، تاريخهم السلوكي والجُنوحي، اتجاهاتهم الاجتماعية، والجندرية، ضمناً، وتصوّرهم للحلول الممكنة لوقف العنف في أسرهم إلخ. إن هذه الدراسات قمينة بجعل القضاة، والجسم الحقوقي عامة، أكثر اطّلاعاً better informed، وتسمح بتعيين فئات ممارسي العنف المرشّحين للتأهيل المذكور في المادّة الـ٢٠ من القانون ٢٠١٤/٢٩٣.

فالشخص – ممارس العنف في إطار أسرته – الذي لا يُبدي بعض الندم على أفعاله العنفية، بل يقلل من فظاعة جرمه، مثلاً، مصرّحاً أن تعنيفه غير مؤذٍ، وأنّ المرأة التي وقع عليها العنف هي المسؤولة عن عنفه تجاهها، أو أنه يملك حقوقاً مشروعة في إجبار زوجته على الجِماع، أو أنه يرى أن تأديبها هو من بعض "واجباته" تجاهها إلخ من مسوّغات لعنفه قد يصرّح عنها... هذا الزوج لن يتوقّف، على الأرجح، عن ممارساته، أو قد يتوقف خوفاً من العقاب وتجنّباً له لمدة معينة، يستعيد بعدها سيرته السابقة. وهو، لذلك، يحتاج إلى التأهيل، أو قل: هو بحاجة إلى التأهيل أكثر من ذاك الذي أحدث العقاب لديه صدمة إيجابية قد تدفعه إلى التأمّل في تداعيات ممارساته العنفية على المرأة أو على أفراد الأسرة، وتُفضي به إلى تعديل تلك الممارسات.

من أجل صورة أوضح

إن نظرة إجمالية على الدراسات الميدانية التي نُفّذت في العقدين السابقين[1] في لبنان تشير إلى عناية غير قليلة أوْلاها منفّذوها للمعنَّفات/الناجيات/المستفيدات من خدمات المنظمات غير الحكومية المعنية بالعنف ضد النساء عندنا. وفي أكثر هذه الدراسات

١ أنظر، مثلاً، الدراسة الببليوغرافية – الجزء الأول من (بيضون، ٢٠١٠)، والببليوغرافيا على موقع الـ UNFPA على الوصلة:

Louise Wetheridge and Jinan Usta (2010), Review of Gender- Based Violence research in Lebanon, UNFPA, Beirut @
http://www.unfpa.org.lb/Documents/4-Review-of-GBV-Research-in-Lebanon.aspx

نجد تفصيلاً لسمات ممارس العنف الشخصية والديموغرافية والأسرية، وأيضاً لاتجاهاته وتفاصيل سلوكه العنفي وقيمه الحاملة لذلك العنف إلخ... وكلها من وجهة نظر النساء المعنَّفات ووفق اختباراتهن للعيش معه، وفي إطار انتظاراتهن وتوقعاتهن لطبيعة العلاقة بينهن وبين ممارسي العنف عليهن. لكننا لسنا على علم بوجود أبحاث ميدانية عندنا حاولت دراسة أحوال الرجال، ممارسي العنف،[1] من منظورهم الذاتي؛ فبخلاف ما جاء على لسان النساء المعنّفات، فإننا نجهل روايات الرجال الشخصية عن ممارساتهم العنفية. أي، إننا لا نملك إجابات الرجال، ممارسي العنف أنفسهم، عن الأسئلة المرتبطة بالمواضيع ذات الصلة. هذه المواضيع هي التالية: تعريفهم عن أنفسهم وتصوراتهم بشأن مسارات حيواتهم وأحوالهم الشخصية والأسرية والعلائقية، رواياتهم الخاصة للعنف الذي يمارسونه في إطار أسرهم، اتجاهاتهم نحو المرأة ونحو العنف، تصوراتهم واتجاهاتهم نحو الحلول القائمة والمتصوّرة لأحوالهم، موقفهم من تدخّل الدولة في المجال الأسري، وغير ذلك من مواضيع[2] تفيد دراستها في توفير صورة أكثر اكتمالاً لموضوع العنف ضد النساء في أسرهن، ولسُبُل الحدّ منه، من تلك التي حصلنا عليها حتى حينه، عبر مساءلة الضحايا/الناجيات في أبحاثنا. إن اكتمال الصورة المطلوبة باشتمال الرجل في الأبحاث حول الموضوع ليس ترفاً فكرياً بل ضرورة يمليها تطبيق القانون المذكور بطريقة تخفّف إلى الحدّ الأدنى من عثرات مرتقبة بفعل تدخّل القضاء المدني للمرّة الأولى في مجال الحياة الأسرية من بابه الواسع.

هذه الدراسة تطمح للإسهام في الإضافة إلى المخزون المعرفي للمعنيين بموضوع العنف ضد النساء في أسرهن: هؤلاء هم الجسم الحقوقي (المشرّع والقضاة والمحامون)، المؤسسات الحكومية والمنظّمات غير الحكومية المعنية بموضوع العنف ضد النساء، المعالجون النفسيون والمرشدون النفسانيون إلخ، (بل والدينيون

١ هذا، والجدير ذكره أن عدداً من المنظمات غير الحكومية عندنا قد جعلت الرجال عامّةً من بعض فئاتها المستهدفة سعياً لكسب مناصرتهم في مسعى مناهضة العنف ضد النساء، أو وفّرت فرصة للرجال الراغبين بعلاج نفسي مجاني قوامه ضبط الغضب أو "إدارته". ولا نعلم إن كان هذا التوجّه لدى المنظمات قد اشتمل على الرجال ممارسي العنف أم أنه يخدم الرجال عامةً. انظر وصفاً لهذه البرامج ومخرجاتها على المواقع الإلكترونية لهذه المنظمات.

٢ انظر الملحق رقم ١.

ممن يرغبون في ذلك)، إضافةً إلى الباحثين الاجتماعيين؛ أي، كلّ مَنْ مِنْ شأنه أن يجعل قرارات الأشخاص، ذات الصلة بالعنف ضد النساء، قائمة على المعرفة الموضوعية/الميدانية، لا على المعتقدات والقيم والاتجاهات والاستدلال المنطقي، حصراً.

البحث وطريقته

توسّلنا، في هذه الدراسة، الطريقة النوعية qualitative method، معتمدين المقابلة غير المقيّدة التي يطلقها سؤال/طلب وحيد[1] سعياً للحصول على معلومات عن مواضيع تستطلع أحوال المبحوثين. ونحن طرحنا أسئلة، قمنا بتوليدها من كلام المبحوث/أقصوصاته anecdotes. وتداركاً لإغفال المبحوث معلومات نجدها ضرورية لرسم صورة أكثر اكتمالاً لأحواله لجأنا، في مقابلة ثانية، إلى "المقابلة شبه المقيّدة" مستعينين بجردة من المواضيع على نحوٍ يشمل المعلومات المذكورة.

بسبب جدّة معالجة الموضوع عندنا، يبدو لنا أن اعتماد الطريقة النوعية هي طريقة ملائمة لغَرَض البحث؛ فهي تسمح باستكشاف مجال، تعرّفنا عليه سابقاً، من منظور الضحية الناجية، ونسعى للتعرّف عليه من منظور الشخص الجاني. إن الطلب إلى ممارسي العنف الاستجابة لطلب رواية اختباراتهم بمثابة استدعاء لإجابات حرّة من قيود قد تضعها أسئلة معدّة سلفاً على المبحوث؛ هكذا، يقترب الكلام المرسل بحرية من كونه معبّراً عن واقع لحال نحاول تلمّس معالمه. إن محاولة إطلاق إجابة حرّة لدى الشخص/المبحوث لا تخفّف الاستجابات المرغوبة اجتماعياً socially desirable لديه فحسب، بل إن هذا الإطلاق أيضاً بمثابة كبح لـ"تدخّل" الباحث/القائم بمقابلة المبحوث وتحوير مسار اتجاهاته البؤر التي "تهمّ" الباحث أكثر من كونها محورية في فهم المبحوث (أو ربما يرتاح إليها الباحث لأنها أليفة)؛ وذلك سعياً للحصول على احتمال أكبر لصدق رواية الزوج لمعيشه واختباره للعنف الذي أدّى به إلى المثول أمام القضاء/التماس المساعدة النفسية. ويمكن بواسطتها رصد مقاومة المبحوث من

١ الطلب: "بركي بتخبّرنا شو صار معك... كيف وْصلْتْ إلى القضاء/ ليش عم تحضر جلسات تأهيل/ ليش عم تشوف المعالِج النفسي؟" (حسب الحالة).

أجل سبْر probe مجالات في ذلك المعيش غير المرغوب الإفصاح عنها، صراحة.

الرجال/الأزواج من هم؟

تألّفت عينة الدراسة من أحد عشر رجلاً توزّعتهم فئتان:

- تسعة منهم أزواج تلقّوا أحكاماً من قضاة الأمور المستعجلة بوجوب "عدم التعرّض" لزوجاتهم، وبترك منزل الزوجية لفترات متفاوتة. وبعضهم نال، إضافةً إلى ما سبق، حكماً بوجوب الخضوع لجلسات تأهيلية، برعاية منظمة غير حكومية معيّنة، ومتابعتها.
- والاثنان الآخران لم يتعرّضا لأي شكوى جزائية من الزوجة؛ هما تقدّما طوعاً للعلاج النفساني رغبةً منهما في التخلّص من السلوك العنفي تجاه زوجتيهما.

الرجال من الفئة الأولى حصلنا على إحداثياتهم من ملفّاتهم، وتولّت الاتصال بهم، تلفونياً، المحامية المشاركة في العمل الميداني لهذه الدراسة. وقد أُعلموا بأهداف الدراسة وتلقّوا وعداً بالسرية، فقبل أكثرهم المشاركة فيها. أما الاتصال بالفئة الثانية فقد جرى عبر إحدى المعالجات النفسيات العاملات في "مركز الرجال"[1] في منظمة "أبعاد – موارد للمساواة الجندرية" التي عرضت لبعض ملتمسي مساعدتها النفسانية هدف الدراسة، فتطوّع قسمٌ منهم لإجراء المقابلة، بالشروط نفسها.

وجرى الاكتفاء بتسعة رجال من الفئة الأولى، وباثنين من الفئة الثانية. إن تحديد عدد المبحوثين يعود في الدراسات، التي تتوسّل المنهج النوعي، إلى تقدير الباحث[2]،

١ جاء على موقع منظمة "أبعاد – موارد للمساواة الجندرية" غير الحكومية أن "مركز الرجال" يوفّر خدمات الدعم النفسي – الاجتماعي لأي رجل من أي جنسية كانت على الأراضي اللبنانية بصورة سرية ومجانية؛ وذلك في مساحة آمنة تضمّ مهنيين نفسيين لتقديم أشكال الدعم النفسي الهادف إلى تحقيق علاقات بين الثنائي، وبين أفراد الأسرة، خالية من العنف.
للمزيد انظر الوصلة: http://abaadmena.org/documents/men_center_brochure.pdflv

٢ لمّا كان البحث النوعي لا يدّعي أن المفردات المدروسة في إطاره تمثل المجتمع الذي تنتمي إليه هذه المفردات، ولا بقدرة نتائجه التي توصّل إليها على التعميم على ذلك المجتمع، فهو غير معني، إذاً، بـ"صدقية" نتائجها "حتى عتبة احتمال معيّنة"، كما هي حال الأبحاث الإمبيريقة emperical، مثلاً. من هنا فإن عدد المبحوثين لا يخضع لقواعد شبه مرسومة ولا هي محددة برغبة الباحث، في الوصول إلى العتبة المذكورة تلك.

أساساً. في إطار الأبحاث النوعية يكون الباحث المرجع الثقة في تقرير تعيين عدد مفردات عيّنته، لأنه الأكثر قدرةً على تقدير حجم المخرجات "الخام" في بحثه التي بوسعه إدارتها ومعالجتها في إطار منطلقاته النظرية وأهداف دراسته. فـ"الإغراء" الذي يتعرّض له الباحث للمضيّ قدماً في إضافة معطيات جديدة على المادة التي حصّلها يلجمه – أو ينبغي أن يلجمه – تقديره لقدرته على معالجة هذه المعطيات دون "الغرق" في وفرتها. إن حجم المادة المذكور يرتبط، بدوره، ارتباطاً وثيقاً بـ"نوعية" النتائج التي توفّرها له وسيلته البحثية، تباعاً؛ فيتعيّن عليه، عبر "استدعاء" خبرته البحثية وحدسه معاً، التأمّل المستمر في الصلة القائمة بين حجم المادة المخرجة، ونوعيتها، لتقدير إمكانها جلاء الظاهرة المدروسة، واستكمال صورة هذه الظاهرة في المعالم المتنوّعة التي تُبرزها الحالات المنفردة – قيد الدرس.

من وجهة نظر عملية، فإن تحديد عدد المبحوثين جاء، في دراستنا هذه، متناسباً عكساً مع حجم الصعوبات الناجمة عن عملية الاتصال بأفراد العيّنة، وحيازة قبولهم وتعيين المواعيد معهم، ومتناسبة طرداً مع الشروط المتوافرة لهذه الدراسة: المدّة الزمنية المرصودة لإنجاز البحث، وحجم الموارد المرصودة لتنفيذها.

من نافل القول، إن عيّنة هذه الدراسة ملائمة convenient للدراسة وهي غير ممثلة لأي فئة اجتماعية معتمدة في العلوم الاجتماعية (طبقة اجتماعية، منطقة جغرافية معيّنة، طائفة، إلخ)[1]. هم "وُجدوا" في العيّنة لأنهم وافقوا، لدى الاتصال بهم، على الاشتراك في البحث، رصدنا بعضها في أسئلتنا. خلاصة القول، إن المبحوثين الأحد عشر الذين قابلناهم لا يمثّلون الأزواج الذين يعنّفون زوجاتهم في إطار أسرهم في مجتمعنا اللبناني.

قد يتساءل سائل: ما الفائدة إذاً من إجراء بحث لا يسعنا تعميم نتائجه؟ الإجابة جاهزة لدى الباحثين عندنا. إن حصر الأبحاث في بلادنا بالأبحاث التمثيلية بمثابة

١ أي، إن مفردات هذه العيّنة لم ينتموا إليها، وفق طريقة من العشوأة randomization العلمية من بين مجتمع population متوافر، أو جرى تعيين مفرداته كلّهم، بحيث تكون كلّ مفردة فيها لها الحظ نفسه بالانتماء إلى العيّنة.

الاستنكاف عن البحث، وذلك لأسباب لا يَدَ للباحثين فيها[1]. بالرغم من ذلك، فإن أبحاثاً لا تزال تجرى في بلادنا، لأننا محتاجون إلى توفير إجابات عن أسئلة تُطرح علينا. فإذا لم تكن تلك الإجابات نهائية وغير مكتملة عناصرها، فإننا نحصّل إجابات موقتة وجزئية، ريثما نستطيع الحصول على أفضل وأشمل منها. والبحوث النوعية على أنواعها، كما هي أحوال البحوث المَقْطَعية cross–sectional إلخ، تمثّل بديلاً وتسمح نتائجها بصوغ فرضيات هي بمثابة إجابات جزئية وموقتة عن أسئلة راهنة؛ أي أننا، عبر إجراء بحوث، وإن غير نهائية النتائج، نعمل على مقاربة المشكلة المطروحة علينا بمعرفة أكثر استنارةً، مقارنةً بالمقاربات القائمة على الشائع والمتداول common sense – التي لا يمكن الركون إلى صدقها، في أكثر الأحيان، أقلّه بسبب اليقين المُريب المُسبَغ عليها. هذا اليقين الكاذب الذي يسِم "المعرفة" ذات الصلة بالنساء وبشؤونهن، في أحيان كثيرة.

المقابلات وطريقة إجرائها

جرى اللقاء مع المبحوثين في مقابلة فردية. تسعة من هؤلاء جرَت مقابلتهم في مقرّ المنظّمة غير الحكومية "أبعاد – موارد للمساواة الجندرية"، راعية هذه الدراسة، فيما طلب اثنان أن يكون اللقاء في موقع مناسب لهما يسهل وصولهما إليه. ولمّا اشترط المبحوث الأول أن تكون المحامية موجودة في المقابلة مع الباحثة، ارتأينا أن تجري

١ إذ إن إجراء بحوث تمثيلية للمجتمعات المدروسة population يفترض تعييناً واضحاً لتلك المجتمعات. فإذا شاء باحث في أحد البلدان الصناعية، مثلاً، إجراء بحث في مجتمع الأزواج المعنّفين لزوجاتهم في إطار أسرهم، والذين نالوا حكماً بمنع التعرّض – أي تماماً كما هي حال تسعة من أفراد عينتنا، فإن المجتمع المدروس محدّد تماماً! والحصول على أسماء وإحداثيات كافة مفرداته/ الأشخاص في منطقة معيّنة متوافر في أرشيف القوى الأمنية المحلية أو المركزية – بحسب الحالة. وهذا متاح للباحثين الحاصلين على إذن من الهيئة الحكومية – الأكاديمية – العلمية الخاصة الموكل إليها توفير الإذن للباحث – بعد دراسة مشروعه للتأكد من أنه لا ينافي أخلاقيات البحث. هكذا يسع الإحصائي المكلّف سحب عيّنة عشوائية خاضعة لطبيعة العشوأة المرغوب بها من قبل الباحث، ليباشر هذا الأخير في إجراء بحثه مطمئن البال إلى تمثيلية عيّنة بحثه، وإلى صلاحية نتائجه للوصف والحكم والاستشراف والتنبؤ وصواب المقترحات إلخ. هل من ضرورة للقول بأن هذه ليست حالنا في هذه البلاد؟

الباحثة (كاتبة هذه السطور) والمحامية المذكورة كلّ المقابلات من أجل توحيد الوضعية "الإنسانية" المحيطة بالمقابلات. وافتتحت المقابلة بتقديم البحث والتعهّد بالحيادية، (انظر الملحق الرقم ١). وتلا ذلك توقيع الباحثة وثيقة التعهّد بالحفاظ على السرّية، والتوقيع من جانب المبحوث على ورقة تؤكّد قبوله إجراء المقابلة وتسجيل مجرياتها. ومن ثمّ تقدّمت كاتبة هذه السطور بجملة وحيدة تطلب فيها – كما ذكرنا سابقاً – أن يقصّ علينا المبحوث روايته للمسار الذي أدّى به إلى المحكمة، أو إلى التماس المساعدة النفسية، بحسب الحالة. واستجاب تسعة من المبحوثين لطلب تسجيل المقابلة، فيما رفض اثنان. فاستعيض عن التسجيل بالكتابة، التي حاولنا أن تكون دقيقة، دون أن نوفّق دائماً. في نهاية الجلسة طلبنا إلى كلّ المبحوثين اللقاء مرةً ثانية، فاستجاب الجميع باستثناء واحد. وقد كان اللقاء في المرة الثانية مفيداً، وخاصة بالنسبة للمبحوثين اللذَين رفضا التسجيل من أجل استكمال بعض المعلومات. هكذا، استرسل المبحوث في الكلام دون تدخّل منا، إلا للاستعلام حول نقاط بدت لنا غير واضحة في كلامه.

في اللقاء الثاني، جلب المبحوث، استجابةً لطلبنا منه، وثائق[١] من ملفّه، وجرت تعبئة الاستمارة[٢] التي تحوي بعض الأسئلة/المواضيع من أجل استكمال الحصول على بعض المعلومات التي بدت لنا ضرورية لفهم أفضل للزوجين، وللدينامية الأسرية التي تحكم علاقتهما معاً. في هذه المقابلة الثانية قمنا بالتسجيل لمن سمح لنا به، وقد حصّلنا فيها معلومات إضافية بنتيجة التداعيات التي أطلقتها الأسئلة، وسمعنا فيها، أيضاً، استعادة لأقصوصات رواها المبحوث في المقابلة الأولى، حرفياً غالباً، وببعض التعديل، أحياناً. إلى ذلك، فقد جرى تفريغ المقابلات وأتلف التسجيل، ثم أُتلفت نصوص التفريغ بعد الاستفادة من مضمونها، حرصاً على السرّية التي وُعد بها المبحوثون.

نشير إلى أن بعض الأزواج الرواة عبّروا عن "سرورهم" للقائنا من تلقاء أنفسهم. فيما أجاب الآخرون عن سؤال طرحناه في نهاية المقابلة: "لماذا قبلتم مقابلتنا؟". الكلّ عبّروا عن رغبتهم في الكلام، وعن حاجتهم إلى "أذُن" تُصغي لما يرغبون في قوله. أحد

١ وثيقة المحاكمة، خاصةً تلك التي أجريت في المحكمة المذهبية، وغيرها من المرفقات (تقرير الطبيب الشرعي، مثلاً).

٢ انظر الملحق الرقم ٢.

هؤلاء، مثلاً، يرغب في إسماعنا وإسماع العالم روايته... لأنه "مظلوم". يقول: "أريد أن أفرّج عن همّي. أرغب في إظهار الرجل على حقيقته. نحن لسنا وحوشاً. هناك رجال مظلومون، ومن المحتمل أن يكون الظلم الذي وقع عليهم يفوق ما تعرّضت أنا له". وآخر، علّق على قولنا بأن المقابلة ستحفظ سرّية المبحوث مصرّحاً أنه غير مبالٍ بالسرّية، بل بإمكاننا استخدام اسمه الحقيقي... هو يرغب في إسماع صوته للجميع لـ"التعبير عن حقوقه". وثالثٌ أعجبته فكرة "الاستماع إلى الطرف الثاني" في النزاع القائم بينه وبين زوجته، فلبّى الدعوة من أجل "تظهير الصورة" الكاملة، تحديداً. فيما عبّر رابعٌ عن شكره لتوفير فرصة تسمح له بالبوْح؛ وهي فرصة رغب فيها دائماً ولم تكن متوافرة له.

هذا الكتاب

بعد هذه المقدّمة، يتألّف هذا الكتاب من أقسام ثلاثة:

في القسم الأوّل من هذا الكتاب ثَبْتٌ بكلّ (أو تقريباً كلّ) ما قاله هؤلاء، بعد صوغه في نصٍّ متساوق، بحيث يسع القارئ فهم ما يقال؛ وذلك درءاً لوقوعه في الاختلاط الذي ساد كلام مبحوثينا، غالباً. هذه الروايات هي بمثابة المادة الخام التي أنشأنا عليها تحليلنا، والتي تسمح للقارئ بتجسيد نتائج هذه الدراسة وتحليلنا لمدلولاتها في كلام المبحوثين، وفي أقصوصاتهم المروية.

يلي القسم الأول قسمٌ ثانٍ، وفيه عرضٌ للنتائج في فصلين. يتناول الأول السمات الديموغرافية للمبحوثين والمعاني المتضمّنة في تنوّعها. فيما نعمل في الفصل الثاني على استخراج الثيمات/المدارات البارزة في المعطيات المتجمّعة من روايات المبحوثين لأحوالهم. في فصلٍ ثالث من هذا القسم محاولة لقراءة نتائج هذه الدراسة مقارنةً بالأدبيات السابقة المنتجة عندنا حول العنف ضد النساء.

في القسم الثالث نناقش النتائج المحصّلة في فصلين: يتناول الأوّل التضمينات implications العلاجية – النفسية لهذه النتائج، ويتناول الثاني تضميناتها القضائية وتلك المتعلّقة بمسؤولية الدولة والمنظمات النسائية العاملة على مناهضة العنف ضد النساء. ونختم ببعض التأمّل بحدود هذه الدراسة وآفاقها.

كيف يُقرأ هذا الكتاب؟

لمن يرغب في أن تتجسّد نتائج هذا الكتاب في كلام حيّ وملموس، ستكون قراءة متأنّية للمقابلات كلّها (القسم الأوّل) عوناً له على ذلك. أما القارئ "المستعجل" فيسعه القفز عن القسم الأوّل منه (تلخيص المقابلات وتبويبها) والتوجّه، بعد هذه المقدّمة مباشرةً، إلى القسم الثاني حيث أثبتنا الأوصاف الديموغرافية للمبحوثين إضافةً إلى الثيمات themes/المدارات التي استخرجناها من المقابلات، ومقارنة نتائجنا مع الأدبيات المنتجة حول الموضوع عندنا، ومن ثمّ إلى القسم الثالث – موقع نقاش النتائج العامّة والتوصيات، وصولاً إلى الخاتمة.

القسم الأوّل

الرجال يتكلّمون

المقابلات

تمهيد: الأزواج – الأفراد

كان كلّ واحد من الأحد عشر رجلاً الذين قابلناهم، في إطار هذه الدراسة، فرداً فريداً. بدا لنا الواحد منهم قليل الشبه بالآخرين في ملامح رئيسية من شخصيته؛ الأمر الذي جعلنا نطلق على كلّ واحد من هؤلاء صفة، وجدناها تعبّر عن "عقدة" رئيسية، تلتقي عندها أحواله المحرّكة لسلوكه العنفي؛ وذلك وفق كلامه الصريح، تحديداً. هذه الأسماء كانت عناوين لرواياتهم. العناوين/التسميات، ويسبقها اسم مستعار للمبحوث – لا يحمل أية دلالة – هي التالية:

خليل: "الذات المتورّمة"،
نزار: "الأبوة الطاغية"،
جميل: "عقوق ونبذ"،
جان: "تعقيد أسري/تعقيد مجتمعي"،
عادل: "المبالغة المريبة"،
سمير: "الرجولة الزلقة"،
ياسر: "الرغبات المتأرجحة"،
نعيم: "إنكار وتجاذب"،
جورج: "عشق وإفلاس"،
منير: "ثنائي غير تقليدي – معتقدات جندرية تقليدية"،

فوّاز: "حياة قليلة ومستقرة".

إن اعتماد تسمية لكل حالة بمثابة تشديد أردنا، عبره، إبراز فرادة كلّ حالة وتميّزها. لكن إطلاق تسمية على كلّ واحد من مبحوثينا لا يعني أنه ينفرد في السمات المتضمّنة في "عقدة" روايته الرئيسية؛ إذ يكاد سلوك، أو اتجاهات، كلّ واحد من مبحوثينا يتّصف بعددٍ من هذه السمات، إن لم نقل أكثرها. لكن من "استحق" هذه التسمية، كانت مظاهرها في روايته صافية على نحوٍ تغلّبت فيه، تواتراً وحدّةً، على المظاهر الأخرى. فخليل، مثلاً، لا يحتكر ظاهرة "تورّم الذات"، و"التجاذب" كان سمة المشاعر والمعتقدات لدى الأكثرية، لا لدى نعيم فقط. والمركّب "الرجولة" والحيرة في التعامل مع تقلّباته، وإن طغى بوضوح لدى سمير، فهو ثيمة عامّة. وتوافر المال و"غيابه" محرّك للمشاكل وللعنف في الشراكة الزوجية دائماً تقريباً، لا لدى جورج وحده، حيث بدت عظيمة التأثير، إلخ.

الرجال يتكلّمون... بطريقة مفهومة

نشير إلى أنه، حين جرى تفريغ المقابلات، بدا واضحاً لنا أن كلام المبحوثين كان أكثر شبَهاً بـ"التداعي الحر" free association منه إلى التعبير المتساوق والمنضبط، أو حتى المدرِك لوجود متلقٍّ/مستمع غير مطّلع على خلفية ما يقال. هكذا، تخللت الرواية جملٌ غير منتهية، وأخرى خلَت من فاعل أو مفعول به لفعلٍ (أو بالعكس) أو من خبر لمبتدأ (أو بالعكس). وتمازج في الجملة الواحدة الوصف بالأحكام، أو بالمواقف أو بالتهديد أو بالشتائم... وسمعنا، لدى بعضهم، دون إنذار، حوارات بين المبحوث وأشخاص آخرين من الأسرة، أو من خارجها. كانت هناك تعابير صريحة، ولجأ بعضهم إلى الاستعارات والتشبيهات؛ لكن ما بدا لنا الأكثر بروزاً في روايات الرجال كانت الأقصوصات التفصيلية حول أمور وحوادث صعب علينا، حين إجراء المقابلة، وضعها في سياق الموضوع الرئيسي للكلام. هي ذُكرت، على الأرجح، لتوضيح "نقطة ما" في روايته، أو إثبات حجّة أو لتأكيد تحلّيه، أو تحلّي آخرين، بصفة معيّنة، إلخ.

ونحن، حين أثبتنا في النصّ إحالة إلى كلام هؤلاء المبحوثين، أعدنا صياغته بالفصحى محاولين الإبقاء، قدر المستطاع، على المعنى المقصود، وعلى الشحنة الانفعالية الملحقة به. إلى ذلك، اندرج كلام الأزواج المبحوثين، بكلّ أشكاله، تحت عناوين فرعية. هذه العناوين لم تكن نفسها في كل الحالات، بل جاءت متناسبة مع تباين المحاور والاهتمامات التي انعقدت حولها روايات كلّ واحد منهم. فحيث كانت "العلاقة مع الأهل" مهيمنة على علاقة الثنائي، بدا ضرورياً أن نفرد فقرة خاصة لوصف هذه العلاقة. وحين كان "العنف الكلامي" صفة غالبة في التبادل العلائقي بين الزوجين، احتلت العبارة عنوان فقرة في سرد الحالة إلخ.

أخيراً، وفي مطلع كلّ رواية أثبتنا بطاقة المبحوث الشخصية[1] وفقرة تصف ما بدا لنا أنه يميّز هذه الشخصية ويسوّغ لإطلاق التسمية على رواية المبحوث، في الوقت نفسه.

١ حفاظاً على سرية المبحوث الشخصية الموعودة، لم نذكر المهنة بالتحديد، ولم نذكر البلدة، ولا حتى القضاء – مكان السكن والولادة – مكتفين بذكر المحافظة.

خليل (اسم مستعار)

بطاقة شخصية

	خليل	زوجة خليل
الجنسية	اللبنانية	اللبنانية
العمر	44	38
سن الزواج	28 سنة	21
الطائفة التي ولد فيها	المسلمة	المسلمة
المحافظة التي ولد فيها	بيروت	الجنوب
المدن/القرى التي عاش/نشأ فيها	بيروت	بيروت
مكان السكن الحالي	بيروت	بيروت
المدرسة/المدارس التي درس فيها	مجانية	خاصة
عدد سنوات الدراسة/الشهادة المحصّلة	الرابعة المتوسطة	غير محدد
المهنة الحالية / **المهنة السابقة**	سائق خاص / مهنة حرة	لا مهنة / ربة منزل
	أمر ابتعاد ممدد	لا حكم عليها
الوضع الصحي	الجسدي: جيد	غير محدد
	النفسي: صعوبة قليلة في النوم	بحسب تقرير الطبيب الشرعي: منهارة نفسياً
إدمان (كحول/مخدرات/أدوية)	يتناول البروتينات من أجل تكبير عضلاته	تتناول مضادات القلق
ممارسة الشعائر الدينية/الاجتماعية	صلاة/صوم/ارتياد جامع (نادراً)، تعزية (دائماً)	غير محدد
الممارسات الثقافية	مشاهدة التلفزيون، زيارة الأصدقاء، الرياضة، الهرولة، (دائماً)، شبكات التواصل لاجتماعي (أبداً)	تشاهد التلفزيون (دائماً)

خليل

الأنا المتورّمة

خليل ذو ذات متورّمة تملأ عالمه الظواهري phenomenological امتلاءً تاماً. هذه الذات تستقطب كلّ اهتمامه على نحوٍ طفولي غير مألوف في عالم الراشدين؛ ولعلّ انشغاله برفاهه الخاص ومحدودية موارده أدّيا به إلى تجاهل حاجات أسرته بالعناية الضرورية لبقائها، فلجأ إلى العنف لكبح تطلباتها. ومن الدلائل على تورّم ذاته عجزه عن التعاطف الوجداني مع زوجته؛ فهو يسمّي الضرب المبرح الذي يسومها إياه "صفعة" لا تستوجب التصريح عنها. إلى ذلك، فهو إذ يضرب زوجته ويمارس سلطته الذكورية عليها، يخاف سلطة القضاء التي لجأت إليه لمنع عنفه عنها.

في أدبيات علم نفس الجريمة، وحيث الجريمة هي عنف ضد النساء في إطار أسرهن، تبدو حالة خليل نموذجية لتطبيق قانون يحمي النساء من العنف الأسري؛ هذا القانون كابح لعنف أشخاص من طراز خليل. لأن ذوات هؤلاء المتورّمة تمنع عنهم التعاطف الوجداني مع ضحاياهم، وتوعيتهم على ذلك تبقى، في الغالب ووفق الاختبار، قليلة الأثر في سلوكهم. هؤلاء لا يتوقّفون عن ممارسة العنف إلا إذا خافوا من العقاب: عقاب يقع على ذواتهم – موضوع انشغالاتهم الأولى ومركز اهتماماتهم الرئيسية. إن عقاب هؤلاء بإبعادهم عن مواضيع عنفهم، مثلاً، لا يحمي هؤلاء المواضيع من عنفهم فحسب، بل لعله يمثّل صدمة وجودية ونفسية. هذه الصدمة يسعها أن تكون حادثاً رضّياً يعمل على خلخلة بنيان ذاته المتصلّب؛ الأمر الذي يسمح بإعادة بناء "ذات" أكثر رحابةً تفسح في المجال لـ"آخرين مهمّين" للمشاركة في حياته (الزوجة والأولاد والأهل، مثلاً) و"استقبالهم" ليكونوا جزءاً في عالمه الظواهري، وإعادة ترتيب ذلك العالم على نحو يرتقي بشخصه من "الطفل" المنشغل بذاته إلى "الراشد" المنتبه والمستجيب لحاجات الآخرين المهمّين في محيطه الإنساني: زوجته وأسرته.

أمام القضاء

في ملفّ خليل القضائي أنه، ومنذ أن تزوّج، يتعرّض لزوجته ولأولاده (ولأمّه المقيمة مع أسرته في البيت نفسه) بالشتائم والضرب. وقد ورد ذلك في الشكاوى والدعاوى المتعددة التي تقدّمت بها الزوجة لدى المخفر ولدى القضاء، والتي يعود بعضها إلى السنوات الأولى لزواجهما، بجرم الإيذاء بالضرب والتهديد بالقتل، أضيف إليها، أخيراً، الطرد من المنزل الزوجي. وقد كان آخر هذه الشكاوى في تاريخ تلا تصديق القانون ٢٠١٤/٢٩٣، وفيه طلبت زوجة خليل، عبر وكيلها المحامي، إصدار أمر حماية وفقاً للقانون المذكور لأنها تخشى القتل أو التعرّض لعاهة مستديمة بتأثير الضرب "على منطقة الرأس"؛ وقد أرفق المحامي المكلّف عنها تقارير من الأطباء الشرعيين تثبت، بالتفصيل، الضرر الناتج من العنف الجسدي والنفسي في كل مرة تعرّضت فيها للعنف الشديد، الذي استدعى تعطيلاً لمدد مختلفة.

وقد أصدر القاضي[1] أمر حماية للزوجة ولولديها ولحماتها المقيمين في سكن واحد؛ ويتضمن هذا الأمر منع المُستدعى من التعرّض لزوجته، وولديه وأمّه، وإخراجه من منزل الأسرة لمدة أسبوعين من تاريخ الإبلاغ، ومنعه من دخوله خلال هذه الفترة، القابلة للتمديد، ومنعه من الإضرار بممتلكات زوجته وولديها وحماتها، وبالأثاث وبالأموال المشتركة، ومنع التصرّف بها. يضاف إلى ذلك، تكليف المنظّمة غير الحكومية التي جعلتها المحكمة الراعية لتطبيق حكم القانون ٢٠١٤/ ٢٩٣ متابعة تطبيق القرار وإبراز تقارير دورية خلال فترة ستة أشهر من تاريخ القرار، وإلزامه التعاون مع المنظّمة وعدم التعرّض لها إلخ.

في تاريخ لاحق، حضر المُستدعى مع محاميَين ليصرّح أمام القاضي في المحكمة أنه لم يضربْ زوجته ولم يتعرّض لها وأن أقوالها محض افتراء. كما ادّعى أنه يريد العودة إلى المنزل ويريد العيش مع زوجته، لمصلحة الأولاد، وأن يُنفق على أسرته، لأن زوجته لا تعمل في مهنة خارج – منزلية. وقد تقرّر الترخيص للمُستدعى بوجهه

١ نستخدم "القاضي" للدلالة عن القاضية أيضاً – أي إننا حين نكتب "القاضي" نعني أيضاً القاضية. وكذلك الأمر بالنسبة إلى المعالج النفسي والمرشد الاجتماعي والمحامي إلخ. وذلك لنفور شخصي من الصيغة التي يعتمدها البعض من جعل التاء المربوطة في نهاية كلّ واحد من هذه الأسماء هكذا القاضي(ة)، المعالج(ة)، المحامي(ة) إلخ.

العودة إلى المنزل الزوجي عند انقضاء المهلة. وجرى تدوين تعهّده بأن يعيش "بشكل طبيعي دون مشاكل"؛ وقد كلّف، إضافةً إلى ذلك، بإبلاغ المحكمة بأي مستجدات تحصل معه داخل المنزل.

لكن خليلاً لم يعد إلى المنزل الزوجي. كان حين التقيناه ما زال ينام في ضيافة أحد أصدقائه، أو على المقعد في مكتب رب العمل الذي يعمل لديه سائقاً و"مخلّصاً للمعاملات" في الوقت نفسه. وهو رحّب بطلبنا رواية قصته من أجل إجراء البحث؛ لكنه أصرّ على ضرورة وجود المحامية مع الباحثة لدى إجراء المقابلتين لأنه يرغب في إسماعنا وإسماع العالم روايته... لأنه "مظلوم". و"أريد أن أفرّج عن همّي... أرغب بإظهار الرجل بكونه ليس وحشاً"، وذلك لأن هناك رجالاً مظلومين وظلمهم يفوق ما تعرّض له هو. إلى ذلك، رفض خليل تسجيل المقابلة وطلب من الباحثة كتابة ما يتلوه.

بداية متعثّرة

يروي خليل أنه أحب زوجته على مدى إحدى عشرة سنة. وحين تزوجا كان هو في سن الثامنة والعشرين وهي في سن الواحدة والعشرين. عارض أهلها زواجها منه والسبب، برأيه، لكونه "مسلماً" (يقصد أنه "سنّي") من بيروت وهم على المذهب الشيعي من الجنوب. ويروي خليل زيارة أمه وأخته لأهلها من أجل طلب يد زوجته ("الطُلبة") بتفاصيل، لا تزال حيّةً في ذاكرته، يجدها تعبيراً بليغاً عن معارضة أهل زوجته لذلك الزواج. وهذه تمثّلت بسلوكات غير مرحِّبة من قِبلهم. يقول: "حين دخلنا كانت الأم تحضر مسلسلاً مكسيكياً، فلم تتوقف عن ذلك، وقدّموا إلينا المرطبات بأقداحٍ بلاستيكية". وقد واجهته عائلة حبيبته بمطالب تعجيزية إذ إنهم طلبوا مهراً مقدّماً قدره سبعة آلاف دولار ومؤخراً قدره سبعون ألف دولار. رُفض خليل؛ غير أن الفتاة/حبيبته هربت من بيت أهلها لأنها كانت ترغب في الزواج منه بالرغم منهم، لكنه أعادها إلى أهلها مساءً، مفترضاً أن سلوكه فعل احترام لها ولأسرتها؛ فتعرّضت للضرب المبرّح على يد أخواتها بنتيجة هربها؛ لكنه، وبتدخّل أبيها وطلب عائلتها، عادت أمّه لطلب يدها مرةً ثانية. وبعدها توافقت العائلتان معاً على مهر مؤجّل بقيمة خمسة وعشرين ألف دولار. لم تزُر الزوجة أهلها لمدة سنة

ونصف السنة بعد الزواج لولا تدخّل حماتها (أمّه) طالبةً منها مصالحتهم. وبقيت علاقة خليل سيئة معهم، ومع حماته خاصةً، وإخوة زوجته وأخواتها، فلم تتعدَّ زياراتهم المتبادلة عدد أصابع اليد الواحدة طيلة السنوات. فهم يشعرونه وكأنه "عدوّ"، وهو لا يقبل دعواتهم على الأكل. ويقول إن حماته تتّهمه بأن امتناعه عن الأكل عندهم سببه أنهم على المذهب الشيعي.

في خلال المقابلتين اللتين أجريتا مع خليل، تقلّب الرجل بين حالتين:

خليل "الضحية"

في حالة أولى، يستدعي خليل الشفقة على حاله وعلى مصيره لأنه خسر ولدَيه؛ وهو يتّهم زوجته أنها تحرّض عليه الولدَين اللذين ما عادا راغبَين في الخروج معه، وباتا غير واثقَين به ولا يستفقدانه وباتا يكذبان عليه، "وفي المرة الأخيرة التي دخلتُ فيها إلى البيت لم يبادرا إلى السلام عليّ وكأنني لم أكن غائباً"... و"أمّهما جعلتهما شاهدَين ضدّي في المخافر". وخسر أيضاً منزله الذي أنشأه ويملك نسبة/حصة من ثمنه مع أخيه الضابط في قوى الأمن الداخلي الطامع في استملاكه كاملاً؛ فيتحالف مع زوجته ويشهد ضدّه في المخفر؛ ولدى التحرّي من أجل أن يتخلّى لزوجته عن حصته في منزله السكني، فيشتري الأخ تلك الحصّة بعد طلاقه من زوجته.

وهو لا يلقى الرحمة من زوجته، ولا من أهلها، الذين يطلبون منه أن يطلّقها بعد أن يدفع لها مهرها المؤخّر، بالرغم من أنهم ميسورون، فيما هو لا يملك المال. وهو يطلب من السامع أن يوافقه على كونه قد بات خائفاً (كرّرها في كلامه خمس مرات) خاصةً وأن زوجته تهدّده بعد كتابته التعهّد بـ"عدم التعرّض" لزوجته. هي تقول له: "فلتتجرّأ على ضربي". وهو يجد نفسه في موقع الدفاع عن نفسه باستمرار و"كأنني هرّ" (كرّرها مرات ثلاث). وهو إذ شهد أمام القاضي أنه لم يضرب زوجته وأنه ضحية افتراءٍ محض، إلا أنه، وفي معرض التعبير عن تظلّماته، ولدى تعداد خساراته، قال: "أخرجوني من البيت. لماذا؟ من أجل صفعة واحدة؟ كلّ الرجال يضربون زوجاتهم لكن هناك فروق في حدّة الضرب... أنا – لا سمح الله – أنا لم أضربها بآلة حادة، مثلاً". في حالته هذه، يرى خليل أنه ضحية.

خليل العدواني

وفي حالة ثانية له، يُشهر خليل وجهاً على قدْرٍ غير قليل من العدوانية. فهو، وإن كان قد تعهّد، أمام القاضي، بعدم تكرار ما حصل وتأكيده... "احترامي لزوجتي" وأنه "نادم جداً" على فعلته، وكما أنه أقرّ في المحكمة أنه يريد العودة إلى المنزل العائلة وأنه يريد العيش مع زوجته لمصلحة الأولاد، إلا أنه حين قابلناه كان لا يزال خارج المنزل لأنه مرتاح في حالته الراهنة، باستثناء رغبته بوجود ولدَيه معه؛ وأنه يكره زوجته ولم يعد يرغب فيها. وأنه في المرّة الأخيرة التي تركت فيها البيت لم يطلب إليها العودة، بل إن عديله هو الذي أعادها إلى المنزل. يقول: "لم أعد راغباً بامرأة تلجأ إلى المخفر كلّما صفعتها". ويقول أيضاً: "لو كنتُ بعلبكياً لكنتُ قتلتها" (كذا). وفي آخر مشكلة بينهما أقرّ بأن الشيطان يوسوس له؛ فهو، برأيه، "في داخلنا كلّنا"، وتأتيه منه أفكار تعبّر عن رغبته في موتها، بل في قتلها: "ليت زوجتي تختفي من الوجود". أو "أفكر في قتلها... أرغب في تقطيعها قطعاً قطعاً". ولا تقتصر مظاهر عدوانية خليل على زوجته، بل يشمل رذاذها القاضي (غير العادل في حكمه عليه)، والمنظمة التي خوّلتها المحكمة متابعة قضيته (التي لا تفهم شيئاً)، وأخاه (الذي يسعى للاستيلاء على شقته، فتحالف مع زوجته وشهد ضده، بالرغم من أنه كان شاهداً على المشكلة الأخيرة، ورأى أنه لم يضرب زوجته، بل إنها جُرحت من تكسيرها الأغراض التي رمتها على الأرض). وأخوه – نفسه – يلقى اتّهاماً آخر؛ فهو – برأي خليل – عرّف زوجته على المنظّمة المذكورة لكونه موظفاً في مجلس النواب. الأخ المذكور تبرّع بإحضار البروشورات التي تُرشد النساء المعنّفات إلى هذه المنظّمة من مجلس النواب (كذا).

الزوجة ومسؤوليتها

إلى ذلك، فإن خليلاً قلّما يحمّل نفسه أية مسؤولية عن الواقع الأسري الذي يعيشه، ويرى أن زوجته تتحمّل المسؤولية كاملة (مئة بالمئة) عمّا يحصل بينهما. ومسؤوليتها تُعزى إلى أمرَين: صفاتها الشخصية التي لم تعد جيدة، كما كانت في الفترة الأولى من الزواج، حين كان يحبها، من جهة أولى، وانصياعها لتحريض المغرضين عليه، سواء

كان هؤلاء من أهله أو من أهلها، من جهة ثانية.

بعدسة خليل، فإن زوجته تتصف بما يلي: "لو قابلتَ زوجتي تقول إنها ملاك... لكن لدى أقلّ مشكلة تتحول إلى شيء آخر. تغيّرت بعدما أنجبت الابن الأول... باتت تتأثر بأهلها... وقحة (تجادلني وتبحلق في عيني)، شرسة (ترفع صوتها)، نمّامة مؤذية، غير مطيعة وترافق نساءً لا أرضى عنهن، غير مهذّبة، كذّابة وتسرق نقوداً من جيبي أحياناً، باعترافها".

وفي عرض سلوكها: تذهب إلى المخفر في كل مرة "صفعها" فيها، تُكسّر أغراض البيت كردّ فعل على تعنيفه، لا تقوم بواجباتها المنزلية تعبيراً عن غضبها، "حين أضربها تردّ بالمثل، تفتح باب البيت وتبدأ بالصراخ كي يسمع الجيران مشاجراتنا (فضائحية – "جُرصة[1]"). في كل مرّة نتخاصم، تغادر المنزل إلى ضيعة أهلها تاركةً الولدَين خلفها". "لا تأخذ برأيي وتخرج من البيت في رحلة مع صديقاتها مخلّفةً الولدَين وراءها في عناية أمّي ودون إعلامي".

وفي وصف موقفها منه: لا تحترمني. لا تأخذ برأيي. تتهمني بأنني كذاب وخائن، وتدّعي أنها تخاف مني. كذبت أمام القاضي بقولها "يضربني باستمرار ويسهر خارج البيت دائماً".

وهو يعزو جوهر الخلاف معها إلى كونها قد "ارتدّت" بعد ولادة ابنهما الأوّل إلى "ملّتها" – طائفتها؛ "فحين أعود إلى المنزل فجأةً، أجد أنها تشاهد محطة 'المنار' التلفزيونية" (الناطقة باسم "حزب الله" الشيعي). وعادت تتأثّر بأهلها "تذهب مع الولدَين إلى 'المُول' مع أهلها من دون علمي وأنا لا يعجبني أن تعاشر أهلها ولا أن يرافقوا ولدَيّ... وباتت تتصرّف تماماً مثل أمها؛ باتت تشتم مثل أمّها وباتت غير مهذبة مثلهم"؛ بعد السؤال عن "هم" يتبيّن أنه يعني "الشيعة" – مصرّحاً بأنه غير معجب بـ"عاداتهم".

وهو إن أبدى قليلاً من الشعور بالذنب والأسف – إذا افترضت زوجته أنه ظلمها

١ لم نجد كلمة تعبّر عن "جُرصَة" أفضل من "فضائحية"؛ "الجُرصَة" كلمة من اللغة المحكية اللبنانية، وهي مشتقّة، على الأرجح، من "الجرس"، وهي الأكثر تعبيراً عمّا يريد المبحوث قوله من أن زوجته تبثّ وتنشر ما لا ينبغي نشره على الملأ، بصوت مرتفع وحادّ، تماما كما يفعل الجرس (اقتراح من أحمد بيضون www.abeydounblog.wordpress.com).

– يعود فيؤكّد أن مجتمعه البيروتي ومحيطه يفترضان منه وجوب تحصيل حقوقه كزوج وممارسة سلطته كرجل.

موقع الطاعة من تقدير الذات

ولعلّ التصوّر الذي يحمله خليل عن الزوجة المأمولة له يفسّر الحنق الذي يخترق كلامه عن زوجته. فهو قد تقدّم، لدى سؤالنا عن ذلك، بصفتين للزوجة المأمولة: أن تكون مطيعة وألاّ تجادل.أي، تلك المرأة المطيعة دون جدال. وزوجته ليست تلك الزوجة: فهي لا تمتثل لأوامره وتعارض رغباته. من هذه، مثلاً، ما يطول إلى أمور ذات صلة باختيار أصدقائها، فهو يمنع عنها – وفق ما أخبرنا – العلاقة مع إحدى الجارات لكنها تزورها بعد خروجه إلى العمل، ويقرّر لها أماكن خروجها ورفقة ذلك الخروج، والقناة التلفزيونية التي تشاهد تبعاً لما يعجبه أو لا يعجبه. هكذا، يرى خليل في نقاشها لإملاءاته عليها خللاً ووقاحة، وتمرّدها على رأيه مسوّغاً وعذراً للعنف "المشروع" عليها، ويصبح التبليغ عن ذلك العنف مبالغةً لا تحتمل.

إن التصوّر/المقياس الذي يسكن ذهن خليل عن الزوجة المأمولة لديه، وعمّا ينبغي للزوجة أن تكون، يبرز بحدّة صفات زوجته وسلوكها وموقفها منه ومواضيع الخلاف بينهما. اللافت أن السمة الأساسية هذه التي تقدّم بها لزوجته المأمولة – أي، الطاعة دون جدال – تحيل إلى العلاقة به حصراً. كما أنه، ولدى الطلب إليه أن يصف لنا سيناريو حياته المستقبلية، قال أن تصبح زوجته مطيعة وألاّ تجادله. وكلامه عن حوادث الخلافات مع زوجته كشّاف على وظيفة هذه الطاعة في اقتصاده النفسي، والأثر الذي يحدثه عدم كونها كذلك. إن وقع تمرّد زوجته على طاعته كان إحساسه بأنه "لا شيء"، وأنه بات مثل "الهرّ"، ولم يعد له اعتبار في بيته. فإن لم تُطعْه زوجته دون جدال، أي، إن لم يكن سيّداً حصرياً عليها، وإذا ما شاطره آخرون الاهتمام لديها، وإن جرت مناقشة رغباته وأوامره، فإن ذلك يقوّض تقديره لذاته إلى حدّ غير قليل.

الانشغال بـ"الذات"

في كلام خليل المرسل حول أحواله ومآلها بعد قرار القاضي بأمر حماية زوجته من عنفه، يلمس السامع له انشغالاً بالذات، وبدرجة تقديرها، وبأثر المآزم على شخصه: "أنا أصبحت لا شيء – أصبحت بدون قيمة عندها"، فهي لا تحترمه وتخالف أوامره. ويترافق ذلك الانشغال مع غياب، يكاد أن يكون تاماً، لأثر المآزم المذكورة في أفراد أسرته، وفي ولدَيه، ضمناً. فهو منشغل بتراجع سلطته عليهما، لا بحبه لهما، يقول: "لم يعودا مطيعَين". ولعلّ أهم مظاهر ذلك الانشغال، التغييب شبه التام لواقع العنف ولأثره في زوجته وأسرته ولأحوالها. ففي سرديته لتلك الأحوال، يقع العنف بين الإنكار الكامل واتهام زوجته بالكذب والاختلاق – كما هو واقع الحال أمام القاضي حيث قال إنه "لم يضرب زوجته وأن أقوالها هي محض افتراء..." والتخفيف منه لدى الاعتراف بوقوعه، "أُخرجت من البيت، كرّهتني بالولدَين... ماذا فعلتُ... المسألة برمّتها لا تتعدّى صفعة". هذا، بالرغم من أن زوجته قد استحصلت، وفي فترات متباعدة، تقارير من الطبيب الشرعي، مدعّمة بالصور الفوتوغرافية، تبيّن الآثار الفادحة للعنف الجسدي الذي مارسه عليها[1]. وفي تقريرٍ ثانٍ لطبيبٍ شرعيّ في مرحلة لاحقة كلام عن الأثر النفسي والمعنوي لما أحدثه العنف على زوجته. ولدى سؤالنا عن وضع زوجته الصحي والنفسي أجاب إنه "لا يعرف لكن أمّها قالت إنها تتناول دواء ضد القلق deanxiet". فهو، إذ يراقب زوجته ويحاسبها على سلوكها ومواقفها، لا يهتم بسؤالها عن دواء تتناوله؛ خاصةً

١ في أحد هذه التقارير نقرأ، مثلاً، "آثار ضرب في الرأس وخاصةً قمة الرأس...، رضّة بليغة في محجر العين اليسرى والجفن السفلي مع تحقن دموي وازرقاق، رضّة في الجهة اليسرى من الشفة العليا ورضّة في الشفة السفلى وتورّم في اللثة في الفك العلوي من الجهة اليمنى مع تخلخل في الأسنان، رضّة وازرقاق وتورّم في الرقبة من الأمام عند الحنجرة مع ازرقاق وتحقن دموي أفقي بطول أربعة سنتيمترات، رضّة (قطر أربعة سنتيمترات) في الخدّ الأيسر من الجهة الخارجية ورضة من الجهة الداخلية ورضة في أعلى الساعد الأيسر من الجهة الداخلية، رضّة في الفخذ الأيسر من الجهة الداخلية في وسط الفخذ بقطر ٣ سنتيمرات (جرى توثيق الإصابات بالصور)"... ثم يخلص التقريرإلى أن "حالة السيدة... تستدعي التعطيل لمدة أسبوع من تاريخه والتحفظ لجهة الأضرار في الرأس والوجه والأسنان وأية اشتراكات تكون بسبب الاعتداء" (أثبت نصّ التقرير حرفياً). ولدى سؤالنا له عمّا جاء في التقرير أجاب: لا شيء! رآها الطبيب الشرعي لمدة ثلاث دقائق وكتب في تقريره "تعارُك".

أنه دواء لا يمكن الحصول عليه دون وصفة من الطبيب.

ويتجلّى تمركز اهتمامه على ذاته في إجابته عن سؤالنا عن علاقته الحميمة بزوجته، قال إنها جيدة، فهي تعرف الأمور التي تُرضيه؛ وهو، بالمقابل، لم يشِر إلى محاولته "إرضائها". هذه العلاقة تراجعت مع بروز المشاكل بينهما. ولدى سؤالنا إذا حاول إكراهها على الجِماع؟ أجاب بأن لا؛ فهي دائماً "متحمّسة" للنوم معه، وهي تتحرّش به لأنها تحتاجه جنسياً. يهدّد بزواج آخر: "أنا بوسعي الزواج بأربع نساء – أتزوج لكي أقهرها"، ويدّعي أنه اتّخذ عشيقة/نزوة. هي تتصرّف، برأيه، بطريقة لا تُحتمل وهو لن يكون سلبياً إزاء ذلك (هل أصلّي لها مقابل ما تفعله بي؟)؛ هي – أخيراً – تغار عليه دونما سبب، مدّعيةً أن الناس أخبروها أنهم شاهدوه يخونها.

إلى ذلك، فهو مشغول بشكله الخارجي، ويقضي في النادي الرياضي "أسعد لحظات حياتي"، ويعمل على تكوين عضلات يدعمها بالبروتينات (body building)، ويحمل على الهاتف المحمول صورةً له عاري الجذع كاشفاً (لنا) عضلاته المنتفخة.

كيف يتخيل مستقبل حياته؟

يبدو خليل مستقرّاً على وضعه الحالي بعد أربعة أشهر من ترك البيت، ما من مشاكل ويصرّح بأنه مرتاح أكثر. لكن تتجاذبه رغبتان: الرغبة بالطلاق لأنه بات يكره زوجته ويكره ولدَيه، وخاصةً الأكبر الذي يعاديه لأنه مال صوب أمه، وشهد ضدّه في المحكمة... لكنه لا يملك مالاً – المهر المؤخّر الذي تطالب به زوجته. لكنه يقول أيضاً إنه يرغب في العودة إلى البيت شرط أن تصبح زوجته مطيعة، وأن تعد بأن تتخفف من تأثيرات الآخرين عليها – أهلها وأخيه – وأن يعود ولداه كما كانا قبلاً. وهو يودّ لو ينسى ما حدث وتعود إليه كرامته. ولدى سؤالنا عن العوامل التي تجعل أسرته خالية من العنف أجابنا بسؤال "أن 'أشتغل' على حالي قليلاً؟"؛ وهو يعتقد أنه تغيّر كثيراً، فلم يعد ينفعل كما كان من قبل.

الموقف من المرأة

ما رأيه بتطوّر المرأة المعاصرة؟ ردّه الفوري كان: "أنتن داهيات"، تلتها إجابة: "صائبة سياسياً" politically correct، إذ صرّح لنا أنه مع تطور أوضاع المرأة لكن دون تفصيل ما يعنيه بذلك، إنما ضمن حدود، فلا يتجاوز سلوكها الحرية المقبولة (لا تخرج مع صديقها حتى ساعات الفجر). وما رأيه في الحركة النسائية/الجمعيات النسائية التي تدافع عن حقوق المرأة؟ هو نصير للمرأة، ويدعم المنظمات العاملة على تحسين وضع المرأة، لكن بعدل وبتوعية، وينتقد بدون تركيز كبير دور الجمعيات: "هناك خطأ ما في دور هذه الجمعيات". وما هو رأيه باستعراض الإعلام للعنف ضد النساء؟ يرى أن الإعلاميين "يبالغون".

ما هو رأيه في تدخّل الدولة في مجريات الحياة الأسرية أو القانون ٢٠١٤/٢٩٣؟ لم يجب مباشرةً عن السؤال، لكن مفاعيل القانون السلبية عليه بدت في ثنايا كلامه ويعبّر عنها بقوله، مثلاً، أنه بات خائفاً لأنه وُضع في موقف دفاعي بعد قرار الحماية، وصارت زوجته تهدده بقولها: "فلتجرؤ على ضربي"، وأصبح القضاة يصدّقون كلام زوجته. وذلك بعكس ما حدث في المخفر حيث كان بعض العناصر يطالبون زوجته بمصالحته من جهة، أو يخفّفون، ساخرين من زوجته، من وقع ما حدث بعدم تصديق شكاوى زوجته، من جهة ثانية. إلى ذلك، فهو يحمل موقفاً سلبياً من منظمة غير حكومية تعنى بشؤون المعنّفات من النساء في إطار أسرهن، وهناك اختلاط في ذهنه بين المنظّمة غير الحكومية هذه وبين القضاء ويعزو إليها سلطة تعلو على سلطة الدولة.

نزار (اسم مستعار)

بطاقة شخصية

	المبحوث	الزوجة
الجنسية	اللبنانية	اللبنانية
العمر	44	41
سن الزواج	35	32
الطائفة التي ولد فيها	المسيحية	المسيحية
القضاء/المحافظة التي ولد فيها	جبل لبنان	جبل لبنان
المدن/القرى التي عاش/نشأ فيها	جبل لبنان	جبل لبنان
مكان السكن الحالي	جبل لبنان	جبل لبنان
عدد سنوات الدراسة/الشهادة المحصّلة	الأول الثانوي (seconde)	بكالوريا
المدرسة/ الجامعة	خاصة	خاصة
المهنة الحالية / **المهنة السابقة**	سائق شاحنة / سائق	مدرّسة / مدرّسة
الوضع القانوني	أمر حماية لزوجته	لا حكم عليها
الوضع الصحي	لا مشكلة سابقاً حالياً: فقدان الشهية ولديه بعض الصعوبة في النوم	لا يعرف
إدمان (كحول/مخدرات/عقاقير)	كلا	لا يعرف
ممارسة الشعائر الدينية	ممارسة مستمرة لكل الطقوس والعبادات	ترتاد القداس كلّ يوم أحد
ممارسة الواجبات الاجتماعية	يقوم دائماً بكل الواجبات الاجتماعية، لديه كثير من الأصدقاء والمعارف	ليس لديها أصحاب، وفق المبحوث وبالإسناد إلى زميلاتها في المهنة
الممارسات الثقافية	يصفها بـ"العادي" – تلفزيون، سينما، مطاعم، سباحة، هرولة، شبكات التواصل الاجتماعية	واتس آب، تلفزيون

نزار

الأبوّة الطاغية

يتجلّى في رواية نزار لأحواله صراع القوى المختلفة التي تتجاذب حياة أسرة ناشئة مع أن ظروف تكوّنها تشي باستقرارها ونجاحها. فقد كوّنها رجل وامرأة راشدان منذ أكثر من عشر سنوات (لدى عقد زواجهما كان هو في الخامسة والثلاثين من عمره وكانت هي في الثالثة والثلاثين)، ودافعهما إلى الزواج كان الارتباط العاطفي متحدّيَين، بذلك، إرادة أهل الزوجة واعتراضهم. لكلٍّ منهما مهنته، ولا يبدو أنهما يعانيان من مشاكل مادية. لكن مسار الأحداث يشير إلى تراجع سمة الثنائي من علاقتهما، وتبدّد ثقة واحدهما بالآخر. وقد تجلّى ذلك في نزوع الزوجة إلى علاقات غير واضحة مع رجال آخرين، ونزوع الزوج إلى سلوك اختلف الاثنان في تعيين طبيعته: فكان عنيفاً بالنسبة إلى الزوجة، فيما وصفه نزار بـ"العادي بين الزوجين".

ويبدو أن الثنائي، وبرغم كونهما راشدَين لدى مبادرتهما إلى الزواج، لم يطوّرا أساليب إدارة حياتهما وخلافاتهما كثنائي/كفردَين مستقلَّين. ففي رواية نزار وجودٌ طاغ لأسرة كلّ واحد من الطرفين، إن لجهة بقاء هذه الأسرة الناشئة ورفاهها، أو لجهة دعم أحد طرفيها بمواجهة الآخر. فوفّرت أم نزار وأخته، الساكنتان مع أسرته، للزوجة دعماً لأدوارها الأسرية، وأدّت أسرة الزوجة، أسوةً بأسرة الزوج، دور الوسيط بينهما في واحد من المشاكل الرئيسية التي هدّدت بقاءهما معاً. إلى ذلك، فإن أسرة الزوجة حضنت ابنتهم وأولادها في وجه عنف زوجها. ورواية نزار تشي بتراجع الاهتمام بعلاقتهما كثنائي وهيمنة مشاعر الأبوّة وتجاذبات أفكاره حول الأمومة والأسرة المسيحية بتعارضها مع سلوك زوجته على هذا الصعيد.

في حالة نزار، لمسنا الاتجاهات المتجاذبة تجاه المحكمة المدنية وقراراتها ذات الصلة بالأسرة وبأفرادها. تلجأ الزوجة إلى القضاء وإلى المخفر وإلى الطبيب الشرعي طلباً لمساندة السلطات التي تتمتع بها بمواجهة عنف الزوج، لكنها تستخفّ بقراراتها (قرار اصطحاب زوجها لولدَيها، مثلاً)، ولا تتوانى عن حشد أهلها من أجل طرده وشتمه حين حضر لاصطحابهم. من جهته، يلجأ نزار إلى المحكمة نفسها للاعتراضات المتكررة على قرار القاضي ويعترف أمام القاضي بالخطأ (أي، تعنيف زوجته) ويعد بالرجوع عنه؛ وذلك بالرغم عن تعبيره عن ازدراء القانون واتّهام القضاة بالخضوع للتوسّط (الواسطة) وأركان المحكمة بالتحيّز وبالتزوير إلخ.

أبوّة وهوية

تكاد أبوّة نزار أن تختصر هويته؛ إذ تبدو في روايته لأحواله المحرّك الرئيسي لحياته الراهنة. فهو يصالح شخصاً، أو يعاديه أو يهادنه، تبعاً لمواقفه أو لسلوكه من مصلحة ولدَيه، كما يدركها هو. ويتحدد مزاجه، سلباً أو أيجاباً، وفق توافر الظروف التي تسمح له بممارسة أبوّته أو عدم توافرها. ويعرّف نزار عن نفسه بكونه أباً مثالياً – أكان ذلك في لقائنا معه، أو في الاعتراضات التي تقدّم بها إلى أكثر من جهة قانونية من أجل مشاهدة ولدَيه و/أو اصطحابهما. ويعبّر عن ذلك بطرق مختلفة: فهو يعمل ليلاً نهاراً لتأمين حاجات أسرته وأولاده حين كانت أسرته موحّدة. وفي افتراقها، لا يكتفي بتوفير الأموال التي تحدّدها زوجته كنفقة، بل يشتري لهما كلّ ما يرغبان فيه لدى اصطحابه لهما ويقدّم لهم أموالاً إضافية. وهو يرغب في قضاء أوقاته معهما، أكان ذلك لمجرّد العناية بهما أو لمرافقتهما – ابنه خاصةً – في الممارسات الترفيهية والرياضية، أو للتعبير عن حبه لهما (الحضن والنوم معاً في سرير واحد). ويقتصر نشاطه على الفايسبوك، مثلاً، بوضع صور ولدَيه وتعليقاته عليها. كما كانت مواضيع الأحاديث مع زوجته تتمحور، أساساً، حول تربيتهما. وهو يحرص، أخيراً، على ممارسة الطقوس المسيحية برفقتهما: قدّاس الأحد، أو مناسبات العمادة والقربان الأول إلخ.

وكان الهدف من الزواج بالنسبة إليه تكوين أسرة مسيحية "كبيرة"؛ فالزواج، وفق ما يرى، لا مسوّغ له بدون الأولاد. والزوجة أمّ، أوّلاً. صحيح أن الصورة التي حملها عن زوجته المأمولة كانت لامرأة ذات صفات متعددة، تتعلّق بأدوارها الاجتماعية جميعها، لكنه إذ أرادها متعلّمة، مثلاً، افترض أن علمها سيكون موظفاً في تعليم أولادها. ولدى سؤاله، أجاب أن مصدر الرضى الرئيسي عن زواجه كان حمل زوجته وإنجابها طفله الأول الذي حمل اسم أبيه مؤمّناً، بذلك، استمرار نسل أبيه – وهو الذكر الوحيد بين أحفاد والدَيه. كما رأى في ولادة ابنته عطاءً ثميناً من الله. وهو، بالرغم من نفوره الشديد من زوجته راهناً، أبدى استعداداً لأن "يسامحها" (عفا الله عمّا مضى)، ليعيشا معاً وفق الظروف التي تحدّدها هي؛ وإن كان ذلك يعني تصرفهما كزوجَين، شكلياً فقط. ودافعه إلى ذلك، ليس كونه مسيحياً يؤمن إيماناً عميقاً بوجوب عدم انفصال الزوجَين، إنما لأن ولدَيه عبّرا في رغبتهما عن بقائهما أسرةً واحدة. وهو

إن كان يتخيّل سيناريو لحياته بدون زوجته، لكن لا يتخيّلها أبداً بدون ولدَيه. وفي حال الطلاق من زوجته، لن يتزوّج مرةً ثانية أبداً نزولاً عند رغبة ولدَيه.

تأثير متبادل

إلى ذلك، فهو يُبدي حساسية فائقة من تأثر ولدَيه نفسياً بالنزاع القائم بينه وبين زوجته؛ هذا مع أن زوجته حادقة وكان عليها التنبّه لنفسية ابنها (يلاحظ أن ابنه يكون معه غارقاً في أفكاره – "يشرد". وحين يسأله عمّا يزعجه وإذا كان يرغب في الذهاب عند أمّه، يجيب دون النظر إليه بأن هذا الوقت من حقه، لا من حق أمّه، لأن القاضي أمر بذلك). وقد كتب محاموه الجملة التالية في مطالعتهم أمام القاضي المنفرد الناظر في قضايا العجلة: "وقد بدأت ملامح الصدمة النفسية تصيب (الابن) بقوة جراء ابتعاد والده عنه... ونظراً إلى تحريض والدته... أقدم بالبصق في وجهه للمرة الأولى في حياته... الأمر الذي يستدعي انتزاع الولدَين من سلطة الوالدة المستبدة والسلطوية قبل أن تستفحل الأعراض النفسية والهذيان (كذا)... في اللاوعي السيكولوجي (كذا)... إلخ."

ومن علائم تمدّد أبوّة نزار على مساحة انشغالاته، تأثره بموقف ولدَيه منه؛ ومن ذلك، مثلاً، أنه يرى إلى تعلقهما الشديد به برهاناً على صدق تقديره لأبوّته. وفي الدعوى التي تقدّم بها يروي، بأسى، انقلاب موقف ابنه من اصطحابه له بعدما كان قد اعترض هو وأخته، في اصطحابه السابق لهما، على الرجوع إلى بيت أمهما. وهو يعبّر عن انزعاجه من مظاهر بدأ يلاحظها أخيراً تشير إلى أن محبة ابنه له تميل لأن تكون غير صافية تماماً؛ إنما ذات صلة بالتقديمات المادية التي يوفّرها له. وهو لا يرضى، وفق ما أكّد لنا، استخدام ولدَيه تعلّقه بهما، وشوقه إليهما، ذريعةً لتجاوز القواعد التربوية التي وضعتها زوجته لهما. ومن ذلك، مثلاً، أنه لا يسمح لهما بالسهر ساعات كثيرة بعد موعد النوم الذي حدّدته لهما والدتهما/زوجته في بيت أهلها حيث يقيم الثلاثة راهناً.

إلى ذلك، فإن تعلّقه بولدَيه قد جعل منهما، كما يقول، موضوع مساومة وابتزاز من زوجته. هكذا، فإن مشاهدتهما واصطحابهما كانا موضوعاً لتجاذبات و"نكايات" تبادلاها في مسار علاقتهما المضطربة، ولا تزال. وقد كان السماح له بمشاهدة

الولدَين، مثلاً، الأكثر مثاراً للأخذ والردّ ولتوسّط آخرين، كاهن الرعية خاصة. وتفاصيل ذلك يحدّد بالنسبة إليه ميزان العلاقة بينهما في وجهَيها الصراعي والتعاوني كوالدَين، بحسب الحالة. فحين غضبت وذهبت إلى بيت أهلها تاركةً ولدَيها معه، إثر أحد حوادث خلافه معها، لم ينتظر أكثر من ثلاثة أيام لأخذهما إليها (أنا أقول الدنيا أم ويتيم الأب ولا يتيم الأم. أنا لا أرغب بحرمانهما من أمّهما). وذلك بالرغم من أن محاميه قد طلب في لائحة جوابية على قاضي الأمور المستعجلة حماية الولدين من "براثن الأمّ" التي تعمل على تحريض ولدَيها على أبيهما وتكيل له الشتائم أمامهما الأمر الذي يدلّ على كونها "غير أهل" لتربيتهما طالباً من المحكمة اتخاذ القرار "بعرض الولدَين على معالج نفسي حمايةً لهما من والدتهما". وهو لا يستبعد، قياساً بمشاعره بعد سنة من الانفصال، أن يكون بوسعه العيش دون زوجته، لكن من أجل مصلحة طفلَيه، هو مستعد لقبول أي حلّ.

أخيراً، أسرّ لنا نزار أنّ من المرّات النادرة التي تبادرت إلى ذهنه فكرة "قتلها" كانت ذات صلة بولدَيه. ويروي لنا أنه التقاهما في الدير – المكان الذي عيّنته المحكمة الروحية لاصطحابهما – وكانت الساعة الثانية عشرة ظهراً، وأراد تناول الغداء معهما، فقبلت زوجته شرط إعادتهما الساعة الواحدة، أي بعد ساعة واحدة! فطردها وهدّدها بالقتل قائلاً لها: أتضعين لي شروطاً للقاء ولديّ؟

هو وهي وهما معاً

هذه هي حال نزار مع أبوّته الطاغية التي تجلّت في روايته التي تخللها، مع ذلك، كلام يسمح برسم صورة عن الثنائي الذي تكوّن، نتيجة حبّ، ووصل به مسار العلاقة الزوجية إلى المحكمتَين الروحية والمدنية. من هو نزار؟ ومن هي زوجته؟ ومن هو الثنائي؟

حين قابلنا نزار، كان في الثالثة والأربعين من عمره يعمل سائق سيترن لشركة بنزين بمواصفات عالمية. صحّتاه الجسدية والنفسية ممتازتان، بشهادة صحّية مُلزِمة، وتتجدد دورياً لضرورة عمله الذي يفترض وضعاً صحّياً لائقاً خالياً من أيّ علّة (كإدمان الكحول أو المخدِّرات، مثلاً). وهو معروف بقدرته على ضبط أعصابه،

وفي مدة ثماني عشرة سنة عاشها في بلدة (...) لم يقع في مشكل واحد. وهو ينفي أنه غير حنون، وفق ما ادّعى أبو زوجته (تبريراً لخيانة زوجته له أربع مرات)، كما أنه مسيحي متديّن يراعي كلّ الطقوس ويمارس واجباته الاجتماعية بحماسة ويرتاد المطاعم ويشاهد التلفزيون "كما يفعل كل الناس". لكن قراءاته تنحصر بالكتب الدينية وحيوات القديسين والقديسات. ويدّعي أنه محاط بأصدقاء مخلصين كثر، كانوا سنداً له في أزماته الزوجية. لم ينهِ تعليمه ولم يحقّق حلمه بأن يكون ضابطاً في الجيش اللبناني بسبب إصابته خلال الحرب ووفاة والده، لكنه راضٍ عن عمله الحالي الذي يوفّر له ولأسرته حياةً كريمة.

زوجة نزار تصغره بسنتَين وتعمل حادقة مجازة في إحدى المدارس الخاصة المرموقة التي تخرّجت منها. وهي تنتمي إلى عائلة كان أفرادها أكثر تعلّماً من أفراد أسرة زوجها. هي ترى، وفق ما أخبرنا، أنها أقل جمالاً منه؛ وهي خضعت لعمليتَي تجميل قبل الزواج. تحابّا لكن أهلها رفضوه عريساً لابنتهم؛ غير أن ذلك لم يمنع الثنائي من الزواج بالرغم من رفض الأهل (تزوّجا "خطيفة") منذ سنوات ثمان، رزقا خلالها بولدّين – صبياً في السابعة وبنتاً في السادسة. وسكنا في منزل شاركا فيه أم نزار وأخته العازبة. إن هذا التدبير لم يكن، وفق ما أخبرنا نزار، مصدر تذمّر زوجته. وكيف يكون كذلك؟ فهو وفّر لها مستوى معيشة عالياً (بـ"سبعة نجوم")؛ إذ أن والدته وأخته قامتا بكل الأعمال المنزلية – الطبخ والغسيل والتنظيف. وباستثناء تدريس ولدَيها، هي لا تُحسن القيام بأي شيء، وتقضي أوقات فراغها من عملها لدى أمّها. وفي تلميح إلى الشكّ برغبتها في أن تكون أمّاً، أخبرنا أنها بكت حين علمت أنها حامل للمرة الثانية بحجة أن طفلها الأول لم يكن قد بلغ السنة بعد – بالرغم من أنها حاصلة على شهرَين إجازة أمومة ومساعدة أمه وأخته لها في العناية بالطفل. ومن الأوصاف التي أطلقها عليها أنها امرأة متسلّطة وعنيدة وعصبية واستفزازية ومزاجية وذات تقدير ذات مبالغ به. وهي حسّاسة سريعة العطب لا تحتمل أيّ ملاحظة منه تتعلّق بلباسها غير الأنيق، مثلاً. هي غير اجتماعية ولا أصدقاء لديها، على الأقل هو لم يلتقِ أيّاً منهم في بيتهما المشترك. وفي حوزة نزار أقصوصات كثيرة "تثبت" صفات زوجته المذكورة لنا ويدعونا، أحياناً، إلى التأكد من أقواله بإحالتنا إلى مراجع "ثقات".

إلى ذلك، فهي كذّابة (كذبت بشأن اتّهامه لها بخيانته ولم تتوانَ عن القَسَم أمام أهلها وأهله، ويدها على الإنجيل، وعلى رأس ابنها الوحيد، بأنها لم تفعل ذلك). وفي خلافاتهما معاً تجد دعماً من أهلها الذين يكرهونه كرهاً شديداً، وصلته بهم محدودة جداً. وهو يردّد بأنه "لا يعرف" لماذا يكرهونه ويعاملونه بإهمال وببرودة، فحين سأل زوجته عن السبب لم تجبه بأكثر من "هذه طباعهم". لكنه أسرّ إلينا أنهم ينتمون لتيار سياسي معاد للحزب السياسي الذي ينتمي إليه، وأنهم لا يطيقون سماع اسم ذلك الحزب. أمها متسلّطة تتحكّم في أبيها وهو يعتقد أن زوجته ترغب في استعادة سيرة أمّها معه.

العنف: "خفيف" / العنف مرفوض

يعترف نزار بواقعتَين استخدم فيهما عنفاً جسدياً. في الأولى "أمسكتها بأذنها هكذا وشددتها"، ثم طلب إليها أن تجمع أغراضها وتذهب إلى بيت أهلها. وفي رواية ثانية أضاف أنه طلب إليها أن تأخذ معها ولدَيها إن شاءت. وفي مرة أخرى، بادرت هي إلى دفعه، خلال مشادة كلامية بينهما، فدفعها رداً على ذلك.

حادثة "شدّ الأذن" كانت تتويجاً لـ"دراما" منزلية حضرها أفراد من أهلها وأهله بناءً على استدعائه لهم. وتبعاً لرواية نزار، فهو قد فاجأها تتكلّم بالتلفون مع أحد تلامذتها تعبّر له فيه عن "غرامها" وعن شوقها إليه ورغبتها بلقائه داعيةً إياه بـ"حبيبها". فكان أن حرمها التلفون لكنه أعاده إليها مسامحاً إياها بعدما طلبت منه المغفرة على هذه الزلّة؛ لكنه عاد ففاجأها تتكلّم تلفونياً الساعة الثانية عشرة ليلاً، وهما نائمان في الفراش نفسه، مع رجلَين معروفَين منه شخصياً. فقام على الفور بالاتصال بأهلها ودعاهم إلى منزله معلناً لهم جميعاً أن كرامته لا تسمح له بإبقائها زوجةً له وهي تغازل شاباً في الثامنة عشرة من عمره، ثمّ رجلاً مطلّقاً في الستين. وذلك، بالرغم من أنه غير مقصّر معها مادياً ولا جنسياً، ويؤمّن حاجات بيته وولدَيه. أما هي فحلفت، بناءً على طلبه، على الإنجيل وعلى رأس ابنهما الوحيد بأنها لم تكن تخونه مع أحد، بالرغم من أن لديه برهاناً قاطعاً على ملاقاة أحدهم في المطعم، فيما تدّعي أنها كانت خارج البيت تتسوّق، كما أنه حصل على وثيقة من "داتا الاتصالات" (لأن واحداً من أصدقائه

يعمل في الوزارة المعنية) للمزيد من البراهين على خيانتها في المحادثات التلفونية. يقول إن قَسَمَها كذباً قد أغضبه فشدّ أذنها قائلاً لها: "أتكذبين لدى وضع يدك على الإنجيل وعلى رأس الصبي ذي القيمة الأكبر لديّ؟". هكذا، طردها من بيته أمام أبيها وأهله، طالباً منها أن تذهب إلى أهلها، مع الولدَين أو بدونهما، وبدون مشاكل إضافية. في اليوم التالي تدخّل أخوه من خارج لبنان وأبو زوجته وأختها يطلبون إعادة زوجته ومسامحتها على زلّتها حفاظاً على أسرته وولدَيه. وقد وبّختها أمّها راجيةً إياه أن يسامحها قائلةً لها أمامه: "ماذا فعلتِ؟ جعلتِ رأسنا في الخراء. تتصرّفين وكأن نزار يعاملك بطريقة سيّئة؟ انصرفي إلى بيتك وغداً ينسى زوجك ما فعلتِ".

في سياق روايته لحادثة "شدّ الأذن"، يمهّد نزار لروايته الثانية عن العنف الجسدي الذي مارسه على زوجته. فهو، إذ قرّر نسيان ما حدث و"عفا الله عمّا مضى"، فإن زوجته كانت تخطّط وتهيّئ للانفصال عنه. فقد زارت الطبيب الشرعي وصوّرت أذنها (التي شدّها) دون أن تعلمه بذلك. ثم كانت تختلق المشاكل "فترفض مجامعتي حين أطلب منها ذلك بحجة المرض أو سوء المزاج". إلى ذلك، كانت ترفض مجالسته وتفضّل زيارة أمّها، بدل ذلك. وعملت على إبعاد الولدَين عنه؛ فحين يطلب الصبي النوم على صدره، تأمره بالذهاب إلى غرفته، وتثير مشاكل تتعلّق بأوقات الزيارت المشتركة، إلى أهله خاصةً، مستعجلةً العودة إلى البيت. ومن الدلائل على جفائها له مخاطبتها إياه بكلام بذيء، ونسيانها عيد زواجهما الذي أعدّ الاحتفال به بعناية.

الحادثة الثانية، إذاً، جاءت في سياق حوادث صغيرة متتالية. وما حدث وفق ما أخبرنا هو التالي: لدى عودته من عمله في أحد الأيام، التقى بها خارجة والطفلين، فرجاها أن تعود إلى البيت وألاّ تذهب إلى بيت أهلها، لأنه يرغب في الجلوس معها قليلاً ليجالسها، فأجابت أن لا – وغادرت البيت. "لم تأخذ طلبي إليها بعين الاعتبار، أخذت الولدَين ومشت". في المساء عاتبتُها على سلوكها، فأجابت بأنها سوف تذهب حيثما تشاء، وأنّ عليه تركها وشأنها. ثم بادرت إلى الصراخ بعصبية بحضور أمّه وأخته. ولما حاول تهدئتها دفعته، فدفعها بدوره ممسكاً بيدها، فحملت محفظة يدها وغادرت البيت؛ فتبيّن أن أخاها ينتظرها في الخارج، فرافقها إلى الطبيب الشرعي الذي أعطاها تقريراً طبياً يثبت فيه أنه أحدث علامات زرقاء في أماكن متفرقة من

ذراعها، ومن ثمّ ذهبت إلى المخفر لتقديم شكوى ضده. فاتصل به العنصر من قوى الأمن – "صاحبه" من المخفر ليسأله إذا كان قد هدّدها والطفلين بالسلاح. وحين ذهب إلى المخفر بقصد المصالحة بينهما، رفضت بإيعاز من أخيها، بحجّة أنه ضربها. لكنه أنكر ذلك (قلتُ له: هي دفعتني وأنا دفعتها... أنا لم أضربها).

ختاماً للقائنا مع نزار سألناه عن رأيه بتعنيف بعض الرجال لزوجاتهم، فأجاب أن الرجل الذي يضرب زوجته هو شخص "غير طبيعي... فالمرأة ليست للضرب"، وهو لا يعتقد أن للزوج الحق في تأديب زوجته، بل من واجباته أن يحترمها وأن يقدّرها. وهو، إلى ذلك، مع قانون حماية المرأة من العنف الأسري لكنه يرى أنه يطبّق بطريقة سيّئة. والدليل على ذلك، وفق رأيه، تكاثر حوادث قتل النساء إثر صدور القانون، ويدعونا إلى ملاحظة "أن كلّ النساء الثماني اللواتي تقدّمن بشكاوى إلى جمعية يكلّفها القضاء متابعة تنفيذ القرار ٢٠١٤/٢٩٣... كلّ هؤلاء النساء قُتلن" (كذا!).

إنكار، اتهامات واتهامات مضّادة

أقصوصة نزار المذكورة أعلاه كان القصد من روايتها لنا إثبات اختلاق موضوع العنف من قبل زوجته، لغاية الانفصال عنه. فهو يتّهم زوجته وأختها وأخاها والطبيب بالإعداد والتخطيط لتلك الغاية. بالنسبة إلى تقرير الطبيب الشرعي، مثلاً، يقول إن الطبيب الشرعي الذي كتب التقرير صديقه، ولو كان على علم بأن فلانة زوجته لما كتب ما كتب؛ أي أنه يشكّ في أمانة الطبيب وفي مضمون التقرير الذي كتبه. يعتقد نزار أن بوسعه التأثير في الطبيب الشرعي لأنه صديقه. هو يتهم الطبيب، ضمناً، باحتمال كتابته تقريراً كاذباً استجابةً لطلب زوجته وأخيها.

لكن ما هي حجّته في مقابل ما جاء في تقرير الطبيب الشرعي من وصف دقيق للكدمات المختلفة الموجودة على جسم زوجته؟ يقول نزار إنها، ومنذ تصديق قانون "حماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري"، تلقّت تعليمات من أختها كي تقوم بتوثيق الذرائع ضدّه، فراحت تضرب نفسها في مواقع مختلفة من جسمها حتى تصبح زرقاء، ثم تصوّر تلك المواقع؛ أو كانت تدهن جلدها بتلوين أزرق، ربما، (يقول: لا أدري) من أجل إثبات تعرّضها للضرب.

ولم يسلم القاضي من التهمة بالتحيّز ضده؛ فهو رفض الاستماع إلى تفاصيل "خيانتها" له، طالباً منه السكوت. وهو يعزو تحيّز القاضي ضده إلى كونه زميلاً لأخي زوجته، ويدرّسان في الجامعة المرموقة نفسها؛ أي أن الأخ يتوسّط لأخته مع ذلك القاضي كي يدعمها في طلب الحماية التي تقدّمت بها ضدّه. وقد نصحه العارفون أن يعرض قضيته أمام المحكمة الروحية، لأن أخاها ذو حظوة في المحكمة المدنية التي تتعامل مع قضيته، وكذلك حال محاميها. ويقول نزار إن الكاهن المسؤول في المحكمة الروحية أخبرها أن ادّعاءها بأنها تُضرب وحصولها على تقرير من الطبيب الشرعي لا يفيدانها بشيء؛ "جمعنا معاً في المحكمة الروحية وقال لها إن هناك أسباباً خمسة للطلاق: هل يتناول زوجك الحشيشة؟ مخدرات أو كوكايين؟ سكّير؟ يخونك؟ يجلب أصحابه إلى بيتك؟ هل هو مقصّر مادياً أو جنسياً؟ قالت له: "هو يضربني". قال لها: "الضرب ليس سبباً للطلاق. إذا كنت تفترضين أن الضرب هو ذريعة للطلاق، عليك أن تفهمي أنه لا الضرب، ولا الصوَر التي صورتِها تفيدك بشيء. يأتيننا مهشّمات ومكسّرات من طوارئ المستشفيات، ولا نقبل رغبتهن في بطلان الزواج".

لكن ما هي الرواية التي تقدمت بها الزوجة إلى القضاء وحصلت، بمقتضاها، على الحكم بأمر الحماية بموجب القانون ٢٠١٤/٢٩٣؟

نثبت، في ما يلي، ما جاء في اللائحة الجوابية الأولى المقدّمة إلى القاضي المنفرد المدني الناظر في قضايا الأمور المستعجلة على اعتراض زوجها نزار. "الزوجة تقول إنها تعاني سوء طباع زوجها المزاجي والعصبي وأنها تعرّضت أمام عائلته للتهميش وللضرب وللإهانات... ووصل به الأمر إلى التعنيف والتهديد بالطلاق وبالطرد من المنزل وبحرمانها من الولدَين وبقتل عائلتها إذا تدخّل أفرادها لدعمها... وأن ذلك مستمر من سنوات ثمان، وبحوزتها مئات التقارير (كذا) من الطب الشرعي تسمح لها بالانفصال عنه، إن شاءت. وهي، إن سكتت على ما يصيبها كلّ هذه المدّة، فتحاشياً للفضيحة وحفاظاً على عائلتها... وفي إحدى المرّات التي دار فيها جدال بينهما لسببٍ سخيف، فقَدَ نزار صوابه وشتمها، وازداد جنونه فاعتدى عليها أمام شقيقته وأمّه، الأمر الذي اضطرها إلى الهروب من البيت، والتوجّه إلى المخفر حيث نالت تقريراً طبياً من الطبيب الشرعي. هذه المشادّة، كما في كثير من غيرها، تخللها تهديد

بالسلاح والقتل..." هكذا، لم تعد الزوجة – وفق ما كتب المحامي – تجرؤ على العودة إلى المنزل وهي تمكث حالياً مع طفليها لدى ذويها؛ وهي لجأت إلى القضاء طلباً لأمر الحماية بموجب القانون ٢٠١٤/٢٩٣، الذي يجيز لها أن تصطحب ولدَيها اللذين هما في سن الحضانة معها.

المال

بخلاف الأقصوصات المروية في الأسر التي يسود العنف بين أفرادها، لم يُذكر المال في رواية نزار سوى للدلالة على كونه معيلاً لأسرته. لم يكن المال موضع شكوى زوجته لدى القضاء. صحيح أنه تلكّأ قبل دفع مستحقات النفقة عليه، لكن لا يبدو أن ذلك كان بسبب عدم توفّر المال لديه. لكنّ نزار روى لنا حادثة قال إنها بداية مشاكله مع زوجته. وذلك حين سألها – يقول على سبيل التسلية – عن قيمة راتبها الذي تتقاضاه من عملها. فأجابت أنه ما بين ١,٥٠٠,٠٠٠ و١,٦٠٠,٠٠٠ مدّعيةً أنه بالكاد يكفي مصروفها وبعض الحاجيات التي تشتريها للأولاد. يقول: "لكنني كنت أحتفظ بإيصال بقيمة راتبها، كنت قد عثرت عليه صدفة، فأبرزته، وقيمته بين ١,٩٠٠,٠٠٠ ومليونين". وبحسب نزار، فإن ردّ فعلها الانفعالي كان – كما هي ردّات فعلها حين يكشف كذب أقوالها – أنْ قفزت من مكانها وخطفت الإيصال من يده وعبّرت عن رغبتها بقتله و"بخرمشته"... "جَنّتْ ومن يومها بدأت المشاكل".

في حالة نزار، لم يكن المال – توافره أو عدم توافره – وقود المشاكل بين الزوجين؛ لكن "غيابه" عن التداول الكلامي لم يكن بدون دلالة على فقدان الثقة بين الزوجين.

جميل (اسم مستعار)

بطاقة شخصية

	المبحوث	الزوجة
الجنسية	اللبنانية	اللبنانية
العمر	53	51
سنّ الزواج	21	19
الطائفة التي ولد فيها	المسيحية	المسيحية
القضاء/المحافظة التي ولد فيها	جبل لبنان	جبل لبنان
المدن/القرى التي عاش/نشأ فيها	جبل لبنان	جبل لبنان
مكان السكن الحالي	جبل لبنان	جبل لبنان
عدد سنوات الدراسة/الشهادة المحصّلة	امتياز مهني	بكالوريا
المدرسة/الجامعة	خاصة	رسمية
المهنة الحالية / **المهنة السابقة**	متعهد / متعهد	لا مهنة خارج المنزل / لا مهنة خارج المنزل
الوضع القانوني	منع التعرّض للزوجة	لا حكم عليها
الوضع الصحي	نفسيته تعبانة	تعاني من أوجاع صدرية
		خضعت لعملية تمييل (تشكو دائماً من قلبها)
إدمان (كحول/مخدّرات/عقاقير)	يتناول زاناكس أحياناً	تتناول lexotanil أحياناً
ممارسة الشعائر الدينية	المشاركة في الطقوس الدينية	غير واضح
ممارسة الواجبات الاجتماعية	كثيراً ومع الجميع	فقط مع الأقرباء
الممارسات الثقافية	شبكات التواصل الاجتماعي	فايسبوك، جمعيات خيرية

جميل

عقوق وإهمال

يدّعي جميل أنه رجل مهتم بالشأن العام؛ ومن آيات ذلك انتماؤه الناشط إلى واحد من أعرق الأحزاب اللبنانية، بل تحمّله لمسؤوليات قيادية فيه. لكن ما بدا لنا لافتاً في لقائنا معه، الصعوبة الكبيرة لديه لصوغ آرائه ومواقفه من قضية مطروحة في الخطاب العام عندنا في السنوات الأخيرة. نتكلّم عن قضية العنف ضد النساء في أسرهن. خاصةً، وأن الحزب الذي ينتمي إليه كان من الأحزاب التي كان لها موقف في التداول بشأن القضية المذكورة، وكان نوّابه في البرلمان اللبناني من المنشغلين بها. كان لزاماً علينا بذل جهد غير قليل من أجل انتزاع رأيه في مسائل ذات صلة. ونحن حاولنا معه، أسوةً بغيره من المبحوثين، سبر الاتجاهات الحاملة لسلوكه. من هذه، مثلاً، موقفه من تدخّل الدولة في شؤون الأسرة، بما هو "الفلسفة" الكامنة خلف قانون "حماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري". في المحاولات المتكررة لطرح السؤال من جهتنا، كان يعرّج بثبات على مشكلته الخاصّة مع القانون وسوء تطبيقه عليه. فالإساءات التي تعرّض إليها، جرّاء تطبيق هذا القانون، كانت عائقاً، صعُب عليه تجاوزه، أو تحييد نفسه من تبعاته، في تفاصيل حياته الكبيرة، منها، والصغيرة. فلم يستطع، وهو الشخص الحزبي ذو الاهتمام بالشأن العام – وفق ما ذَكَر لنا مراراً في المقابلتَين – وضْع نفسه في موقع "عام" يسعه النظر منه إلى القانون بعدسة غير شخصية. وكان لافتاً، وتبعاً لموقعه العام أيضاً، جهله بآليات إصدار القوانين وتصديقها ودور المؤسسات الحكومية المختلفة في التشريع لها وفي تطبيقها. كان علينا إغراقه بالأسئلة المتتالية من أجل أن نفهم منه إدراكه لدور المنظّمة غير الحكومية التي جعلتها المحكمة الراعية لتطبيق حكم القانون ٢٠١٤/٢٩٣ من القانون المذكور. إذ بدا لنا من كلامه أنه يرى إلى القضاء، وإلى قوى الأمن، وكأنهما من "توابع" المنظّمة المذكورة، لتبدو وكأنها "كلية القدرة"؛ كما أنه يلقي اللوم على هذه المنظّمة لتزايد العنف ضد النساء في أسرهن بعد "قرارها" (كذا) بمعاقبة المعنّف في إطار الأسرة.

غضب "مكبوت"

في رواية جميل لأحواله، غضبٌ يواريه خلف قامة بطيئة الحركة ووجه ثابت القسمات وصوت منخفض ورتيب الإيقاع. وهو يُغرِق المستمع إليه بتفاصيل يصعب عليه فهم ضرورة سردها أو ربطها بالفكرة الأساسية التي يحاول توضيحها. يجيب باقتضاب عن أسئلة توضيحية ليعود إلى تداعياته شبه الحرّة. وتداركاً لعدم تصديقك ما يقوله، يعرض عليك وثائق كثيرة ويدعوك إلى التثبّت من صدقيته هو بـ"سؤال الناس عنه". على أن ما يعطي روايته وِحدَة، كلام فيه الكثير من اللوم والعتب على زوجته وأولاده الذين أبدوا، وفق اعتقاده، عقوقاً غير متوقّع. وفي كلامه أيضاً رغبتان متناقضتان: هناك، من جهة، الرغبة في الاقتصاص من أفراد أسرته وحرمانهم من بعض ما كان قد أغدقه عليهم من تقديمات. من ذلك، مثلاً، أنه حرم ابنه من شقة كان قد وعده بها قبل زواجه لأنه قَبِل أن يكون طرفاً في النزاع بينه وبين أمّه، ويعمل على استرداد عقار كان قد كتبه باسم زوجته. وهناك، من جهة ثانية، الرغبة في تقديم نفسه كريماً ومسؤولاً، عبر تجديد بوليصة التأمين على حياته حيث المستفيدة الرئيسية منها هي زوجته، إضافةً إلى إبداء استعداده لدفع المستحقات المالية من نفقة وأقساط مدرسية لأسرته. والتقديمات المذكورة وفّرت لأسرته وأفرادها حياةً مرفّهة ونمطاً من الاستهلاك المرغوب فيه لدى الطبقة المتوسّطة عندنا. وهو افترض أن توفير هذه الحياة لهم في الماضي، حين كان مقتدراً مادياً، شرطٌ كافٍ لعرفانهم له، ورصيد وافر يعوّض عن تراجع قسري فرضته الأيام الأصعب التي يمرّ بها بسبب تراجع أعماله (هو متعهد بناء ولم يعد يتسلّم ورشاً كبيرة). زوجته هي الموضوع المباشر لغضبه، لكنها ليست الوحيدة؛ إذ نالت أمّها وإخوتها، كما أخذ ابنه الكبير، نصيباً من ذلك الغضب غير قليل. هؤلاء حرّضوا زوجته، أو دعموا ادعاءاتها بمواجهته، فلم يسلموا من اللوم الذي وصل إلى عتبَة القطيعة مع ابنه، مثلاً، وبات محروماً رؤية حفيده الذي ولد في فترة القطيعة تلك.

وفي وصفه لأحواله التي سبقت انقطاعه عن زوجته وأسرته، استعادة لمظاهر متراكمة يسترجع دقائق تفاصيلها معنا. وهذه تشير جميعها إلى استبعاده من حياة أسرته، وإهماله وتفضيل زوجته أهلها عليه. هو روى لنا مسار التحضير لعرس ابنه، مثلاً، حيث كانت زوجته وأهلها المهيمنين على تفاصيل ذلك الإعداد، بدءاً بعدم

استجابة ابنه لطلبه تأخير يوم العرس، مروراً بلائحة المدعوّين (زوجته لم تدعُ أهله مثلاً، فيما دعت أقارب أهلها وصديقاتها إلخ.)، وانتهاءً بتنسيق الأزهار. وكيف شعر وكأنه واحد من المدعوّين، لا الداعي إلى إكليل ابنه الوحيد. وهو "اكتشف"، صدفةً، أن إخوة زوجته قد اشتروا عقاراً لاستثماره دون إعلامه أو استشارته، بل هو رصد جهداً منهم لإخفاء المسألة عنه. هذا، بالرغم من أنه صديقٌ للعائلة منذ أكثر من ثلاثين سنة وهو مرافقٌ قريب من إخوتها في مسار نشأتهم، بعد وفاة والدهم ("أنا علّمتهم ركوب الدراجة"). حتى الدعوة إلى الغداء إليه لدى حماته احتفالاً بيوم ميلاد المسيح، لا يدري بكونه واحداً من المدعوين إليه إلا قبل بضع ساعات، مع أن زوجته على علم بها قبل أسبوع من موعدها. وزوجته لا تبذل جهداً لتقريبه من أهلها. فحين توفي أبو زوجته، مثلاً، أوعز إلى زوجته بأن تتنازل عن حصتها لإخوتها (لأننا لسنا بحاجة، والله منعم علينا) فلم تُحِل ذلك القرار إليه (فيما كان عليها أن تفتخر بنبل زوجها الذي طلب إليها التخلّي عن حقها بالميراث لأخوتها)... هذه أقصوصات يريد من روايتها لنا الدلالة على أن زوجته وابنه وأهل زوجته لا يأخذونه على محمل الجدّ؛ هذا، بالرغم من أنه شخص محترم في بلدته، ولدى كاهن الرعية، وهو مستشار لدى كثيرين في أمورهم. وهو لا يعاتبهم، بل يشاركهم حياتهم دون تذمّر تفادياً للشرّ. وهي متعلّقة بأهلها على حساب رفاهه وحسن العلاقة معه. وهو أخبرنا أكثر من أقصوصة مثلاً على ذلك. أقصوصات نجنّب القارئ سماعها.

لكن الشكوى الكبرى من زوجته هي غيرتها. فهي، وفق ما يدعوها، "غيرة مُطلَقة"؛ إذ إن مواضيعها لا تقتصر على النساء "البعيدات"، بل هي تشمل أيّاً كان. هي تغار من بنات وأبناء إخوته، مثلاً. هو عرّاب أبناء أخواته ويسكنون في البناية نفسها، فلا عجب في أن يهتم بهم. هي تعاتبه، مثلاً، لأنه يقوم بتغنيجهم بدل تغنيج أولاده؛ فيما هي تغنّج (عبر الهاتف) أبناء أخيها الساكنين في لندن بالرغم من أنها لم تقابلهم قط. وتغار من عروس ابنه حين رقص معها يوم عرسهما. وتغار من أخته إذا تحادثا لأكثر من خمس دقائق. إلى ذلك، فإن جميل يهتم بالشأن العام ويتبوّأ مركزاً مرموقاً في الفرع المحلي لبلدته لأحد الأحزاب اللبنانية؛ الأمر الذي يفرض عليه القيام بواجبات اجتماعية في البلدة التي يمثّلها وحضور حفلات ذات صلة والظهور في الإعلام المرئي، خاصة.

وهذا الأمر ينطوي على لقاء أشخاص، نساءً ورجالاً، وإقامة علاقة معهم، عابرة أو مستديمة. وقد كان هذا الأمر على الدوام مثار خلافات بينهما. ويرى جميل أن مسوّغ ذلك شعورها بأن زواجها منه يعني استواءه "مِلْكاً" لها، فيما هو يرى أنها "تملكه" في البيت، لا خارجه. وهي تتلكّأ عن مرافقته إلى المناسبات الاجتماعية وتدّعي أن كلام النساء، المضطرة إلى مسايرتهم، في هذه المناسبات غير مثير لاهتمامها؛ لكنها تغار، أساساً، من النساء – كلّ النساء اللواتي يضطر جميل بسبب أعماله وموقعه الحزبي إلى التعامل معهم. وأقصوصات جميل متعددة وتفصيلية تتناول غيرتها التي تعود في الزمن إلى بدء علاقهما معاً. من هذه، مثلاً، أنها طلبت إليه أن يخضع لفحص السيدا الطبي. أو أنها تركت البيت مع ابنها الصغير، احتجاجاً، ولجأت إلى بيت أهلها لأنها شاهدته يخرج من بيت صديق له لديه ابنة شابة، التي لم تكن في بيته أصلاً إلخ. وآخر النساء اللواتي كن موضعاً لاتهامه كانت المحامي الذي يتابع قضيته في المحكمة الروحية. ويعترف جميل أن زوجته تغار عليه لأنها تحبّه. وهو عرض علينا أن نشهد على حبّها الذي كانت تعبّر عنه بواسطة رسائلها إليه على الواتس آب. وهو يدّعي أن غيرتها عليه غير مبرّرة، واقعاً، ومبنية على أوهام مختلقة.

الحادث المفجّر

والحادث المفجّر للعنف الأكبر كان، وفق ما قال، من نسج خيالها مبنياً على وقوعها في جيبه على مجموعة من الإيصالات مقابل بضاعة اشترتها امرأة منه. هكذا، استنتجت أن لديه عشيقة يصرف عليها أمواله إلخ. وهي أبلغت أمّه وأخواله شكوكها ما سبّب حادثاً نفس– جسدياً لأمه؛ الأمر الذي أغضبه بسبب إقحام أهله بموضوع "ليس للتداول". فتسبّب الشجار الذي تلا ذلك بـ"حادث قلب" لزوجته نُقلت، بسببه، إلى طوارئ المستشفى. وقد رافقتها إليه ابنتها الكبرى التي أخبرت أباها، لدى اتصاله بها للاطمئنان عن زوجته، بزيارة الدرك والطبيب الشرعي لها، بناءً على طلب أخيها، وبأنها تركت المستشفى معه، فكان ردّ فعله "الله معها. تعود (إلى البيت) متى شاءت". وهي لم تعُد إلى البيت منذ ذلك الوقت.

هذا بعضٌ من حكاية جميل مع زوجته. وقد حدث ذلك كلّه قبل التصديق على

قانون "حماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري"؟ فما الذي جعله على تماسّ مع القانون المذكور؟

مع القضاء الروحي

بعد أخذ وردّ مع القضاء الروحي تمكّن جميل، أخيراً، من الحصول على اصطحاب ابنته القاصر التي تسكن مع أمها وأختها الراشدة لدى أهل زوجته، فيما ابنه الشاب متزوج ويسكن في مسكن مستقل (تعيش فيه حالياً أمه – زوجة جميل – وشقيقتاه العازبتان). وهو كان قد تقدّم من المحكمة الروحية بدعوى هجر على "مسؤولية الزوجة الكاملة"، في ما بدا أنه ردّ على دعوى كانت زوجته قد تقدّمت بها إلى المحكمة نفسها تطالب فيها بالهجر، أيضاً، لكن على "مسؤولية الزوج كاملة". فجاء ادعاؤه بـ"الهجر الموقت" جردة بمثالب زوجته المسؤولة، وفق رأيه، عن تشتيت العائلة وعن "تدمير زواج دام خمساً وعشرين سنة" حين رفضت عرضاً من المحكمة للعمل على مصالحتهما في "مركز الإصغاء" التابع للمحكمة.

وحجّته إلى طلب الهجر الموقت من المحكمة الروحية على مسؤولية زوجته، وما ينطوي عليه ذلك من إعفائه من النفقة المستحقة لها، تتمثّل في مواجهة حجج زوجته من جهة، والتقدّم بتصريح عن أوصاف زوجته التي "نغّصت" حياته والتي تحمّلها، طوال هذه المدّة دون التشكّي، من أجل بقاء عائلته موحّدة. فهو قد أمّن لها حياةً مرفّهة بدءاً بـ"حفل الكوكتيل اللائق" لزواجهما، ولشهر العسل لمدة ثمانية أيام في فندق لبناني معروف، "متحمّلاً كامل التكاليف" (كذا)... واستمرّت زوجته تعيش برفاهية كاملة، بالرغم من أنها "لم تعمل يوماً" فوقعت المسؤوليات الأسرية عليه كاملة. وفي الطلب نفسه، يعرض جميل التقديمات التي وفّرها لزوجته بالرغم من تراجع مدخوله بسبب تراجع وتيرة التزامات عمله، ووثائق تؤكد حصولها (رقم تسجيل السيارة باسم زوجته، وثيقة ملكية لعقار، وبطاقات ائتمان في أحد البنوك)، إضافةً إلى صور تشير إلى أناقة زوجته، ووثائق تنقض ادّعاء زوجته أنه بخيل ومقصّر في إعالة أسرته.

أما سبب التنغيص فيحيله جميل إلى علّة متجذّرة في شخصية زوجته تتمثّل في

إصابتها بالشك – على نحوٍ مبالغٍ به – بإخلاص زوجها لها. فهما تزوّجا شابين صغيرين تتويجاً لعلاقة حب دامتٍ سنة ونصف السنة، حين كانا فيها معاً على مقعد الدراسة، فكانت تتهمه جزافاً، ومنذ البداية، بإقامة علاقات عاطفية مع نساء. هذه الحالة تفاقمت، تباعاً، وكانت تصل، أحياناً، إلى حد الصراخ و"الهستيريا" – كما يدعوها – لدرجة استدعاء الطبيب لتهدئتها بالعقاقير. (بل يتهم جميل زوجته أنها كانت تستخدم غيرتها حجّةً لتبتزّه من أجل شراء هدايا غالية الثمن لها، أو حتى لكتابة عقار باسمها ثمناً لتسامحها مع "خيانته").

وتتعدّد اتهامات جميل لزوجته: فهي باتت، منذ تراجع أحواله المادية، تعاشر نساء "مطلّقات" (كذا) في إحدى الجمعيات الخيرية، التي انتسبت إليها، واللواتي يحرّضنها على سحب الأموال من زوجها، "ضمانة للمستقبل". وهي شوّهت صورته أمام أولادهما. ويروي في طلبه المذكور تفاصيل عن إهمالها لواجباتها المنزلية. ويتهمها أيضاً بإصابة ما يدعوها بـ"جهلة سن الأربعين"، تمثّلت بصرف أوقاتها على الفايسبوك واستعراض أقوال معجبيها فيها. يضاف إلى هذه جميعاً ادعاؤها الكاذب بأنه يضربها ويخونها، وتلفيق تقارير ووثائق من أجل إثبات خيانته لها وامتناعه عن إعالتها، وتسبّبه بالأذى النفسي لها. وهو يجد أن أقواله تشكّل قاعدةً صلبة لدحض دعوى زوجته "الواهية وغير المبنية على أساس قانوني صحيح"؛ وهو بيّن أنه "غير ثابت تعرّضها للضرب والتعنيف على يد الزوج"، وغير ثابت ارتكابه فعل الزنى، بل إنها هي نغّصت حياتهما، فهي لا تستحق النفقة؛ ويصحّ طلبه "ردّ طلب زوجته بالهجر على مسؤوليته الكاملة" والحكم له بالهجر الموقت على "مسؤولية الزوجة الكاملة"، إضافةً إلى تحصيل حقه باصطحاب ابنته القاصر.

في المحكمة المدنية

ويرى جميل أن زوجته لم تنتظر حكم المحكمة الروحية، لأنها تدرك أن مطالبتها بالهجر على مسؤولية الزوج غير شرعية، فاختارت "اللجوء إلى الطرق السهلة (كذا)، وهي الاستعانة بالمنظمة غير الحكومية التي جعلتها المحكمة الراعية لتطبيق حكم القانون ٢٠١٤/٢٩٣، وإقامة "طلب الحماية" أمام قاضي الأمور المستعجلة".

مستنتجاً، بذلك، أن زوجته "لا تهتم إلا بالمال، لا بحكم هجر، يضمن خروجها من المنزل الزوجي، ويعطيه الصفة القانونية".

وقد جاء قرار القاضي المدني بمنع الزوج من التعرّض لزوجته جسدياً ونفسياً، ومنعه من التعرّض لزوجته في حال استمرارها في إشغال المنزل الزوجي، إخراج الزوج من المنزل الزوجي موقتاً لحين الترخيص له من المحكمة بالعودة إليه، إلزام الزوج بتسليم الزوجة مبلغاً من المال أسبوعياً لقاء المأكل والملبس، وإلزامه بتسديد أقساط مدرسة ابنته القاصر، يضاف إلى ذلك خضوعه لخمس عشرة جلسة تأهيل في مركز المنظّمة غير الحكومية التي جعلتها المحكمة الراعية لتطبيق حكم القانون ٢٠١٤/٢٩٣.

بعد اعتراض جميل على القرار المذكور، ولدى إبرازه تقرير من المنظّمة غير الحكومية التي جعلتها المحكمة الراعية لتطبيق حكم القانون ٢٠١٤/٢٩٣... التقرير الذي يثبت خضوعه لخمس عشرة جلسة تأهيل نفس – اجتماعي وتؤكد "حصول تغيير في طريقة تفكيره وتصرّفه تجاه زوجته وعائلته"، وإذ تبيّن أن زوجته لا تريد السكن في الوقت الراهن في المنزل الزوجي، قُبل هذا الشقّ من اعتراض جميل على قرار قاضي الأمور المستعجلة بالعودة إلى منزل الزوجية. لكن القاضي ردّ اعتراضه على الالتزامات المالية. وحين أكّد المحامي وكيل جميل بأنه "لا مانع" لديه من دفع الأموال المتوجّبة، وأنه سيتقدم بالوثائق التي تثبت دفعه أقساط ابنته القاصر المدرسية؛ جاء في نصّ القرار ضرورة الالتزام بموعد ومكان لتسليم المال المتوجّب عليه، شهرياً، تحت طائلة الحبس حتى ثلاثة أشهر وغرامة مالية.

العنف وأشكاله

في إفادة الزوجة، التي دوّنها عناصر من الدرك في طوارئ المستشفى الذي نُقلت إليه إثر حادثة العنف "الكبرى"، تفاصيل العنف الذي تعرّضت له على يد زوجها، والذي استدعى نقلها إلى المستشفى. هي صرّحت تقول إنه، بينما كانت نائمة في السرير الساعة العاشرة مساءً، حضر زوجها إلى غرفة نومهما، وبدون أي سبب أقدم على ضربها بيده على فمها ووجهها، رافعاً صوته قائلاً "خلصيني منك". ولما سألته عن

سبب تصرّفه وجّه إليها الشتائم، ومن ثمّ أمسكها بيديها ورجليها وكبّلها وقبّلها عنوةً، وحملها ورماها بين السرير والخزانة، فأصيبت بألم شديد. ثم رشّ عليها المياه. وهي شعرت بـ"عبقة" في صدرها فطلبت منه إبلاغ الصلِّيب الأحمر لنقلها إلى المستشفى، ولما حاولت الاتصال بأهل زوجها (الساكنين في البناية نفسها)، حطّم الإنترفون وحملها عنوةً إلى الحمام، ووضع رأسها تحت عمود المغسلة، وأخذ يرفسها برجليه على رأسها وأنحاء جسمها. بعد ذلك، حضر أهل زوجها لفضّ الخلاف بينهما، ثم حضر الصليب الأحمر ونقلها إلى المستشفى. وفي الإفادة نفسها، أنها تشعر بآلام في أنحاء جسدها وخاصةً الرأس والرقبة. وهي أكّدت أن هذه الحادثة ليست الوحيدة، إذ إن زوجها قد ضربها مرّات عدة قبل ذلك.

في محضر التحقيق في ادعاءات الزوجة بجرم الضرب والإيذاء، وبعد عشرة أيام من ذلك الادعاء، أدلى جميل بإفادته، فنفى كلّ ما جاء في ادعاء زوجته، متقدّما بروايته الخاصة التي جاءت على الشكل التالي:

إثر إقدام زوجته على مراسلة أشخاص على الواتس آب والفايسبوك من جنسيات أجنبية وعربية، طلب إليها الكفّ عن ذلك لئلا تتسبّب في مشاكل في العائلة و"للمحافظة على كرامتها"، لكنها لم تأبه، "فأخذتُ على اتباع طرق على هاتفَين موجودَين بحوزتي أوهمها بأنني أتكلّم مع فتاة، وهذا أثار جنونها، واقتنعتْ أنني أعاشر عليها". ثم يعرض أحواله المهنية وكونه أباً لشاب وفتاتين، كانوا شهوداً على ما حصل. وهو أن زوجته قد أخبرت والدَيه أنه على علاقة بفتاة، الأمر الذي أثّر في والدته التي أُصيبت بعارض صحي إثر ذلك، فدعي إلى المنزل من عمله؛ وقد تولّى أبوه تهدئة الوضع، فصعد بعدها إلى بيته مع زوجته وابنته ودخل تواً لينام، من الثانية عشرة ظهراً إلى الخامسة بعد الظهر... ولما استيقظ طلبت إليه زوجته دعوة أمّه لأن "قلبها يؤلمها"، فأجاب أن أمّه ليست "طبيبة قلب"، وعرض عليها مرافقتها إلى عيادة الطبيب، "فأخذت تعاتبني وأمسكت بقميصي وأخذت تصرخ بوجهي، ونظرت إليّ وقالت لي: أنت لن تضربني لأنك تحبّني، وأخذت تستفزّني وتمزّق قميصي، فعدتُ إلى سريري فلحقت بي فأخرجتُها من الغرفة وأقفلتُ الباب خلفي لئلا يتطوّر التلاسن. قرعتْ الباب، طالبةً ملابسها، ثم عادت وأمسكت بي

وتعاركتُ معها على السرير ثم وقفت بجانب الخزانة وسقطَت أرضاً وكان لديها قنينة مياه... غسلت وجهها بها ثم حضر أهلي وأولادي إلى المنزل... واهتمّت ابنتي بها. ثم نزلَت مع أهلي إلى منزلهم، في المبنى نفسه، وأعلمَتهم أنها تعاني من ألم في صدرها فاتصلت ابنتي بالصليب الأحمر ونقلوها إلى مستشفى (...)".

ويعلّق جميل في إفادته على ما حدث بأنه حين علم أن الدرك قد طلب من الجميع إخلاء غرفة الزوجة في المستشفى من أجل أخذ إفادة زوجته... أدرك "أن أمراً" ما يُدبّر له (من أشقائها). نافياً، لدى سؤال عنصر الدرك إيّاه، كلّ ما ذكرته زوجته عن ضربه لها، وأنه لم يقدم على ذلك أبداً خلال ثلاثين عاماً من زواجهما. نافياً أيضاً، لدى سؤاله، محاولات أذية نفسه بالمسدّس أو بحرق أجزاء من جسمه بأعقاب السجائر لأنه رب عائلة و"لأنه طبيعي". ولدى سؤاله عن سبب الخلاف مع زوجته "بعد ثلاثين عاماً من العيش سوياً للتوصّل بينكما إلى هذا الحد من الغضب والحقد"، أجاب أن زوجته تعتقد أنه يخونها مع إحدى الفتيات؛ وسبب الخلاف عائد إلى شدة غيرتها عليه، مع العلم أنه هو أيضاً يحبّها ويغار عليها ولم يكن يريد أن "تتطاول بالأحاديث" على الفايسبوك، ما جعل الخلاف يتطوّر بينهما إلى هذا الحدّ. مختتماً أنه يحب زوجته ويحترمها لأنها أمّ أولاده، وهو يمانع طلاقها إلخ.

لدى سؤالنا عن آثار العنف على جسدها الواردة في تقرير الطبيب الشرعي، برّر جميل وجود كدمات على جسم امرأته بأنها حدثت من ارتطامها بأثاث المنزل. وأنه كان يسألها: "لماذا (محيط) عينك زرقاء" فكانت تجيبه: فيما كنتُ أمسح البيت، اصطدمتُ بأشياء"؛ فيقول لها: "انتبهي حبيبتي لأن بشرتك بيضاء". ولدى الطلب إليه تفسير ما جاء في تقرير الطبيب الشرعي قال: "هناك بمساحة ٤ سنتم بـ ٤ سنتم بقعة زرقاء... أنا نسيتها، بصراحة، فالمسألة تعدّت السنة... هو رأى "شيئاً أزرق".

وفي الحادثة الكبرى التي رواها في المخفر كلٌّ واحد من الزوجَين يقول جميل لنا: هي جنّت تماماً... أمّا هو فحاول، ممسكاً بها، تهدئتها دون جدوى. فهي حين أمسكته – يقول – بقميصه، أمسك بيديها"، فعلّمت آثار أصابعه على ذراعَيها. وهو ما زال محتفظاً بالقميص الذي شدته وقطّعت أزراره – برهاناً على العنف الذي مارسته هي عليه.

أمور خلافية

لا يختلف جوهر الرواية التي رواها جميل لنا عن علاقته بزوجته وأسرته كثيراً عمّا جاء في الوثائق الرسمية التي وفّرها لنا. هناك تفاصيل تشير إلى أمور تحيط بما قيل أمام القضاءَين الروحي والمدني، في المخفر، وتوفّر خلفية لفهم الخلافات العالقة بين جميل، من جهة، وزوجته وولده وأسرة زوجته، من جهة ثانية.

في الأمور المالية، مثلاً، يروي لنا جميل أنه يأتمن زوجته على مصروف البيت، وأنه يودعها ما يحصّله؛ مع ذلك، فهي كانت تطلب إليه أن يجلب لها أغراضاً لدى عودته. ومن أسباب شعوره بعقوق عائلته شكوى الزوجة من أنه لا يصرف على البيت، لأنه يصرف أمواله على عشيقاته، وأنها تحصّل المصروف من عطايا إحدى الجمعيات.

ومنها ما هو ذو صلة بعقار كان موضع تجاذب لجهة تسجيله. هي ترغب في تسجيله باسمها، وهو يرغب في تسجيله باسم أفراد أسرته (هو وزوجته والأولاد؟)، ولكنه وُضع أمام الأمر الواقع؛ هي بكت أمام الكاتب العدل فخجل وعاد وسجّله باسمها. وهو تقدّم بشكوى لاسترداده إثر طلبه الهجر. ويبدو أن الدعوى التي تقدّمت بها زوجته ذات صلة بالموضوع، حيث هي تريد عدم التعرّض لها بسبب تسجيل المحل باسمها. وبدا، من كلام غير واضح تماماً في روايته، وكأن هناك دعوة لمقايضة دعوى بأخرى: تسحب الزوجة دعوى "طلب الحماية" التي أقامتها أمام قاضي الأمور المستعجلة، إذا تخلّى هو عن دعوى استرداد العقار المذكور.

المرأة والحركة النسائية

وكما هي حال معظم الرجال المتّهمين بممارسة العنف على زوجاتهم، يصرّح جميل بأنه ضد تعنيف النساء: "وهل يرضى أن تعنَّف ابنته أوأمه أو أخته؟". ولا يرى أن الزوج مسؤول عن تأديب زوجته؛ بل على العكس من ذلك، فإن واجبات الزوج تجاه زوجته ينبغي أن تعكس كونها "نصفه" يفخر بها أمام الناس. لذا عليه أن يكفيها مادياً وأن "يغنّجها"، لا أن يطلب إليها الاعتناء بالمنزل والأسرة فقط. في المقابل، على المرأة أن تحترم زوجها، وأن تقيم له اعتباره، أمام الناس خاصة.

ماذا عن المرأة المعاصرة؟ إذ يختصر جميل المرأة المعاصرة بالمرأة العاملة في مهنة خارج منزلها، تقدّم بمواقف ثلاثة غير متطابقة. الأوّل: إذا كان بوسع المرأة أن تقوم بأدوارها المنزلية جنباً إلى جنب مع عملها المهني، فلتعمل. الثاني: هو لم يلتقِ، بعدُ، بامرأة عاملة في مهنة خارج منزلها حصّلت أموالاً تزيد على مصروف ملبسها وزينتها، ومع ذلك فهي تمنّن الآخرين وتتأفّف من العمل وتدّعي أنها مرهقة، طوال الوقت. الثالث: يلقي اللوم على زوجته لأنها تدّعي أنه مقصّر في واجباته تجاه أسرته موجّهاً إليها سؤالاً عبرنا: "إذا كان زوجك مقصّراً، لماذا تتسوّلين من الجمعية الفلانية كما ادّعيتِ أمام المحكمة الروحية؟ لماذا لا تعملين بدوام نصفي بما أنك متعلمة وحسنة المظهر، وتساعدين زوجك بدل التسوّل من تلك الجمعية وبدل الركض وراء الجمعيات مع صديقاتك للعمل التطوّعي؟".

وما رأيه في الحركة النسائية؟ بدا السؤال فرصة إضافية لجميل للتهجّم على منظمة نسائية بعينها. ومرّة أخرى، كان علينا انتزاع اهتمامه كي نقدّم إليه تعريفنا لـ"الحركة النسائية" موضِّحين له أن هذه الحركة لا تُختصر بمنظمة وحيدة، وأن نضال هذه الحركة من أجل قضايا النساء بدأ قبل إنشاء الجمعيات العاملة راهناً، بل انطلق منذ عشرات السنوات. بعد هذا التوضيح، صرّح لنا جميل بأنه مناصر لمطالب النساء، خاصةً إعطاء الجنسية لأولادهن، موضّحاً أنه ينتمي إلى حزب تشتمل قيادته على بضع نساء إلخ.

جان (اسم مستعار)

بطاقة شخصية

	المبحوث	الزوجة
الجنسية	اللبنانية	اللبنانية
العمر	40	30
سنّ الزواج	28	18
الطائفة التي ولد فيها	المسيحية	المسلمة
المحافظة التي ولد فيها	جبل لبنان	بيروت
المحافظة التي عاش فيها	بيروت	بيروت
مكان السكن الحالي	بيروت	غير معروف
عدد سنوات الدراسة/الشهادة المحصّلة	ماجستير	نهاية المرحلة الثانوية
المدرسة/الجامعة	خاصة	خاصة
المهنة الحالية / **المهنة السابقة**	مدير شركة / أستاذ جامعي	مديرة قسم / موظفة
الوضع القانوني	أمر حماية صدر حكم بحبسه لعدم امتثاله للحكم	لا حكم عليها
الوضع الصحي	رياضي	رياضية
إدمان (كحول/مخدرات/عقاقير)	لا	لا
ممارسة الشعائر الدينية	نعم ملتزم	صوم أحياناً
ممارسة الواجبات الاجتماعية	نعم	لا
الممارسات الثقافية	لا	رياضة، مطاعم، خروج مع صديقات

جان

تعقيد ثقافي – تعقيد أسري

تتكثّف في رواية جان أبعاد تطول إلى الشخصي والطائفي والسياسي والحقوقي؛ وهذه تتشابك معاً بطريقة يصعب فكاك واحدها عن الآخر. وما يُسبغ على هذه الحالة صفة التعقيد أمور متعدّدة:

– نشهد، في حالة جان، "حيرة" القضاء أمام نمط من العنف ما زال غير معروف في خطابنا العام، وغير معترف به لدى كثيرين؛ نتكلّم عن "العنف المعنوي". وهو ما أدّى، على الأرجح، إلى عودة القاضي، أكثر من مرّة، عن قرار كان قد اتّخذه بشأن إعطاء الأم حق مشاهدة طفلتَيها، فضلاً عن التعارض بين المحكمتَين الروحية والمدنية بشأن اتخاذ القرار بصدد طبيعة علاقتها بطفلتيها (حضانة، اصطحاب، مشاهدة).

– الاختلاف إلى حدّ التعارض التام بين ادعاءات الزوجَين – الخصمَين. صحيح أن الأزواج كلّهم يتقدّمون إلى المحكمة بروايات وادعاءات متعارضة، لكنّ هذين يدّعيان أنهما يتقدّمان بأدلّة موثّقة بمعلومات محسوسة. وقد لخّصنا هذه الادّعاءات في جدول في مداخل متوازية، ليوفّر للقارئ صورة بصرية سريعة للمقارنة بين الادعاءات. الجدول بمثابة نموذج صاف للتناقض المذكور.

– ويشترك جان مع الأزواج الباقين في إعلانه الانتماء إلى جماعة يفترضها داعمة له في محنته. وهو يحتمي بشهرة عائلته التي تشتمل على عشرات الألوف من الأشخاص. هذه العائلة يقدّمها إلينا بوصفها مصدراً لرفعة موقعه الاجتماعي، ولسمو معاييره الأخلاقية، لكن أيضاً بوصفها "عصا" يرفعها مهدداً من يقف بوجه قضيته – والقاضي المدني يمكنه أن يكون من بين هؤلاء.

أمام القضاء

على الصعيد القضائي، أوّلاً، وفي "الوقائع"، أن جان تتّهمه زوجته بأنه عنّفها معنوياً؛ وفي الاستدعاء الذي تقدّمت بها زوجته إلى قاضي الأمور المستعجلة نتبيّن أن ذلك التعنيف يشتمل، في هذه الحالة، على توجيه الإهانات لشخصها والاتهامات الباطلة وحرمانها طفلتيها وحرمانهما منها. وفي تفصيل ذلك، أنه كان "دوماً يُذّلّها ويهينها لكونها كانت مسلمة ويفضح أسرارها الزوجية أمام الغير، ويقلّل من قيمتها ويستولي على راتبها... وهو حملها على ترك المنزل الزوجي نتيجة الضغوط التي مارسها عليها وحرمها أخذ طفلتَيها معها، وحرمها مشاهدتهما أو اصطحابهما، وحتى التحدّث إليهما". واتُّهم جان أيضاً أنه مارس الضغوط النفسية على ابنته البكر بإجبارها على التحدث إلى "صديقته" (من جنسية غربية)... وهو قد أخبر ابنتَيه أن أمّهما سيئة السلوك لـ"كونها مسلمة" مصوّراً إياها امرأةً "وسخة وزانية ومهملة"، ساعياً، بذلك، إلى إحداث كره لها ونفور منها. إلى ذلك، فهو تقدّم بشكوى افترائية ضد زوجته متّهماً إياها بالسرقة. في الاستدعاء نفسه ما يشبه التعريف للتعنيف المعنوي يتمثّل بـ"توجيه الإهانات والاتهامات الباطلة، وحرمان الوالدة من أولادها، وحرمان الأولاد من والدتهم".

هكذا، نال جان حكماً بإخراج الطفلتَين من منزل والدهما وتسليمهما إلى والدتهما؛ إلى ذلك، فقد طُلب إليه تسديد مبلغ من المال شهرياً لقاء نفقات الطفلتَين المختلفة، وكُلِّفت منظمة غير حكومية بمتابعة شؤون الطفلتَين المعنوية والنفسية وتقريب وجهات النظر بين الزوجَين، وكُلّف كاتب المحكمة بالإشراف على تنفيذ القرار. لكن أيّا من ذلك لم يحدث؛ بل إن قاضي الأمور المستعجلة تراجع عن قراره. وجرى التراجع عن قرارات تابعة، لعلّ أخطرها حبس الزوج لمدة ٧٥ يوماً لعدم امتثاله لأمر الحماية. ثم ما لبث أن تبعه تراجع عن التراجع عن القرار!

فما هي هذه "الوقائع"؟

تفاصيل هذه "الوقائع" تتخذ شكلين مختلفين بحسب الراوي: الزوجة والمحامي الذي يمثّلها من جهة، والزوج والمحامي الذي يمثله من جهة ثانية؛ وذلك أمام قاضي الأمور المستعجلة.

في ما يلي، نثبت جدولاً ببعض هذه "الوقائع"، بحسب المسألة وبحسب الزوجين (أو من يمثلهما) في الوثائق القانونية المختلفة:

المدّعي / المسألة	بحسب جان/ أو المحامي	بحسب الزوجة/ أو المحامي
ترك المنزل	تركت الزوجة المنزل الزوجي بملء إرادتها	حُملت على ترك المنزل بسبب الضغوط التي تعرّضت لها/ طُردت من المنزل
سبب ترك المنزل الزوجي	تركت المنزل الزوجي فجأةً لهفوة في نفسها ولسبب ما زال يجهله ولا يعلم بخلفياته	تعرّضت لعنف معنوي واقتصادي
اتجاهات وسلوك الزوج نحو الزوجة	يحبها ويحترمها؛ وهو طلب إليها مراراً وتكراراً العودة إلى المنزل ورأسها مرفوع، وأنها مرحّب بها في منزله حين تعود ومتى شاءت	تعرّضت للضرب ولمحاولات الضرب، للشتم والإهانة وللطرد ولحرمانها من طفلتَيها، ولتشويه صورتها أمامهما. لديه عشيقة من الجنسية الغربية قام بوضع صورتها على الواتس آب خاصته ويفرض على ابنته التكلم معها
اتجاهات الطفلتَين نحو أمهما	لا ترغبان في رؤيتها	شوق الابنة الكبرى لأمها مثبت في الرسائل النصية التلفونية
صلاحية الأم لحضانة الطفلتَين	غير صالحة لأنها مجهولة الإقامة، أو مع من تقيم، وإذا كان مكان إقامتها ملائماً لتربية الطفلتَين في جوّ يؤمن لهما الطمأنينة ولا يؤثر سلباً فيهما من الناحيتَين الجسدية والنفسية. وهي لم تكن تعتني بهما، أصلاً، بسبب عملها وعدم عودتها إلى البيت قبل التاسعة مساءً. والدته والعاملة المنزلية هما اللتان كانتا ترعيانهما	الأم كانت ولا تزال أماً صالحة تهتم بابنتيها وبشؤونهما وحاجاتهما العاطفية والنفسية والتربوية وهي وحدها المؤهلة لحضانتهما وتربيتهما والاعتناء بهما، سيّما وأن والدهما يبقى خارج المنزل
صلاحية الأب للحضانة	يعتني بهما، لا من الناحية المعيشية فحسب، إنما من الناحية النفسية أيضاً	يترك الزوج العناية بهما لوالدته وللعاملة المنزلية والاثنتان تسيئان معاملة الطفلتين

المدّعي / المسألة	بحسب جان/ أو المحامي	بحسب الزوجة/ أو المحامي
صلاحية الأب القانونية لحضانة الطفلتين	بحسب قوانين الأحوال الشخصية، لا يحق لزوجته حضانة الطفلتَين لأنها تخلّت عن مذهبها وارتدّت عنه، وفق قوانين المذهب الذي ينتمي إليه الزوج وطفلتَيه، حكماً	أصرّ الزوج على الزوجة إبدال ديانتها والعودة إلى ديانتها الأصلية كشرط وضعه للسماح لها بمشاهدة طفلتيها؛ الأمر الذي يشير إلى "المتاجرة" بالديانة لأغراض خاصة
علاقة الطفلتَين بوالديهما	وفق مذكرة رسمية – يسكنان معه وهو رفض تسليمهما إلى أمّهما بتغييبهما عن المنزل حين جاء الدرك لجلبهما.	منع الزوج الأمّ من رؤية الطفلتَين. هدّدهما ومارس الضغوط عليهما ومنعهما من مشاهدة أمهما أو التحدث إليها
رغبة الأم بمشاهدة الطفلتَين والموانع	الزوجة لم تبد رغبة في رؤية ابنتيها منذ تركهما المنزل الزوجي	أقدم الزوج ووالدته ووالده على تهديد الزوجة ومنعوها من رؤية طفلتَيها، وعمدوا إلى تهديدهما وممارسة الضغوط عليهما ومنعهما من مشاهدة والدتيهما. شوّهوا صورتها مدّعين أنها من داعش، مسلمة وسخة، وأن لديها عشيقاً... الأمر الذي جعلها تخشى التوجه إلى المنطقة حيث تقيم ابنتاها، نتيجة التهديد، ونتيجة الذم والافتراء اللذين تتعرض لهما على يد الزوج وأهله
التعرّض للعنف الاقتصادي	ادعاء الزوجة سببه أن هذا العنف لا يترك أثراً، وغير مثبت بوثائق. على العكس من ذلك، فالزوج هو المعيل لأسرته، وهو قد فتح حساباً باسمه واسم زوجته وتقدّم من المحكمة بوثيقة/إيصال تثبت أنه أهداها عقداً بعدة آلاف من الدولارات من محل مجوهرات معروف	زوّر الزوج توقيعها في المصرف (هي بصدد إقامة دعوى جزائية ضده)، سحب قروضاً باسمها وأجبرها على تسديدها، يستولي على راتبها. الحساب المشترك تغذيه هي بالمال وقلّما تستخدمه، فاتورة محل المجوهرات المعروف لقاء مبلغ أقل من ثلث المبلغ المذكور في ادعائه وهو لقاء قرض مالي لها بذمته

المدّعي / المسألة	بحسب جان/ أو المحامي	بحسب الزوجة/ أو المحامي
التعرّض للعنف المعنوي	لا وجود لهذا النمط من العنف في القانون 293/2014؛ السبب الذي تقدمت به يكفي وحده لإثبات عدم صحة وعدم جدية ادعاءاتها. فلو كانت تتعرّض لأي عنف أو إيذاء جسدي أو نفسي أو جنسي، لكانت ما امتنعت عن الاستناد إلى هكذا أفعال، كونها أفعالاً خطرة وسهلة الإثبات	الاستناد إلى قاضي الأمور المستعجلة الذي أقرّ، للمرة الأولى، بحق المرأة بالحماية من العنف المعنوي إلى جانب حقها بالحماية إزاء العنف الجسدي... العنف المعنوي يشتمل – كما جاء في قراره – التصرف الذي "يتعرّض لكرامة المرأة ومكانتها الاجتماعية والعائلية والمهنية"
في موضوع صلاحية قاضي الأمور المستعجلة النظر في الدعوة التي قدّمتها الزوجة	لا صلاحية لقاضي الأمور المستعجلة، لكون النزاع مع زوجته جدياً	إبراز نص المادة 12 من القانون 293/2014 للدلالة على أن أمر الحماية هو تدبير موقت يصدر عن المرجع القضائي المختص... ويرمي إلى حماية الضحية وأطفالها... وذلك لمنع استمرار العنف أو التهديد باستمراره.
في مسألة تغيير ديانة الزوجة	فوجئ بأنها عادت إلى الديانة الإسلامية	الزوجة هي أساساً مسلمة وتزوجت على هذا الأساس، واستحصل الزوج على تفسيح من المراجع المختصة. هي لم "تمرق" مذهبها المسيحي لكونها مسلمة في الأساس وتزوجت وهي مسلمة.

إن الاختلاف بين الروايتَين، الذي يصل إلى درجة التناقض، يبيّن التعقيد الذي يواجه المحكمة. من هنا، يبدو النظر عن قرب إلى هاتين الروايتين بطريقة تتجاوز "الوقائع" أمراً بالغ الأهمية، ويتطلّب تضافر أكثر من مرجع وتعاونهم من أجل توفير قرارعادل بشأن الحالة المعروضة.

تقدير ذات مرتفع

جان فخور بنفسه؛ وهو فخور بقدراته العقلية وبدأ روايته لأحواله بإطلاعنا على شهاداته وإنجازاته العلمية والمهنية وتقدّمه المستمر فيهما. فهو معروف بمحبته للعلم

والدراسة المستمرة (التي سبّبت له قصر نظر كبيراً اضطره لإجراء عملية جراحية في عينيه). وتقدّمه المهني القائم على إنجازاته العلمية أهّله لبلوغ موقع اجتماعي متقدّم وفق مؤشرات ذات صلة بنوعية حياة جيّدة، بعدما كان راتبه لا يتجاوز الـ٥٠٠ ألف ليرة لبنانية؛ من هذه، مثلاً، اقتناء شقة في بيروت وفيللا دوبلكس في الجبل وسيارتين و"خادمتين" (من جنسية آسيوية يعرفها اللبنانيون بكونها ذات الكفالة الأعلى ثمناً، وتتقاضى راتباً يفوق رواتب زميلاتها من جنسيات أخرى). كم أن ثياب زوجته تتجاوز قيمتها المالية الخمسين ألف دولار، ورفاهية زوجته (يا جماعة أظافر زوجتي تشبه أظافر بنت بعمر عشر سنين؛ فهي لا تجلي الصحون ولا تكوي الثياب: العاملة المنزلية تقوم بكل هذه المهمّات). بل هو دعا زوجته إلى ترك عملها للاعتناء بطفلتيها، عارضاً عليها تعويضاً على راتبها يساوي ضعفي راتبها الحالي؛ كما دعاها – في معرض الكلام عن رؤيتها لابنتَيه – للاحتفال بعيد مبلاد ابنتها بحفلة "لم يعرفها لبنان من قبل". ويهنّئ نفسه على أخلاقه (يقول في معرض عدم تصديق ما يُقال عن زوجته: أنا شخص ذو أخلاق ولا أتّهم امرأة إذا لم أشاهد بأم العين... لا أقبل بالنميمة... أنا ما زلتُ أقول إن زوجتي "بنت عائلة ومهذّبة" ولا ألوك سيرتها بكلام عاطل فهي أم طفلتَي...). هو يعزو سموّ أخلاقه إلى انتمائه إلى أسرة يرأسها أب يحتل في طائفته موقعاً دينياً مرموقاً مشكِّلاً، بذلك، ضمانة لا مجال لدحضها، لحُسْن سيرته هو. ومن مظاهر ذلك السموّ عدم خيانته لزوجته، برغم تعرّضه لضغوط من محيط أصدقائه؛ فسلوكه مصدره التزامه المسيحي الذي يفرض على الزوج الإخلاص التام لزوجته. هو فخور بانتمائه إلى عائلة عريقة وذات موقع بارز في طائفته، وتعدادها يبلغ (يذكر رقماً كبيراً).

وجان معجب بنفسه (أنا أعجبك يا madame... رددها متوجّهاً إلينا، أكثر من مرّة)؛ فهو، وفق ما أخبرنا، هادئ (cool) في مواجهته للأمور والمشاكل الطارئة، ولا يتوانى عن جعل نفسه وسيطاً بين آخرين لحل مشاكلهم. لا يشرب الكحول، ولا حتى القهوة، ولا يدخّن التبغ. ما زال يدرس ويحصّل العلم الذي يثمّنه عالياً. لم يصفع امرأة في حياته، وفي جعبته أكثر من رواية عن تدخله في إبعاد الزوج – بل ضربه له إذا اقتضى الأمر – ونجدته لنساء، بناءً على طلبهن، ضربهنّ أزواجهن. هو متسامح

و"يحترم" الأديان غير المسيحية – الدين الإسلامي أساساً – ويرى أن تعدّد الأديان من مشيئة الله. وهو كريم يغدق على زوجته الهدايا، ويودعها بطاقة ائتمانه ولها أن تتصرف بحسابهما المشترك دون مراجعته. وهو أخيراً متفانٍ أمام أسرته ويعمل في ظروف خطرة في بلدان تعاني حروباً أهلية تعرّض فيها لخطر الموت أكثر من مرّة... في سبيل تأمين حياة لائقة لطفلتَيه.

وجان واثق بنفسه؛ فهو يطلق أحكامه على الأشخاص والجماعات بلهجة تنمّ عن أن السامع لا يملك سوى قبولها. فهو لا يجد حرجاً بالاستخفاف بأشخاص مناهضين لمواقفه، ولا بإطلاق نعوت وألقاب سلبية على آخرين: القاضي كركبي الذي "كركب نفسه" ومحامية زوجته "مارلين مونرو" (بل "الخِرية"). والقاضي الذي استجاب لضغوط شخصية أمنية مرموقة وأخرى سياسية من أجل تغيير قرارٍ كان قد اتّخذه سابقاً؛ أو إلصاق تهمة الرشوة أو الفساد بهم: الشيخ الذي استعادت معه زوجته دينها الإسلامي (أنا عرفت اسم الشيخ وقيمة المال الذي أخذه بدلاً عن أتعابه). ومدير عمل زوجته المتواطئ معها لسببٍ ما: (ليست القضية جنسية إنما قضية فساد). بل إنه لا يجد غضاضة في إعلامنا ببعض سلوكاته التي تقترب من الجناح، فيصرّح عنها بوصفها تعبيراً عن اهتمامه الكبير بزوجته: تزوير شهادتها الثانوية. إلى ذلك، فهو يدعو السامع إلى الإعجاب بشخص مناصر لقضيته، مثلاً، ذي سلوك يُفترض أنه شائن – وفق منظومته الأخلاقية التي يحيلها إلى تربيته المسيحية (موقفه من حميه الذي يقيم علاقات خارج – زواجية بالرغم من أنه ينزّه نفسه عن ذلك جاعلاً إخلاصه تجاه زوجته واحداً من أركان رصيده الأخلاقي). وهو غير مدرك لعنصريته تجاه جماعة ما أو شخص من جنسية ما، فيدعو العاملة المنزلية بمواطنة بلادها، ويتكلّم بلهجة الإدانة عن "العانس" أو الأخرى "المطلّقة" – صديقات زوجته، ويدعو عائلة زوجته بـ"شعب" لا يهمّه العلم إلخ. وهو واثق، أخيراً، بأنه سينال كلّ حقوقه بعكس زوجته (يدعوها بـ"الهبلة" و"المريضة" وبـ"المرأة المهسترة")، التي تعرّضت للخديعة على يد محاميتها، وغيرها من الناس الذين "علّموها" أموراً خاطئة، ولم ينبّهوها إلى محاذير سلوكاتها وقراراتها الخاطئة بشأن انفصالها عنه وحضانتها لطفلتَيها.

الزواج والزوجة

لكن حين يتكلّم جان عن ظروف زواجه، تتراجع اللهجة الواثقة قليلاً لتطفو على سطح كلامه مراجعة نقدية لمواقفه غير التوكيدية وعجزه عن استشراف ما حدث. هو تزوّج من تلميذته التي تصغره بسنوات عشر. وبرغم شعوره بعدم صواب ذلك، فقد افترض أن صغر سنّها قد يكون كفيلاً بإنجاح علاقتهما لأنه سيتولّى تربيتها لتصبح امرأة مناسبة له. على أن جان يعترف بخيبته لأن زوجته لم "تنضج" بالطريقة التي كان يتمنّاها. هي مسلمة، لكنها "أقنعته" بأنها أقرب إلى المسيحية منها إلى الإسلام، لأنها نشأت في بلد غربي وأمّها مسيحية، وهي كانت تعبّر عن الرغبة بعدم تكرار ما فعلته أمّها التي تزوجت بمسلم. هو اشترط عليها تغيير دينها لتصبح مسيحية بشهادة الكاهن، فدرست المسيحية وتعمّدت ليتكللا كنسياً ضد رغبة الأهل، لكنها عادت فانقلبت إلى دينها الأصلي، فتبيّن له أنها اعتنقت المسيحية، لا عن قناعة، إنما لغاية الزواج به ("ضحكت" من الدين المسيحي)؛ وحين لم تعُدْ ترغب في العيش معه، ارتدّت عن الدين المسيحي.

صحيح أن أسرة زوجته، وخلافاً لأسرته المحافظة، غير سويّة؛ لكن زوجته بدت له مختلفة عن أسرتها. وفي جعبة جان روايات كثيرة عن اختلال أحوال أسرتها. ومن هذه، مثلاً، أن أباها "الجميل" الذي يصغر أمَها بسنوات خمس يتنقّل من امرأة إلى أخرى. وأمها "المعقّدة" من جمال أبيها وخياناته المتكررة له جعلت ابنتهما (أي زوجته) تكره الرجال ولا تثق بهم، وأن أختها التي تعاشر في كل شهر رجلاً جديداً دون الاستقرار على واحد وحيد، ذات صيت سيئ يقرب من كونها داعرة. وأخوها، أخيراً، بدأ حياته جانحاً يقود سيارة أبيه وهو في الثالثة عشرة من عمره بـ"مباركة" أبيه، ما لبث أن تحوّل إلى الإسلام المتشدّد. كانت في الثامنة عشرة من عمرها عندما تكلّلا، فلم تُنهِ دراستها، برغم عدم رضاه عن ذلك – فهو يرى في العلم والثقافة ركناً أساسياً في تطوّر الشخصية – وعدم استجابتها لدعواته المتكررة لإنهائها، بحجة أنها حملت وأنجبت في سنة الزواج الأولى. في عائلتها لا يقدّرون العلم.

لكن زوجته ترغب في العمل. ولما كانت غير حاصلة على شهادة ثانوية، "اضطر" (كذا) إلى تزوير شهادتها. وهي لا تزال ترتقي في عملها الحالي دون تحصيلها أيّ

شهادة تؤهلها لذلك. ولديه شكوك في أن تواطؤَها مع ربّ عملها لسببٍ ما خلف ترقّيها الغامض (ربما بسبب سكوتها عن عملية ما غير قانونية). وهو عرض عليها ترك عملها لكي تتفرّغ لتربية ابنتَيها، لكنها أجابت: "أتركك ولا أترك عملي". لا يعتقد جان أن زوجته متعلّقة بعملها لأنه يوفّر لها "تحقيق ذات"ها، إنما بسبب "بخلها" الذي ورثته عن أخوالها. فهي لا تسهم بمصروف البيت، وتطلب منه المال حتى حين تتفسّح مع الطفلتَين. وتبيّن أن لديها حساباً خاصّاً في المصرف، فيما تدّعي أنها كانت تساعد أباها الذي أنكر ذلك بشدّة.

لكن ما هي طبيعة علاقتهما الحميمة؟

يقول جان إنه، وكما كلّ الناس، يرغب في الجنس مرّة في الأسبوع؛ لكن زوجته كانت لديها مشكلة طبية في هذا المجال، وذلك منذ بداية علاقتهما معاً؛ لكنه لم يحاول الاستفسار عن الموضوع، ربما بسبب تهذيبه المفرط. وهما استشارا طبيباً في المسألة، فكان تشخيصه أن زوجته امرأة باردة جنسياً (يقولها بالفرنسية)، "فالجنس لا يعنيها". وهو لم يجبرها على المجامعة أبداً: إذا رغبت به فهو يستجيب؛ وإذا لا فهو لا يفرض نفسه عليها. وهو افترض أنه حين يرجع الرجل من عمله وبعد أن يستحم، فإن زوجته سوف تبادر إلى التغزّل به؛ لكن زوجته، وفي مسار علاقتهما كلّها، لم تبادر مرة واحدة إلى مغازلته. وحين يطلب ذلك مداورةً، أو صراحةً، تحيل امتناعها إلى برودتها الجنسية (ما الذي بوسعي فعله؟ أنا باردة). وهو قد حاول تثقيفها جنسياً، لكن عبثاً. وهو يحيل ذلك إلى "روحانية إسلامية" تتملّكها. وهو بدا له من خبرته أن النساء يرغبن في أن يقيم أزواجهن علاقات جنسية مع غيرهن من النساء (كذا). لكن، إذا كانت علاقته الحميمة مع زوجته غير مرضية، هل له علاقة بغيرها؟ حتى الآن لم تستطع زوجته إثبات كونه قد أقام علاقة مع غيرها. وهو في لبنان حريص على سمعة أولاده؛ فخلال السنوات العشر من زواجه لم يلمس أي امرأة أخرى، ولا حتى خارج لبنان؛ وذلك حتى أمدٍ ليس ببعيد، حين أصبح يسافر إلى بلد اشتهرت نساؤه بجمالهن.

وقد تبيّن له أن زوجته لا تحبّه، فيما هو أحبّها كثيراً ولا يزال؛ وهو لم يسمع منها، ولا مرّة واحدة، عبارة "أنا أحبّك". أما التبادل الكلامي بينهما فيكاد لا يتجاوز مواضيع عملهما المهني. وهو قد توصّل إلى قناعته هذه لدى مقارنتها بزوجات آخرين

– صديقتها، مثلاً، التي لم تترك زوجها بالرغم من أنه مدمن المخدرات والكحول، فيما وفّر هو لها حياة كانت فيها "ملكة". وهو كرّر أكثر من مرّة تعجّبه من عدم قناعتها به زوجاً، فيما هو لا يتمنى لبناته شخصاً يتحلّى بصفات غير صفاته. كانت تتذمّر، على الدوام، من أنها ترغب في أن تعيش بعيداً عن كلّ شيء. تقول له دائماً: "ليتك تسمح لي بالابتعاد عن أجواء الأسرة، ليومين أو ثلاثة أيام، أقضيها مع صديقاتي"؛ هذا بالرغم من أنها تترك البيت في الثامنة وتعود إليه في التاسعة. ويضاف إلى ذلك أنها تملك حرية واسعة بسبب سفره المتكرر الذي تتطلبه أعماله.

لكن هل لديه مشكلة، في حال كونها ما عادت ترغب في العيش معه، وبدون توفير أسباب مقنعة له... لمجرّد أنها لم تعد تحبّه؟

إجابته المباشرة أن "كلا. فلتقل لي إنها لا تحبني ولا ترغب في العيش معي... لماذا تفتعل كلّ هذه المشاكل؟". لكنه استدرك ليقول إنه لن يقبل ذلك بسهولة. وهو ما فعله في المرة الأولى التي تركت فيها البيت، حيث حاول ثنيها "بالحوار والنقاش والوعظ والوعد بالتغيير إذا كان مخطئاً". وهي طلبت إثر ذلك مطالب تعجيزية (كتابة الفيللا باسمها مناصفةً وسيارة بورش!). لكن جان يعتقد أنها ترغب في الطلاق. وبتغييرها لدينها، قضت على الفرصة الأخيرة لاجتماع شملهما مرةً ثانية.

جان وزوجته والطلاق

في السنوات الخمس الأولى لزواجه، وقبل انقلاب الحال، كان وضع أسرته الصغيرة رائعاً. أما كيف انقلبت أحواله الأسرية الرائعة إلى حالتها الراهنة، فرواية جان هي التالية:

بالرغم من أن جان يتكلّم عن المفاجأة التي واجهها لدى طلب زوجته الطلاق، إلا أنه كان قد رصد مظاهر من تغيّر سلوك زوجته وتأثير ذلك في علاقتهما وفي أدوارها الأسرية. فهي كانت تغيب عن البيت، لدواعي مهنتها، من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الخامسة بعد الظهر لتنصرف، بعدها، إلى ممارسة الرياضة في نادٍ قريب من مكان عملها، القائم في منطقة بعيدة عن بيتها، فلا تعود إليه قبل التاسعة مساءً؛ وذلك من أجل تحسين مقاسات جسمها. هكذا، لم تكن تجالس ابنتيها ولم تكن تعنى

بتربيتهما. وفي غيابه المتكرر خارج البلاد، لدواعي مهنته هو الآخر، كانت تسهر خارجاً مع صديقاتها حتى ساعات الفجر الأولى – وفق ما نبّهه أبوه "المحافظ" الذي يرى أن سلوك زوجته مثار لكلام أهل الحي الذي تسكنه أسرته وعائلتا الزوجين. هذا، فيما كانت تدّعي أنها ذاهبة إلى النوم حين كان يتّصل بها من الخارج للاطمئنان على أحوالها في غيابه. ثم إنها راحت تطالبه بتسجيل الفيللا قيد الإنشاء في الجبل باسميهما مناصفةً (الحمد لله أنه لم يفعل وإلا لكان الآن في مأزق)... إلى أن تبيّن له أنها تكره الطائفة المسيحية كرهاً شديداً. ومن علائم ذلك، بالنسبة إليه، أنه بات يعثر على قرآن كريم وكتاب دين وذخائر إسلامية (؟) مخبّأة في أماكن متفرقة. وتوّجت هذا كلّه بطلبها طلاقاً "حضارياً".

ويقسم جان، بالله العظيم، أنه كان غافلاً تماماً عن نيّة الانفصال عنه. يقول إنه، وفي أحد الأيام، طلبت لقاءه لتخبره أنها، ومنذ سنة، تعمل على ممارسة ضغوط عليه (ليطلقها؟) دون جدوى بسبب قدرته على ضبط نفسه. هي لم تعد تحتمل الوضع، ولا هي قادرة على العيش معه، عارضةً عليه إخبار الطفلتين وإفهامهما بالأمر، دون إثارة المشاكل. كان الخبر صاعقاً عليه وهو حاول التفاوض معها – يقول – دون جدوى إذ بدا له أنها مصمّمة على تركه. طلب تدخّل أبيها – صديقه الحميم (يقولها بالفرنسية)، الذي أبدى استعداداً لتصحيح الوضع لأنه "الخبير بالنساء" قائلاً: هذه حال كلّ النساء – مطمئناً إياه إلى أنه سيعيدها إليه بعد "أن يُعيد برمجتها" (كذا). لكن زوجته اختفت ولم يعثر عليها قبل مضيّ أسبوع. وتبيّن أنها لجأت إلى بيت قريب لأبيها مسلم متشدّد كان، هو وزوجته في ما سبق، موضع انتقاد دائم منها ومن أسرتها. بل هو حاول الاعتداء عليه بالسكين عندما تزوّجا لكونه من غير ديانتها. ولم ينجح تدخّل أخوالها المسيحيين في المهجر لثنيها عن قرارها، فكانت تردد: "أرغب بعيش حياتي، أرغب بالخروج والترفيه عن نفسي. أنا لا أحب الرجال".

ماذا عن الطفلتَين؟ يقول إن أمّهما غابت عنهما ثلاثة أشهر دون السؤال عن أحوالهما ليفاجأ بمحاولة اقتحام الدرك لبيته، وأخذ الطفلتين عنوةً، تنفيذاً لقرار قاضي الأمور المستعجلة الذي قضى بأمر حماية لأمهما، متضمّناً وجوب وجود الطفلتين معها. لكن الطفلتين رفضتا الذهاب معها والتصقتا بالعاملة المنزلية (الطفلتان تكرهان

أمهما وترفضانها، بحسب التقرير الذي رفعه المرشد الاجتماعي إلى القاضي في المحكمة الروحية) وهي تحاول إقناعهما دون جدوى، فانكفأ عناصر الدرك، إثر رفض الطفلتين مرافقتهم، بناءً على تعليمات من الكابتن في المخفر – صاحبه. وهو عيّن، إثر ذلك، محامياً أكّد له أن المشكلة تُحلّ حين تفتح المحكمة الروحية أبوابها بعد عطلتها السنوية. وقد تولّت مرشدة اجتماعية، من هذه المحكمة، بفحص ابنتَيه نفسياً، ليتبيّن أنهما بحالة ممتازة (من الأوائل بالمدرسة، وتعيشان عيش الملوك ومن غير المناسب أن تعيشا في شاليه – المسكن الذي استأجرته أمهما لتثبت أن لديها مسكناً يسعها اصطحابهما إليه). وكتبت المرشدة الاجتماعية (المنبهرة بإنجازاته) في التقرير أن أباهما "يمتاز بشهادات علمية متقدّمة جداً مع العلم أن الزوجة ليس لها أي شهادة علمية وهذا يؤثر في التربية" (كذا) وهو ما جعل القاضي الروحي متردداً في إعطاء الأم المشاهدة.

ويتمحور الخلاف بين جان وزوجته حالياً حول مشاهدة الطفلتَين. هو يطلب إليها أن تكون مشاهدتهما في منزل أهلها – في البناية نفسها التي يسكنها أهله، لا في المسكن الذي استأجرته، ولا في منزل قريبها المسلم المتشدّد حيث تسكن حالياً، لما في ذلك من أثر على الإنجاز للطفلة الكبرى التي تراجع أداؤها المدرسي. أو إذا شاءت قضاء عطلة الأسبوع معهما في الجبل من دونه. فهو لا يطمئن أن تأخذ ابنتَيه بعدما غيّرت دينها (لا تأخذي الطفلتَين وتتركينني منشغل البال عليهما. أحاول الاتصال بك باستمرار لأستعلم مكانك بعدما أسلمتِ).

غير أن الزوجين عادا فاتفقا على أن تصطحب الأم الطفلتَين إلى المكان الذي ترتئيه. لكن الوضع عاد فتأزّم بينهما، مرةً أخرى، بسبب اتّهامها له بإقامة علاقة مع العاملة المنزلية التي تهتم بالطفلتَين لدرجة أن الصغيرة تدعوها بـ"ماما سلمى" (اسم مستعار).

وهي كانت قد وقّعت وجان اتفاقية لدى كاتب العدل مفادها أن يجري الطلاق بين الطرفين، وأن تبقى الطفلتان مع أبيهما وتحصل هي على إذن باصطحابهما. في الاتفاقية أنها لا ترغب في أيّ نفقة؛ كما تعهّد الطرفان عدم منع السفر عن الآخر، وألاّ يعمل على التشهير به إلخ. وأن يرفق هذا الاتفاق بطلب الطلاق في المحكمة

الروحية. ويقول جان إنه "لا يعرف" ما هو السبب الذي جعلها تنقض الاتفاق المذكور، وتطالب بحضانة الطفلتين وبنفقتهما، بعد أن كانت قد تخلّت عن الأولى وتعهّدت ألاّ تطالبه بالنفقة.

الانقلاب على الدين المسيحي

وحكاية عودتها إلى الدين الإسلامي جاءت كالتالي: أخبره أبوها/صديقه الحميم أن ابنته – زوجة جان – انقلبت إلى الدين الإسلامي بإصرار فلم يستطع أبوها ثنيها عن قرارها، وقد أثبتت تلك العودة في إخراج قيد إفرادي وعائلي. وتبيّن لِجان أن هذا الانقلاب ليس ابن ساعته، بل كان قائماً حين كانت لا تزال تعيش في البيت. فهي كانت تصوم خلال شهر رمضان في الخفاء (وهو كان قد شكّ في ذلك بسبب رائحة فمها غير الطيّبة في شهر رمضان)، وهي تجد كلّ مرّة ذريعة كي تتخلّف عن الذهاب إلى القدّاس نهار الأحد (كان يرجوها أن تفعل إذ لا يجوز أن ترى الطفلتان أمّهما عازفة عن رسم إشارة الصليب على وجهها)، وكانت تضرب الطفلتَين إذا رسمتا إشارة الصليب على وجهيهما – وهو ما أخبرته به العاملة المنزلية لاحقاً، والتي كانت مهدَّدة من زوجته بالطرد إذا أخبرته ما كانت تلاحظه من ممارسات شبيهة بهذه لزوجته.

وحين يُسأل جان عن تعيينه للدافع الرئيسي الذي حدا بزوجته للانفصال عنه، يردّد أنه "لا يعرف"؛ لكنه يرى أن لارتدادها إلى الإسلام أثراً كبيراً عليها. لكن ما هو، برأيه، سبب ارتدادها إلى الإسلام؟ يعيد جان المسألة إلى الأجواء المحيطة بها؛ "فهي تعمل في منطقة مسلمة (كذا) وتمضي كلّ وقتها مع مسلمين، فشركتها لا يعمل فيها مسيحي واحد. وهي تأثّرت بالأجواء المتطرّفة التي نعيشها جميعاً منذ عام ٢٠١٤. ولما كانت لا تستطيع التصريح عن ذلك في المحكمة، اضطرت إلى إحالة الموضوع إلى "العنف المعنوي". وهو يرى أنها "غطّست نفسها في موضوع لن تعرف كيف تطلع منه". وهي في طريق خسارة حبّ طفلتيها اللتين باتا تعبّران عن عدم محبتهما لأمهما وتعلقهما بالعاملة المنزلية؛ والصغيرة تدعو هذه العاملة بـ"ماما" فيما تدعو أمهما بالساحرة الشريرة (يقولها بالفرنسية). خاصةً أنها لا تستفيد من إتاحته لها فرصة مشاهدتهما متى تشاء، وفي كل الأوقات. لكنها، باختيارها العودة إلى الإسلام،

اختارت أن تخسر أسرتها. ويرجّح جان أن تكون رغبتها في العودة إلى دينها أقوى من رغبتها في البقاء مع أسرتها.

في المحكمة الروحية

ما ينتظره جان من المحكمة هو إبطال الزواج، من أجل أن يذهب كلّ واحد منهما في طريقه. ليس على أي واحد منهما "شيء" على الآخر. يقول جان إنه، على كلّ حال، سوف لن يتكلّم عن صفاتها السيئة أبداً (أنا لا أشتكي عليك أنك داعرة). هو سيستخدم ارتدادها عن الدين المسيحي حجّةً لطلبه الطلاق، ومنع الحضانة عنها. وهو أخبرها أنها لم تكن مضطرة للدعاوى، لأن ما سيعطيها لن توفّره لها المحكمة الروحية. هو سيسمح لها باصطحاب يومي للطفلتيَن، ولا ضرورة للعناد. (الحكم واضح ومعروف... أنت غيّرتِ مذهبك وهذا أمر كلّفته غالية جداً على حضانة الأولاد، فلا ضرورة لصرف الأموالَ من طرفي ولا من طرفك. سيكون أفضل لطفلتَينا أن نضع النقود جانباً لهما).

هي ممثّلة؛ تبكي أمام القاضي بحجة أنها تريد ابنتَيها؛ لكنها تعرف تماماً ساعة خروجهما من المدرسة ويسعها المجيء إليها في أي وقت. هل ترغب بأن يسكنا معها؟ جان يقول إنه "لا يعرف"، فهي لا تستقر على قرار. تقول إنها ترغب برؤية بنتَيها، لكن حين طلب إليها أن تحتفل بعيد ميلاد إحداهما في غيابه، وفق ما تشاء، وبحضور من تشاء، اعتذرت بحجة أن لديها "جلسة Lazer". وهي حيّرت القاضي في المحكمة الروحية الذي تساءل عن الأسباب التي تجعلها تطالب بالطلاق: هل يتعاطى المخدرات؟ هل يشرب الكحول؟ هل يخونها؟ فكانت الإجابة "لا" في كل هذه الحالات؛ ولم تجد حجة سوى أنه يستشير والده في أموره. ولما كان أبوه ذا موقع في الكنيسة، لم تكن حجّتها مقنعة.

في الإجمال، يرى جان أن زوجته تحاول أن تدبّر له حجة تفضي بهما إلى الطلاق، لكنها تتقدّم بروايات وأسباب متتالية لا تصلح لإقرار الطلاق في المحكمة الروحية؛ لكن ما يغضبه شخصياً، ويغضب محيطه وعائلته، هو كونه شخصاً ذا مركزٍ مهمّ و"معروفاً في البلد" والتشهير به يضرّ به – بأبي طفلتيها – وبهما تالياً. ومن غير

المناسب فتح معركة الطفلتيَن ضدّه لأنه هو "مفتاح" المسألة؛ لكنها تبدو غير مدركة لذلك.

في المحكمة المدنية

وما رأيه في التهمة التي وردت في "طلب الحماية" زوجته إلى قاضي الأمور المستعجلة – هل عنّفها؟ يعجب جان من سؤالنا بعد كلّ الشرح الذي تقدّم به. لكنه يؤكد لنا أنه لا يعترف بما يدعى "التعنيف المعنوي". هو لا يعترف سوى بالتعنيف الجسدي وهو على ثقة بأن التعنيف لا يمكن أن يتوقف عند حدود "المعنوي". "لو كانت هناك مشادّات بين الزوجين مما قد يطلق عليها 'التعنيف المعنوي'، لرافقه، بالضرورة، عنف جسدي، صفعة ما، تكسير للتلفون، مثلاً". لكن سعيه الحثيث للإثبات، بالوثائق المختلفة من إيصالات ومعاملات بنكية، أنه لم يستولِ على راتب زوجته، بل إنه أغدق عليها الهدايا من الجواهر، وتوفير كلّ ما يجعل نوعية الحياة التي تعيشها ومستواها مرفّهة... هذا كلّه إنما يشير إلى اقتناعه بوجود هذا النوع من العنف، وبأنه لم يمارسه. هل، برأيه، أن عدم استجابته لرغبتها في تسجيل الفيللا في الجبل باسمها مناصفةً قد عُدَّ "عنفاً اقتصادياً" من جانبه؟ يقول: هي عدّته كذلك، لكنه يشكر ربّه أنه لم يستجِب لطلبها.

جان مناهض للعنف ضد النساء على نحوٍ حاسم (المراة لا تُضرب. نقطة على السطر). ولا يرى أن للزوج الحق بتأديب زوجته باللجوء إلى العنف الجسدي (عليه استخدام طرق أخرى كالعقاب، مثلاً). وهو مع تدخّل الدولة في الحياة الأسرية عبر قانون يحمي النساء من العنف الأسري. لكنه يرى أن من الضروري أن تجري المحكمة التحقيق في الشكوى قبل اتخاذ القرار بشأن المدّعى عليه، لا الاعتماد على إفادة المرأة وحدها، فلا تُعدّ المرأة بريئة لكونها امرأة؛ إذ لا يجوز أن يُستغلّ القانون لمصالح بعض النساء ومآربهن. (يقول: بعض الناس يعتقدون أن المرأة ملاك، لكن أصدقاءه الدروز صدقوا في اعتقادهم بأن "كيدهن عظيم" (كذا)). وهو قد رحّب بمقابلتنا لأن فكرة الاستماع إلى الطرف الآخر أعجبته، وهو يتكلّم لـ"يظهّر هذه الصورة" الكاملة، تحديداً.

هذا موقف جان "الرسمي" من "قانون حماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري". لكن في ثنايا كلام جان استخفاف بالقانون ٢٠١٤/٢٩٣ تمثّل بمواقف وآراء مبعثرة في المقابلة – برغم ميله لتقديم موقعه، كـ"مواطن"، بصورة أيجابية. ولعلّ تصريحه بامتناعه عن تنفيذ قرار قاضي الأمور المستعجلة أكثر من مرّة من أهمّها. ومن ذلك استهزاؤه، أيضاً، بالقانون على لسان كاتب المحكمة الذي بلّغه، هاتفياً، قرار قاضي الأمور المستعجلة. يقول: "يوجد قانون لا أدري ما هو... اذهب غداً وتكلّم مع القاضي؛ ثم أردف ضاحكاً يقولون إنه يوجد قانون يعاقب التعنيف المعنوي".

كما أخبرنا أنه وجّه للقاضي ما يشبه "التهديد" إذ قال له: "أريد أن أنصحك نصيحة. نحن العائلة الفلانية أقوياء. صحيح أننا ذوو أخلاق ونحترم كلّ الناس، لكن إذا خرجت ابنتَيّ من البيت سترى ماذا سيحدث خلال خمس دقائق. لا تنسَ أن عددنا يرقى إلى (يذكر رقماً)". وعن تعديل القاضي المدني لقراره المتعلّق بمشاهدة الطفلتين لأمهما، يرى جان أن ذلك قد حدث بفعل ضغط تعرّض له هذا القاضي من شخصية أمنية عليا ومن شخصية سياسية بارزة (ذاكراً اسمَيهما). إلى ذلك، فهو يتكلّم، دون حرج، عن علاقاته بموظفين وضباط كبار وعناصر من المخافر وكتّاب المحكمة يتجاوزون صلاحياتهم دعماً لقضيته، بوسائل مختلفة تسمح له بالتحايل على قرارات قضائية لا يوافق عليها.

وهو مُدرك لتضارب الصلاحيات بين المرجعيتين القانونيتين للمحكمة المدنية والمحكمة الروحية بشأن حضانة الأولاد. ويرى أن زوجته ومحاميتها قد استغلّتا العطلة القانونية للمحكمة الروحية، فتقدّمتا بالشكوى إلى قاضي الأمور المستعجلة في المحكمة المدنية. لكن، ولدى عودة المحكمة الروحية من عطلتها المذكورة، "سرّع" العملية، مستنداً إلى نفوذه الكبير المستمدّ من نفوذ عائلته (الذي يسمح له بإحداث "فضيحة" كبيرة)؛ هكذا، عمل على إبطال قرار المحكمة المدنية.

عادل (اسم مستعار)

بطاقة شخصية

	المبحوث	الزوجة
الجنسية	لبنانية	لبنانية
العمر	47	44
سنّ الزواج	27	24
الطائفة التي ولد فيها	المسلمة	المسلمة
المحافظة التي ولد فيها	بيروت	جبل لبنان
المحافظة التي عاش/نشأ فيها	بيروت – جبل لبنان	بيروت – جبل لبنان
مكان السكن الحالي	بيروت	بيروت
عدد سنوات الدراسة/الشهادة المحصّلة	جامعي	غير معروف
المدرسة/الجامعة	خاصة	رسمية
المهنة الحالية / **المهنة السابقة**	مهنة حرة / مهنة حرة	ربة منزل / لا مهنة خارج المنزل
الوضع القانوني	أكثر من دعوى في المحكمتين المدنية والشرعية	لا حكم عليها
الوضع الصحي	يعاني اضطراباً في مستوى ضغط الدم	بحسب الزوج: تشخيص الطبيب "أعصاب"
إدمان (كحول/مخدرات/عقاقير)	لا	غير مذكور
ممارسة الشعائر الدينية	لم يذكر	لم يذكر
ممارسة الواجبات الاجتماعية	مطاعم	Shopping
الممارسات الثقافية	لم يذكر	WhatsApp

عادل

المبالغة المُريبة

اللافت في كلام عادل المبالغة في التعبير: في وصف الأشخاص – زوجته وابنته خاصةً وفي وصف مشاعره تجاههما. وتتجلّى مبالغته، لا في الكلمات القوية فحسب، بل أيضاً في اللجوء إلى استعارات لصور دموية ضد زوجته، وبتعابير مفرطة في العواطف تجاه ابنته تحيل السامع على الأفلام الدرامية القديمة. وفيما ينتقل سرده للأحداث من معلومة إلى أخرى، فإن هذه المعلومات المتتالية تصل إلى المستمع بصعوبة؛ فهو يقفز من فكرة إلى أخرى قبل إتمام جملة مفيدة بشأنها. أو هو يقطع الجملة ذات الصفة المعلوماتية عمّا حدَثَ أو شاهد، إلى وصف أثر ذلك الحدث أو المشاهدة فيه. وتتوالى في كلامه ذي الصلة بالمحكمة، خاصة، جمل غير مكتملة، تبعث على الاختلاط في ذهن السامع. هو مضطرب ومضطربة أوضاعه. يعي ذلك، لكن لا تبدر منه أية إشارة إلى مسؤوليته عن هذه الأوضاع، بل ينحو إلى لوم غيره: زوجته، أساساً، التي لم تسكت عن تعنيفه لها، ولم ترضَ بـ"طبيعية" العنف بين الزوجَين – كما تفعل "كلّ النساء"، المحامي الذي تبيّن أنه قريب محامي زوجته، "الشيطان" (كذا) الذي يفرّغ جيوبه من النقود إلخ... فإذا كان تشخيص عادل لأحواله يرمي إلى تبرير اضطراب هذه الأوضاع، لا إلى محاولة السيطرة على تقلّباتها، فإنه من الصعب خروجه من تكرار دوامتها.

يروي عادل قصّته ليطلب الحماية ضد زوجته ("الرجل"/الشريرة)، لعله يلقى المساعدة منّا – كما كان قد طلب الحماية من قوى الأمن. هو فعلاً محتاج إلى مساعدة. لكننا نرى أن هذه المساعدة ينبغي أن تكون نفسانية – مهنية.

بداية باهتة

حين قابلنا عادل، كان قد حصل في اليوم نفسه على ورقة الطلاق النهائية من المحكمة الشرعية السنية – هو الطلاق الثالث، من الزوجة نفسها، خلال العشرين سنة التي "استمرّ" فيها هذا الزواج. في رواية عادل لأحوله وصف لديناميات علاقة زوجية اضطربت بدرجة يصعب معها رأب الصدع الذي أصابها، ليُمسي قراره بالطلاق متوقّعاً؛ ففي استعراضه معنا لبروفيل شريكته وفي تشخيصه لأسباب سوء علاقته بها، ولوقع تلك العلاقة عليه... في هذه جميعها تتكوّن موانع جدّية لاستمرارها. وهو متجاذب إزاء ضرورة بقائها قائمة، ويبدي رغبة غائمة في تحمّل تبِعاتها من أجل ضمان مستقبل ابنته ذات الخمسة عشر ربيعاً.

بخلاف الأزواج المبحوثين الذي قابلناهم لغرض هذه الدراسة، لم يذُق عادل طعم العيش الهانئ مع زوجته، ولا كان هناك احتمال أن يكونا ثنائياً متناغماً؛ إذ سرعان ما بان له، خلال فترة الخطوبة، أنه لم يكن مقدّرٌ لهما أن يتزوّجا. وقد حذّره والداه – خاصةً أمّه التي تعرف أهل زوجته بحكم انتمائها إلى البلدة نفسها حيث قابل زوجته – من أن زواجه بهذه الفتاة ليس صائباً. لكنه لم يمتثل لرأيهما، ودفع ثمن ذلك "غضب الله عليه" – هو الثمن الذي يدفعه، برأيه، كلّ من خالف رأي الوالدَين.

الزواج وظروفه

كلّ الرجال الذين قابلناهم ما عادوا راضين عن حياتهم الراهنة؛ لكن ذلك لم يمنعهم جميعاً أن يحملوا في ذاكرتهم صورة جميلة لأيام مضت، حلا فيها العيش مع شريكة، كانت في الأغلب الأعم معشوقة، وكان دون اجتماعهما في إطار الزواج صعوبات كابدوها لتحقيق إتمامه. بل إن نسبة غير قليلة منهم تزوّجوا ضدّ رغبة أهاليهم ("خطيفة" – بالمحكية اللبنانية). وقد بدأت متاعبهم حين تغيّر هناء العيش الذي اختبروه مع زوجاتهم، لتحلّ محلّه خيبة أحدثتها، غالباً، مقارنة مرارة أحوالهم الراهنة بحلو الأيام السابقة. لكن هذه ليست حال عادل. فهو عاش علاقة مضطربة منذ البداية. وهو يقول إنه لم يكن مقتنعاً تماماً بخياره وتردّد قبل إتمام الزواج. لكنه تعرّض لضغط

اجتماعي – أخلاقي مفاده أنه إذا تلاقى فتاة وشابّة، في البلدة التي تعرّف فيها على خطيبته، ولم ينتهِ الأمر بهما إلى زواج رسمي، فإن ذلك يُبطل حظوظ الفتاة في الزواج من آخر. لكن ذلك لم يكن السبب الوحيد؛ فعادل يبرّر زواجه بهذه الفتاة التي تعرّف إليها في بلدة أمه، التي كان أهله يقضون الصيف فيها، بأفكار يحيلها إلى اتجاهاته "الجندرية" يومها. وهذه تتعلّق بكونه كان يرى أن زواجه من فتاة مدينية "منفتحة" كانت قد أقامت، بالضرورة، علاقات عاطفية قبل لقائه... هو أمر لم يكن يستسيغه؛ فهو كان يرغب في زوجة غير مجرّبة "يربّيها على يديه"؛ لكنه ما لبث أن لاحظ أن زيجات أخوته بزميلاتهم في العمل والدراسة واللواتي كنّ مدينيات "منفتحات" كانت موفّقة. وكان الأجدى له أن يتزوّج فتاة من بيئته الاجتماعية الثقافية درءاً لندم فظيع يجتاحه. وهناك عامل إضافي أسهم في هروعه إلى الزواج، كان زواج رفقائه الشبّان من تلك البلدة، والذين بدوا له راضين عن حياتهم، وبدا له أن الزواج لم يغيّر من عاداتهم ولم يقيّد تحرّكاتهم، فتسرّع إلى محاكاتهم. لكنه تريّث، مع ذلك، ولم ينجب في السنوات الخمس الأولى بسبب شعوره بعدم استقرار زواجه. ومن علائم ذلك طلاقه الأول في تلك الفترة. لكن الناس "الكبار" في محيطه نصحوه بالإنجاب لدى عودته عن الطلاق، بوصفه "حلاً للمشاكل الزوجية". وهو ما فعله. لكنه امتنع عن تكرار ذلك، فلم ينجب إلا ابنة واحدة لشعوره باضطراب زواجه وصعوبة الاستمرار فيه.

اللافت أن رواية عادل لزواجه خلت من أيّ كلمة ودودة، إن في وصف زوجته أو في وصف علاقتهما معاً في مسار عشرين سنة من استمرارها. وذلك باستثناء أن "الله رزقهما بابنة" لا يملّ عادل من ذكر صفاتها الاستثنائية، ويرى إلى سعادتها وراحتها وحمايتها من تبعِات طلاقه من أمّها هدفاً رئيساً في حياته.

الزوجة "الرجل"

يدّعي عادل أنه متزوّج بـ"رجل"، بل إن قوة زوجته تضاهي قوة "رجلَين". ينعتها بالقاسية والجافة والمتحجّرة، ويصف صوتها بالمرعب حين ترسله عالياً. و"حين تواجهك للجدال في أمر ما، تبدو لك أن عاصفة اجتاحت الغرفة"، ولا تقبل إلا

فرض وجهة نظرها وإلا أن يكون القرار النهائي لها – وهو أمر لا يمكنه تقبّله. هي مهملة لبيتها ولنظافته، كسولة ولا تطبخ إلا الأطباق السهلة. تعامل ابنتها بقسوة مهينة. وحين كانت تترك البيت إثر مشادة بينهما، لم تكن تأخذ ابنتها معها بل كانت تتركها له ليعتني بها، الأمر الذي جعل العلاقة مع ابنته وثيقة (هي تحبّني لأنها نشأت معي)، لكن عنايته بابنته في غياب أمها أثّر سلباً في تحصيل رزقه بسبب الوقت الذي تستغرقه العناية اليومية بها وبتدريسها وبتوصيلها إلى المدرسة إلخ.

علاقتهما الجنسية لم تكن يوماً مُرضية له، فهي لا تلاطفه – كما تفعل النساء مع أزواجهن – ولم تبادر قط إلى طلب الجنس. هو لا يرغب فيها على كلّ حال: ليست لديه شهية لممارسة الجنس معها، فلا يقربها. هي، بالمقابل، لا تقترب منه. هي شكاكة وغيورة، لا لأنها تحبه، إنما لأنها ترغب بامتلاكه. إلى ذلك فهي مبذّرة، تصرف بدون حساب، ولا تقبل أيّ حجّة إذا لم تحصل على مصروفها الشخصي في الوقت المحدّد. وهي تسرقه وتدّعي أن بيتهما مسكون بالشيطان الذي ينظّف جيبه من النقود حين ينام ليلاً (كذا). طمّاعة وتعمل على الاستيلاء على ممتلكاته: على أثاث بيته مدّعيةً أنها اشترته بمال ورثته عن أهلها، وعلى السيارة التي باعتها ولم يحصّل قرشاً من ثمنها، وعلى البيت/مسكنهما الذي تملك أقل من خمسين بالمئة من أسهمه. هي "لم تستولِ على الأثاث فحسب، بل أخذت معها أيضاً المال والصحة والعمل والعيون". دلّلها كثيراً وقدّم لها ما لم يقدّمه رجل إلى امرأة... "وضعتُها في عيوني" (يخبرنا بالتفصيل عن الـshopping للثياب كلّ اسبوع بكرم لافت، وارتيادهما المطاعم إلخ.)، لكن لم تبدر منها أيّ أشارة إلى كونها شاكرة لذلك.

وفي تعبيره عن إدراكه لمشاعر زوجته ضدّه لا تخفى على السامع المبالغة الدرامية. يقول عادل إن طلب زوجته للأمور وإلحاحها في الطلب وصوتها الذي يشبه الرعد يفقده صوابه ("أهلكتني، قتلت مخّي"). واستناداً إلى الدعاوى المتناسلة التي أقامتها ضدّه، يعتقد أنه لو كان الأمر بيدها لكانت "شنقته"؛ وهو متأكّد من أنها "ترغب بسلخ جلده بسكين اللحّام"، وهي لا تتوانى من "ذبحه وإطعامه إلى من تحبّهم من أهلها"، مثلاً. لذا، فهو يخاف منها و"يعرق جسمه" أثناء مشاداتهما، لأنه يشعر بأنها "قادرة على فعل أيّ شيء". وهي تهدّد بحبسه لدى أدنى مشكلة وتبتزّه مالياً، باستمرار.

وهو – حين ذهب للقاء التحرّي بناءً على استدعائه له – طلب الحماية منها. يقول "الأحرى بالدرك حمايتي من زوجتي. ما عاد راهناً قولُكم إن من يؤذي إصبع زوجته يستحق قطع يديه، بل العكس هو الصحيح".

مقابل رغبات زوجته المدمّرة، يقف عادل موقف المُشفق على نفسه. "لو تعرف الناس قصّتي لَبَكَتْ على حالي". كرامته باتت "على الأرض" وهو بات "ممْسحة". هو مُبعد من البيت وعن ابنته، ليأكل وينام في أمكنة متفرّقة (أخوه يشفق عليه فيدعوه إلى إفطار رمضان). يعمل بدون توقّف من أجل تأمين المال، ليوفّر النفقة التي حصّلتها زوجته في المحكمة الشرعية، حتى وهي في عهدته (هل سمعتم أن الزوجة تحصّل نفقة حتى ولو كانت لا تزال متزوجة؟). لم يتسنّ له الخضوع لعملية نزع السيخ من رجله (زرع إثر حادث للسيارة في السنوات الأولى لزواجه) لأن هذه العملية تتطلّب نقاهة شهرَين؛ وهو لا يستطيع أن يكون عاطلاً عن العمل كلّ تلك المدّة، لأنه مضطر لتحصيل المال. هو المال الذي يستخدم ضده أجوراً للمحامي الذي يقنع زوجته بإقامة الدعوى، تلو الدعوى، عليه من أجل تكبيدها المال/بدل أتعابه – وفق ما يقول. "يسرقونني شمالاً ويميناً".

ثم إن عادل، وبرغم أنه مطرود من منزله، لا يزال يخدم أسرته ويؤمّن لها حاجياتها (أصعد في كل مرة عشرة طوابق على السلّم حاملاً لها الحاجيات)... لماذا؟ "لأنني غير طبيعي. أنا حمار وغبيّ". وهو يعزو إلى زوجته صورة تحملها في ذهنها عنه مبخّسة أيضاً؛ فهو يعتقد أنها تشهّر به لدى الناس، فتقول إنه خائن وبخيل، وإنه غسيل ممزّق وهرّة "فطسة"(؟).

ومن شعوره بأنه غير مالك لزمام أموره بيده، يقول عادل إنه بات "بدون إرادة" يتصرّف كأنه "منوّم مغناطيسياً"، وينصاع لأوامر زوجته ليأمن شرّها ولتحصيل بعض الهدوء، بالرغم من عدم موافقته على أوامرها تلك. يقول إنها وجدته موضوعاً قابلاً للابتزاز (وجدتني خروفاً)، فأمعنت بذلك. ولدى سؤالنا، أقرّ بأنهما لم يطوّرا سبيلاً لحلّ اختلافهما بالنقاش؛ وذلك لصعوبة الأمر، فزوجته تنتمي لعائلة تُعرف نساؤها بكونهن "رجالاً"، ويُعرف رجالها بكونهم "نساء"؛ أي، إن النساء فيها متحكّمات في إرادة رجالهن وقراراتهم. وعادل أخبرنا، بالتفصيل، مواقع أخوات زوجته من

أزواجهن، وكلها تشي بسيطرتهن على أسرهن وعلى رجالها؛ لكنه استثنى من أخواتها واحدة تزوّجت من رجل من الضاحية الجنوبية (يُعلمنا أنه من الطائفة الشيعية)، فلم تقوَ عليه، لأنه "ذو سطوة استمدّها من السلطة التي يحظى بها الشيعة حالياً".

هو "أيوب" الصابر على كلّ ما يصيبه جرّاء عدوانية زوجته عليه، وبات يشعر بإحباط وضعف شديدين ("هدّت حيلي"). ويجتاحه الحزن، بعد أن كان طيّب المعشر ويتمتّع بحس الفكاهة. وبرغم سلوك زوجته التي "جرجرته" إلى المحاكم والمخافر ولدى التحرّي، فهو ما زال محافظاً على اللياقة في التعامل معها. فحين استدعي إلى التحقيق لدى التحرّي، مثلاً، استغرب الدركي معاملته اللطيفة لها، وأخبره أنها في غيابه، وقبل حضوره، كانت تشتمه. ولدى سؤالنا لماذا قَبِلَ أن يكون أيوباً؟ قال إن ابنته ومصلحتها هما السبب، وإن زوجته مدركة لنقطة ضعفه تلك وتعمل على ابتزازه في هذا المجال (حاربتني بالبنت ليوم الحرب... هتلر ما حارب بهذه القوّة)، وتعلّقه بابنته يعبّر عنه بالمبالغة التي تسم كلامه عامّةً: "فليأخذوا قلبي وليأخذوا عينيّ، لكن ابنتي لا". و"نظريته" في هذا المجال أن وجود ابنته (الرائعة وموضع فخره) في أسرة "طبيعية" – في حضن أبوَين غير مطلقين – هو حماية لها من الحزن الذي سيجتاحها في حال غياب أمّها عنها (يروي لنا مشاعر ابنته لدى موت أمّ إحدى صديقاتها). وهو أبقاها مع أمّها برغم أن حضانتها من حقه، لأنه لم يرغب في أن "تتشرّد" معه. ولم يترك عادل مناسبة للكلام عن ابنته دون إبراز عذابه بلهجته الدرامية من أجل سعادتها (ابنتي التي شربتُ الدمّ كرمى لها). لكن الأمر الأهمّ، برأيه، هو كون هذه الأسرة الطبيعية ضمانة لمستقبلها – أي لزواجها بشاب ناجح. ويطلب إلينا أن نتخيّل أسرة تبحث لابنها عن زوجة: هل سيقبل الأب الذي علّم ابنه في أحسن الجامعات وهيّأه لمستقبل واعد بطلب يد فتاة لابنه من أسرة مطلّق أبَواها (كذا)؟ لكن الطلاق الذي كان فكرة رافقته خلال العشرين سنة من زواجه، لم يكن ليكون فكرة سيئة؛ وهو نادم على تلكّئه في اتخاذ القرار بالطلاق في وقت مبكر، يقول: " كنت قد أحضرتُ لابنتي مربية"، فزوجته ليست مربية جيدة وسوء تعاملها مع ابنتهما كان، على الدوام، موضوعاً للخلاف بينهما.

وماذا عن رفض زوجته له عاطفياً وجنسياً؟ يسرّ لنا عادل ("لا أكذب عليكم"/

"بصراحة" – هاتان العبارتان من محطات كلامه الأساسية. ونحن أحصينا منها أكثر من عشر في مقابلتنا له) أنه حاول التقرّب من امرأة أخرى بسبب رفضها له، فجنّت زوجته حين علمت من طرف ثالث. وخطط للزواج من أخرى، فكان لها ردّ فعل شبيه. لكنه عاد فعدّل رأيه لأنه رأى أنه، وفق خبرته، غير مناسب للزواج. كان هذا منذ عشر سنوات. ومنذ ذلك الوقت وهو مُقاطع جنس النساء. أخبر زوجته أنه غير مهتم بها، ولا بغيرها.

كلّهم يعنّفون ما عدا أنا!

في الاستدعاء الذي تقدمت به الزوجة لدى قاضي الأمور المستعجلة كتبت أن زوجها يسيء معاملتها بالضرب المستمر وبالإهانة وبالشتم وبالتشهير وبعدم الإنفاق على المنزل. وهي كانت قد حصّلت من المحكمة الشرعية حكماً بالإنفاق، وحكماً آخر بـ"معجّل المهر"؛ الأمر الذي جعل ضربه وإيذاءه أكثر عنفاً. ومنذ ذلك الحين تتعرّض لعنف "جنوني"، وهو يمنع عنها المكالمات التلفونية ويحبسها داخل المنزل، ريثما تزول آثار العنف. وفي إحدى حوادث العنف المذكورة تمكّنت الزوجة من الهرب من المنزل والحصول على تقرير طبيب شرعي يقضي بخضوعها إلى ثلاثة أسابيع من الاستشفاء. وبتدخّل الأهل والمصلحين (المحكمة الشرعية)، تعهّد الزوج بالتوقف عن التعنيف والحفاظ على "ما تبقّى من الحياة الزوجية". لكن العنف ازداد وبدا للزوجة أنه يسعى إلى إجبارها على طلب الطلاق، الذي ينطوي على التنازل عن حقوقها الشرعية. وفي حادثة عنفية أخيرة، استحصلت على تقرير طبي ثانٍ يبيّن فداحة العنف الذي تعرّضت له. في استدعائها، تطلب الزوجة من المحكمة تطبيق القانون ٢٠١٤/٢٩٣ بإصدار أمر حماية لها ولابنتها القاصر، وبإخراج الزوج من المنزل لأكبر فترة زمنية (فهي تملكه مناصفةً مع زوجها ولا تملك مأوىً آخر بعد وفاة والدَيها)، وإلزامه بالنفقة إلخ.

ما هو ردّ عادل على ما تقوله زوجته أمام قاضي الأمور المستعجلة؟

"لا تصدّقي يا أستاذة (يتوجّه إلى المحامية) أنه يوجد شخص لم يضرب امرأته ولا مرّة... لا تصدّقي أن رجلاً لا يمدّ يده على زوجته في مسار عيشهما معاً". هذا ما

أكّده لنا عادل. وحين طلبنا إليه أن يحدّد المصادر التي اتّكأ عليها ليطلق تعميمه الواثق بصحة ما يقوله، أجاب: " أنا أدخل، بحكم عملي، إلى بيوت الناس. الرجل يصرخ ويكسّر ويمدّ يده على زوجته متى استفزّته؛ وكل امرأة لا بدّ أن تستفزّ زوجها... لكن النساء يسكتن ولا يصرخن حتى يصل صوتهن إلى الخارج مثل زوجتي الفضائحية ("الجرصة")". لا يعترف عادل أن تبادل الدفع بينه وبين زوجته هو عنف؛ يقول: "أنا أمسكتها وقلت لها اخرجي من الغرفة... أريد أن أنام... ماذا يسعك أن تفعلي حين تهجم عليك إنسانة مثل العاصفة أو حين تدفعك... الدفع ليس ضرباً. هناك فرق بين أن تشدّي امرأة من شعرها، وأن تقومي بلكمها، وبين أن تقومي بإبعادها عنكِ – أن تصدّي هجومها عليكِ".

إذا كان عادل لم يضرب زوجته، فلماذا طُلب إليه توقيع تعهّد بعدم التعرّض لها وما هي مبرّرات الحكم بالابتعاد عن بيته لهذه المدة؟ أجاب عادل أنه لم يضربها بالحزام، كما ادّعت وكما قال القاضي... مستحيل؛ لكن ماذا عن الصور، وماذا عن تقريرَي الطبيب الشرعي اللذين تقدّمت بهما إلى المحكمة ويصفان الأذى الجسدي والنفسي اللذين تعرضت لهما؟ أجاب إنها هي صوّرت نفسها، وربما ضربَتْ نفسها، فهو لم يرَها على تلك الهيئة أبداً من قبل.

في كلامه المرسل، يُمعن عادل في إنكار قابليته للتعنيف، بل هو يحاول تقديم نفسه شخصاً محباً وودوداً تعلّم أسلوبه اللائق في التعامل مع الناس مع تنامي خبرته المهنية التي جعلته على تماس يومي معهم. هو الضعيف، طالب الحماية من عنف زوجته وبطشها، بل اللاجئ إلينا (كما لجأ إلى الدرك سابقاً) يطلب أن نحميه من زوجته فهو لم يعد يقوى على مواجهتها لأنها أقوى منه. في نهاية كلامه يعلن أنه سيتنازل أمامها. سيقدّم إليها الأثاث، وسيعطيها مؤخّر مهرها، ويتمنى عليها تقسيطه. سوف يستمر في الصعود عشرة طوابق من أجل إحضار حاجياتها. تبقى مسألة الشقة المشتركة ملكيتها بينهما مناصفةً محتاجة إلى حلّ. في نهاية المقابلة، يطلب عادل مساعدتنا، فزوجته تطالبه بعطل وضرر ماديّ مقابل التقارير الطبية لتي تثبت إيذاءه لها وهي مستمرة في تهديده بالحبس.

سمير (اسم مستعار)

بطاقة شخصية

	المبحوث	الزوجة
الجنسية	لبنانية	لبنانية
العمر	31	21
سنّ الزواج	28	18
الطائفة التي ولد فيها	الدرزية	الدرزية
لقضاء/المحافظة التي ولد فيها	عاليه	بيصور
المدن/القرى التي عاش/نشأ فيها	عاليه	عاليه – بيصور
مكان السكن الحالي	عاليه	عاليه
عدد سنوات الدراسة/الشهادة المحصّلة	معلوماتية سنة ثانية	جامعي/إجازة
المدرسة/الجامعة	خاصة	خاصة/رسمية
المهنة الحالية / **المهنة السابقة**	متعهد / موظف	لا مهنة / لا مهنة
الوضع القانوني	منع تعرّض + تأهيل ثنائي	لا حكم عليها
الوضع الصحي	جيد	بحسب الزوج (ربما epilepsy (petit mal
إدمان (كحول/مخدرات/عقاقير)	لا	———
ممارسة الشعائر الدينية	الخلوة – روحانيات أحياناً	التزام – محتشمة في اللبس
ممارسة الواجبات الاجتماعية	زيارات للأهل – حفلات مع الأصدقاء – مناسبات	تزور أصدقاء ومعارف أهلها (دائماً)
الممارسات الثقافية	ارتياد مطاعم Facebook سفر	سفر

سمير

الرجولة الزلِقة

ينفرد سمير من بين المبحوثين الذين التقيناهم بصراحة القول ووضوحه؛ لا لأنه أقرّ أمامنا وأمام المحكمة بضربه لزوجته وبفداحة عنفه عليها فحسب، إنما بكونه أيضاً لم يوارِب في إحالة عنفه مباشرةً إلى شعوره بالتعدّي على رجولته والانتقاص من هيبتها، بل واعترافه أن العنف المذكور أمعن في إبراز نقصها. ثم إنه واعٍ لوقوعه في التناقض بين تصوّراته ومعتقداته عن ماهية رجولته وسلوكه في علاقته مع زوجته. هكذا أمست علاقته بزوجته البرهان الأكيد على انزياح رجولته عن المثال المبتغى، فيما كان يجدر بها أن تكون تظهيراً لتلك الرجولة وتعزيزاً لها... كيف؟ كان على زوجته أن تُخفض جناحها أمامه لإبراز علوّ شأنه، وكان عليها أن تلعب أدوارها المفترضة لتفسح في المجال أمامه لتبيان فرادة دوره وأهميته. وهي فعلت عكس ذلك: تمرّدت عليه وألقت عليه كاهل أدوارها وسلبته تميّزه كرجل؛ وهو قبل مرغماً تحقيق طموحها في أن تؤدّي أدواره هو، ففعّل رفضه الكامن في عنف لم يستطع السيطرة عليه.

وإذ رفض سمير تدخّل "المجتمع" متمثلاً بـ"الجمعيات النسائية" من أجل حلّ المشكلة التي وجد نفسه فيها، فهو متجاذب إزاء إيلاء مهمّة ذلك الحلّ إلى الدولة. يعترف أمام القاضي بعنفه ويقبل بقرارات المحكمة، ويعد بتعديل سلوكه ومواقفه (عبر خضوعه وزوجته إلى العلاج النفساني للثنائي). بالمقابل، هو يؤكّد لنا أنه "غير معني بالقانون" (القانون آخر همومي) ومستعد لمقاومة تنفيذه، في ما يطول إلى التخلّي عن حضانة ابنه، خاصة. ويبقى أن معتقداته وتصوراته الجندرية – ذات الصلة بالشراكة، تحديداً، التي يرددها وكأنها بديهية الصدق والتعبير – هذه التصورات وتلك المعتقدات لا تزال تكتنز عنفاً. ويبدو لنا أن بعضاً من مهمّة التأهيل النفساني، الذي سيخضع له، سيكون العمل على تعديل معتقداته وتصوراته الجندرية في محاولة لملء الفجوة القائمة بينها وبين سلوكه في إطار العلاقات المتبادلة بينه وبين زوجته، خاصة، وبينهما كثنائي وبين البيئة العائلية المحيطة بهما.

انشغال بالرجولة

سمير منشغل برجولته؛ وهو يختبر "انتهاكها" باستمرار على يد زوجته منذ بداية علاقتهما معاً كثنائي، فيلجأ إلى العنف في محاولة منه لاستعادة ألقها. لكنه وجد، بالتجربة المؤلمة، قلّة جدوى العنف في تحقيق ما يرنو إليه من استعادة وتثبيت للرجولة المثمّنة، بل هو وجد أن العنف كشافٌ على ضعف تلك الرجولة إزاء أهم آياتها: امتلاك زمام الأمور. وهو اسرّ لنا أنه بات واضحاً له أن عنفه ضد زوجته بمثابة إساءة إلى هويته كرجل.

يتبنّى سمير مفهوماً للرجولة يبرز صريحاً وتكراراً في سياق روايته لأحواله. فالرجولة، بالنسبة إليه، تقوم على ركنَين أساسيَين: الأولّ يتمثّل بإعلاء سلطة الرجل على المرأة إعلاءً مطلقاً. والركن الثاني يفترض تقسيم الأدوار الجندرية، بحيث تقع أدوار الرجال والنساء على متصل ذي قطبَين متضّادَين ومنفصلين واحدهما عن الآخر. وكلّما أصاب أياً من هذَين الركنَين خللٌ، وقع سمير في أزمة "وجودية" تضع هويّته الجندرية على محك التساؤل. ويحفل مسار علاقته بزوجته خلال ثلاث سنوات ونصف سنة – عمر شراكتهما معاً – بصراع معها ومع ذاته. وتعبيرات هذا الصراع بانت في مقاومته لإعادة تعريف الرجولة، وفي مواقف اضطر فيها إلى قبول معانٍ لهويته، هو غير مقتنع بها. وتمثّلت أيضاً في وقوع الثنائي في شرك شروط وشروط مضادّة كان فيها خاسراً دائماً، تقريباً. وهو يعزو "خسارته" – أي تنازله عن شروطه وتحقيق شروط زوجته وأهلها – إلى "طيبة قلبه". من هذه، مثلاً، أنه امتثل إلى شرط قبوله زوجاً لابنتهم أن يكفل إتمام تعليمها الجامعي كي يؤهلها للعمل بمهنة قد يضطرها "غدر الدهر" إلى ممارستها مستقبلاً. يقول سمير إنه يحب العلم؛ لكن أن يصبح إتمامها تعليمها شرطاً... فهو لا يقبل به. ثم ما لبث أن قبل على مضض مشترطاً أن تعمل لدى إنهائها تعليمها في مصلحة خاصة، لا موظّفة مرؤوسة لدى أحدهم. ثم اشترط أن تتوقف عن دراستها لدى إنجابها طفلهما؛ وهنا أيضاً تراجع تحت إصرارها. وهي تنهي اليوم سنتها الجامعية الأخيرة، بالرغم من قناعته بوجوب التفرّغ لأمومتها؛ الأمر الذي يترك في نفسه شعوراً بمرارة الغُلب الذي يحمله في قلبه وقوداً لوقوع خلافات لاحقة.

سلطة غير مُطلَقة

ظنّ سمير أن زواجه من شابّة تصغره بعشر سنوات كفيل بإعلاء مكانته عليها "درجة"، وأن صغر سنّها سيسمح له بتنشئتها وفق قيمه ومعاييره (قلتُ أربّيها على يديّ)؛ لكنه سرعان ما اصطدم بواقع مختلف. فانكشف له أن لخطيبته مواقفَ وآراءً وأنماطاً من السلوكات كان لها أثرٌ غير قليل في عيشهما معاً. وقد بدأت تلك الآراء تظهر تباشيرها منذ الخطوبة. وهي آراء بدت له نهائية لا تأخذ مواقفه هو بعين الاعتبار. وهذه بانت لدى البحث في تحديد موعد حفلة الزواج، مثلاً، ولم تنته هناك. هو أراد تقديم موعد الزواج لأنه ما عاد يطيق مقابلة خطيبته في بيت أهلها، لكَن أمها أرادت ربط الموعد بزواج ابنتها الثانية – وهكذا كان. ثم إن لائحة المدعوين حُدّدت مراعاةً للصداقات التي يعقدها أهلها، وتبعاً لخصوماتهم، على حساب مصلحته وعلاقاته المهنية. وهو لم يُقبِل على الزواج بدون شراء شقة حصّل ثمنها من بيع قطعة أرض ورثها عن أبيه لأنه، وفق اعتقاده، "لا يجوز المبادرة إلى طرق باب الناس طلباً ليد ابنتهم قبل تأمين بيت الزوجية"؛ لكن خطيبته أعادت هيكلة الشقة مكبّدةً إياه عشرات الآلاف من الدولارات. ولم يمرّ اختيار ثوب العروس بدون استعراض علاقات القوى بين أمّه وأمّها؛ فكان عليه تدوير الزوايا بشراء ثوبَين لإرضاء الطرفيَن.

وأقصوصات سمير عن زواجه تُروى لتبيّن التحدّي الذي كانت سلطته – كرجل – تتعرّض فيها لامتحان لم ينجح دائماً في مواجهته، كما يرغب. ويتصف أسلوبه في المواجهة بانفعال غاضب وعنف كلامي يرافقه أحياناً عنف جسدي. وهو يروي أحداث تلك المواجهات بتعابير صريحة يحتجّ فيها على تجاهل سلطته الذكورية. ففي إحدى المشادّات التي تركت زوجته فيها البيت ملتجئةً إلى بيت أهلها، كان قد "أمرها" بألا تدخل أحد المحال التجارية أبداً (لا معه ولا بدونه) لأن نظرات صاحبه إليها لم تعجبه. وحين اكتشف أنها لم تلتزم بأوامره تلك، واجهها بصفعتَين صارخاً في وجهها: "أنا رجل البيت... عليك الالتزام بما أقوله لك". وحين تعبّر زوجته عن شعورها السلبي تجاهه جرّاء معاملته لها (لم أعد أطيقك)، يجيبها: "أنا لستُ أباك... أقطع رقبتك إذا لم تمتثلي لطلباتي... وحين أكلّمك تجيبين بهدوء"... و"لا ترفعي صوتك عليّ". وهو يشكوها لأبيها بقوله: "ابنتك ما عاد بالإمكان التعامل

معها... يتعيّن عليها احترام زوجها".

ولا يكتفي سمير بالتعبير الصريح عن حرصه على سلطته الذكورية، فتراه يلجأ إلى استعارات أكثر "بلاغةً"، حاملة معنى رفض الخضوع. ومن هذه، مثلاً، أن أهل زوجته اشترطوا عليه بعد مصالحة مع زوجته، إثر إحدى المشادات بينهما، إعادة طلب يدها منهم في زيارة "طلب يد" يقوم بها أقرباؤه – كما حدث في المرّة الأولى التي طلب فيها يدها للزواج. وبرّرت أم زوجته طلبهم ذلك قائلةً: "تفادياً للتكرار... هكذا تتأنّى في المرّة المقبلة، فلا تلجأ إلى الضرب". فكان تعليق سمير على ذلك الطلب: "أوَصَل بكم الأمر إلى هذا الحدّ؟ أتقومون بإعادة تربيتي؟ هل أنا – بنظركم – خاروف؟". ومنها، أيضاً، أن زوجته لا تستشيره في بعض الأمور ذات الصلة بالبيت، بل تتصرّف على هواها "أنا لستُ قائمة كرسي".

وتعابير رفضه للتراجع أمام زوجته (أو أهلها) قد تصاغ بأفكار ومنمّطات جندرية غير متنبّهة لكونها كذلك. فيقول، مثلاً، حين بدا له تشبّث عائلة زوجته بموقفها تحدّياً لإرادته بشأن موعد حفلة زفافه، "إذا لم تقبلوا بإقامة حفلة الزفاف في الوقت الذي أحدده، فأنا لن أدخل هذا البيت ثانيةً... أنا لست لابساً ثوباً نسائياً (تنّورة – بالمحكية اللبنانية)".

وككثير من الأزواج المعنّفين الذين قابلناهم لغرض هذه الدراسة لزوجاتهم، يتنافس سمير مع حماته على ممارسة السلطة على زوجته؛ والمشادّة الأولى بينه وبين زوجته، التي توّجت بعنف جسدي أطلقها حنقه على زوجته، كانت بسبب انصياعها لأوامر أمّها. فأمّها تتصرّف في بيته وكأنها في بيتها (تغيّر أمكنة اللوحات الفنية على الجدران، مثلاً، وتتقدّم بملاحظاتها عن أمور أخرى دون أن يطلب منها)؛ إلى ذلك، فهي تطلب من زوجته مرافقتها في زياراتها الكثيرة، وزوجته تستجيب لها دون تردد. وهو يعزو نزوع زوجته للتشبّث بآرائها إلى وقوعها تحت تأثير أمّها، واقتدائها بها نموذجاً؛ فأمها متسلّطة كما هي حال كلّ النساء في عائلتها. وهذه سمة متجذّرة في تلك العائلة لأن جدّة زوجته (أمّ والدتها) كانت قد طردت زوجها (أبا أمّها) خارج البيت وقامت بتربية أولادها منفردة. "هي عائلة تعصف بها الخلافات لأن رجالها خاضعون لزوجاتهم". وما عزّز هذا الميل لدى حماته أنها تولّت تربية أسرتها في غياب زوجها الذي اضطر،

إثر إحدى أزماتنا الأمنية في لبنان، إلى السفر إلى خارج لبنان للعمل، فأصبحت "رجل البيت" ولم تتخلَّ عن ذلك الدور بعد عودة زوجها إلى لبنان. وهو يصف حماه/أبا زوجته بـ"الميّت... لا علاقة له بالحياة... هو خاضع لزوجته". وخضوع الأصهار في أسرة زوجته شائع، باستثناء من تسنّى له "الهروب منها" إلى بلاد أخرى. الخضوع للزوجة، وفق سمير، عيب في رجولة هؤلاء؛ وسمير يقاوم الوقوع فيه لأنه، برأيه، مولّدٌ للمشاكل الزوجية.

المنمّطات وخرقها

لا تقتصر دوائر الخلافات التي لم تجد لها حلاً على تعيين صاحب السلطة في إطار العلاقة الزوجية بين سمير وزوجته؛ إذ تحتل التصوّرات المعلنة وغير المعلنة للأدوار الجندرية وتَبِعاتها موقعاً محورياً في تلك العلاقة. وكما لا يخفى، فإن هذه الأدوار وتوزّعها وثيقة الصلة بالسلطة: من يحوزها من الجنسين في إطار العلاقة بينهما؟ وما الصلاحيات التي تنطوي عليها؟ وما الامتيازات الملحقة بها؟

ومن ذلك، مثلاً، تشخيص سمير للأزمة التي مرّ بها الزوجان: الأسباب التي أطلقت العنف فيها والطريقة التي جرى التعامل مع تبِعاتها. وهي بدأت لدى عودة زوجته إلى البيت بعد لجوئها إلى أهلها إثر مشادّة بينهما؛ إذ أجابته زوجته عن سؤاله "أين كنتِ؟" بـ"ليس هذا شأنك"؛ فاستشاط غضباً وقبض على شعرها وضربها وطردها من البيت... يقول لنا: "بدا لي أنها تفترض نفسها رجلاً... تضع نفسها بموازاتي". ويتوجّه سمير إلينا بالسؤال: "هل أنا غلطان؟ هي تركت البيت. على المرأة أن تلتزم بيتها. المرأة حُرمتُها بيتُها". وحين عاتبه أبوها على ضربه ابنته، أجاب: "وهل يناسبك أن تتصرّف ابنتك مثل رجل؟ هل يجوز أن تخرج من بيت زوجها وتعصيه؟ أليست المرأة اسفنجة مهمّتها امتصاص أخطاء زوجها؟"، لينتهي به القول إلى التهديد بأنه: "إذا بقيت تناطحني وكأننا متساويان، فليمشِ كلٌّ منّا في طريق". ولمّا طلبت حماته أن تتوسّط بينه وبين زوجته لإحقاق الصلحة بينهما، أجاب: "أنا لا أتكلّم مع امرأة!".

وفي مجال الالتزام بالأدوار الجندرية، فإن سميراً يشكو عدم اهتمام زوجته به شخصياً وإهمال العناية بشؤونه. فهي، وبحجة الانشغال بإكمال دراستها، لا تطبخ

مثلاً، ولا تهتم بثيابه ونظافتها. ويتعيّن عليه أن يأكل لدى أمه أو أن يطلب دليفري، بسبب انشغالها ذلك. وهي لا تجالسه وتهمل عملها في البيت بسبب زياراتها لأصحابها الكثر، وبسبب اصطحابها والدتها في كل زياراتها. وهو عاتب عليها لأنها تحسن الطبخ – هي ست بيت جيدة – لكن زوجها محروم من مطبخها، وحين تقوم بذلك، تماطل في إنهاء ما تفعله، الأمر الذي يثير حنقه وعنفه، أحياناً.

لكن خرق الأدوار الجندرية الأكبر بالنسبة إلى سمير هو موقف زوجته من ابنهما وأسلوب حضانتها له وطبيعة علاقتها به. يروي سمير أنه لم يكن في وارد إنجاب طفل قبل استقرار علاقتهما معاً. لكنها أصرّت على طلبها الإنجاب. وهو قبل على مضض ووضع شرطاً لقبوله تمثّل، أساساً، بوجوب تركها دراستها موقتاً ريثما يتخطى ابنهما مرحلة الحاجة اليها كأم – أن تكون معه كي "يتعوّد حضنها ورائحتها". وسرعان ما تبيّن له أنها قد خوّلت العناية به إلى أمها وإليه هو في الأربعين يوماً الأولى. وفيها لمس ما سمّاه "تبادل الأدوار"، قام فيه هو بالعناية بالطفل: بأكله وغسله وبتحفيظه وبالاستيقاظ الليلي على صوته. وهو واجهها قائلاً: "أنا أنام مع الصبي وأنت تنامين في غرفة ثانية بدل الاهتمام به... هكذا ستصبحين أنت الرجل، لا أنا".

ثم، وبعد تخطّي يوم ولادته الأربعين، أودعت زوجته ابنهما في الحضانة – شيء لا يشبه الحضانة الحديثة – تديرها امرأة أرملة – يدعوها البائسة – لا تحمل شهادة حادقة. وذلك، كي يتسنّى لها المواظبة على دراستها الجامعية. وبسبب خرق زوجته شرط تأجيل ارتيادها للجامعة، امتنع سمير عن تسديد القسط الجامعي، فباعت بعض مجوهراتها خفيةً عنه. وعدّ سمير بيعها للذهب من أجل تسديد قسطها نقضاً لأمومتها، ودليلاً على أنها غير متعلّقة بابنها. "فلو كانت تحبّ ابنها فعلاً، لكانت احتفظت بمجوهراتها ليوم عصيب، قد تحتاجها فيه لابنها. هو يرى أنها فرّطت بهذه المجوهرات من أجل أمور غير مهمّة، مثل علمها".

وما أشعل فتيل حادثة العنف الكبرى كان، بحسب رواية سمير، اكتشافه أنها تضرب ابنها الرضيع بغية حَمْله على النوم. ويعتقد سمير أن زوجته تهمل أدوارها كسيّدة بيت وكأمّ بسبب انشغالها بدراستها. هي ضربت الطفل لأنها تدرس؛ إذ لو لم تكن ترتاد الجامعة، لكانت قد صبَرَت عليه، ولما ضربته. ولمّا واجهها بالأمر،

وهدّدها بـ"خلع كتفها" إذا ضربته مرّة ثانية، صرخت بوجهه: "وإن ضربته، ماذا أنت فاعل؟". يقول سمير إنه، وعند استفزازها هذا، ضربها، فسال دمها.

معتقدات واتجاهات

يشبّه سمير نفسه بـ"البنزين" الشديد القابلية للاشتعال، وزوجته بالنار. وهو يرى، مع ذلك، أن ٧٠% من مسؤولية العنف الذي يمارسه على زوجته تقع عليه؛ وكما ذكرنا في مطلع سرد رواية سمير عن أحواله، فإن سمير يرى أن ضرب الزوجة لا يدلّ على "رجولة" الزوج؛ بل هو سلوك غير منطقي وغير مقبول. وتنتابه، إثر ممارسته العنف على زوجته، مشاعر من صغارة الذات والكآبة ويتساءل: "على من أمارس رجولتي؟ على زوجتي؟ لأنها امرأة؟". وهو بات مقتنعاً أن العنف لا يحلّ أيّ مشكلة زوجية. هو يدّعي أنه توقّف عن الضرب، ويبدي استعداداً للخضوع للتأهيل (علاج نفساني للثنائي) وفق ما جاء في الحكم عليه من قاضي الأمور المستعجلة.

على أن المعتقدات الحاملة لاتجاهاته تجاه المرأة ستبطئ، على الأرجح، الاستيعاب العاطفي لقراره الصريح بالتوقّف عن الضرب. هو يناصر تطوّر المرأة شرط ألا تصبح "رجل" البيت ولا أن تتصرّف كما لو أن الرجل غير موجود. يقول: "قديماً كان للرجل 'هيبة'، وهو ما يفتقده في موقف زوجته منه التي لا تحترمه، كما ينبغي لها أن تفعل". هو يرى أنه لا يحق للزوج ممارسة الجنس مع زوجته عنوةً، فهو أحبّ زوجته، وإن كان قد بدأ يفتقد اللهفة التي عرفها معها في بداية علاقتهما. وهو يصف موقفه الحالي منها على أنه التزام بها كزوجة وكأم لطفلهما. عواطفه لم تعد تجاهها كالسابق لاعتقاده بأنها لا تحبّه فعلاً، إذ لو كانت تحبّه لما تقدّمت بشكوى ضدّه أمام القضاء "بسبب صفعة". وهو حزين لأنها نسيت، وكذلك فعل أهلها، أنه كان طيّباً معها، وأنه عاملها بأخلاق حسنة، وأنه وفّر لها الكثير من الإنعامات، ولكونها لم تتذكر سوى الضرب (لم أترك شيئاً مما ترغب به لم أوفّره لها... لماذا لم تُبرزوا سوى هذه النقطة السوداء؟). سألها القاضي إن كان "مصاحباً عليها" أو إذا كان يتعاطى المخدّرات، فأجابت بالنفي، فاستنتج أن الخلاف بيننا يقتصر على الضرب فقط (كذا) (يقول إن القاضي استنتج: هو فقط يضربها حين يعود من عمله متوتّراً).

ويحيل تطوّر "الصفعة" إلى ما آلت إليه أحواله إلى تدخّل أطراف متعدّدة في حياته الأسرية، بمنحى لا يحبّذه. وذلك بدءاً بأهل زوجته، الذين دعموا ابنتهم بمواجهته؛ فبدل "إفهامها" طبيعة أدوارها كزوجة (في وجوب كونها "إسفنجة" تمتص أخطاء زوجها)، عملت عائلتها على تقويتها، فعززوا تمرّدها بمواجهته. ولولا تعميم موضوع تعنيفه لزوجته على الملأ، لكان جرى نسيانه.

وهو يلقي اللوم الأكبر، في ما آلت إليه أحواله، على الجمعيات النسائية العاملة على مناهضة العنف ضد النساء وعلى الإعلام. هؤلاء عملوا، برأيه، على تضخيم المسألة وعلى توعية النساء على "الفتنة". هم أوهموا النساء أنهن على حقّ وأنه "عيْب عليهن" العودة إلى أسرهن بعد تلقيهن الضرب من أزواجهن. بل إن الإعلام والجمعيات يقلّلون من تأثير العائلة في الزوجة ويحرّضونها على التسلّط على زوجها (يقول إنه بعد مقابلات ثلاث مع الجمعية التي تولّت متابعة الأسرة، إثر صدور قرار منع تعرّض الزوج للزوجة، فقد والدا زوجته إمكانية التاثير فيها).

لا يختلف موقف سمير من هذه الجمعيات عن مواقف المعنّفين الآخرين الذين قابلناهم، ويردّد الكلام الشائع من أن عضواتها ينفّذن أجندة قوى خارجية، وأن الجمعيات مسوقة برامجها برغبات المانحين الذين يفرضون عليها مواقفهم التي تتبنّاها هذه الجمعيات بسبب حاجة عضواتها إلى أموال هؤلاء المانحين. وحين سألنا سمير عن رأيه في تدخّل الدولة في الحياة الأسرية قال إنه لا يمانع ذلك؛ لكن كيف عمل على إخفاء ابنه عن زوجته، لدى حصوله على الحكم بإبعاده عنها وعن طفلها؟ أجاب بأن ابنه هو "حقّه"، وإن قرّرت الدولة خلاف ذلك، فالقانون ليس من أولويات اهتماماته، بل إنه مستعد للدفاع عن نفسه بالعنف ضد قوى الأمن إن حاول عناصر منها التهديد بالعنف ضده في سبيل تنفيذ الأحكام القانونية ضده. وهو يرى أن إرسال عناصر من الدرك لتنفيذ قرارات المحكمة إلى البيت غير لائق بتاتاً في أعرافنا، ولا يأخذ بعين الاعتبار وقعه على الأفراد في ثقافتنا الاجتماعية اللبنانية.

ياسر (اسم مستعار)

بطاقة شخصية

	المبحوث	الزوجة
الجنسية	لبنانية	لبنانية
العمر	43 سنة	40 سنة
سنّ الزواج	21	24
الطائفة التي ولد فيها	الإسلامية	الإسلامية
المحافظة التي ولد فيها	جبل لبنان	بيروت
المحافظة التي عاش/نشأ فيها	بيروت	بيروت
مكان السكن الحالي	بيروت	جبل لبنان
عدد سنوات الدراسة/الشهادة المحصّلة	سنة جامعية أولى	ليسانس
المدرسة/الجامعة	رسمية	رسمية
المهنة الحالية / **المهنة السابقة**	مدير / موظف	مدرّسة / مدرّسة
الوضع القانوني	منع تعرّض	لا حكم عليها
الوضع الصحي	سيئ: تكلّس في المفاصل وفي سلسلة الظهر (تشخيص الطبيب: بسبب الضغط النفسي)	غير معروف
إدمان (كحول/مخدرات/عقاقير)	كلا تناول "مئة حبّة دواء" – وصفة الطبيب	كلا
ممارسة الشعائر الدينية **صلاة، صوم، ارتياد أماكن العبادة، حج إلخ**	كلا	غير معروف
ممارسة الواجبات الاجتماعية	صفر (تعبيره ه)	غير معروف
الممارسات الثقافية	صفر (تعبيره هو)	قليلاً

ياسر

الرغبات المتأرجحة

تزوّج ياسر في سن مبكرة. وزوجته كانت أيضاً لا تزال شابة صغيرة. وهو يرى أن الزواج المبكر هو المحرّك لتعاسته الزوجية: إذ باستثناء أشهر معدودة، لم يعرف طعم السعادة طوال عشرين سنة قضياها معاً. وهو يرى أن أهلها هم المسؤولون. الثنائي "وقعا" في الحب – كما هي حال أي شابَّين؛ فلو سُمح لهما التعبير عن حبهما، ولو أعطيت لهما حرية القرار، لما هُرعا إلى زواج لا يملكان مقوّمات نجاحه المادية، ولا المعنوية. رفضه أهلها رفضاً جازما دون نقاش، فتزوّجا بالرغم منهم. كان زواجهما بمثابة رد فعل على الصدّ الكبير الذي وجداه من أهلها – بل ربما نكايةً بهم! لو أن أهلها اتخذوا موقف المتفهّم وفسّروا لها تبِعات زواج كهذا، لكانت تريّثت، ربّما، ولما تهوّرت في الإقدام على الزواج بالرغم من عدم موافقة أهلها ("خطيفة").

بهذا التحليل باشر ياسر مقابلته معنا. هو يرى أن "حالته" تمثّل نموذجاً سلبياً للشباب ينبغي أن يكون تحذيراً لهم من عواقب الزواج المبكر.

لكن ياسراً نصحنا – نحن النساء الناشطات في العمل النسوي – أن نأخذ في الحسبان المعتقدات السائدة في ثقافتنا الاجتماعية المتأرجحة بين التقليد والحداثة. فإذا كان العنف ضد النساء مرفوضاً في العالم راهناً، فإن معتقداتنا عن علاقات القوى بين أفراد الأسرة ما زالت في طور التكوّن، فلا يجوز اعتماد الفرض القسري للاتجاهات العالمية علينا، بل ينبغي التريّث في قبولها والتدرّج في تطبيقها في قوانيننا، لحين لحاقنا بتلك المعتقدات.

حماس وتخلٍّ

في نهاية مقابلتنا، أعرب ياسر عن شكره لتوفيرنا له فرصة فريدة للكلام الاسترسالي، الذي سمح له بالبوْح عن مكنونات نفسه المسلوبة "راحة" ينشدها وهو في أشدّ الحاجة إليها – وفق ما ردّد مراراً وتكراراً. وهو كان قد اقترح على زوجته أن يلتمسا مساعدة طبيب نفسي لعرض معاناتهما عليه لسبر أسباب المشاكل التي لم يجدا حلاً لها، وخاصةً أنهما يفتقدان وجود أشخاص في محيط عيشهما يسعهم الإصغاء إليهما. وهو، إذ عبّر عن رجائه في أن يكون كلامه أمامنا مساعداً في البحث الذي نجريه، "تبرّع" ببعض جهده للجمعية لعلّه يكون مفيداً لنا ويسمح له، في الوقت نفسه، باستخدام وقته بطريقة تفيد "الحركة الاجتماعية". لكن ياسراً لم يحضر إلى اللقاء الثاني، ولم يجب على الاتصالات التلفونية المتكررة (حوالى أربعة) من أجل تحديد موعد بديل للقاء؛ فافترضنا أنه لا يرغب في متابعة اللقاء معنا. إن تخلّف ياسر عن اللقاء الثاني ترك ثغراً من المعلومات في روايته؛ إذ إن إجابة المبحوث/الراوي عن أسئلتنا في اللقاء الثاني كانت فرصة له لإضافة المزيد من التفاصيل التي ترسي خلفية "موضوعية" للرواية، وتضفي على شخصياتها، وعلى العلاقات بين هذه الشخصيات، جلاءً مطلوباً. وقد تبيّن لنا أن إعادة تلاوة بعض الأقصوصات علينا في اللقاء الثاني، وإهمال أخرى، جعلا الرواة/المبحوثين الآخرين يؤكّدون المحطات المؤثّرة في حيواتهم – كما يدركونها.

لم يحضر ياسر إلى المقابلة الثانية، لكنه تكلّم كثيراً في المقابلة الأولى؛ فتجمّعت لدينا، بذلك، مادّة تؤكّد عناصر في روايات الرجال/المبحوثين الآخرين، وتضيء مكامن أخرى في علاقات هؤلاء مع زوجاتهم/مواضيع عنفهم. لذا، ارتأينا ألاّ نهمل مقابلتنا مع ياسر، بالرغم من أنها لم تُستكمل في لقاءٍ ثانٍ، كما كان حال المبحوثين الآخرين.

تعهّد بعدم الضرب

في كلامه المرسل كان ياسر يؤجّل الإجابة عن تساؤلنا عن الأسباب التي أوصلته إلى

المحكمة. هو استرسل في عرض أحواله النفسية وتحوّلاتها في هذه المرحلة. بدا متردداً بين استخدام كلمة أو أخرى لوصف أحواله تلك، وكأنّه يحاول الاستفادة من وجود آخر/شاهد على معاناته من أجل استيعاب ما جرى ويجري له.

يدّعي ياسر أنه لم يضرب زوجته منذ ما يزيد على سنوات سبع. هو توقّف عن ضربها بناءً على طلب صريح منها عزّزته بشرط "رسمي" صادر عن المحكمة الشرعية الجعفرية. هذا الشرط تلا خروج زوجته من البيت إلى بيت أهلها، إثر مشادة كبرى بقيت على أثرها خارج المنزل مخلّفةً وراءها، في عنايته واهتمامه، ابنتَيهما برغم صغر سنّهما (إحدى عشرة سنة وتسع سنوات). هو لم يبادر إلى الجري وراءها ولا إلى مصالحتها. وقد استدعته المحكمة الشرعية ليمثل أمام قاضي الشرع بدعوى "طلاق الحاكم". على أن القاضي، ولدى الاستماع إلى طرفَي النزاع، تعاطف مع ياسر وقرّر أن المسألة لا تستدعي طلاق الحاكم.

بعد انفصال دام شهراً ونصف الشهر، عاد الزوجان فاجتمعا، بناءً على رغبة الزوجة. وبعد نقاش ومصارحة اتفقا على تبادل "الشروط" للعيش معاً. هي تستجيب لبعض حاجاته – "تفاصيل بسيطة"، وهو وقّع في المحكمة الجعفرية وعداً مقروناً بقسم على القرآن الكريم بعدم التعرّض لها بالضرب. ولم يقتصر الأمر على ذلك. هي طالبت بضمانة رسمية تمثلت باعتراف صريح بحقها بالمبادرة إلى الطلاق منه. ولمّا كانت المبادرة إلى الطلاق من جانب الزوجة مستحيلاً في هذه المحكمة، ولمّا كان طلاق الحاكم فيها خاضعاً لشروط لا تشتمل على الضرب إلا إذا كان يهدد حياة الزوجة، طلبت زوجة ياسر منه أن يوقّع لها صيغة تلجأ إليها بعض النساء الشيعيات في عقد زواجهن؛ ومفادها أن الزوج يجعلها وكيلة عنه في طلاقها. أي إنه وفّر لها وكالة عنه، بتطليق نفسها منه، إذا "مدّ يده" عليها مستقبلاً. هذه الوكالة تجعله مُلزَماً أمامها. هو طلاق خُلعي تصرّح فيه الزوجة للزوج: "أنا أرغب بالطلاق مقابل التنازل عن مهري".

لكن ياسراً أبدى تحفّظه: "ماذا لو ادّعت أنه ضربها وهو لم يفعل ذلك؟" فاقترح الشيخ أن يشهد على ضربه إيّاها شهودٌ أربعة، فاعترضت الزوجة (من أين آتي بأربعة شهود؟)؛ واقترحت أن يعتمد القاضي تقرير الطبيب الشرعي مرجعاً له في تقدير صحة ادعائها... وكما يصرّح بعض المعنّفين، يقول ياسر: "ماذا لو ضرَبَت نفسها وادّعت

أمام الطبيب الشرعي بأن زوجها ضربها من أجل الحصول على التقرير المطلوب؟" هو لا يستبعد أن تقوم زوجته بذلك، لأنها تميل نحو التطرّف (يقولها بالفرنسية)، فهو يعرف جيداً أنها قادرة على ذلك. في كل الأحوال، فإنه "والحمد لله لم يلجأ إلى الضرب منذ أن وقّع ذلك التعهّد".

حرمان وتعيير

إذا كان ياسر لم يضرب زوجته منذ سنوات سبع – وفق ما يدّعي – فما المشكلة إذاً؟

أخبرنا ياسر أنه عاش خمسة أشهر من الهناء لم يعرف لها مثيلاً خلال عشرين سنة من زواجه. هذه الأشهر تلت الاتفاق المذكور الذي عقد بينه وبين زوجته. لكن زوجته ما لبثت أن استكملت سيرتها الماضية ("رجعت حليمة إلى عاداتها القديمة"). وكيف كان ذلك؟ عادت تعيّره بتقصيره في الاستجابة لمتطلّبات الأسرة المالية، فكانت تسائله – أمام ابنتَيه – عن الضمانة المالية التي وفّرها لثلاثتهن (ماذا أنت فاعل من أجلنا؟ كيف ستؤمّن مستقبلنا؟). وهو يرى أن تعييرها هذا جائرٌ بحقّه. فهو عمل، على نحوٍ متواصل، منذ أن تزوّجا صغيرَين، ولم يكن عاطلاً عن العمل يوماً. هي عالمة بوضعه المالي (من أين يحصّل المال الإضافي؟ هل يسرق؟ هل يقتل؟). وهو خيّرها، على كلّ حال، بين أن تقوم هي بإدارة شؤون الأسرة مالياً، أو تخويله هو تلك المهمّة، بعد ضمّ راتبَيهما معاً، لكن ذلك لم يغيّر من أوضاعهما. إلى ذلك، فإن راتبه كان، على الدوام، ملك أسرته. هو حرَم نفسه أسباب الرفاه لمصلحتها. هو أهمل تصليح أسنانه، مثلاً، فيما وفّر لابنتَيه بضعة آلاف من الدولارات كلفة تقويم أسنانهما (braces). كما أن حياته الاجتماعية والثقافية اقتصرت على أسرته (من العمل إلى البيت: لا سينما ولا مقهى لا...) الأمر الذي جعله بدون شبكة دعم اجتماعية يفتقدها في أزمته الحالية. وحين تركت أسرته البيت، وجد نفسه وحيداً تماماً. (لم أجد شخصاً واحداً يسعني اللجوء إليه كي يدعمني في أزمتي الحالية).

في روايته عن أحواله يقول ياسر إن صدمة أصابته حين عاد إلى البيت ذات مساء ليرى أن زوجته وابنتَيه قد غادرن المنزل نهائياً ومعهن كلّ أغراضهن (لم يتركن لي صورة واحدة من صورهنّ!). هو ذكر لنا مرّات عديدة أنّه كان قد خيّر زوجته بين

أمرَين: إمّا أن تعدّل سلوكها نحوه أو أن تترك البيت. وتعديل سلوكها يشتمل مسألتَين: حياتهما الحميمة وموضوع إعالته لأسرتهما؛ يتعيّن عليها، إضافةً إلى ذلك، أن تنصرف دون طلاق لأنه غير مستعد للطلاق. وهي اختارت الحلّ الثاني الذي اقترحه، فأحسّ بصدمة ما زال يعيش تبِعاتها العاطفية، ويجد صعوبة في التأقلم مع مترتباتها العملية.

لكن كيف يكون واحدٌ من خيارَين تقدّم به لزوجته صادماً له؟ الإجابة في كلامه: بعضه صريح وبعضه، الآخر، مُضمر: ففي لقائنا معه، سمعنا كلاماً يتأرجح بين موقفَين. وتأرجحه مصدره عوامل تشدّه باتجاهَين متضارِبَين.

تجاذب الرغبات

يقول، من جهة أولى، إنه يتفادى الطلاق بسبب إعلاء مصلحة ابنتَيه على راحته. هو يرى أن مصلحتهما تقتضي أن يُبقي أسرته متحّدة أمام الناس، فذلك ضروري لمستقبلهما، من أجل أن يتزوّجا: "أنا اضع نفسي مكان رجل ميسور، وأبحث لابني – الذي ارتاد أعرق الجامعات – عن زوجة... من البديهي أن أقوم بتَفْلِيَة الأسرة التي تنتمي إليها هذه الفتاة بعناية كبيرة. هل سأرضى بأن تكون زوجة ابني من أسرة مطلّق أبواها؟ بل أسوأ من ذلك: أن تكون أمها غير مطلّقة، وتعيش مع ابنتَيها في منزل غير منزل الزوجية... ألا ترغب زوجته، أسوةً به، في أن توفّق ابنتها بزوج "ذي مستوى"؟ هو عرض على زوجته أن يضحّيا بنفسيهما أمام ابنتَيهما. يتراجع هو عن طلباته الزوجية، فلا يضغط عليها على هذا الصعيد وتنام هي في غرفة ابنتَيها، فيما يتصرفان أمام الناس وكأنهما زوجان؛ هكذا يحافظان معاً على الأسرة، التي بذلا جهوداً كبيرة، لأكثر من عشرين سنة، كي ينشئاها.

لكن ياسراً يصرّح، من جهة ثانية، بأن حياته مع زوجته ما عادت تُحتمل. زوجته تتذرّع، بمطلق سبب، لكي تهجر غرفة نومهما إلى غرفة ابنتَيهما وتمنع نفسها عنه لأكثر من ثلاثة أشهر، أحياناً. يتساءل: ماذا أفعل؟ هل أتّخذ لنفسي "صاحبة"؟ ثمّ إنه لم يعُد يحتمل تعييره أمام ابنتيه، متّهمةً إياه بالتقصير، وأصبح غير متسامح مع تعيير أهلها بأنها أكثر تعلّماً منه. وحين استدعاه القاضي في المرّة الأخيرة هو وزوجته وسمعها تكرّر مرةً ثانية شكاويها ضدّه "هو فعل كذا هو قال كذا يعنّفني هكذا"... أحسّ أنه ما

عاد قادراً على الاستماع إلى الشكوى إيّاها. لكن ما جعل الوضع فوق طاقة الاحتمال هو مرضه الجسدي الناتج من الضغوط التي يتعرّض لها، والذي أنهكه وجعله أكثر حساسيةً للضغط الذي تمارسه عليه أسرته ومتطلّباتها، وجعل رغبته بـ"الراحة" أكثر إلحاحاً. يضاف إلى ذلك أنه بدأ يشعر بأن ابنتيه اللتين كانتا وراء قبوله عيشه القليل من أجلهما لا تستحقان تضحيته. فالتضحية التي تقدّم بها أمام أسرته كانت هباءً، ولم يجرِ تقديرها حقّ قدرها، فلماذا يضحّي براحته لقاء الجحود الذي واجهته به ابنتاه، خاصةً بعدما ناصرتا أمّهما في نزاعه معها؟

ويستبعد ياسر الطلاق، لكنه راغب في التخلّص من زوجته ويطلب إليها أن تنصرف؛ يقول لها: "انصرفي... اتركيني... أنا أسمح لك بأن تعيشي وحدك... اذهبي واستأجري بيتاً لكِ أو عيشي مع أهلك وتصرّفي وكأنك مطلّقة، وأنا أوفّر لك ضمانة عدم تدخّلي بشؤونك. ماذا تنتظرين كي تنصرفي؟ ألم نتفّق أنه في حال لم تعدّلي سلوكك يتعيّن عليك الرحيل؟". ويخبرنا ياسر أن دوافعه إلى الطلب إلى زوجته الانصراف كان توْقه الكبير للراحة، فمرضه كان ينهكه. لكنه، وبالرغم من ذلك، انهار نفسياً حين نفّذت ما طلبه منها.

ومن مظاهر تجاذب رغباته أن أفكاراً عن رجوع زوجته إليه، رأفةً به وبالبنتَين، تجوب في رأسه، ويتمنّى لو أنها تراجع أفكارها في مواضيع الخلافات بينهما، وأن تقبل به "كما هو" وهو يقبل بها "كما هي". هذا من جهة. لكن، ومن جهة أخرى، بات يستوعب فكرة الطلاق حلاً لإنهاء معاناته وبدأ يعتادها. هو غير مرتاح مع عيشه اليومي حالياً بعد ترك أسرته البيت؛ وذلك لأنه تزوّج صغيراً، ولم يعتد أبداً العيش منفرداً، الأمر الذي جعله غير مهيّأ للتعامل مع تبِعات ذلك العيش. ومن ذلك، مثلاً، العناية ببيته وبنفسه. إلى ذلك، فإن محيطه خالٍ تماماً من علاقات لم تسمح له ظروف حياته بأن يقيمها بسبب شحّ موارده التي خصصت جميعها لأسرته. فافتقد بذلك دعماً عاطفياً يحتاجه في ظروفه هذه؛ لكنه بدأ يتأقلم، وإن بصعوبة، مع متطلّبات ظروفه الجديدة. هو افتقد الراحة لكنه وجد، بدل ذلك، أسباباً لـ"العيش" لم يكن قد اهتدى إليها سابقاً. ومن ذلك أنه بدأ يقيم علاقات مع رجال ونساء (تعرّفتُ على عدة نساء، لكن لا علاقة حميمة مع أيّ واحدة منهن، بعدُ)، وهو بدأ يرتاد المقاهي ويرفّه

عن نفسه كما لم يفعل سابقاً. هو يمارس الرياضة، حالياً، بناءً على نصيحة الطبيب، وبدأت صحته الجسدية تتحسّن بنسبة سبعين بالمئة والنفسية تتحسن بنسبة خمسين بالمئة، وفق تقديره.

صدمة غير متوقّعة؟

مفاجأة/صدمة ياسر بقرار زوجته لا تُفهم في إطار المعقول ومنطق الأمور. هو ألحّ عليها أن تحزم الأمر وتترك البيت إذا لم تمتثل لشروطه (ومنها الاستجابة الجنسية له التي أطلقت عليها، لدى التفاوض معه حولها، أداء دور "الجارية" المرفوض منها). هي اختارت الانصراف على الامتثال المذكور، فلماذا "انهارت نفسيته"؟ لماذا عاد فطالب بالتفاوض بعدما كان حازماً في وضع شروطه، وفي تسريع تنفيذها؟

في كلامه الذي شابه اختلاط في المواقف، وتناقض في الاتجاهات، بعض الإجابة عن سؤالنا. يقول ياسر إنه طلب من حميه التوسّط بينه وبين زوجته لكي تعود عن قرارها، وبأنه سيتراجع عن بعض مطالبه – كما سبق وأن ذكرنا؛ لكن الأب أعلن عجزه عن إقناع ابنته بطلب زوجها "لأنها اتخذت قرارها". يرى ياسر أنه كان على أبيها أن يمارس الضغط عليها لتعود إلى بيتها. أي إن ياسر يستنجد بحميه – الرجل – من أجل أن يرفض عيش ابنته غير المطلّقة وحدها، مفترضاً أنه سيسانده – كرجل – بمواجهة امرأة متمرّدة على أدوارها الاجتماعية. ويفترض، أيضاً، أن أباها متوافق معه على توصيف هذه الأدوار الجندرية، وأنه يُعلي المعتقدات المرتبطة بها، ويحذر التبِعات الاجتماعية الناجمة عن خرقها سواء على "شرفه"، أو على شرف زوجها وسمعة أولادها. يستنجد ياسر بحميه، الذي يبدو أنه قام بإعلاء مصلحة ابنته على المصلحة المشتركة التي تجمعه مع صهره – مصلحة النظام الذكوري.

عنف / لا عنف

قال ياسر إنه لم يضرب زوجته منذ سبع سنوات – أي منذ عام ٢٠٠٨، لكن ملفّه القضائي يبيّن غير ذلك. في هذا الملفّ تقارير طبية ثلاثة: اثنان من طبيبَين شرعيَين

مختلفين، وثالث من طبيبة في أحد المستشفيات، وفيها اقتراح بتعطيل عن العمل لمدد راوحت بين ثلاثة أشهر وأسبوع، بنتيجة عنف جسدي موصوف بدقّة، وآخر هذه التقارير مؤرّخ منذ سنوات أربع، لا سبع، كما أخبرنا. وفي استدعاء للزوجة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، تقول إن زوجها طردها وابنتيها من المنزل مهدداً بقتلهن. تمكّنت النساء الثلاث من الفرار والسكن في مكان أخفين عنه عنوانه، لكنه اهتدى إليه بعد بضعة أشهر، وعاد يتهجّم عليهن بالشتائم ويهدّد الزوجة بالتسبّب بطردها من عملها. وهي قد حصّلت بموجب القانون ٢٠١٤/٢٩٣، في الشهر نفسه، حكماً بمنع تعرّضه لها ولابنتَيها، وترخيصاً لها بإحضار موجوداتها الشخصية من منزل الزوجية.

المعلومات التي يتقدّم بها ياسر وتلك التي يوفّرها ملفّه الشخصي غير متطابقة: تركت الزوجة المنزل لأنه طردها؟ أم لأنه خيّرها بين أمرَين، فاختارت الترك؟ توقّف عن تعنيفها منذ سنوات سبع، أم أنه لم يتوقّف؟

انتقائية النسيان وغياب الاعتراف

الثابت أن ياسراً لم ينسَ إساءة زوجته – التي "أحبّها وأعطاها عمره" – حين تقدّمت بشكوى ضده عام ٢٠١١ تسببت له بصدمة رضّية (أي قبل تصديق القانون ٢٠١٤/٢٩٣ بكثير). هو كان قد حُشر بنتيجة تلك الشكوى في مخفر – "ذلك المكان الوسخ مع هؤلاء الناس، وهو لا يزال لا يصدّق أن يصل بها الأمر لأن تحشره في مكان تنبعث منه كلّ هذه الروائح الكريهة ليشعر بنفسه وكأنه مجرم". هي صدمة أثّرت فيه كثيراً وهو عاجز عن نسيانها. بالمقابل، يعجب ياسر كيف أن زوجته لا تزال تذكر ضربه لها الذي توقّف منذ مدّة طويلة، وفق ادّعائه. يقول إنها تقدّمت أمام القاضي بتفاصيل ذلك الضرب وكأنه حدث البارحة، لا منذ سنوات طويلة. هي لم تنسَ إساءته إليها برغم مرور السنين.

إلى ذلك، فإن ياسراً مستاء من انتقائية ذاكرة زوجته وأهلها. هم يعيّرونه بعلوّ شأن زوجته بسبب كونها حاصلة على شهادة الليسانس، فيما هو لم يرتقِ دراسياً إلى أكثر من السنة الجامعية الأولى. يغفلون عن كونه توقّف عن الدراسة من أجل إعالة أسرته الجديدة، ويغفلون دعمه لزوجته وتضحيته أمامها في مسار دراستها: إذ إنه انصرف

إلى العناية بابنتَيه، بدلاً عنها، لسنوات ثلاث تفرّغت فيها لدراستها. يقول إنه هو "أكمل تعليمها" ليصبح ذلك التعليم موضوع "إعلاء ذاتها" عليه. بالمقابل، هو لم يكتفِ بتحصيله العلمي، بل إنه درس اللغتين الفرنسية والإنكليزية وبرامج الكومبيوتر، الأمر الذي سمح له بالترقّي مهنياً إلى درجة غير قليلة في سلّم مهنته دون أن يلقى اعترافاً من زوجته وأهلها بذلك.

ومن مظاهر الانتقائية المذكورة الموقف من العمل المنزلي. تعمل زوجة ياسر وتسهم في مصروف البيت، وإن بدرجة أقل من إسهامه (يشكر الله على ذلك!). هي ترى أن ذلك يجعلهما مسؤولَين عن العمل المنزلي بالدرجة نفسها. وهي تتذمّر لأن ياسراً لا يقوم بما تُمليه عليه المساواة في تدبير أمور المنزل. هو يعترف أنه قليل الهمّة، فيما هي لا تعترف بأنه لا يسائلها، في المقابل، عن الفوضى التي تعمّ منزلهما، ولا عن إهمال نظافة البيت وترتيبه – وظيفتها "الأصلية"، كما يدعوها.

نعيم (اسم مستعار)

بطاقة شخصية

	الزوج	الزوجة
الجنسية	لبنانية	لبنانية
العمر	53	45
سن الزواج	33	25
الطائفة التي ولد فيها	الدرزية	الدرزية
المحافظة التي ولد فيها	جبل لبنان	جبل لبنان
المحافظة التي عاش/نشأ فيها	جبل لبنان	جبل لبنان
مكان السكن الحالي	جبل لبنان	جبل لبنان
عدد سنوات الدراسة/ الشهادة المحصّلة	الثاني متوسط – لا شهادة	بكالوريا
المدرسة/الجامعة	مجانية	خاصة
المهنة الحالية / **المهنة السابقة**	عاطل عن العمل / موظف / تاجر	مدرّسة / مدرّسة
الوضع القانوني	دعوى جزائية، دعوى مستعجلة، دعوى طلب طلاق في القضاء المذهبي	لا حكم عليها
الوضع الصحي	خسر وزناً في الفترة الأخيرة ويجد صعوبة في النوم	بحسب الزوج: فصامية، مهسترة، تعاني من انهيار عصبي بحسب التقرير الشرعي (في المخفر – وضع نفسي مضطرب)
إدمان (كحول/مخدرات/ عقاقير)	كلا	بحسب الزوج: عقاقير مهدئة
ممارسة الشعائر الدينية	صوم وزيارة الأشخاص ذوي الصفة الدينية	غير معروف
ممارسة الواجبات الاجتماعية	له أصدقاء كثر	لها أصدقاء مهنة
الممارسات الثقافية	مشاهدة التلفزيون (دائماً)، ذهاب إلى السينما، المسرح، (دائماً)	بحسب الزوج: البحر، "شمّ الهواء" في كل المناطق اللبنانية

نعيم

إنكار وتجاذب

في المقابلة الأولى معه، كرر نعيم كلمة "صدقاً" وأحياناً "صدقاً صدقاً" أكثر من ثماني مرات. وأكّد لنا أنه يحكي وقائع أو هو يقرأ الواقع. ونعيم يعزو إلى نفسه صفات ويطلق عليها أحكام وهو لا يقول "أنا"، لكنه يسمّي نفسه بدل ذلك باسمه. فيقول، مثلاً، "نعيم" لا يملك في هذه الدنيا سوى أسرته، "نعيم" ينام دون عشاء ولا يمدّ يده إلى أموال غيره، "نعيم" قنوع وشعبي وغير مادي، "نعيم" مهووس جنسياً، "نعيم" ذو عُزْوَة كبيرة ومستشار في محيطه: "اذهبوا استشيروا نعيماً" إلخ. فإذا كان استبدال الـ"أنا" المتكلّمة باسمه يشير إلى رغبته في إبراز فرديته، فإن روايته لأحواله تنضح بمحاولات متكرّرة لتقديم نفسه شخصاً متوافقاً مع الجماعة المذهبية التي ينتمي إليها، والتي يفتخر أنه ينتمي إليها ويمارس طقوسها ويحترم أجاويدها ويجلّ أولياءها الصالحين ويزورهم باستمرار. وهو يحيل مواقفه ومعتقداته إلى قيمها. وحين أراد إطلاق حكم سلبي على سلوك زوجته "بحق نفسها وبحق أفراد العائلة"، مثلاً، وصف هذا السلوك بـ"كسر كافة القواعد الاجتماعية والتقاليد التي اعتادتها طائفة الموحّدين الدروز"، وأبرز عدم توقيرها لرموزهم أو الأخذ بآراء شخصيات محترمة من بينهم، بل شتْمهم وشتْم قضاة محترمين منهم أمام الناس: "أصعب شيء في ملّتنا هو شتم أوليائنا الصالحين". ولدى تصريحه بعدم موافقته على أن تنوب الدولة أو الجمعيات عن العائلة والعشيرة في حلّ المشاكل الأسرية قال: "نحن الموحّدون الدروز نحلّ مشاكلنا في إطار عوائلنا".

نعيم – وحاله كحال أكثر معنّفي زوجاتهم – ينكر تعنيفه لزوجته وينحو للتخفيف من وقعه عليها، ويعمل على صوغ روايته الخاصة التي تحفل بإسقاطات من كلّ الأنواع والمخالفة لروايات الآخرين الشهود على سلوكه. هذه الرواية تبعد عن كاهله مسؤولية ما حدث وتلقيها على آخرين. فإذا أقرّ ببعض المسؤولية عن أمرٍ ما، عاد فأتبعها باتّهامات تنال الأشخاص المعنيين والمؤسسات ذات الصلة. ولعلّ التجاذبات التي يعيشها إزاء ذاته، وإزاء زوجته، في إطارهما المجتمعي والطوائفي، كشّافة على المآزم التي يتخبّط فيها.

رواية نعيم لأحواله الراهنة

في روايته لمسار علاقته مع زوجته وأسرته، ما أدّى بقاضي الأمور المستعجلة إلى أن يصدر قراراً يلزمه "عدم التعرّض لزوجته ولأسرته"... في هذه الرواية إحالة إلى أقوال الناس حول شخصه المسالِم. يقول إن القاضي سأله: "حضرتك السفّاح الجزّار؟"، ثمّ حين تحرّى عنه استنتج أنه ليس كذلك. وهو يتساءل: كيف يكون سفاحاً جزاراً ولم يقتل زوجته بعد؟ وفي محاولة نعيم رسم صورة لذاته تستبعد لجوءه إلى العنف، ذهب بعيداً في الزمن إلى مراهقته إبّان الحروب الأهلية اللبنانية حين كان مقاتلاً في ميليشيا في أحد الأحزاب المقاتلة آنذاك. صحيح أنه تدرّب على السلاح، لكنه لم يقتل نفساً واحدة. وحين أصبح لاحقاً مرافقاً لشخصية من الحزب، "لم أحمل سلاحاً أبداً". وسواء أمام القاضي المدني أو في حضرة القاضي المذهبي، أو في المقابلتَين اللتَين أجريناهما معه، أنكر نعيم تعرّضه لزوجته بالضرب، أو بغير ذلك، نكراناً تاماً. وقال إنه وزوجته "كحال كلّ الأزواج، قد تكون هناك بعض الخلافات العائلية، غير أنه لم يضرب زوجته ولم يعنّفها ولم يحاول أبداً اغتصابها"، واصفاً شكاواها بالافتراء المحض وأنها قدّمتها "لإبعاد الزوج بغية التصرف بحرية تامة...".

وهو يعبّر عن استيائه الكبير من إقامة زوجته دعاوى متكررة عليه جعلته يترك عمله و"يتفرّغ" للاستجابة لدعوات القضاءين الشرعي والمدني للمثول أمامهما؛ لكن ما يزعجه فعلاً هو التشويه اللاحق بسمعته بين الناس جرّاء هذه الدعاوى. فهو معروف بين أصدقائه ومعارفه الكثيرين، الذين يصفهم بـ"عزوته الكبيرة"، بوصفه حَكَماً يستشيرونه في البحث عن حلول لمشاكلهم (يقولون: "اسألوا نعيم")، فهو – حسب ما يقول – "عادل" في أحكامه؛ فإذا تبيّن له أن الحق بجانب خصمه، حتى وإن كان الشخص عدوّاً لدوداً له، فإنه يعترف له بذلك الحق.

إلى ذلك، هو فخور بأنه لم يكن مقاتلاً فاسداً. فهو لم يدخّن ولم يشرب الكحول ولم يتعاطَ المخدّرات، كما أنه لم يتقاضَ راتباً لقاء كونه عضواً في ميليشيا الحزب؛ بل اكتفى بما جرى تأمينه من مأكل وملبس ومأوى إلخ على يد الحزب (كنّا مندفعين عقائدياً). هو، حالياً، لا يشعر أن لديه مشكلة مادية، لأنه إنسان "شعبي" وذو حاجات قليلة؛ "لكن زوجتي تعبد المال. تقول لي: إذا شئْتَ مجامعتي فعليك أن تعطيني مالاً

لقاء ذلك... امضِ... اسرق وهات لي مالاً"؛ لكن هذا الكلام لا يُقال لـ"نعيم"، الذي ينام دون عشاء – وفق ما أكّد لنا – "ولا يمدّ يده إلى أموال ليست له".

تزوّج نعيم في سن الـ ٣٣ وزوجته بنتيجة حب، بفارق عشر سنين بينهما – "تولّيتُ تنشئتها وفق إرادتي"، ولهما ثلاثة أولاد في سن (٢١، ١٨ و٦ سنوات). علاقتهما الحميمة كانت ممتازة وهو مهووس جنسياً، وهي يعجبها ذلك لأنها – بحسب ما يقول – شبِقة وتطلب الجنس بإلحاح في أمكنة متفرقة: في السيارة وعلى بلاط البيت وعلى البلاج، وتتكلّم في الموضوع أمام الجميع عن تفاصيل علاقتهما الجنسية، تقول: "أنا إذا كنتُ راغبة جنسياً، أحضر نعيم من البلدة التي يسكنها إلى البلدة التي أسكنها هنا (تبعد بضع عشرات من الكيلومترات) حتى ينام معي"؛ وردّ فعله على قولها هذا: "أنا ما عندي مشكلة، أنا open، أنا عشتُ في أوروبا". مع ذلك – يقول نعيم – إنه لم يخن زوجته ولا مرّة لأنهما متوافقان جنسياً. وهو يقدّم صورتَين لعلاقتهما الجنسية حالياً، أي في مسار مطالبة زوجته بالطلاق؛ يقول إنه حين يقرب منها في وجود الأولاد تبدأ بالصراخ "أبعدوا أباكم عنّي"، لكن، وفي غياب الأولاد من المنزل، "تخلع ثيابها لنمارس الجنس معاً"... وهذا – وفق ما يقول – من المفارقات التي لم يستطع حلّها.

اتهامات مبهمة ضد الزوجة

بخلاف الاتهامات المباشرة بالزنا وبالاضطراب النفسي، التي نعَتَ نعيم زوجته بها في جلسة الاستجواب لدى قاضية الأمور المستعجلة، بدا نعيم لنا في كلامه المسجّل في سياق المقابلتيَن اللتَين أجريتا معه أنه يحاول أن يتجنّب نعت زوجته بكلمات نابية دون أن ينجح دائماً. وهو إذ يحاول تفسير مواقفها المتغيّرة تجاهه في الفترة الأخيرة، لم يتّهمها مباشرةً بـ"خيانته مع شاب من طرابلس يصغرها بأعوام كثيرة"، إنما عزا الاتهام إلى أبيها بكلام مبهم يخترقه عبارة "لا أعرف" أكثر من مرّة: "هذا الرجل خرّب بيت ابنتنا ونحن لا نملك تأثيراً عليها"، فهي تشتمهما بكلمات بذيئة. لكنه، ولدى سؤالنا المباشر عمّا إذا كان يتّهم زوجته بخيانته مع ذلك الشاب، أجاب أنه "لا يعرف"؛ لكنه غمغم بأنها قد تكون على صلة مع رئيس ذلك الشاب (المتّهم)، أو مع ضابط أو مع قاضٍ أو مع شبكة تديرها المدرسة التي تعمل فيها... وحين سألناه

إذا كان يتّهمها بالعمل في الجنس؟ أجاب: "قد تكون داعرة... هذا ليس شأني... فالمرأة التي تريد مالاً لا تحسب لزوجها حساباً... هي اشترت سيارة... من أين جلبت المال؟" لكن الله، وفق شريعة مذهبه، هو المحاسب على الأخطاء. ليست مهمّته محاسَبة أحد، ولا حتى زوجته. وهو إذ يروي لنا أقصوصة تشير إلى سلوك زوجته الباعث على الشك بإخلاصها له (كانت تبيع سيارتها لشاب في منتصف الليل) يعود ليقول: "ثقتي بزوجتي ثقة عمياء... عشتُ معها أربعاً وعشرين سنة دون أن أسائلها عن تحرّكاتها... أستغفر الله، فأنا لا أتّهم زوجتي. ليس هذا شأني... أنا أروي وقائع".

وفي سياق عدم تعرّضه بالذمّ المباشر لزوجته، نسوق مثلاً إضافياً يتمثّل بوصفه لحالتها النفسية "المضطربة"، التي كانت موضوعاً لحادثة مفصلية في علاقة الزوجين. فهو يقول إن أمّها أخبرته أنها تأخذ عقاقير، وفي إحدى المرّات أحضروا الطبيب النفسي (فلان) إلى المدرسة لإسعافها. ثم إنه أحال التشخيص بـ"الفصام" و"الهستيريا"، اللذين أسبغهما على زوجته، إلى قول أسرّته له مدرّسة محترمة يدعوها بـ"معلّمة أجيال" ذات سبعين عاماً، تعمل في المدرسة نفسها التي تعمل فيها زوجته، وموثوق بأهمية تجربتها ومعرفتها في هذا المجال: "هي السيدة فلانة ... اذهبوا – يتوجه إلينا – اسألوا عنها".

وفي اللائحة الجوابية المكتوبة التي تقدّم بها على دعوى زوجته لدى قاضي المذهب الدرزي تفادى نعيم توضيح طبيعة "التصرّفات الغريبة" التي تقوم بها زوجته أخيراً، و"تحفّظ عن ذكر التفاصيل" طالباً استجواباً سرياً. وهو إن اتّهم زوجته، في هذه اللائحة، باتخاذ قرارات مضرّة بتربية الأولاد بسبب تعريضهم لـ"مشاهدات واحتكاكات لا تليق بسنّهم،... وتؤثّر حكماً في حالتهم النفسية"، فقد أحجم عن ذكرها، هي وإساءات أخرى، مؤجّلاً تفصيلها إلى جلسة الاستجواب.

ولا يقتصر إحجامه عن وصف زوجته بسمات سلبية على موضوع انقلابها عليه في السنوات الأربع الماضية، بل يعيدنا إلى سمات سابقة لها؛ فهو لا يحكم عليها مباشرةً بتقاعسها في أدوارها كربّة منزل، لكنه يُعلم السامع أنها جعلت من "أمّها طبّاخة ومن أختها خادمة ومن أبيها سائقاً خاصاً وأيضاً محاسباً لمالية بيتها"... جميعهم مجنّدون لأداء مهماتها عنها.

في المحكمة

كانت الزوجة قد أفادت أمام المحكمة/قاضية الأمور المستعجلة أن ليس لزوجها عملاً ثابتاً وأنه لا يتحمل مسؤولية الأسرة المادية؛ فهو لم يؤمّن مصروف العائلة سوى خلال أربع سنوات عمل فيها (من أصل أربع وعشرين سنة من زواجهما)، فيما تقوم هي، بمساعدة أهلها، بتأمين معيشة الأسرة، بما في ذلك سكنها. ومن ذلك أنها استأجرت، أخيراً، مسكناً لأسرتها تسدّد هي بدلات إيجاره. إلى ذلك، فإن زوجها يضربها ويعنّفها منذ بداية علاقتهما الزوجية ولأسباب تافهة. وقد تمحورت خلافاتهما حول معاتبته لعدم التزامه المالي تجاه أسرته؛ لكنها ومنذ أشهر ثلاثة لم تعد تحتمل العنفَين الجسدي والمعنوي اللذين يمارسهما عليها، فأرسلت أغراضه الشخصية إلى حيث يسكن في بلدة ثانية، وغيّرت أقفال المنزل بمساعدة والدها واتصلت بـ ١١٢ (قوى الأمن الداخلي) وبالمنظمة غير الحكومية التي جعلتها المحكمة الراعية لتطبيق حكم القانون ٢٠١٤/٢٩٣. وقد ازداد عنف الزوج وتصرفاته المؤذية بعد التعبير عن رغبتها في عدم الاستمرار معه؛ ومن ذلك فقد حاول اغتصابها عدة مرات أمام الأولاد، وحاول خنقها وهددها بقتلها وقتل الأولاد إذا طلّقته. وهي طلبت من المحكمة إصدار قرار بمنع التعرض لها ولأولادها، وخاصةً لطفلها البالغ من العمر سنوات ستّاً، لأنه يخضع لعلاج نفسي في ظروف الأسرة المضطربة وبسبب خطف والده له.

في جلسة الاستماع نفسها، أدلى الزوج/نعيم بشهادته مؤكداً فيها أنه يعمل بأجر قيمته ٨٠٠ دولار شهرياً، وأنه يعيل أسرته ويتحمل مسؤوليتها المادية سواء لجهة النفقة أو الأقساط المدرسية والجامعية. وهو قد استأجر لأسرته بيتاً في بلدة قريبة من مدارس الأولاد ودفع بدل الإيجار، بالتعاون مع زوجته؛ لكن الأخيرة انتقلت إلى مسكن آخر في الأشهر القليلة الماضية ووضعت عقد الإيجار باسمها رافضةً أن يدفع هو بدلات الإيجار. وهو نفى أنه ضربها أو عنّفها أو حاول اغتصابها، وأن الحاصل بينهما لا يتعدّى كونه خلافات "طبيعية" بين الزوجَين. وقد تدخّل شيخ ذو منصب مهم في المحكمة المذهبية، فلم تذكر أمامه أنه يسيء إليها، وعادا من زيارته بوفاقٍ تام؛ لكنها عادت، بعد ذلك، للمطالبة بالطلاق، وتنهال عليه بالشتائم. وهو اكتشف لاحقاً أنها تخونه مع رجل (ذكر اسمه وعنوانه) وتبيّن أنها اشترت له سيارة؛ لكنها قالت، حين

واجهها بذلك، إنها تشفق عليه لأنه يتيم "ولا علاقة عاطفية تربطها به". وهو لم يحاول خطف ابنه، بل مرافقته في نزهات. وهو وصف زوجته لدى سؤال المحكمة بأنها عصبية وتتناول عقاقير مهدّئة. إلى ذلك، فهو غير عالم بوجود دعوى طلاق ولم يتبلّغ أيّ دعوى من هذا القبيل. وهو تمنّى لمّ شمل الأسرة والعودة إلى الحياة الزوجية.

رواية نعيم لنا، خلال لقائنا الأوّل معه، تؤكّد على ما قاله في المحكمة، لكن بتفاصيل داعمة لمواقفه. وفيها، إضافةً إلى ذلك، صيغته الخاصة للحجج التي تقدمت بها الزوجة وروايات مختلفة تماماً عن الروايات التي أدلت بها الزوجة والابن عن حوادث التعنيف التي تعرّضت لها.

تعنيف متنوّع

بخلاف ما قرأنا في وثيقة المحاكمة لدى قاضي الأمور المستعجلة عن حادثة الاغتصاب التي اتُّهم بها، يروي لنا نعيم ما فعل؛ يقول إن زوجته كانت تنام على سريرهما المشترك، فثبّتها بوضعٍ كامل جسمه فوق جسمها، بعدما فَتَحَ ذراعيها على السرير (يقدّم لنا الوصف تمثيلاً)، قائلاً لها: "أنا يا فلانة، لو شئتُ أن أقبّلك لكنت قبّلتك رغماً عنك... لكنني لا أرغب بذلك، إن كنتِ غير راغبة"؛ وحين تدخّلت ابنته مستجيبةً لصراخ أمّها: "تعالي وانزعي أباك عن صدري... هو يحاول تقبيلي عنوة"، قال لابنته: "هذا ليس من شأنك... هذه غرفتي. أنا أبرهن لأمّك أنه إذا شئت تقبيلها يسعني أن أفعل ذلك؛ لكنني لن أقوم بذلك ضد رغبتها".

رواية/إفادة الابن الأكبر للزوجَين أمام المحكمة/قاضي الأمور المستعجلة، يقول فيها إنه "يعيش مع أمه وشقيقه وشقيقته في شقة استأجرتها أمه في بلدة خارج بيروت"، وأن أباه يساهم على نحوٍ ضئيل في الأمور المادية، وبسؤاله أجاب أن "والده عنّف والدته أكثر من مرة وأمام شقيقته لأسباب تافهة، وأنه حاول خنقها منذ حوالي خمسة أشهر أمامي، ولم أستطع ردعه عنها"... وقد سبّب المشكلة إعلانه رغبته في ترك عمله... "هي قالت إنها لا تريده في حياتها وحياة أولادها إذا قرّر عدم تحمّل المسؤولية تجاههم، وطلبت منه النزول من السيارة... وعندها حاول خنقها". وعبّر الابن الأكبر أمام المحكمة عن رغبته في حصول الطلاق بين والدَيه لأنه "يخاف

على والدته من والده بسبب العنف الذي يمارسه عليها". وهو لم يكن يرغب في ذلك (سابقاً)، برغم الشجار المستمر بينهما، لولا حادثة جرت في الجبل منذ بضعة أشهر، وفيها أن والده أقدم "على مرأى من العالم على محاولة إلزام والدته بمرافقته إلى مستشفى الأمراض العقلية بمساعدة رجلين لا يعرف هويتيهما حاولا إلباسها 'البرنُس' الأبيض (الثياب الخاصة بالمستشفى) بالقوة... وذلك بحضور شقيقتي... وقد حضرتُ على الفور عندما اتصلوا بي لإبعاد أمي. ومنذ تلك الحادثة أخاف عليها من والدي وأرغب في طلاقهما". إلى ذلك، أفاد الابن أن والده حاول خطف أخيه الأصغر أكثر من مرّة؛ إذ إنه كان يرفض إعادته إلى المنزل بعد انتهاء مدة اصطحابه له الذي رخصته له به المحكمة المذهبية.

"خطف" متبادل

في مقابل شهادة ابنه، ومحاولة إرسال زوجته إلى مصحّ عقلي، تقدّم نعيم لنا بالرواية التالية: في النهار نفسه الذي بيّن لها أن بوسعه تقبيلها إن شاء دون رغبتها، اصطحبها وأولاده إلى المطعم في بلدة... وبدأت المشكلة حين طلب من زوجته أن تترك الصبي الصغير لينام عنده، لا أن يؤوب إلى البيت مع أمه إلى... فبدأت زوجته بالصراخ قائلةً: "أخد الصبي" وطلبت البوليس (على التلفون نمرة ١١٢)؛ عملت من المسألة تمثيلية وتجمّع الناس على الطريق وتوقفت السيارات لتتفرّج عليها – حوالي مئتَي شخص – بسبب "هستيريتها"... كانت تصرخ: "يريد خطف الولد"... بقيت نحو ثلاث ساعات من الدراما المستمرّة، فيما هو لا يقول شيئاً (بحسب الشاهد الذي طلبته هي وشهد في المحكمة لاحقاً وقال إنها كانت تشتمه)، فيما هو هادئ، والناس أحاطتها وأخذت تلمسها – تحاول تهدئتها – وهي تزداد معها الهستيريا و"الأعصاب". فاتصل هو بطبيبة من مستشفى (يذكر اسم المستشفى) ليقول للطبيبة المناوبة (يسمّيها ويدّعي أنه لا يعرفها من قبل) إن زوجته في حالة هستيرية، فأعلمته أنها سترسل مسعفين فور عودتهم من مهمة لهم في محافظة ثانية. ولما أتى المسعفون أخبرهم بما حصل وسألهم أن يفحصوها ليقرروا ماذا هم فاعلون: هل يعالجونها فوراً أم يأخذونها إلى المستشفى... "النتيجة، لم تقبل أن ترافقهم، ولا أن تلبس 'البرنُس' الأبيض... كما

أن الشاب الشاهد قال إنه لا يقبل أن تؤخذ المرأة بهذه الطريقة إلى المستشفى، وأنا وافقتُ؛ خاصةً أن ابنتي وابني كانا شاهدَين على ما حصل في المطعم وعلى الدراما التي استمرّت حوالي أربع ساعات... بعدها ارتأى أصدقائي أن يتكلموا مع أبيها الذي جاء وأخذها مع الأولاد... هذا ما حدث. وأنا لم آتِ بشاهد. قبلتُ بشهادة الشخص الذي طلبتْه هي... كان هذا أشرس وأخطر موقف تعرّضتُ له... كنتُ هادئاً خلال هذه الحادثة، فأنا معروف بطبعي الهادئ".

في التصوّر: هي وهو

يحمل نعيم في ذهنه صورة لزوجته لا يعوزها التناسق بين عناصرها، لكن موقفه منها لم يستقر على حالٍ وحيد، بعد. وكان كلامه المرسل في المقابلة التي أجريناها معه يتناوب بين السرد الروائي وإطلاق الأحكام، بين الوصف والتامّل، بين التحليل وطلب موافقة السامع على وجهة متآلفة عناصرها أو متناقضة بحسب المسافة التي تبعد موضوع الكلام عن شخصه أو عن مشاعره. ومع أنه يدّعي أن أولاده هم الأهم في حياته، وأن أسرته هي مملكته، إلا أن انشغاله بزوجته، سماتها وسلوكها واتجاهاتها، كان الطاغي في روايته لأحواله الراهنة؛ فهي، وفق ما اختبرها، أو وفق ما يقال عنها، لم تعد تشبه الصورة المثالية للمرأة. هذه – بحسب ما يرغب – وجب أن تكون مغناجاً وحنونة وسيدة بيتها، لأنها خلاف ذلك تتحوّل إلى رجل؛ وهو ما حدث لزوجته التي باتت عنيدة وشرسة وعصبية ومثيرة للمشاكل داخل البيت وخارجه، مع الجيران أو مع سائقي السيارات في الشارع، مسرفة (كيف يكون مدخول البيت ألفَي دولار، وهي تدّعي أنها لا تملك ثمن حليب لابنها)، كاذبة (حين سئلت لماذا لم تستحصل تقريراً من طبيب شرعي يفيد بأنها تُعنّف، قالت إنها لا تملك مالاً مقابل ذلك، مع أنها كانت قد حصلت على قرض من البنك بعشرة ملايين ليرة)، شتّامة وبذيئة (متل بنات الكاباريه)، "سنوب" وخارجة على ملّتها ومحيطها الديني والاجتماعي (تشتم الشخصيات المحترمة في الطائفة، وتهزأ من أحكام مشايخها وقضاتها، وباتت تتكلّم أخيراً بلهجة لا تنمّ عن أنها ذات أصول جبلية)، خائنة (مع رجل بعينه أو مع آخرين)، وعملت على تخريب بيتها. وهي ليست سيدة نفسها بل تُدار (من القضاة، المدّعي

العام، المنظّمة غير الحكومية التي جعلتها المحكمة الراعية لتطبيق حكم القانون ٢٠١٤/٢٩٣، زملائها في المدرسة، وأخيراً المرشدة الاجتماعية التي علّمتها البذاءة (كذا)...". هذه صفات أطلقها عليها في سياق روايته عن مآل أحواله التي أوصلته إلى القضاء.

على أن اللافت أن نعيماً قد انشغل، في عرض حاله لنا، بإثبات كون زوجته مضطربة نفسياً. فهي تتناول عقاقير علاجاً لوضعها العصبي، كما أن مدرّسة محترمة وكبيرة في السن في المدرسة التي تدرّس فيها قد أسرّت له أن زوجته فصامية ومهسترة (كذا)، وهو استشار طبيبة (لم يعد يذكر اسمها) من مستشفى (يسمّيها) هاتفياً، فطمأنته (كذا) أنها حين تعالج زوجته ستكون في وضع جيّد. (هو أخبرها أنها "في المدرسة شاطرة لكنها في البيت جهنّم" فأجابته أنها ستصبح في البيت كما في المدرسة بعد العلاج!). كما أنه طلب إلى زوجته، بناءً على نصيحة أولاده، أن يلتمسا معاً العلاج النفساني، لكن زوجته رفضت. ويتوّج تشخيصه لصحتها النفسية طلبه من طبيبة من المستشفى نفسه إرسال سيارة إسعاف من أجل نقلها إلى المستشفى إثر حادث درامي من صراخ زوجته لدى اتّهامه بمحاولة خطف ابنه الصغير.

لكن ماذا عن العنف الجسدي؟ ينكر نعيم أمام القضاة، على أنواعهم، ممارسة أي نوع من العنف على زوجته، ويرى أن ما يحصل بينهما هو الحاصل في كل أسرة. وفي مقابلته لنا قال: "هي تستفزّني لكن أنا أستوعبها"، لكنه قال العكس أيضاً: حين يُستفز يردّ بعنف مضاد (إذا ضربتني بالقنينة أنا أردّ الضرب. هي البادئة دوماً. أنا أردّ على ضربها لكنني أضرب الحائط أو البلاط. أنا لا أكسّر". وصل بها الحال إلى الهجوم عليّ تريد خنقي، لكنها صغيرة الحجم ولا يسعها فعل شيء.

التجاذب

وفي تقييمه لمآل أوضاعه يطلق على نفسه وعلى زوجته الحكم وعكسه: فهو يحمّل زوجته المسؤولية (زوجتي متسلّطة)، ويحمّل محرّضيها أيضاً – القاضي والمدّعي العام، والمنظّمة غير الحكومية التي جعلتها المحكمة الراعية لتطبيق حكم القانون ٢٠١٤/٢٩٣، والمرشدات الاجتماعيات، وزميلاتها من المدرسة إلخ، وبحسب

الحالة؛ لكنه يقول أيضاً: "قد أكون مخطئاً. لا أدري" و"يتعيّن عليّ أن أتغيّر وأن أعدّل سلوكي". ويحيل إلى الأولاد القولَين: "الماما خرّبت البيت" من جهة، وأنت "تتحمّل المسؤولية أيضاً"؛ ويتّهمونه بأنه مسؤول عمّا آلت إليه أحوال الأسرة "لأنك لا تساهم في مصروف البيت"، من جهة ثانية. ويخبرنا أنه يتساءل: "يا ربّي ماذا فعلتُ؟" ثم يستطرد: "إذا جاء في ملفّ نعيم أنه مجرم وسفّاح، فلماذا لم أقتل زوجتي بعد؟".

وعن زوجته التي لم يتوانَ عن وصفها بكل الصفات غير الحميدة التي ذكرناها سابقاً، يعود فينعتها بـ"الملاك" وبوجوب "أن أفيها حقها... فهي تعبت معي طيلة أربع وعشرين سنة". وعلاقته بها موسومة بالتجاذب نفسه، فهو لا يقبل الطلاق لأنه يحبّها وسيبقى على حبّه لها مهما حدث، وهو مهووس بها ويرغب في العيش معها و"إرشادها إلى الصواب وإبعادها عن الخطيئة". لكنه أيضاً، وفي سياقٍ آخر، عبّر عن رغبته في الطلاق المشروط بإسقاط الدعاوى عنه، وهو سيسعى أن يتزوج مّرةً أخرى، وإلى بناء أسرة جديدة، فحتى أولاده انقلبوا ضدّه: فالكبيران (الشاب والفتاة) باتا سيئَين على خطى أمهما، ويكيلان له الشتائم.

ولعلّ التجاذب الأهم في مواقفه يتجلّى في صوغه لحلّ مأزمه الأسري؛ فهو تقدّم في المقابلة بكل الحلول المتناقضة: (١) عدم القبول بالطلاق؛ (٢) الرغبة في المصالحة – مشروطة أو غير مشروطة؛ (٣) والرغبة في الطلاق – مشروطاً أو غير مشروط.

الموقف من المرأة

برغم إعلانه مرات عديدة التزامه الديني، وبرغم اتّهامه زوجته بأنها خرجت عن أحكام الطائفة، يرى نعيم أن الدين "لم ينصف المرأة"؛ وهو نصير للمرأة التي يظلمها زوجها، ويرى أن الزوج غير مخوّل تأديب زوجته، فالمرأة هي من تتحمّل وزر أخطائها، والله، لا الإنسان، هو الذي يحاسب. والعنف ضد النساء قد ازداد في أيامنا الراهنة بسبب حالات التحريض من خارج البيت ومن الجمعيات النسائية، تحديداً (زوجتي صارت بذيئة بعدما اجتمعت مع المرشدات الاجتماعيات – هؤلاء أسوأ أنواع البشر)؛ لكنه يرى أن تدخّل الدولة في الحياة الأسرية جيّد لرفع الظلم عن المرأة المعنّفة داخل الأسرة؛ لكن آراءه الودودة تجاه المرأة مشروطة بتحفّظات عديدة: فهو يرى أن تطوّر

المرأة المعاصرة مهمّ شرط أن تبقى الزوجة والأم المثالية، لا أن تصبح "عاهرة". وهو مع الحركة النسائية شرط أن تقودها ليندا مطر، لا المنظّمة غير الحكومية التي جعلتها المحكمة الراعية لتطبيق حكم القانون ٢٩٣/ ٢٠١٤ التي يصفها بـ"المشروع الذي أخلّ بتوازن العائلة".

وتنقلب آراؤه "الودودة" هذه نحو المرأة إلى عنف كلامي وصل حدَّ الشتيمة والبذاءة لدى تناوله التطبيقات العملانية لقانون حماية المرأة من العنف الأسري. وقد نالت المرشدات الاجتماعيات والمنظمة غير الحكومية التي جعلتها المحكمة الراعية لتطبيق حكم القانون ٢٠١٤/٢٩٣، والتي يحيل القضاء إليها متابعة تطبيق الأحكام وتأهيل المعنّفين، النصيب الأكبر. وهو قد تضرّر من المنظّمة المذكورة شخصياً لأنها، برأيه، حرّضت زوجته على عدم لقائه من أجل حلّ مسألة الطلاق حبّياً. وكما فعل مرّات عديدة، تبرّأ من موقفه العدواني هذا بإحالته إلى آخرين يشاطرونه الرأي – الإعلام هذه المرّة – عارضاً علينا تسجيلاً على هاتفه المحمول للحلقة الشهيرة التي هاجم فيها أحد الإعلاميين المعروفين (العاملُ في إحدى المؤسسات الإعلامية الأهم في لبنان) الجمعيات وحمّلها مسؤولية تفاقم العنف ضد النساء في إطار أسرهن.

استناداً إلى ما جاء في روايته من وصف لذاته ولسلوكاته ولمشاعره تجاه أسرته – وهي مخالفة تماماً لروايات الآخرين عنه، فإننا نرى أن نعيماً يحتاج إلى بذل جهد نفساني من أجل مراجعة إدراكاته perceptions المتناقضة واتجاهاته المتجاذبة، وإعادة صوغ متناسق لها، يسمح بمواجهة أوضاعه المستجدة بنيّة "صادقة" – كما يحلو له أن يؤكّد في كلامه.

جورج (اسم مستعار)

بطاقة شخصية

	المبحوث	الزوجة
الجنسية	اللبنانية	اللبنانية
العمر	49	46
سنّ الزواج	22	19
الطائفة التي ولد فيها	المسيحية	المسيحية
المحافظة التي ولد فيها	جبل لبنان	الجنوب
المحافظة التي عاش/نشأ فيها	جبل لبنان	بيروت
مكان السكن الحالي	جبل لبنان	غير معروف (لا يرغب في المعرفة)
عدد سنوات الدراسة/ الشهادة المحصّلة	بروفيه	لا يعرف
المدرسة/الجامعة	خاصة	خاصة
المهنة الحالية / **المهنة السابقة**	سائق سيارة عمومية، حدادة وبويا / رقيب في الجيش	ربة منزل / ربة منزل
الوضع القانوني	قاضي الأمور المستعجلة: منع تعرّض للزوجة وللساكنين معها،	لا حكم عليها
الوضع الصحي	ممتاز الوضع النفسي: تعصيب	ضغط مرتفع، إلتواء في العامود الفقري
إدمان (كحول/مخدرات/ عقاقير)	القمار	لا يعرف تتناول مهدّئ للأعصاب أحياناً
ممارسة الشعائر الدينية	لا يمارس الشعائر الدينية أبداً	أحياناً ترتاد الكنيسة. لا تصوم ولا تصلي
ممارسة الواجبات الاجتماعية	يزور الأقرباء في المناسبات الدينية والاجتماعية	تعزية، تهنئة، حضور أعراس
الممارسات الثقافية	موسيقى، لا يشاهد التلفزيون، جرائد يومية موقف سلبي من شبكات التواصل الاجتماعية	سباحة، ارتياد المطاعم

جورج

عشق وإفلاس

في كلام جورج المرسل يلمس المرء تجاذباً بين موقفَين متعارضَين، وتجاذباً بين تقديرَين مختلفَين للمسألة ذاتها:

تزوّج لأنه أراد إنشاء أسرة وذريّة تخلفه، لكنه، لو تسنّت له الولادة من جديد، لن يكرّر تجربة الزواج مطلقاً: فهو قد قدّم إلى زوجته الحب والإخلاص والحرية والدلال لثلاثين سنة، ولم يحصّل سوى سوء التقدير.

هو مسيحي يستمدّ بعض اتجاهاته من مسيحيته، لكنه يودّ لو كان شيعياً، كي يتخفّف من عبء الزواج وتبعاته بـ"زواجات متعة" متعددة (كذا).

هو يحب زوجته حباً كبيراً يعمى معه عن صفاتها السيئة: الكذب والافتراء والصوت العالي والتبذير والطعن في الظهر إلخ، ويكرهها كرهاً شديداً ولا يرغب في العيش معها.

هو لا يتخيّل حياته بدون أسرته، برغم كونها خالية تماماً من أيّ مصدر للرضا.

لا يسعه العيش وحيداً، وإن كانت الوضعية المفضّلة له هي الوحدة.

هو ضد ممارسة الحدّة الكلامية (لا يوافق على نعتها بـ"العنف الكلامي")، ولا ينفي مسؤوليته عن إطلاقها، ويحاول جاهداً كبح نفسه عن الكلام بتعابير قاسية، لكنه يخفق غالباً.

علاقاته مضطربة مع محيطه لأنه لا يعرف – كما يصف نفسه – الاعتدال: هو يحب بشدّة ويكره بشدّة.

لكن أفكاره واتجاهاته متساوقة وصريحة في مجالات أخرى: هو ضدّ الجمعيات النسائية، ويحمل ضغينة خاصّة على جمعية بعينها؛ ويقف ضد تدخّل الدولة في الحياة الأسرية، وضد القانون٢٠١٤/٢٩٣ تحديداً؛ فتدخّل الدولة يُفضي، برأيه، إلى "خراب البيوت"، محبّذاً حصر موضوع الخلافات الأسرية في العائلة: والدا الزوجين أو أخو أحدهما الأكبر. يرى أن الإعلام يؤدّي دوراً جيّداً حين يروّج ضد العنف الجسدي في الأسرة، على أن يبقى الأمر في هذا الإطار: فالجدال بين شخصَين في الأسرة ليس عنفاً.

حدّة وغضب

لا يمانع جورج أن نسجّل ما يقول، فليس لديه ما يخفيه، بل يدعونا إلى نشر أقواله علناً. هو قَبِلَ أن يقابلنا لأنه شعر بأن ذلك قد يسمح له بالتعبيرعن حقوقه المهدورة. لا يمانع من التكلّم مع نساء عن الموضوع، لكنّ رجلاً كان سيتفهمه أكثر في بعض الأمور، خاصةً إذا كان يمرّ بتجربة شبيهة. وهو شعر أن بعض أسئلتنا تستفزّه كرجل. إلى ذلك، فهو حذّرنا من أننا سنسمع كلاماً بذيئاً. وهو صَدَقَ، فأسمعنا منه الكثير؛ إذ إن جورج ذا الخمسين عاماً يتكلّم بصوت مرتفع وبتوتّر يشي بغضب كبير يوزّعه، تباعاً، على كلٍّ من زوجته وأولادهما – ابنه البكر وابنته الكبرى خاصةً، وعلى أمّ زوجته وأختها وأخيها وصهرها، والجمعية التي دعمت زوجته و"كتبت لها نصّ الدعوى" التي أقامتها ضده، والكهنة جميعهم الذين جعلوه يكره الدين، تبعاً لكرهه لهم في السنوات الخمس الماضية، إلخ.

أمام القضاء

في الدعوى التي أقامتها زوجة جورج ضدّه لدى القاضي المنفرد المدني الناظر في قضايا العجلة، والتي تقدّمت فيها بطلب الحماية من العنف الأسري الذي تتعرّض له، هي وأولادها القاصرون والراشدون، على يد زوجها... في هذه الدعوى تتّهم الزوجة زوجها المُدمن القمار – وفق ما تقول – بأنه يستغلّ "أولادنا"؛ وذلك بالاستيلاء على مرتباتهم وسرقة مقتنياتهم. وترافق ذلك ممارسة جميع أنواع العنف النفسي والجسدي، أحياناً. إلى ذلك، فهو يهدّد بأخذ الأولاد منها بالقوة والانتقال بهم إلى بيت أهله الكائن في محافظة أخرى.

وقد أُرفق نصّ الدعوى بدعوى ثانية، تقدّمت بها ابنة جورج إلى النيابة العامة الاستئنائية، متّهمةً أباها بأن معاملته لها ازدادت سوءاً، يوماً بعد يوم، جرّاء صرف أمواله على الميسر وامتناعه عن إعالة أسرته. وهو يعود إلى المنزل في آخر الليل "وتبدأ المشاكل والتصرّفات غير اللائقة والصراخ وتكسير المفروشات وأغراض المنزل، ومع مرور الأيام... أقدم على سرقة أموالها ومجوهراتها كما استولى على الكومبيوتر

المحمول العائد لها وهدّد ببيعه..."، وأقدم على إكراهها على توقيع ورقة وطردها من المنزل – المكتوب باسمه. وتدّعي، أيضاً، أن أباها منع أخوَيها الصغيرين التوأمين من ارتياد المدرسة... وشوّه سمعتها وكرامتها... الأمر الذي جعلها تعيش حالة رعب وخوف مستمرّين من تنفيذ تهديداته التي يطلقها على نحوٍ هستيري... كما تعرّض لها بالضرب "المبرّح والوحشي". وهي تتخذ بناءً على ذلك صفة الادّعاء الشخصي بحقه "راجيةً" إحالة الشكوى إلى المرجع المختص للتحقيق معه... وإلزامه بإعادة المسروقات وعدم التعرّض لها ولأشقّائها بأي مكروه إلخ.

وقد طلب القاضي دعوة جورج إلى جلسة للاستماع إلى أقواله. وبسؤال المحكمة في هذه الجلسة، نفى جورج إدمانه لعب القمار، وأكّد أنه على علاقة جيدة بأفراد أسرته، لكنه يعتقد أن زوجته تحرّض أولاده المقيمين معها؛ إلى ذلك، فهو أفاد بأن علاقته بأولاده جيدة وأنه لم يتعرّض (ولن يتعرّض) بالضرب لزوجته. وصرّح أمام القاضي لدى سؤاله بأن الخلاف مع زوجته يعود إلى نزاع قديم مع شقيقها وصهرها حول موضوع مالي، مضيفاً أن زوجته تمنع عنه "العلاقة الزوجية الطبيعية، نافيةً له حقوقه في هذا المجال". وقد جاء قرار القاضي "لدى التدقيق وبعد الاطلاع" على ادّعاء كلٍّ من الزوجين، وعملاً بأحكام القانون ٢٠١٤/٢٩٣، مُنع جورج/الزوج من التعرّض لزوجته ولأيٍّ من الأفراد المقيمين معها "سواء بفعل مادي أو معنوي أو تحريض على أيٍّ من ذلك، أكان في المنزل أو أي مكان آخر إلخ... وحفظ حق الزوجة في توسعة التدابير حيثما تدعو الحاجة".

وهو كان قد تقدّم، قبل قرار قاضي الأمور المستعجلة في حقه بـ"عدم التعرّض"، بدعوى يتّهم فيها زوجته بخطف "أولاده" من المدرسة، وأنه لا يعرف عنهم شيئاً، لأنها لا تجيب على الهاتف لدى اتصاله بها، "علماً أن هناك شكاوى سابقة بحقي والتشهير بالسمعة إلخ". في هذه الدعوى تشكيك بصحة زوجته النفسية. فهو يؤكد أنها "تتعاطى دواء للأعصاب" ويطلب إجراء التحقيق... وتعيين طبيب أعصاب للكشف عليها كونها "لا تعي ماذا تفعل..."، وإلزامها بإعادة الأولاد إلخ.

ليست هذه الحالة الوحيدة، من بين الحالات المعالجة في القضاء في إطار القانون ٢٠١٤/٢٩٣، والمعروضة في هذه الدراسة، التي يكون فيها المتّهم/الزوج/الأب على

خلاف مع أبنائه؛ لكنها الوحيدة من بينها التي تدّعي فيها الابنة على أبيها. وينفرد جورج في مسألة أخرى مهمّة. فهو استخدم، لدى استماع قاضي الأمور المستعجلة إلى إفادته، تعبير "الحقوق الزوجية الطبيعية" التي منعتها عنه زوجته؛ وهو الوحيد، من بين المبحوثين الرجال المتّهمين في قضايا عنف ضد النساء، الذي تكلّم عن حقوق زوجية "طبيعية".

فلنرَ معاً رواية جورج لهاتَين المسألتَين وموقعهما في سياق روايته لأحواله التي قصّها علينا.

حياة الزوجَين وتعقيداتها

جورج وزوجته تكلّلا، بالرغم من تمنّع أهلها، في سنّ صغيرة؛ لم يكن هو قد بلغ الثالثة والعشرين وكان يكبرها بعامين فقط. لكن الأهل ما لبثا أن تصالحا مع زواجهما وكانت "الحياة حلوة وفيها حب"، بحسب ما يذكرها. كان جندياً رقيباً في الجيش لمدّة اثنتَي عشرة سنة، لكنه أُصيب في فخذه في واحدة من دورات حروبنا الأهلية، فترك الجيش وعمل سائقاً لدى طبيب ثم تاجر بالسيارات (يصلح المعطوبة منها ويبيعها)، وأخيراً سائقاً عمومياً بعدما "انكسر" في تجارته المذكورة. وتقلّبت أحوال ملكيته للسيارة التي يعمل عليها من ملكية إلى مرهونة إلى مستعارة إلى مستأجرة... وقد احتلّ الكلام ذو الصلة بـ"السيارة" وأحوالها مساحةً من الوقت غير متناسبة مع غرض إجرائنا هذه الدراسة. وذُكرت أقصوصة مليونَي ليرة لبنانية أودعها لدى زوجته كواحدٍ من أقساطها أكثر من خمس مرّات في سياق مقابلتنا معه. ويعبّر ذلك، على الأرجح، عن انشغاله بها، لكون السيارة مصدر رزقه الحالي الوحيد.

أما حكايته مع القمار فقد بدأت مع أهل زوجته. فهو تعلّم "البوكر" على أيدي والدتها وأقربائها، وأحدهم دلّه إلى "الماكينات"، وكانا يلعبان معاً. هو ما زال يمارس هذا النوع من القمار، حالياً، لكن باعتدال وضبط (عشرة آلاف ليرة للمرّة الواحدة). وكلامه عن القمار، استدعى تفسيره المستفيض عن إعالته لأسرته. فهو غير "مقصّر" مع زوجته ولا مع أسرته. وتفصيل ذلك أن "بيته مفروش وثلاجته ملآنة". ومرتّبه الثابت كان ملك زوجته، وغلّته اليومية من السيارة كان يودعها لديها. وطالما كان موظفاً/سائقاً لدى طبيب، كان مستوى معيشة أسرته جيداً؛ وكما هي حال أكثر اللبنانيين من

الطبقة الوسطى، يستعرض جورج أسماء المدارس (بالفرنسية) التي تنقّل فيها أولاده، في محاولة منه لإعلامنا بالمستوى المذكور كمؤشّر معترف به عن اهتمامه بأولاده؛ كما أنه، وبحكم علاقته مع الطبيب الذي كان يعمل سائقاً لديه، كان بإمكانه أن يوظّف زوجته في المستشفى التي يعمل فيها ربّ عمله، لكنه لم يفعل لأنه كان يريدها أن تعيش كـ"الملكة". فوفّر لها النزهات وارتياد البحر والمطاعم، واشترى لها هاتفاً ذكياً بـ $١٢٠٠، ودفع لها، أخيراً لا آخراً، ألفي دولار أميركي من أجل "تصليح" جسمها بعد أن ازداد وزنها بنتيجة ولادتها للتوأمين – ولدَيه الصغيرَين – وأيضاً وفّر لها الأموال لتصليح أسنانها.

لكن أوضاعه المالية ما لبثت أن تراجعت وغرق في ديون مختلفة. وهو يرى أن زوجته وابنته وولدَيه أسهموا في ذلك التراجع: تبذير زوجته وعجزها عن ضبط المصروف، وتنقلها من بيت إلى آخر تبعاً لمزاجها، عدم إسهام أولاده في المصروف، ودفع أقساط ابنته في جامعة خاصة لأنها لم تقبل ارتياد "الجامعة اللبنانية" (شبه المجانية). يضاف إلى ذلك كلّه، تفاصيل صعب علينا متابعتها، ذات صلة برهن السيارة والبيت ووصف للظروف القاهرة التي لم يكن له دور فيها... تشير جميعها إلى عوامل "أخرى" غير إدمانه القمار، الذي هو جوهر الشكوى بقصوره عن إعالة أسرته والتي تقدمت بها زوجته (وابنته أيضاً) ضده.

رغبة وصدّ وشكوك

في برهات متفرّقة من بوْحِه، وبتشابك مع كلامه عن وضعه المالي المتراجع، يتكلّم جورج عن علاقته الحميمة بزوجته. يقول إن زوجته تغيّرت ولم تعد كسابق عهدها؛ وإن ذلك التغيّر صار ملموساً حين أزيل رحمها، إثر إنجابها التوأمَين، وكانت في السادسة والثلاثين من عمرها. وهي ادّعت أن تراجع رغبتها الجنسية هي حال كلّ النساء حين يخسرن "بيت الرحم". وهو سأل طبيباً فنفى ادّعاء زوجته. هكذا، بدأت تبتعد عنه تدريجياً وبات يسمع منها كلاماً غير لائق: "لا أحب أن تقترب منّي" أو "لم أعد أطيقك". ترفض مبادرته حين يهيئ نفسه لمجامعتها بحجّة التعب: يستحمّ كلّ يوم ويحاول تغنيجها لكنها تنفر منه. هكذا تراجعت علاقتهما الحميمة كمّاً ونوعاً. هو

يفسّر لنا ما يقصده بـ"نوعاً"، يقول: إنها باتت تطلب أن تنام معه "في الظلام"، وأن ذلك لم يكن واقع الحال قبلاً. وهو لم يحاول، في أي وقت، أن يفرض عليها نفسه. هو يحبّها ولم يخنها قط. هي حب الطفولة والمراهقة وهو تولّى تربيتها "على يدَيه".

لكن هل يشك في خيانتها له؟ يقول جورج إن لديه شكوكاً؛ لكنه لا يجزم بذلك طالما لم يرَ بعينَيه. هذه الشكوك يشير إلى مصادرها، صراحةً، في تهجّمها عليه باللجوء إلى الكلام البذيء وبالتعدّي على كرامته (تقول له إنه ليس رجلاً، بل وتضربه أحياناً)، وأخيراً وليس آخراً لدى اتّهامها إيّاه باللعب بالقمار. أو هو يلمّح إليها تلميحاً حين يقول، مثلاً، إن لديها حساب على الفايسبوك وتستخدم الواتس آب وقد جعلت pass word للتلفون وتعمل على تسكيره حين يعود إلى المنزل. كما أنه لاحظ، في إحدى المرّات، وجود علامة زرقاء على صدرها، ولمّا سألها عن سببها قالت إنها اصطدمت بالحائط.

وفي صدد شكوكه بخيانتها له يروي لنا أقصوصة مفادها أن ابنه الأكبر لمّح إلى أنها كانت تتحادث، في أحد المسابح التي ترتادها مع أولادها، مع شاب يصغرها بأعوام في ناحية من المسبح، فيما أطفالها يسبحون في ناحية أخرى؛ لكنها ادّعت أنه صديق لأهلها وأنه كان يتكلّم معها عن خطيبته. هي عادت فاعترفت بأنها أخطأت في استرسالها بالكلام مع ذلك الشاب وطلبت منه أن يسامحها على هفوتها. وهو أخبرنا أنه قال لها ما يلي: "افترضي أني ذهبتُ إلى المسبح لألحق بكم، ووجدتك مخلّفة أولادك وراءك وتسبحين مع ذلك الشاب... ماذا تتخيّليننني فاعلاً؟ هل كنتُ سأسمح لكما بالخروج من المياه أم كنت سأترككما فيها؟". ولمّا استفسرنا منه إن كان يهدّدها؟ قال، بعد ترداد ما قاله لها بصِيَغ مختلفة، إن ما قاله لزوجته لا يُعدّ تهديداً – هو كان يعبّر عمّا شعر به "في قلبه"، وإننا نُسبغ على كلامه صفة غير صحيحة وغير مقصودة منه.

عنف؟

"أُقسمُ على المصحف، وعلى الإنجيل، أنني لم أضرب زوجتي، أو أولادي، ولا مرّة، ولم أمدّ يدي على أيّ واحد منهم"... هكذا أجاب جورج حين سألناه عن ردّ

فعله على "استفزاز" زوجته له، أو على "تحريض" أولاده عليه. هو، بالطبع، ضدّ ضرب الزوجة، ولا يعترف بحق الزوج في تأديب زوجته (هذه مهمّة أهلها). لكنه لا يعترف إلا بالعنف الجسدي. لا يُطلق صفة العنف على الكلام، مثلاً. وهو لا يضرب أفراد أسرته. حين ينفعل، يضرب نفسه – يضرب رأسه بالحائط، أو يكسّر أثاث البيت وموجوداته، بدل ذلك. هذا هو أسلوبه في تنفيس غضبه، لا داخل البيت فحسب، إنما خارجه أيضاً. حين يكون واقعاً في مشكلة ما، ولم يتسنَّ له التعبير عن غضبه، ولم يتمكّن من "ضربه" (الشخص موضوع الغضب؟)، ينزوي وحيداً ويبكي. تقول له زوجته: "لا حقوق زوجية لك عليّ"، ويتساءل جورج: "يا ترى ماذا تتوقعون أن يكون ردّ فعل رجل يستمع لامرأة تقول له ذلك؟". وهو يفترض أن لذلك السؤال إجابة وحيدة: "إما أن يضربها، أو أن يطردها من بيته". لكن ردّ فعله كان، وفق ما أخبرنا، أنه قال لها: "حين تصبح لي حقوق زوجية لديك، وحين تعتبرينني زوجك، يصبح لكل حادث حديث". وهو ضرب رأسه بالحائط مرّتين لأنها لم تستجب لرغبته في النوم معها.

هو لا يضرب أفراد أسرته؛ لكنه يقرّ بأنه يحطّم، بدل ذلك، مفروشات بيته. هو حطّم غرفة النوم لأن زوجته لم تستجب لطلبه مجامعتها، وكانت تمانع ذلك منذ مدّة غير قليلة؛ لكنه عاد فاشترى أحسن من تلك التي حطّمها. يقول: "اشتريت أحلى غرفة نوم بعدما كسّرت محتوياتها وباتت غير صالحة للاستعمال... كسّرت غرفة النوم لكني لم أضرب زوجتي... أعوذ بالله". تبيّن أنها ذهبت إلى الدرك وأقامت دعوى عليه بأنه حطّم أثاث المنزل. كتبتْ في الدعوى: تكسير وتهديد وتهجّم. "عندما علمتُ أنها أقامت الدعوى، أكملتُ ما بدأتُه بمزيد من تكسير البيت وقلتُ لها: اذهبي وأحضري الدرك والله والدنيا كلّها". هو يعترف بأنه عصبي بدرجة كبيرة، وعصبيته تجعله غير مدرك، أحياناً، لما يفعله.

الحادثة الكبرى

وكما هي حال كلّ متّهم بالعنف ضدّ زوجته، يعيّن جورج حادثة "كبرى" كانت خلف ما حلّ به، راهناً. وهو يروي هذه الحادثة ويعود إليها في مسار مقابلتنا معه. ووفق ما

أخبرنا، وبعد إهمال التفاصيل، الحادثة بدأت في محلّ للعب القمار بالماكينات كان يرتاده، بمعرفة زوجته. وهو أودع، ذات يوم، في التاكسي التي يعمل عليها الغلّة التي حصّلها – ولم تتجاوز بضع عشرات من آلاف الليرات – وأخذ معه مبلغاً من المال بعدما ركن السيارة أمام محلّ الماكينات. وإذ بدأ اللعب، دخلت زوجته إلى محل البوكر وأخرجته منه، وبدأت بالصراخ والشتم على الطريق طالبةً منه ترك البيت، وحاول تهدئتها فلم تستجب له. في اليوم التالي اتّهمته بأنه ليس رجلاً وأنه بلا أخلاق وأنه مدمن لعب القمار.

وهو طلب تضامن أخيها معه، لكونهما يتشاركان في الجنس الذكري؛ لكنه لم يحصل عليه (عيب عليك يا فلان... أنا رجل وأنت رجل). وهو عاتب عليه لأنه لم يردع أخته، بالرغم من أن صداقتهما ترقى إلى زمنٍ بعيد، وبالرغم من أنه أثبت له – عبر تسجيل صوتي – أن زوجته هي المسؤولة عن صرف أموال كانت مرصودة لقسط السيارة التي يعمل عليها. يقول جورج إنه لم يطلب دعم أخي زوجته، إنما فقط تصريحه بـ" الحقيقة"؛ لكن زوجته تطلب إلى أخيها ألاّ يتدخّل، وهو أذعن لطلبها. حينها تبادل جورج الشتائم مع زوجته وأخيها. هو لم يطرد أياً منهما من البيت، لكنه قال: "من يودّ العيش معي دون أن يحترمني، فإن الباب يسع جملاً". وحين أراد جورج توسيط ذلك الأخ بينه وبين زوجته، من أجل عودتها إلى المنزل لاحقاً، لم يلبِّ طلبه مدّعياً أن المسألة باتت في "يد المختار والخوري". بعد ذلك، أتت ابنته الكبرى لتأخذ أغراض أمّها، وحصل تلاسن بينهما بسبب اصطفافها مع أمها ونفيها كونه أباً لها، فطردها من البيت بعدما سلبها تذكرة هويتها، وجعلها تصرّح – كتابة – بأنها خرجت بإرادتها. وقد تضامن الابن الأكبر – التلميذ الضابط – مع أمّه فترك، هو أيضاً، البيت، بعد تلاسن وكلام بذيء متبادل. ويعلّق جورج على ترك أولاده الراشدين البيت بأنه لم يجد أحداً يتدخّل للصلح بين الطرفيَن... "كلهم يحرّضون ضدّي... يرغبون في كسري...". وهو حاول، أكثر من مرّة، مصالحة زوجته، فذهب إلى بيت أهلها في عيد الأمّ، لكن أمّ زوجته طردته، هو وأولاده الأربعة، وعادوا جميعاً خائبين، يبكون طوال الطريق، لأن أمّهم – الموجودة في الداخل – لم تقبل مقابلتهم. (كيف علم بوجودها في "الداخل"؟ هو اشتمّ رائحة عطرها!)

في المخفر

يحتفظ جورج في ذاكرته بتفاصيل الكلام الذي جرى بينه وبين عناصر الدرك الذين استدعوه للتحقيق في الدعوى التي أقامتها زوجته ضدّه. وفي لهجته نبرة "انتصار" وتهنئة للذات على أدائه. فهو، أولاً، لم يستجب مباشرةً للتبليغ وأخّره حتى نهار الاثنين (كي لا يبيت هناك طوال نهاية الأسبوع). يقول إنه خضع لتحقيق، وكلّما سأله التحرّي، كان جوابه جاهزاً؛ وبدا له أن التحرّي قد صدّقه واقتنع باقواله. هو أجاب عن سؤال التحرّي، أولاً، عمّا جرى بينه وبين زوجته بـ"لا شيء"... "الملف كذب بكذب". قال له التحرّي: "يبدو أن زوجتك تحبّك. لأنها، حين سألناها هل نحضرك مخفوراً؟ قالت لا، أحضروه استدعاءً". ثم أردف قائلاً: "أنا أعرفك رجلاً، لا تخاف إلا من الذي خلقك... أنتم العسكر رؤوسكم على أكتافكم. هل هدّدتَ امرأتك بالقتل؟". أجابه: "أنا لا أهدّد. حين أنفّذ أنفّذ (كذا). لو كانت المرأة مهدّدة، هل تذهب للترفيه عن نفسها، في أماكن مختلفة لدى أختها أو أخيها، أو في الكافيه أو مقهى الأركيلة؟ ألا تخاف المرأة المهدّدة على نفسها؟".

سأله التحرّي: "هل تلعب القمار؟"، فأجابه: "ليس هذا من شؤونك... لي من العمر ستٌّ وأربعون سنة، هل يسعك منعي من ارتياد الكازينو المشرّع من الدولة؟" قال: "لا".

سأله التحرّي: "هل توفّر المال لعائلتك؟". أجابه: "هل أنت معي في البيت؟"...

قال: "زوجتك تتّهمك بإهمال أسرتك". أجابه: "أنا أكفي عائلتي؛ بيتي مؤثث وثلاجتي مملوءة".

قال: "أنتَ قمتَ بحجز أغراضها". أجابه: "فلتأت إلى بيتها وتأخذ أشياءها".

قال: "هل تشرب الكحول؟". أجابه: "أشرب كأساً أو كأسين نهار الأحد".

المصالحة

تمّت المصالحة بين جورج وزوجته إثر تدخّل كاهن الرعية ومختار المحلّة. وقد وضع الزوجان شروطهما للمصالحة. اشترط جورج أن تتعهّد زوجته، كتابةً، ألاّ تتقدّم بأيّ

شكوى ضدّه مستقبلاً وأن تتراجع عن "ادّعاءاتها وافتراءاتها الكاذبة" واتّهامها له بأنه يلعب بالقمار. وهي، إن أرادت العودة إلى البيت من أجل الأولاد، ومن أجل إعادة تكوين أسرة مسيحية، يتضامن أفرادها في السرّاء والضرّاء، فأهلاً وسهلاً بها. أما هي فتقدّمت بشرطَين: أن يستيعدها إلى بيت الزوجية من بيت أهلها، وأن تعمل. هو وافق على الأول، لكنه واجهها بالقول إن عملها في مهنة خارج منزلها هو بمثابة تخريب لبيته. قال لها: "لماذا تعملين وأنت جالسة في البيت سيّدة/ملكة. قومي بتربية أولادك وأنا لا أطلب منك شيئاً. أنا مستعد للعمل في عملين وثلاثة وأربعة أعمال، إضافةً إلى عملي كسائق". ولدى سؤالنا له عن سبب ممانعته، أجاب أن لديهما طفلين في التاسعة؛ فإذا عملت ممرّضة من الساعة السابعة إلى الساعة السابعة، من يهتم بهما؟ لكنه عاد فوافق، على كلّ حال.

لكن المسألة لم تنتهِ هنا؛ إذ تبيّن أنها كانت قد تقدّمت بشكوى لدى مطرانية الموارنة، وأنّ عليه الخضوع لجلسات تأهيل نفسي (يجلس الزوجان مع شخص يسمع مشاكلهما – فسّر لنا). وهو تلاسن مع المرشد الاجتماعي وواجَهَ زوجته، التي انضمّت إليهم هي وأولاده لاحقاً، متّهماً إيّاها بأنها تنقض المصالحة وتُمعن في "جرْجرَته". وهو لا يفهم لماذا تفعل ذلك لأن حبّه لها يمنع عنه التفكير في أسباب مواقفها منه.

في الحصيلة النهائية، رجعت زوجة جورج إلى بيت الزوجية. وهو حمل ثيابها وقبّل أخيها... "أنا قلبي مثل العصفور" – يعني أنه يسامح وينسى الأسى الذي يكبّده إياه الآخرون. وهي تتسلّم مصروف البيت، حالياً، لكنها لا تزال تذهب إلى المنظّمة غير الحكومية التي جعلتها المحكمة الراعية لتطبيق حكم القانون ٢٠١٤/٢٩٣، وهو لا يفهم لماذا تفعل ذلك؟

نشير، أخيراً، إلى أن هذه ليست نهاية حكاية جورج. هو تكلّم فقط عن الدعوى الأولى، ما يشي بوجود دعوى ثانية، كان لا يزال في طور التعامل معها. ونحن اكتفينا بهذا القدر من روايته لنا.

منير (اسم مستعار)

بطاقة شخصية

	الزوج	الزوجة
الجنسية	اللبنانية	اللبنانية
العمر	44	34
سن الزواج	38	28
الطائفة التي ولد فيها	المسلمة	المسلمة
المحافظة التي ولد فيها	الجنوب	بيروت
المحافظة التي عاش/نشأ فيها	بيروت – فرنسا	بيروت – فرنسا
مكان السكن الحالي	بيروت	بيروت
عدد سنوات الدراسة/الشهادة المحصّلة	ماجستير في الهندسة	بكالوريوس
المدرسة/الجامعة	جامعة أجنبية	جامعة خاصة
المهنة الحالية / **المهنة السابقة**	مدير / موظف	شريكة في شركة / موظفة
الوضع القانوني	لا حكم عليه	لا حكم عليها
الوضع الصحي	يمر في فترات من الخَوَر major depression	جيد
إدمان (كحول/مخدرات/عقاقير)	لا باستثناء العقاقير التي يصفها الطبيب	لا
ممارسة الشعائر الدينية	صوم، صلاة، ارتياد المعابد الدينية (أحياناً)	صوم، صلاة، ارتياد المعابد الدينية (أحياناً)
ممارسة الواجبات الاجتماعية	تعزية، تهنئة حضور أعراس (دائماً)	تعزية، تهنئة حضور أعراس (دائماً)
الممارسات الثقافية	مواقع التواصل الاجتماعي، تلفزيون (دائماً)، سينما، مسرح، حفلات موسيقية (أحياناً)، زيارة أصدقاء (دائماً)، زيارة جيران (أبداً)، ارتياد مطاعم (دائماً)	مواقع التواصل الاجتماعي، تلفزيون (دائماً)، سينما، مسرح، حفلات موسيقية (أحياناً)، زيارة أصدقاء (دائماً)، زيارة جيران (أبداً)، ارتياد مطاعم (دائماً)

منير

ثنائي غير تقليدي – معتقدات تقليدية

تتكثّف في رواية منير عن أحواله نواحٍ كشّافة للدينامية التي تحكم العلاقة بين زوجين في أسرة نواتية معاصرة. الزوجان يطمحان للعيش حياة "كريمة" قوامها المردود المالي لممارسة مهن متناسبة مع تحصيلهما العلمي؛ لكن الأزمات الاقتصادية التي تعصف بعالمنا الحالي، وتقذف بالناس إلى خارج سوق العمل، إنما تقذف بهم إلى خارج دائرة الحياة "السوية" المرتجاة منهما. فمنير، المتفوّق دراسياً والحائز شهادة عليا من جامعة مرموقة من بلد غربي في أكثر الاختصاصات استجابةً للحاجات الراهنة، عاجز عن إعالة أسرة صغيرة – زوجة وطفل وحيد – بمعايير فرضتها وفرة السبل الاستهلاكية المعروضة، بإلحاح، على الجميع. وزوجته، الجامعية القديرة والرفيعة المهارة في عملها، خسرت أكثر من ثلثَي راتبها بسبب تقليص الشركة التي تعمل فيها أعمالها، في ظل الأزمة الاقتصادية نفسها، مقلّصةً بذلك إمكانات موعودة من الانتماء إلى عالم الاستهلاك نفسه المعروف منها لدى أهلها الميسورين.

إن الصعوبات المالية التي واجهت هذه الأسرة الحديثة التكوين أفضت بهما إلى حالة نكوصية، تجلّت بانكفاء كلٍّ منهما إلى عنف جسدي ومعنوي يسومه واحدهما للآخر، على نحو تبدّدي. هكذا، أطلّت رجولة منير في وجهها الأكثر بدائيةً – العنف – بديلاً للرجولة "الحديثة" التي يطمح أن يكونها. وتراجعت المرأة الطموحة والقادرة عن قيم الاستقلالية والقيام بالذات، هاربةً إلى الأمام في استغراقها في عمل إضافي، غير مربح مالياً، يحتل مساحات الوقت والجهد والتوظيف العاطفي، وهذه – من وجهة نظر منير – ملك أسرتها.

في سياق العنف المتبادل بين الزوجَين، ووفق رواية منير، يتجلّى الصراع الداخل–نفسي والعلائقي الذي يعيشه منير. هذا الصراع وثيق الصلة بالجندر:

تعيّره زوجته بأنه ليس "رجلاً" لأنه يعجز عن توفير مستوى عيشٍ اختبرت ميزاته لدى أهلها الميسورين؛ لكن الأمر يتعدّى ذلك إلى عجزه عن حفظ ماءٍ وجهها أمامهم حين يتبيّن لهم أنه زوج لا يرقى إلى مستواهم الاجتماعي (وفق مقاييسهم وقيمهم التي تجعل قيمة الشخص المالية والاستهلاكية على درجة عليا في سلّم قيمهم). هو، بالمقابل، يرى أنه يفتقد بعض مقوّمات رجولته لأنه – بسبب مرضه النفسي – لم يقوَ على فرض قراراته، ولا موقفه من نزعة زوجته الاستهلاكية، التي جرّته إلى مزيدٍ من التدهور المالي، وإلى المزيد من التدهور النفسي. هذا التدهور في رجولته تُوّج بلجوئه إلى العنف بصيغتَيه الكلامية والجسدية الذي هو – برأي منير نفسه – تعبيراً عن ذكورة بدائية متعارِضة مع تصوّره للرجولة ومعتقداته الجندرية.

إلى ذلك، فإن منيراً متعلّق بزوجته ومعجب بصفاتها التي تجمع بين السمات الأنثوية التقليدية (الجمال الفائق وتربية ابنهما وتنظيم حياته كما الحفاظ على بيتها نظيفاً) وبين السمات غير التقليدية للإناث (الذكاء الذهني والحضور الطاغي والمهارة المهنية). إلا أنه يفتقد كونها متاحة له عاطفياً في علاقتها معه، وحضورها من أجل الاعتناء به وبغذائه في الصحة والمرض، وفي كونها، أساساً، شريكة جنسية راغبة به ومستجيبة لرغباته.

هكذا، تتجاوز زوجة منير أدوار الأنوثة التقليدية وتخفق في تحقيق بعض هذه الأدوار، لكنها، لدى تعييرها زوجها بقصوره عن إعالتها، لا تتخلّى عن معتقدات تقليدية عن الذكورة وعن الأنوثة؛ وكذلك يفعل منير. فهو إذ يتقاعس عن إعالة أسرته – الركن الأساس في الذكورة عندنا – يلوم زوجته التي تطمح، بوسائلها، للإسهام في إعالة أسرتهما، ويعزو تجاوزها إرادته في اتخاذ القرارات إلى ضعف في رجولته ويطلب إليها القيام بواجبات الأنوثة كاملة دون تقصير. الزوجان ثنائي غير تقليدي، لكنهما ما زالا يتبنيان معتقدات جندرية تقليدية.

هي تناقضات داخل – نفسية وعلائقية في إطار أعمّ لا تزال المنظومة الجندرية الأبوية حاضرة ترعى، على نحوٍ مضمر، صراعاً ظاهراً يلبس لبوساً طبقياً وثقافياً – اجتماعياً. هذه التناقضات لا تملك، بعدُ، طريقة للتعبير عن ذاتها في مجتمعاتنا إلا بالعنف التبدّدي الذي يعي ممارسوه عقمه، لأنه لا يفضي إلا إلى المزيد منه.

المال المال

يحتل المال موقعاً محورياً في رواية منير لأحواله. وكلامه المرسل في لقائه معنا يكاد أن يكون "جردة" بأوضاعه المالية، أكثر منه مقابلة في إطار نفس – اجتماعي؛ إذ احتلت الأقصوصات ذات الصلة بالمال مساحةً غير قليلة من المقابلة لتعبّر عن انشغاله به: بتحصيله وأوجه صرفه والحنق من تبذيره، الضغوط التي أحدثها عدم توافره، المستحق منه وأسباب التقصير عن وفاء ديونه منه. وقد أدّى المال دوراً تقريرياً في نواحٍ أساسية من حياته: مقرّ عيشه وأسلوب ذاك العيش، طبيعة علاقاته العاطفية والأسرية، هويته الجندرية وصحته النفسية وتقديره لذاته. وبدا أن أصول اضطراباته الشخصية ومآزمه مع زوجته، ومع أخوته، ومع أشخاص من خارج أسرته، ذات صلة وثيقة بعدم توافره. وهو كان موضوع دعاوى بينه وبين آخرين. وبدا أن أحكامه الاجتماعية والشخصية مصوغة بمفردات منه. وفي كل مرّة مارس فيها عنفاً جسدياً أو كلامياً على زوجته، كانت الشؤون المالية حاضرة في الدوافع والأسباب، ضمناً أو صراحة.

يسرد لنا منير، بالتفصيل، "تهاوي" وضعه المالي، ومنها أمور طارئة من قبيل دفعه مبالغ كبيرة لعملية أجرتها زوجته لخلل أصاب إحدى عينيها جرّاء حادث أمني. ومنها استحقاق مبلغ كبير من المال فرضه عليه المعالج النفسي الذي فاجأه ببدل مالي، بدا له كبيراً، عن كلّ جلسة علاجية دون إخطاره به في بداية العلاج، إلخ. يضاف إلى ذلك عدم تمكّنه من تحصيل نصيبه من الأرباح التي يجنيها من بيع أخيه لشركة كانا قد أنشآها معاً، وهي ذات قيمة كبيرة يسعه من خلالها حلّ مشاكله المالية. والمسألتان الأخيرتان عالقتان في المحاكم: هو مُدّعى عليه في الأولى ومُدّعٍ على أخيه في الثانية. وكلها أمور ضاغطة لا تساعد على خروجه من وضعه النفسي.

منير عنيفاً

يدرك منير أنه معنِّف ويجد في كونه كذلك تحويراً لتكوين شخصيته المسالمة عن

وجهتها التي عهد نفسه بها. صحيح أنه معروف بأنه عصبي، لكن المسألة لم تصل معه سابقاً إلى حدّ تعنيف آخرين. وهو يرى أن العنف خللٌ في شخصيته، وتعبيرٌ عن عجزه عن ضبط زمام أمور حياته. وهو إن أشار، بإيجاز، إلى أن العنف الذي يمارسه على زوجته قد يكون مرتبطاً بعنف وتسلّط مارسه والده عليه وعلى أمّه في طفولته، إلا أن روايته تمركزت على الظروف القاهرة التي اجتاحت حياته الراشدة. هذه الظروف كانت ذات صلة بشخصه وبعلاقاته، من جهة، وبالأزمات الاقتصادية والاجتماعية العامة التي حاصرته. وهو، إن مال إلى تلويم نفسه، فلم يعفِ زوجته؛ ففي كل حادث عنفي، ادّعى أن "استفزازها" له كان الشرارة التي سمحت لمزاجه العكر/الخَوَري depressive ولضغوط ظروفه أن تنفجر في وجههما على نحو عنف جسدي أو معنوي، أو الاثنين معاً، لم يتمكّن من ضبطه.

ظروف زواجه

وككلّ مبحوث قابلناه في إطار دراستنا هذه، عرض لنا منير أوضاعه الأسرية والشخصية في محاولة منه لرسم خلفية تسمح لنا بفهم ما يجري راهناً. هو في الرابعة والأربعين، متزوّج منذ ست سنوات بامرأة تصغره بعشر سنوات، ينتمي وإياها إلى المذهب الإسلامي نفسه. هو أغرم بها لمدة ثماني سنوات قبل أن يطلب يدها من أهلها، لكن أمّها فسخت الخطوبة بعد سنة. هو يعتقد أن إقدام حماته على فسخ خطوبة ابنتها له كان بسبب أوضاعه المادية المتواضعة مقارنةً بأوضاع أهلها: فأبوها يعمل في بلد أفريقي ويرسل إليهم أموالاً، كانت عائلتها تصرفها على نوعية حياة تشي بالبذخ؛ لكنه عاد يطلبها مرّةً ثانية، إذ تبيّن له، بعدما اختبر علاقات متعددة، أنه متعلّق بشخصيتها. في المرّة الثانية "فاز" بها؛ ويرى منير أن "امتيازات" وضع أهل زوجته الاجتماعي بدت وكأنها بالنسبة إليها معطى، افترضته بديهي التوافر في حياتها الزوجية. صحيح أنه لم يَعِدْها، من جهته، بحياة باذخة، إنما أراد توفير حياة كريمة لهما، مفترضاً أن كَفاءته العلمية كانت واعدة وستسمح لهما، لولا الظروف التي مرّ بها، بأن يعيشا معاً حياةً مريحة.

رجولة مستضعفة

ما هي أوضاعه الشخصية هذه؟ نال منير شهادة عليا في أكثر من اختصاص تقني – علمي في بلد أوروبي بتفوّق على زملائه، وعمل في ذلك البلد وعاش فيه مع زوجته ورزق بولده الوحيد هناك. لكنه وزوجته لم يتكيّفا في غربتهما، وتزامن ذلك مع الأزمات الاقتصادية العالمية التي أثّرت في عمله وجعلته يقع في الخَوَر Major depression وتحت ديون كبيرة، فعاد إلى لبنان لدى حصوله على عقد عمل جيّد.

في الفترة الأولى من عودته إلى لبنان، يصف منير ذاته بـ"الضعف"، ويشخّص حالته فيها بالإحالة إلى الأدوار الجندرية المفترضة: فهو يرى أن ضعفه الناجم، في تلك الفترة، عن المرض، من جهة، وعن وقوعه في العجز المالي، من جهة ثانية، جعل زوجته – ذات الشخصية القوية – تعمل على تدبير أمور الأسرة عوضاً عنه. وهو يرى أنه حين يعجز الرجل عن تأدية دوره، أي حين لا يقدر على أن يكون "بيضة القبّان" في اتخاذ القرارات في إطار الأسرة، فإن لذلك مفعولاً سلبياً. صحيح أن وجود زوجة "قوية" تقوم بالحمل في وقت ضعفه (أي مرضه النفسي في هذه الحالة) أمر إيجابي، لكن لذلك أثراً في إرباك دور الزوج الذكري، وفي تقديره لذاته، تالياً. وهو ما يجعل الزوجة تشمخ بذاتها وتفترض أن بوسعها محو الحدود بين ما هو مسموح لها به وما هو غير مسموح به. وهي اتّخذت قرارات ترتّبت عليها خسائر مالية متتالية، ولم يستطع معارضتها (بسبب "ضعفه" – كان عليه أن يقول "لأ يعني لأ"). ومن ذلك أنها أصرّت على شراء سيارة مستعملة تبيّن أنها بحالة سيئة، وكلّف تصليحها أموالاً وترتّبت على بيعها خسارة مالية جسيمة، واستأجرت بيتاً في منطقة ميسورة بأجر مرتفع بالنسبة إلى مدخولهما، وطالبته باستقدام عاملة منزلية أولى وثانية ما لبثت الاثنتان أن هربتا بسبب معاملتها القاسية لهما؛ وكانت تطالب بالخروج في عطلة نهاية الأسبوع إلى المطاعم... وهي أمور ترتّب عليها المزيد من الديون. ورافق ذلك تراجع في دخل زوجته إلى السدس (سببه تقزيم المؤسسة التي تعمل فيها) وتراجع دخل منير إلى الثلث (بسبب وقوعه مرة ثانية في الخَوَر). في الحالتين، كان وقع خبر تقلّص مدخولهما على زوجته باعثاً على الأسى والتوتّر؛ وفي إحدى المرّات نعتَته بـ"الفاشل" (لو لم تكن فاشلاً لما جرى خفض مرتّبك).

ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل إن زوجته فرضت عليه – وفق ما يصرّح – وتيرة حياة متناسبة مع وتيرتها ومستوى معيشة متناسباً مع تطلعاتها هي. فبات عليه أن يستيقظ باكراً، بالرغم من أنه يحب النوم صباحاً، هو الواقع تحت الديْن في بلد أجنبي، عليه أن يعود فيقترض مالاً في لبنان. والسبب؟ لا يجوز أن يكتشف أقرباؤها أن زوجها غير ميسور؛ لأن ذلك يجعلها تخجل به. هكذا يستأجر منير (يقول لنا) بيتاً في المنطقة الفلانية، ويشتري سيارة بـ ٢٠,٠٠٠ $ ويخرجان إلى المطاعم نهار الأحد ويسهران ليلة السبت... وعلى منير أن يتدبّر الأمر. هكذا، تفاقم وضعه النفسي، وازداد ميله إلى الانزواء – تماماً كما يفعل الخَوَريون – ما أدّى بزوجته أن تطلب من أخيه أن: "تفضّلوا خذوا أخاكم، فهو مريض ولم يعد رجلاً". بقيا عند أهلها توفيراً لتكاليف المعيشة، لكن ذلك حدَّ من سبيل حرية أمّها، الأمر الذي أدّى إلى "طرد" الزوجَين إلى بيتهما الجديد.

الزوجة المأمولة... لكن

كيف يصف منير زوجته؟ برغم المشاكل والعنف المتبادل الذي حفلت به حياتهما معاً، فإن منير لا يخفي إعجابه الشديد بزوجته. وحين طلبنا إليه أن يصف زوجته المأمولة إذا توصّل بهما الوضع إلى الطلاق – وهي رغبة الطرفين – عاد فتقدّم بصفات مماثلة تماماً لصفات زوجته كما يصفها هو: امرأة جميلة وقوية ومثقفة، منفتحة على المجتمع، لديها حضور وقدرة على إثبات الذات وباعثة على الفخر. فزوجته، من جهتها، إنسانة فائقة الجمال وذات عينين استثنائيتين، قوية وشاطرة، ذات شخصية متميّزة ولديها إمكانات كبيرة وقادرة على إقناع أيٍّ كان بوجهة نظرها. هي ذكية، لكن ذكاءها ذهني، لا انفعالي؛ وبرغم ذكائها، ينقصها – مقارنةً به – التنظيم، الأمر الذي يجعل حيويتها الفائقة ناقصة الفعالية. أخيراً، هي مُبذّرة، لا تدرك قيمة المال.

لكن صفاتها الحميدة هذه ليست كافية لجعل حياته الأسرية تقترب من المثال الذي يتوخّاه – دفء وحب وأولاد. فزوجته ينقصها كونها "ست بيت"؛ لكن ما هي مقوّمات "ست البيت"؟ ما يعنيه منير هو أن زوجته الحلوة والشاطرة، والتي تعتني اعتناءً جيداً بابنها، والنظيفة في البيت إلى حدّ الهوس... ليست شريكة عاطفية له،

ولا تلبّي حاجته إلى العناية (العناية بغذائه ولم تتعاطف مع كونه مريضاً، مثلاً). فهي لم تعُد تطبخ له وبات يأكل ديليفري لوقعات غذائية ثلاث، بحجة أنها أصيبت في عينها ولا يجوز لها أن تقف قبالة النار؛ ولا ترغب فيه جنسياً، فهي ما عادت تستجيب لدعواته الجنسية بحجج مختلفة، تقول إنها نامت معه منذ أسبوعين، (وتبرّر ذلك بانعدام رغبتها في الجنس، وأن هذه هي – برأيها – حال كلّ المتزوّجين بعد سنتَين من زواجهم (كذا))؛ أو أنه ضربها منذ ثلاثة أسابيع (ومنذ ذلك الوقت ماتت لديها الأحاسيس)؛ وذلك بعدما كانت تبادر هي إلى طلب العلاقة حين كانا في الخارج، حيث كانت تهيّئ له الأجواء بالنبيذ وأصناف الطعام للعشاء، بعد عودته من العمل. عادت الرغبة لديه التي كانت قد تراجعت إبان المرض، لكن لدى عودتها لم يستطِع إقناع زوجته، ولو بالتهديد بزوجة ثانية، بأن تستجيب له. ثمّ هي "رفضته" حين كان مريضاً بدل أن تدعمه كي يتجاوز محنته، كما يتعيّن على "ست البيت" أن تفعل.

إلى ذلك، فهي وإن كانت تقوم بواجباتها الأولية تجاه ابنها: أكله ونظافته وتعليمه، لكنها تقسو عليه جداً وتضربه ضرباً شديداً. وهذا من أسباب الخلافات والعنف بينهما.

الزوجة والعمل

إضافةً إلى وظيفتها، حاولت زوجة منير أن تنشئ مشروعاً بالتشارك مع زوج صديقتها. هذا المشروع، برأي منير، غير مربح مالياً على المدى المرئي، و لن يكون كذلك إلا على المدى البعيد إذا توسّع بدرجة كبيرة. لا يدرّ هذا المشروع أي مال، حالياً، باعترافها. هذا، فيما يخسر من أمواله هو بنتيجة عملها فيه؛ وذلك لأنها تستخدم سيارته – وهو يملأها بالوقود – وتستخدم تلفونه المحمول، ودون أن تستردّ كلفة المصاريف المذكورة من مالية المشروع نفسه. لكن الخسارة الأكبر التي يتكبّدها تتمثل في كونها تترك المنزل فور عودته من عمله، ليستلم ابنهما منها، لأنها تعمل في الليل على المشروع المذكور. وهو يضطر للمكوث في المنزل كلّ ليلة وحيداً للعناية بابنه، التي لا يستطيع تأمينها غير الزوجَين. هكذا، هو يمسي محروماً صحبة زوجته مساءً وصحبة آخرين من الأصدقاء، إذا أراد ذلك. يضاف إلى ذلك أنها كانت تعود

آخر الليل وحدها. "قلت لها: رجوعكِ في منتصف الليل لا يناسبني. أصحابي في الحي، ماذا يقولون؟". بعد الشهر الرابع من هذه الحالة بدأ يرفض المكوث في البيت ليلاً. يقول لها: "أنا اليوم سأخرج – تدبّري أمركِ".

شكوك واهية

يرى منير أن انشغال زوجته بالعمل الجديد وإخلاصها له، برغم كونه غير مجد مالياً، بل مكلف له – كما ذكرنا – ليسا بريئين تماماً. فهو لاحظ أن زوجته تتكلّم على التلفون مع شريكها في عملها الجديد في أوقات غير مناسبة، وهي تغادر الغرفة حين يتّصل بها وتخرج إلى الشرفة – حتى في عزّ البرد – لتتلقّى مكالمته. أيضاً، بدا له أنها منشغلة به وتتعاطف معه، ولا تتعاطف معه جراء الصعوبات المالية والصحية التي تعرّض لها. يقول: "أنا أدرك أن شكوكي بدون أساس واقعي، لكنني بتُّ أشكّ في سلوكها، وخاصّةً أنها لا تقبل النوم معي". وقد واجهها قائلاً: "أتُشبعين حاجتك الجنسية مع شخص غيري؟"، حذّرها بقوله لأمّها إنه سوف يتركها ويصاحب امرأةً غيرها؛ فقالت له أمّها إنه يحقّ له أن يفعل ذلك. وحتى هي قبلت أن يكون "هو في حاله وهي في حالها". طلب إليها أن تترك عملها الذي لا يدرّ دخلاً بل يكلّفه مالاً، أو أن تعمل وحدها بدون شريك وهو مستعد أن يقرضها الأموال الضرورية، وما عليها سوى نقض العقد الذي لا يكلّف شيئاً. لكنها ردّت بأن رفضت وشتمته وعيّرته بالخَوَر، وبأنها لم تحصل منه سوى على "الشحاذة". في آخر الأمر، بات الشك الذي يراوده غير محتمل، وبات غير راغب فيها.

عنف كلامي

وفي إحدى المرّات، وكان تحت تأثير العقاقير ذات الصلة بالخور والتي تجعل المرء، وفق ما قال، على درجة عالية من التوتّر، قال لها بصراحة: "أنت تخونينني مع هذا الرجل". فبكت واتّهمته بأنه "بدون أخلاق، وبأنه خَوَري depressive، وبدون فائدة، وإذا كانت تنتابه الشكوك، يتعيّن عليه المباشرة بالطلاق". فقال لها إنه لا يشكّ فيها،

لكن سلوكها يدفع به إلى الشكّ. هذا الحادث لم يفضِ إلى عنفٍ جسدي لأنها عادت فأرضته قائلةً له إنه "حبّ حياتها"، وإنها تطلب إليه أن تجرّب حظها في هذه الشركة، لعلها تنجح، وإنها ستتركها إذا فشلت.

وفي حادث عنفي كلامي آخر، أطلقه اتهّامها له بأنه "شحّاذ"، لأنه يطالب بحصته من الشركة التي أنشأها هو وأخوه الذي عرض عليه أن يدفع له قسط ابنه (قالت: وصل بك الحال أن تستعطي من أخيك المال؟). فقد السيطرة على نفسه أمام باب مدرسة ابنه، فـ"لبط السيارة" وشتمها وشتم أهلها؛ فكان أن جمعت أغراضها ذلك اليوم وتركت المنزل متوجّهةً إلى بيت أهلها طالبةً الطلاق؛ لكنها عادت، بعد تدخّل صديق مشترك، واشترطت أن يتكلم مع أبيها قبل ذلك. بالنسبة إلى منير كان هذا الطلب بمثابة الخفض من قيمته أمام أهلها (يتساءل: ماذا تفعل بزوجها؟ وبكرامة زوجها؟ هل ينبغي إذلاله أمام أهلها؟ كيف تجعلهم يفرضون شروطهم عليه؟).

حادثة العنف الجسدي الكبرى

في هذا السياق تأتي المشكلة الأكبر التي أوصلت الزوجَين إلى حافة الطلاق... وهي حالتهما الراهنة. هذه المشكلة تتكثّف فيها المشاكل التي يشكو منها منير مع زوجته جميعها: المشكلة المالية، من جهة، والمشكلة العاطفية والعلائقية التي يرى منير أنها ناجمة عن "كون زوجته ليست ست بيت"، من جهة ثانية؛ يضاف إليهما قصور الزوجَين عن إدارة المشاكل بينهما دون اللجوء إلى العنف الجسدي. ومع أن منير تناول المشكلة "الأكبر"، بالتفصيل الممل، وبتوفير أسماء المؤسسات المعنية وقوانين العمل فيها، وقواعد الشغل وأشخاصه ومواضيعه وكلفته(!)، فإننا سنوجز المشكلة بسرد وقع ذلك العمل عليه بما يلي:

في أحد الأيام، استيقظت تنوي شرّاً. ويروي منير، بتفاصيل دقيقة، الخلفية الآنية للمشكلة (ضربت ابنهما وطلبت الذهاب إلى مطعم باهظ الكلفة، بالرغم من أنهما كانا في منتصف الشهر)، وتفاصيل تصاعد حدّة الكلام بينهما في طريقهما إلى المطعم (ومضمونه استعادة للمشاكل ذات الصلة بعملها الأخير)، حتّى نزوله من السيارة، احتجاجاً، وعودته إلى البيت، ولحاقها به بحجّة حصولها على بطاقة الائتمان من

أجل دفع ثمن الوجبة لها ولابنها. هكذا، تابعا تبادل الشتائم البذيئة بعضهما للبعض الثاني ولأهلهما. كان ذلك تمهيداً للعنف الجسدي المتبادل (هي ضربتني وأنا ضربتها وهكذا...)، أمام طفلهما، تخلّلته شتائم بذيئة. وهي إذ دفعته، وقع إلى الأرض وأُصيب في رأسه. عندها قالت له: "أريد الطلاق بالرغم من إرادتك، وأريد الصبي"... فيما هو ملقى على الأرض ينزف دماً.

لم يذكر لنا منير الأثر الذي أحدثه ضربه لزوجته على جسدها، ولدى السؤال إذا كانت قد حصّلت تقريراً من الطبيب الشرعي، أجاب بأنه لا يعرف. هي تركت البيت، منذ تلك الحادثة، وطلب أهلها الطلاق من أخيه، فوافق: "من الجيّد أن تطلب هي الطلاق، لأن ذلك يعفيه من دفع مؤخّر المهر، إضافةً إلى نفقتها ونفقة الابن". عادت بعدها إلى البيت وأخذت ثيابها وثياب الصبي، إضافةً إلى اللابتوب المشترك (بعدما طلبت منه أن يفرّغ ملفاته منها – هذا بالرغم من أنه هو الذي سدّد ثمنه بالتقسيط)، وطالبت بنقود لمصروف الصبي – أكله، وثياب وبدل تسجيل بـ colonie des vacances... "طلبتُ إليها أن تحدّد رقماً... وهي تعرف أن نقطة ضعفي هي المال". وهو يعتقد أنها وأهلها غير جادّين في موضوع الطلاق، بل يضغطون عليه ويسعون لفرض شروطهم، جاهلين أنّ لديه، هو أيضاً، شروطه. "هم يفترضون أن منير سينهار، سوف يقع في الخَوَر ويستسلم".

منير راهناً

يصرّح منير بأنه، ومنذ انفصاله عن زوجته – أي منذ أكثر من شهر من تاريخ إجراء المقابلة معنا –، يشعر أنه مرتاح، وأنه يملك زمام أموره، وأنه أكثر قدرةً على إدارة حياته. وهو يعبّر عن صعوبة استعادة العلاقة مع زوجته، بل هو بصدد التفاوض بشأن الطلاق وتدابيره – أي ما يتعلّق بحضانة ابنه ونفقته مستعيناً بأخيه (غير أخيه المدّعى عليه، بالطبع) الذي ينصحه من أجل اتخاذ القرارات المناسبة لدى تبادل الشروط بينه وبين أهل زوجته. اللافت أن منيراً لا يستبعد تكوين أسرة ثانية مع امرأة غير زوجته، شرط أن يكون ابنه، الذي كان مصدر الرضى الوحيد في أسرته، ركناً أساسياً في الأسرة الجديدة المأمولة. ولديه الثقة بذلك فهو "يعرف كيف يقارب النساء" وصورته عن

ذاته تنمّ عن رؤية إيجابية لها، ويؤهّله لذلك كونه اجتماعياً ومثقفاً ومحدّثاً ومثيراً للاهتمام – بشهادة أصدقائه الكثيرين.

وفي تحليله للعنف الذي مارسه على زوجته ينحو منير لتحميل نفسه المسؤولية؛ وهو يصرّح لنا أنه لا يحترم الرجال المعنِّفين في إطار أسرهم، ولا يستثني نفسه من ذلك. فشعوره بعد ممارسة العنف هو القرف من نفسه ومن قسوته؛ وهو لا يشعر بـ"الفخر" بتاتاً لدى رؤية زوجته المعنَّفة مكسورة ومنهارة ولديها شعور بالظلم ممّا تختبره معه. ويفطر قلبه حزناً على ابنه الشاهد على العنف بينهما، الذي عبّر – في حادثة العنف الكبرى – عن خشيته من أن يكون أبوه قد مات (لدى مشاهدة الدماء تسيل من وجهه). هو يخضع للعلاج النفسي لأنه راغب بتقويم ذاته والسيطرة عليها وإدارة مشاعره التي تطلق عنفه. وهو يرى، ولأنه يمارس عنفاً (كلامياً) على آخرين، أن ذلك بيّنة على كون العنف كامناً فيه، أياً كانت شريكته. لذا، فهو يأمل أن يتخلّص من نزوعه نحو العنف في مقاربة الأمور في علاقاته، راجياً تكوين أسرة جديدة في المستقبل خالية من العنف.

إلى ذلك، فقد صرّح منير، لدى سؤالنا، أنه لا يرى أنه يحق للزوج تأديب زوجته وأن مشاكل الزوجَين ينبغي أن تعالج بالحوار بين متساويَين؛ ويرى أن الحقوق والواجبات هي لكل من الزوجَين، ويرفض جعل الممارسة الجنسية في إطار هذه الحقوق أو الواجبات. هو نصير لحقوق المرأة وللمنظمات النسائية العاملة على تحصيل هذه الحقوق، ويحبّذ تدخّل الدولة في الحياة الأسرية لحماية المرأة من العنف، ويشمل ذلك موقفه الإيجابي من القانون ٢٠١٤/٢٩٣. لكنه يرى أن معالجة الإعلام لموضوع العنف ضد النساء في أسرهن "بشع" وفيه تحيّز ضد الرجال.

فوّاز (اسم مستعار)

بطاقة شخصية

	الزوج	الزوجة
الجنسية	اللبنانية	اللبنانية
العمر	52	38
سن الزواج	38	24
الطائفة التي ولد فيها	المسلمة	المسلمة
المحافظة التي ولد فيها	بيروت	الشمال
المحافظة التي عاش/نشأ فيها	بيروت	الشمال بيروت
مكان السكن الحالي	بيروت	بيروت
عدد سنوات الدراسة/الشهادة المحصّلة	جامعي	مهني
المدرسة/الجامعة	جامعة خاصة	مدرسة رسمية
المهنة الحالية **المهنة السابقة**	سائق عمومي (بدوام جزئي) موظف	ربة منزل لا مهنة
الوضع القانوني	لا حكم عليه	لا حكم عليها
الوضع الصحي	تشخيص طبي: bipolar and OCD	غير معروف
إدمان (كحول/مخدرات/عقاقير)	كلا: باستثناء وصفات الطبيب	كلا
ممارسة الشعائر الدينية	صوم وصلاة وزيارة دور العبادة: متقلبة (أبداً أو دائماً أو أحياناً)	غير معروف (محجّبة)
ممارسة الواجبات الاجتماعية	أبداً	نادراً
الممارسات الثقافية	قراءة (قليلاً)، مشاهدة التلفزيون (دائماً)، زيارة أصدقاء (أبداً)، زيارة أهل (قليلاً)، ارتياد مطاعم (قليلاً) سينما، مسرح، حفلات موسيقية (أبداً)	whatsapp

فوّاز

حياة قليلة ومستقرّة

تتجاذب فوّاز مشاعر وأفكار وآراء وسلوكات متناقضة تتجاور معاً بوعي أحياناً، وعلى غفلة منه أحياناً أخرى: هو يحب زوجته "ربما" – لكنه غير معجب أبداً بصفاتها ولا بسلوكها ولا باتجاهاتها، فلا ترضيه في أي مجال يذكره، الجنسي منه خاصةً. يعلم أن الشرع يجيز له أن يجبر زوجته على الجِماع، لكنه يستنكف ذلك ويجده غير مفهوم إطلاقاً. يضربها ويعنّفها ويرغب بالانفصال عنها، لكنه يستبعد الطلاق نهائياً، بل يوصي لها بأموال تتجاوز حقّها في الميراث ويغدق عليها الهدايا من مجوهرات وغيرها، تأميناً لحياتها بعده. يضرب زوجته، لكنه ضدّ ضرب الزوجة ومع تدخّل الدولة لمنعه عنها. وهو يناصر الجمعيات النسائية في مطالبتها بحقوق المرأة، لكنه مع الشرع في نبذ المرأة الناشز و"يعذر" الأزواج المعنِّفين الواقعين تحت الضغوط الثقيلة المفروضة عليهم بسبب كونهم مسؤولين عن نسائهم أو قوّامين عليهنّ.

لكن يبقى أن فوّاز من المعترفين بعنفهم على زوجاتهم. وعنفه مصدر للشعور بالذنب والخجل؛ فالعنف بنظره، وبعكس ما قد يكون شائعاً، تعبير عن الضعف وفقدان السيطرة على الذات، كما أنه لا يُرضي الله ولا يشبه سلوك النبي – قدوته المرتجى. وهو يرى أن الاعتراف بخطئه في تعنيف زوجته خطوة مهمّة في سبيل تخلّصه من ذلك العنف. ويرى أن العلاج النفسي بالكلام – وهو ما يخضع له حالياً –، مقروناً بنيّة التغيير، هو الطريق المفضي إلى التخلّص من عنفه. وهو سيدعو زوجته إلى مشاركته العلاج النفسي وخضوعهما معاً لعلاج الثنائي. ومن مظاهر "شفائه" من العنف ميوله الجديدة نحو محاسبة ذاته، ومصالحة من يفترض أنهم آذوه – أخوه، مثلاً – ونزوعه نحو مسامحتهم. وهو يضع ذلك في إطار قيمه الدينية، ومثوله أمام الله مستعرضاً أمامه أعماله، كلّ اثنين وخميس من الأسبوع، ومستدعياً أقوال نبي الإسلام، لدعم مواقفه ولتعزيز إرادته في سبيل التغيير.

في مواجهة العنف

يحمل فوّاز تشخيصاً طبياً بالاهتياج الخَوَري bipolar disorder راهنا، وبالوسواس القهري حين كان مراهقاً؛ ويعزو العنف الذي يمارسه على زوجته إلى اضطراباته النفسية؛ لكن ذلك لم يمنعه من إلقاء اللوم على شخصه، بسبب عجزه عن السيطرة على ذاته وعن امتناعه عن تعنيف زوجته. فهو يرى أن ممارسته العنف خللٌ في شخصيته، ويصبو لأن يتخلّص منه. فالعنف، برأيه، كشّاف عن الضعف الذي ينتابه، وعن فقدان السيطرة على ذاته. وهو، لو كان قوياً ومالكاً زمام الأمور في الوضعية التي أطلقت عنفه، لما لجأ إلى الضرب والتكسير والشتم.

عنف مُعمّم

فوّاز لا يعنّف زوجته فقط؛ بل إن ضحاياه يمكنهم أن يكونوا أياً كان لأنه، ولدى وقوعه في هذه الحالة، يفقد السيطرة على نفسه، أينما كان وكائناً من كان حاضراً. فهو قد ضرب أباه (يدعو الله أن يكسر يدَيه لأنه فعل ذلك) وكسّر – مرات عديدة – أواني ثمينة تحتفظ بها أمّه قبل زواجه وبعد ذلك، وشتم أخاه الذي يتدخّل بأحواله ويقدّم إليه نصائح من أجل "تصحيح" سلوكه، وضرب العاملة المنزلية التي تساعد زوجته، مع أنها أكثر من خادمة – هي مربيته منذ كان طفلاً، وشتم جيرانه وأشخاصاً لا يعرفهم (إذا تعرّض له أحدهم، مثلاً، بسبب تأخره عن المرور بسيارته بعدما اخضرّت إشارة المرور)، بل هو واجه حرّاس أحد السياسيين الكبار حين ساءلوه لدى نزول امرأة تبكي من التاكسي التي كان يسوقها، فافترضوا أنه يتحرّش بها. "لم أتمالك نفسي فرحتُ أشتمهم وأشتم السياسيين – أسيادهم... فعلتُ ذلك بمواجهة ثمانية عشر حارساً. لو كنتُ واعياً مدركاً للوضعية التي تحيط بي، لضبطتُ نفسي؛ إذ ماذا بوسعي أن أفعل بمواجهة ثمانية عشر مسلّحاً مستعدين أن يدعسونني دعساً". لحسن حظه، يقول فوّاز، أن واحداً من هؤلاء صدف أنه كان من أبناء الحي الذي يسكنه أهله، وعارفٌ باضطراباته النفسية، تدخّل لمنع الحرّاس عن تعنيفه. وفي المخفر (يسمّيه) الذي اقتيد إليه تقدّم الطبيب النفسي الذي يعالجه

بتقرير طبي عن حالته، فبقي سجلّه العدلي "نظيفاً". هو ليس متأكّداً أن العقاقير التي يتناولها لمعالجة حالته هي المسؤولة، فهو مارس العنف سواء في الفترة التي تناولها فيها أو حين كان متوقّفاً عن تناولها.

هو يعنّف زوجته؛ لكنه لا يذكر المرّة الأولى التي ضربها فيه. فذاكرته ليست جيّدة، ويعزو ذلك إلى تناوله العقاقير ذات الصلة باضطراباته النفسية. ويطلق عنفَه استفزازُها له؛ فهي لا تأخذ بنصيحة طبيبه النفسي (حين يقع في هذه الحالة، لا تجادليه)، بل تفعل عكس ذلك تماماً؛ تمضي في مجادلته كي لا تبدو وكأنها تتنازل أمامه. في حالة كهذه، فإن جدالها معه بمثابة استفزازٍ متماد، الأمر الذي يفضي إلى حالة من العنف المتصاعد. يطلب إليها أن تهدأ، لكنها لا تفهم فيبدأ الضرب – أو هذا ما يدّعيه فوّاز. وهو لم يكن يلجأ إلى الضرب في بداية زواجهما إنما لاحقاً؛ في البداية كان عنفه كلامياً. ما كان يطلق غضبه، وما يليه من عنف كلامي في إطار زواجه، أمور مختلفة: منها مكوث أهلها الآتين من منطقة بعيدة في بيته أياماً عديدة (فيما هو يروم الهدوء والراحة)، أو تهديدها بتطليقه، أو تهديدها بالانتحار، إلخ.

لكن ما هو موقف زوجته من عنفه عليها؟ هي تنزعج، بالطبع، وتعبّر عن انزعاجها؛ لكنها تقول إنها تتحمّله بسبب مرضه، آملةً أن يتغيّر. هي لا تشكوه لأهلها. هو شكاها لأخيها طالباً منه التدخّل كي لا تستفزّه، فيضربها غصباً عن إرادته. وهي لا تعدّ ضربه "طبيعياً"، وتواجهه، في كل مرّة، بالقول إنها لم تعد ترغب في العيش معه، وتطالبه بالطلاق. ويعقّب فوّاز بقوله: "إنه لأمرٌ جيّد ألاّ يكون حق المبادرة بالطلاق بيد المرأة في الدين الإسلامي؛ لأنه لو كان الطلاق بيدها لكانت النساء كلّهن طلّقن مرات عديدة". وهذه كانت حالة أمه، لا زوجته فحسب. وهو كان شاهداً على خلافات أمّه وأبيه، بل كان وسيطاً بينهما. وهي كانت غالباً ما تهيّئ حقيبة الرحيل، ثم تتراجع "من أجل الأولاد". كان أبوه ذا شخصيتَين مختلفتَين: واحدة ناجحة جداً للخارج، وأخرى تبعث الخوف في قلب زوجته وأولاده جميعاً، بسبب عنفه وصلافته. وهو يروي اكتشافه خيانة أبيه لأمّه مع امرأة ثانية. غلطة الأب هذه – كما يدعوها – كانت نقطة تحوّل في شخصيته هو؛ لكنه لا "يظن" أن عنفه ذو صلة بالعنف الذي مارسه أبوه على أمّه، أو بالعنف الشديد والصلافة اللذين مارسهما على أسرته.

"تعنيف زوجتي يؤذيني"

على أن فوّاز لا يضرب زوجته بوتيرة كبيرة، فممارسة التعنيف عليها تزعجه كثيراً وتمنعه من النوم، إذ إن الـstress المحيط بالمسألة والوقت الذي يستغرقه الأدرينالين كي تخفت حدّته في الجسم مؤذيان – (هل تعتقدين أنني لا أتأذّى؟). ويلي العنف مشاعر ذنب ورغبة في الاعتذار من الذين عنّفهم. وبما أنّ "كل شيء معلّق بربّ العالمين" – وفق ما يرى فوّاز – فإن إهانة زوجته ستكون عائقاً أمام علاقته بالله. فكيف يصلّي – وهو كان لا يقطع فرضاً – إثر ضربه امرأته. يشعر فوّاز أن الله يأمره بمراضاتها (كأن يقول: اذهب واعتذر من زوجتك واطلب رضاها قبل أن تطلب رضاي، وسنرى حينذاك).

وهو، حالياً، قد وجد السبيل إلى إدارة عنفه، وسار شوطاً في ضبط نفسه. حين يشعر بأنه مقبل على التعنيف، يغادر البيت، مخاطباً نفسه أنه سيكلّمها لاحقاً. وهو يرى أنه تخطّى المرحلة وأصبح مثالاً جيداً لأولاده حين صار أكثر قدرةً على السيطرة على نفسه. هكذا، فقد حافظ على زوجته تحت جناحه وفق إرادة الربّ ("ما أهانهنّ إلا لئيم وما أكرمهنّ إلا كريم" – يسند قولاً إلى النبي).

لكن من هي زوجة فوّاز؟

تبدو زوجة فوّاز، بعدسته، امرأة باهتة تفتقد إلى أيّ ملمح بارز؛ فهي امرأة طيّبة، غير ذكية (إذا ألقيتُ نُكتة، يستغرق فهمها لها عشر ساعات)، غير متعلّمة (كانت تدرس مهني – تربية حضانية – لكنها لم تنهِ دراستها لأنها لم تكن راغبة في التعلم)، غير مثقّفة وغير اجتماعية (ليس لديها أصحاب باستثناء ابنة خالتها وبعض العلاقات على الواتس آب؛ وتحيل ذلك إلى كونها محجّبة)، غير طموحة (لا ترغب في تحسين معارفها ولا نوعية حياتها؛ فلا تلتحق بمعهد يُعلي من مهاراتها، مثلاً، كما يفعل آخرون)، قاصرة في الأمور المالية (لم تستطع إدارة ميزانية البيت) وغافلة عن حقوقها في هذا المجال (كتب لها حصّة مالية في وصيته تفوق ما يحقّ لها، وكان عليه أن ينبّهها إلى ذلك كي لا تفوتها المطالبة بحقها)؛ وتفتقد حسّ المبادرة والابتكار وتكتفي بأداء الحدّ

الأدنى من أدوارها الأسرية (تطبخ بضعة أطباق ولا تزال تكرّرها منذ أن تزوّجت، تترك قمصانه بدون كيّ، وترفض معاونته على تدريس أولادهما)، وهي تتذمّر من كثرة الأشغال في البيت، مع أنها تفعل القليل مقارنةً بأخواتها البنات العاملات بمهن خارج – منزلية، مثلاً، وقدراتها على تربية أولادها متواضعة ولا تملك مهارة التعامل معهم وتلجأ إلى الضرب والصراخ والعراك معهم (يبدو لي كأنني أب لأربعة أولاد: ثلاثة صبيان وزوجتي).

العلاقة الحميمة

لا علاقة راهناً؛ فهو لم ينَمْ مع زوجته منذ زمنٍ بعيد. "ليست لدينا حياة جنسية سعيدة" (يقولها بالإنكيزية)، وذلك يعود إلى بداية الزواج وليس مسألة راهنة فقط. وأولادهما الصبيان الثلاثة حملت أمّهم بهم بنتيجة زرع اصطناعيIVF (بسبب ضعف شديد في نسبة الحيوانات المنوية لديه). وما موقف زوجته من سوء العلاقة الجنسية بينهما؟ لا يبدو أن الأمر مهم بالنسبة إليها، وهو يعتقد أنها تمارس العادة السرية (بل هي أخبرته بذلك)، فحين طلب إليها نقاش المسألة، "دعينا نجرّب أن نرضي بعضنا بعضاً، لأن ما تفعلينه لا يقبله ربّ العالمين"، رفضت (لكل واحد منا طريقته). هو لم يحاول قط إكراه زوجته على الجِماع؛ بل ويستغرب أن يكون ذلك ممكناً لأيٍّ كان. بالنسبة إليه الجنس تعبير عن الحب. وهو لم يحب زوجته رومانسياً، ولديه، في هذا المجال، تجربة وجيزة أفلاطونية المنحى.

وفوّاز يقبل الوضع، بالرغم من أنه ليس بدون رغبة جنسية؛ لكنه لا يشعر بأيّ انجذاب نحو زوجته. فهي، ولكونها امرأة طيّبة وقلبها أبيض، لا تثير فيه الهيجان الجنسي. هو يفضّل المرأة "الحِمْشة"، ويرغب في امرأة ذات ثديين كبيرين، فيما زوجته لا تلبس حمّالة صدر. وهو يكتفي بمشاهدة الأفلام الإباحية، استكمالاً للأسلوب الذي اتّبعه في إشباع ذاته جنسياً في شبابه وقبل الزواج، وإن كان يحلم بعلاقة عاطفية رومانسية يكون فيها الجنس قائماً على المحبّة، لا ممارسة قائمة بذاتها – كما هي حاله راهناً، وكما كانت أفكاره ومشاعره سابقاً. ويسرّ فوّاز لنا بأنه لم يكن عالماً بوجود غير ذلك أسلوباً، أو حالة، لممارسة الجنس. يروي لنا فوّاز الجهد الذي يبذله

مع ابنه ذي العشر سنين في هذا المجال من أجل جعله عارفاً، لكن بدون الشطط الذي يتّصف به الشباب الذين يتعرّضون في أيامنا هذه لشتّى أنواع المعلومات الجنسية على وسائل التواصل جميعها. إلى ذلك، فهو لا يخون زوجته. وهو يرجّح أنه لم يرتكب هذا "الخطأ" – كما يسمّي ممارسة الجنس مع أخرى غير زوجته – لأنه ليس بوسعه أن يفعل ذلك، حتى وإن كان يرغب فيه، لأنه لا يملك الوسيلة. هو لم يخُن زوجته لأنه لا يعرف كيف يقارب امرأة. وهو يسخر من نفسه بقوله: "أكيد لن أخون زوجتي فأنا لا أعرف كيف... وآخر مرّة قستُ فيها درجة التستوستيرون كانت منخفضة. أي إنني لن أنجح في الخيانة، حتى لو رغبت في ذلك... ليس الموضوع مرتبطاً برجولتي ولا بإرادتي". وهو لم يعرف علاقة جنسية قبل الزواج لاعتقاده بـ"الحلال والحرام" من منطلق ديني. على كلّ حال، لو استسلمت له امرأة قبل الزواج، ما كان ليراها صالحة زوجةً له لأنها ليست "طيبة" ولا تصلح أن تكون ربّة بيت. فأنا لو صدف وأحببتُ إحداهن، فهذا لا يعني أن نتصرّف بجسدَينا، فهما ليسا ملكاً لنا بل هما ملك لله الذي خلقهما. صحيح أننا، بخلاف المخلوقات الأخرى، نملك حرية الاختيار، لكن ينبغي استعمال هذه الحرية وفق قواعد معيّنة؛ وفق هذه القواعد يجري الحساب. خلاف ذلك "طارت الجنّة وطارت النار".

زواج "تقليدي"

لم يكن زواج فوّاز تقليدياً، بالمعنى المتعارف عليه، وإن كان يدعوه كذلك. فأمه لم تختر زوجته له، مثلاً، إنما تعرّف عليها، وطلب يدها، من دون تدخّل أهله؛ لكن اختياره لم يكن قائماً على معايير واضحة له. فهو تزوجها لأنه بلغ سن الزواج، ودافعه لذلك هو أن "كل الناس تتزوّج". هو لا يذكر أنه كان مغرماً بزوجته ولا كونها مغرمة به (يقولها بالإنكليزية). لكن ما هي دوافع زوجته للزواج؟ هي تقول إنها كانت ترغب في التخلّص من عبء الدراسة، ورأت أنه رجلٌ "طيب"، بعكس والدها القاسي، فرأت في زواجهما فرصةً للهروب من قسوة والدها، ومن الدراسة ومن قريتها، وفرصةً للعيش في العاصمة. وسرعان ما تبيّن له أنْ لا رابط يجمعهما معاً. والنتيجة أنه يشعر بوحدةٍ كبيرة وأنه بدون شريكة، وهو، تحديداً، من أسباب الخور الذي ينتابه، فهو

ينام لأسبوع بحاله (خاصةً وأنه غير مضطر للعمل فهو وارث أبيه، وما يحصّله من الميراث، من إيجارات وغير ذلك، كاف لعيش أسرته على نحوٍ كريم).

ما هي تصوراته، إذاً، للزوجة وللزواج؟ وما كانت توقّعاته حين أقدم عليه؟

هو يرغب في امرأة مغناج وطموحة واجتماعية، ويرى إلى الزواج على أنه شراكة وتعاون بين الطرفين. وهو يرى أهمية كبرى لعلاقة جنسية بينهما تكون فيها المبادرة من المرأة، كما من الرجل. صحيح أنه اختار زوجته دون تدخّل أحد، لكن خياره كان غير واعٍ، بسبب جهله التام بمضمون رغباته. الآن، وبسبب المشاكل التي يعانيها مع زوجته، بات يعرف أن على المرء اختيار زوجته وفق معايير محددة. لو كان عليه أن يختار زوجته الآن لكان سيتبع نصيحة الرسول، مثلاً، فيمشي وراء المرأة التي يختارها ليتأكد أنها تملك صفات تعجبه. ويرى أن تنشئتنا تجري بطريقة غير صحية، وغير صحيحة دينياً. وهو يجد في التربية الدينية شقّين: ما هو جنساني (يقولها بالإنكليزية sexual)، وما هو أخلاقي – أي أن تصبر المرأة على زوجها ولا تتذمّر منه؛ لكن كان عليه أن يتفحّص خلفية الزوجة الاجتماعية والأسرية قبل الإقدام على الزواج.

انفصال مرفوض

لماذا لا ينفصل عن زوجته إذا كانت هذه هي حال علاقتهما معاً؟

صحيح أنه لم يشعر ولا مرّة بإحساس الحب والشهوة الذي يتمناه، لكنه ملتزم بالزواج، ولا يخون زوجته... "قد أكون أحبّها دون أن أعرف". وهو، وإن كان غير مكتف بزوجة "تطبخ وتنظف البيت"، وبالرغم من أنه غير راضٍ عن زوجته ولا عن أحوال زواجه، لكنه لا يفكّر في تركها. يقول: "لنفترض أنني تزوّجت بأخرى، من يضمن أنها ستكون مختلفة؟" هو يدرك أنه يعاني اضطراباً نفسياً يجعله عنيفاً أحياناً، فماذا لو شتم هذه الزوجة الجديدة؟ قد تردّ بعنف أكبر وتكسّر البيت فوق رأسه، فيما زوجته ليست عنيفة وتأقلمت مع عنفه؛ أي إنها تعلّمت أن "تسكت" حين يكون هائجاً، بناءً على طلبه، ولا ضمان بأن الزوجة البديلة ستفعل ذلك. لذا فهو لن "يخرب بيته"، خاصةً وقد أصبح في الثانية والخمسين، ولا يرى أن ما تبقّى من عمره يستأهل اتّخاذ قرار حاسم بشأن شراكته العاطفية الجنسية. هو يفترض أن موته ليس

بعيداً جداً. وقد أخبرنا، بالتفصيل، عن توزيع الثروة، التي ورثها عن أبيه، على أولاده وزوجته وهو لا يزال على قيد الحياة، من أجل أن يمنع عنهم الإرباك الذي اعتراه، هو وإخوته، إثر موت أبيهم المفاجئ، وضماناً لعدم "تعدّي الدولة" على جزء من ميراثهم. أما الانفصال، فمعناه أمور كثيرة، منها المهر (المؤخّر). وهذا، وإن كان لا يمثّل له مشكلة كبيرة، لأنه متوافر لديه، لكنه مشكلة إضافية يبدو فوّاز أنه يفضّل تفاديها. هل كان يتخيّل سيناريو لحياته مختلفاً عن حياته الحالية؟ أجاب بالنفي، مفسّراً أن التغيير يخيفه واقعاً، فهو صعب إلا في الأحلام.

مع تحرر المرأة وضد العنف

حين يُسأل فوّاز عن رأيه في قضايا ذات صلة بالعنف ضد النساء وفي مجتمعنا، يجيب مستفيضاً في شرح موقفه باستعراض الخلفيات الحاملة له بلهجة تنمّ عن رغبته في "إعلامنا" بما نحن عنه غافلون. وهو ينحو لأن يجد تأويلاً دينياً (إسلامياً) لمواقفه المبدئية. هو لا يتبع أحداً بل يعود إلى النبع – إلى أقوال النبي مباشرةً. وهو يرغب في مواءمة أفكاره واتجاهاته مع سلوكه، دون أن يكون ناجحاً دائماً في ذلك. فهو إذ يتذمّر من كون زوجته لا تقوم بواجباتها كربة منزل جيدة، مثلاً، يدرك أنها ليست ملزمة ذلك وفق الشرع الإسلامي. من جهة ثانية، على الزوجة وفق الشرع نفسه أن تلبّي رغبات زوجها في الفراش في أي وقت طلب إليها زوجها ذلك. لكنه لم يمارس هذا "الحق" مع زوجته يوماً. واستناداً إلى خلفيته الدينية، يرى أن واجبات الزوج والزوجة، الواحد منهما تجاه الآخر، هي نفسها: تلبية حاجات الآخر الجنسية وتربية الأولاد ليصبحوا مواطنين صالحين. وحقوق الواحد على الآخر هي، أيضاً، حيادية جندرياً وتتمثّل بوجوب احترام الشريك له، معنوياً وجسدياً. وهو يؤمن بالمساواة بين المرأة والرجل فهما، باستثناء البيولوجيا، غير مختلفَين بل متكاملان (أنا نصف وأنتِ نصف)؛ لذلك لا يجوز أن يحاول الرجل تغيير المرأة، بل أن يقبلها كما هي – مخلوق الله.

وهو مع تحرّر المرأة، شرط أن يبقى (التحرّر) في حدود المساواة أمام القانون، لا أن يُمسي تقليداً أعمى للغرب، حيث جرى تسليعها. ينبغي للمرأة أن تكون إنساناً، وأن تبقى الأمور البهيجة بين الرجل والمرأة محصورة بينهما، لا أن تُنشر في العلن.

وهو يناصر علم المرأة وعملها، بل تبوّؤَها مراكز قيادية، شرط ألاّ يتعارض ذلك مع أدوارها "الطبيعية"؛ أي، بعد أن تنتهي من مسؤولياتها تجاه بيتها وأولادها. وهو يرى أن المرأة، نفسها، لا ترغب في أداء أدوار رجالية إذا تعارضت مع أدوارها كـ"ست بيت"، أو إذا شعرت بأنها أهملت أولادها الذين هم دائماً أولوية بالنسبة إلى أيّ امرأة.

إلى ذلك، فهو يرى أن العنف ضد المرأة قد ازداد في الأيام المعاصرة "لأن الحياة ثقلت وطأتها على الناس. فالرجال مكلفون رعاية النساء وتأمين الحياة لهم، ما يجعلهم واقعين تحت ضغوط كبيرة؛ وهو ما يفضي بهم إلى الانفعال لدى أبسط أمر مثير. وهو يرى أنه لا يجوز تعنيف أيٍّ كان، والزوجة ضمناً. فالزوج غير مسؤول عن تأديب زوجته، لأن تأديبها بمثابة "كسرها" وكسرها بمثابة طلاقها: فهي خُلقت من ضلع أعوج، وإن أراد الزوج تقويم ذلك الضلع، كَسَرَهُ. والنبي محمّد (قدوته) لم يضرب بغير حق، بل هو أمر بعدم ضرب النساء، باستثناء الناشز – حينها تصحّ معاملتها بطريقة سيئة جداً (لدى سؤاله، تبيّن أنه لم يسمع بالآية ٣٤ من سورة النساء). صحيح أن الله جعل الرجال قوّامين على النساء، لكن القوامة هي المسؤولية، لا التسلّط. لكنه يرى أن العنف شامل لكل مرافق الحياة ولا يمكن منعه، لأنه تعبير عن الصراع بين الخير والشر، ولا يمكن لـ"روحَين" أن تكونا معاً دون صراع، ودون أن تعنّف إحداهما الأخرى... هذا غير موجود (يقولها بالإنكليزية).

أخيراً، يرى أن تدخّل الدولة في الحياة الأسرية أمر مطلوب، إذ إن المعتدي ينبغي أن يحاسَب، أكان اعتداؤه داخل البيت أم خارجه. وهو يناصر الإعلام في إلقائه الضوء على الظاهرة، ويرغب في أن يكون جزءاً من الحملة التي تنفّذها المنظمات غير الحكومية لمناهضة العنف ضد النساء في إطار أسرهن، متبرّعاً بمهارته الفوتوغرافية لذلك.

القسم الثاني

مختلفون ومتشابهون
(نتائج الدراسة الميدانية)

الفصل الأوّل

في السمات الديموغرافية: مختلفون

تمهيد

نذكّر القارئ أننا، ولدى اتصالنا بالأزواج المحكومين من القضاء المدني بـ"منع التعرّض" لزوجاتهم، لم نقُم بأيّ عملية اختيار. فالذين انضموا إلى المجموعة/عيّنة البحث في دراستنا النوعية هم أولئك الذين أبدوا استعداداً لمقابلتنا بعدما استعرضنا، وإياهم، أهداف هذه الدراسة، متمنّين عليهم المشاركة فيها كمبحوثين. ونحن باشرنا الاتصال بالمحكومين في محكمة بيروت وبعض المحاكم من جبل لبنان لأسباب لوجستية تتعلّق بكون ملفّات هؤلاء متاحة لنا (بجهود المحامية المشاركة في تنفيذ الشقّ الميداني من هذا البحث). فكان أن تجمّع لدينا تسعة من هؤلاء من هاتَين المحكمتَين، فتوقّفنا عن الاتصال بمتّهمين/محكومين من المحاكم الأخرى. وانضمّ إلى عيّنتنا زوجان اثنان التمسا العلاج النفسي لدى معالج نفسي بهدف التخلص من العنف الذي يمارسانه على زوجتيهما، و"اختيارهما" خضع للطريقة ذاتها (انظر المقدّمة).

في ما يلي، ندرج جدولاً يبيّن السمات الديموغرافية للمبحوثين. هذا الجدول لا قيمة إحصائية له بتاتاً، ولا يعدو كونه وصفاً يساعد القارئ على استيعاب بصري لمعلومات عن مبحوثينا، تحديداً، ويسمح بتلخيص هذه المعلومات. أي، إنه لا يفيد

في معرفة، متمتعة بدرجة معقولة من الصدق، أحوال الأزواج المعنّفين الديموغرافية إجمالاً؛ فلا يسعنا إطلاق سمات عامّة عليهم، كأن نقول، مثلاً، "إن أعمار المعنفين لا تقل عن الواحدة والثلاثين ولا تزيد عن الثالثة الخمسين". هذا المدى العمري لا يصف إلا مجموعة مبحوثينا. إن إطلاق تصريح من هذا النوع محتاج لإنشاء عيّنة بطريقة مختلفة تماماً – كما سبق وأن أسلفنا؛ لكن هذا الجدول يفيدنا، بالتأكيد، في مجال النفي والاستبعاد. إن وقوع المعنّفين أو زوجاتهم في فئة ديمغرافية معيّنة دليل على أن استبعادهم منها – كما تشيّع بعض الأفكار والمعتقدات – أمرٌ غير صحيح؛ فلا يجوز الركون إلى معتقدات، ولا إلى الاستدلال المنطقي الذي يشيّع لصحتها.

جدول يبيّن السمات الديموغرافية للمبحوثين (وفق المعلومات التي تقدموا بها)

السمة / اسم المبحوث	العمر		سن الزواج		المحافظة (بحسب القيد)*		السكن الحالي (المحافظة)		المذهب الذي ولد فيه		نوع المدرسة رسمي/خاص/ مجاني		مستوى التعلم		المهنة** موظف/مهنة حرّة/ ربة منزل/ عاطل عن العمل	
	هو	زوجته	هو	زوجته	هو	زوجته	هو	زوجته	هو	زوجته	هو	زوجته	هو	زوجته	هو	زوجته
منير	44	34	38	28	الجنوب	بيروت	بيروت	بيروت	الشيعي	الشيعي	جامعة أجنبية	كلية جامعية خاصة	دراسات جامعية عليا	بكالوريوس	مدير/ موظف	مهنة حرة
جان	40	28	30	18	جبل لبنان	بيروت	بيروت	بيروت	الماروني	السني	جامعة خاصة	ثانوية خاصة	دراسات جامعية عليا	شهادة ثانوية رسمية	التعليم الجامعي/ مدير في شركة	موظفة في مؤسسة بنكية
سمير	31	21	28	18	جبل لبنان	جبل لبنان	جبل لبنان	جبل لبنان	الدرزي	الدرزي	معهد مهني خاص	كلية جامعية خاصة	شهادة مهنية فنية	بكالوريوس	مهنة حرة/ متعهد	ربة منزل
ياسر	43	40	24	21	جبل لبنان	بيروت	بيروت	جبل لبنان	الشيعي	الشيعي	معهد مهني رسمي	الجامعة اللبنانية	سنة أولى مهني /جامعي	ليسانس	مدير قسم في مؤسسة عامة	مدرّسة
جميل	53	51	21	19	جبل لبنان	جبل لبنان	جبل لبنان	جبل لبنان	الماروني	الأرثوذكسي	معهد مهني خاص	ثانوية رسمي	امتياز فني	بكالوريا	مهنة حرة/ متعهد	ربة منزل
جورج	49	46	22	19	جبل لبنان	الجنوب	جبل لبنان	غير معروف	الماروني	الماروني	مدرسة خاصة	غير معروف	الشهادة المتوسطة	غير معروف	سائق سيارة عمومية	ربة منزل
خليل	44	38	28	22	بيروت	الجنوب	بيروت	بيروت	الشيعي	السنّي	مجاني	خاص	الرابع متوسط	غير معروف	سائق خاص ومرافق	ربة منزل
عادل	47	44	27	24	بيروت	جبل لبنان	بيروت	بيروت	السني	السني	جامعة خاصة	رسمي	بكالوريوس	غير معروف	مهنة خاصة مهنية	ربة منزل
نعيم	53	45	33	25	جبل لبنان	جبل لبنان	جبل لبنان	جبل لبنان	الدرزي	الدرزي	مجاني	خاص	ثاني متوسط	بكالوريا	عاطل عن العمل (موظف سابقاً)	مدرّسة
نزار	44	41	35	32	جبل لبنان	جبل لبنان	جبل لبنان	جبل لبنان	الماروني	الماروني	خاص	خاص	أول ثانوي	بكالوريا	مهنة حرة مهنية	مدرّسة
فواز	52	38	38	24	بيروت	الشمال	بيروت	بيروت	السني	السني	جامعة خاصة	رسمي	بكالوريوس	بروفيه مهني	لا مهنة	ربة منزل

*البلدة/المدينة التي ينتمي إليها المبحوث معروفة منا، لكننا اكتفينا بذكر المحافظة حفاظاً على سرية المبحوث.

** لم نحدد المهنة تماماً حفاظاً على سرية المبحوث.

يفيد النظر إلى السمات الديموغرافية للرجال – المبحوثين في عيّنتنا بما يلي:

أولاً: أعمار وسنوات

راوحت أعمار الرجال المبحوثين بين ٣١ و٥٣ سنة (بمتوسّط حسابي arithmetic mean يزيد على ٤٥ عاماً)، فيما راوحت أعمار زوجاتهم بين ٢١ و٥١ (ووسيط median يبلغ ٤٠ سنة)؛ وراوحت الفروق بين أعمار الزوجين بين ٣ سنوات و١٤ سنة (وسيط يبلغ ٣ سنوات). وتزوّج نحو ثلثَيهم قبل بلوغ الثلاثين، ولم تكن ٨٠% من زوجاتهم قد بلغن الـ ٢٥ سنة من أعمارهن. وراوح مدى range مدّة زواجاتهم بين ٤ سنوات إلى ٣٢ سنة (وسيط يبلغ ١٦ سنة).

صحيح أن هذه الأرقام غير قابلة للتعميم، لكنها تفيد في الإشارة إلى وقائع لافتة. من هذه، مثلاً، أن معظم هؤلاء الرجال يميلون لأن يكونوا راشدين منذ زمنٍ غير قليل؛ لكنهم لم يطوّروا، مع ذلك، وسائل تفاوض لحل المآزم في أسرهم تليق برشدهم، بل ما زالوا يلجأون إلى العنف ضد زوجاتهم. وتشير أيضاً إلى أن زوجاتهم لم "يتعوّدن" العنف، وغير مستعدات للتآلف معه. أي إنهن، بالرغم من أن نصفهن قد قضَين أكثر من ١٦ سنة من أزواجهن، لم يقبلن بالعنف وأقمن دعاوى عليهم بموجب القانون ٢٠١٤/٢٩٣. هذه نتائج تلتقي مع نتائج الأبحاث[١] التي أُجريت على الزوجات اللواتي يتعرّضن للعنف، واللواتي التمسن مساعدة المنظمات غير الحكومية التي تنفّذ برامج لمساعدة النساء والفتيات اللواتي يتعرّضن للعنف في إطار أسرهن.

ثانياً: مناطق ومِلل

يسكن الرجال إما في محافظة بيروت أو في محافظة جبل لبنان، لأن ملفّاتهم سُحبت من محاكم في أقضية منهما. ولا ضرورة للتأكيد أنه رُفعت في المحاكم الواقعة في المحافظات الأخرى دعاوى من نساء على أزواجهن، وصدرت أحكام نُفّذت

١ انظر مثلاً: بيضون (٢٠١٠)؛ فهمية شرف الدين وكارولين سكر (٢٠٠٨)؛ رفيف رضا صيداوي (٢٠٠٢).

بموجب القانون ٢٠١٤/٢٩٣، يتعيّن على المهتمّين توثيق وقوعها. الجدول يشير إلى أن الزوج قد يلجأ إلى تعنيف زوجته، مهما كان المذهب الذي يعتنقه أو المنطقة التي ولد فيهما. ويشير، أيضاً، إلى أن العنف قد يقع في أسرة، سواء كانت أصول الزوجَين من المنطقة نفسها أو من منطقتَين مختلفتَين، سواء وُلد أشخاصها في الطائفة المذهبية نفسها أو كانوا من طائفتَين مختلفَتين.

إلى ذلك، فإن الادّعاء بأن الدين الإسلامي، بعكس الدين المسيحي، مثلاً، يشرّع العنف ضد الزوجة ويسوّغ له بـ"شروط"، ويجعل ضرب الزوجة مقبولاً لدى الطوائف الإسلامية... هذا الادعاء لا سَنَدَ له في عيّنتنا. من جهة ثانية، فإن تواتر وجود أفراد من الطائفتيَن المارونية والدرزية على نحو يفوق نسبة وجودها في مجموع اللبنانيين، هذا التواتر ناجم عن خصوصية العيّنة التي حَوَتْ أفراداً من جبل لبنان – حيث يسكن أفراد من هاتَين الطائفتَين بكثافة تزيد على كثافة السكان من الطوائف المذهبية الأخرى. إن النظر إلى مذاهب هؤلاء المبحوثين لا يسمح لنا بأكثر من صوغ الفرضية التالية: الأزواج من كلّ الملل والمذاهب، وبمعزل عن إملاءات كتبهم السماوية[١]، قد يكونون معنّفين أو لا يكونون. تعنيف الزوج لزوجته مستقل عن انتمائه المذهبي.

ثالثاً: علم وعمل

نشير إلى أن الشائع في الإدراك العام أن ضرب الزوجة يحتكره رجال من الطبقات الأدنى، ومن الأدنى تعلّماً وذوي المهن المتواضعة؛ لكن وجود أكثر من حالة من فئة الرجال الحائزين على درجة علمية عليا أو وسطى، أو ذوي المهن العليا، مثلاً، تنفي احتكار الرجال من الفئات القليلة العلم، أو المتواضعة المهنة، للعنف الزوجي. ما يعني أننا محتاجون للتدقيق في ما يعدّه البعض بديهياً. الرجل الذي يلجأ إلى العنف يمكن أن يفعل ذلك مهما كانت مهنته، ومهما كان مستوى تعليمه أو نوعه، حتى يثبت العكس. ويمكن تكرار القول بالنسبة لتفاوت المستوى التعليمي، أو المهني، بين الزوجَين؛ وإذ

١ حين سألنا فوّاز – المسلم الملتزم – إذا كان تعنيفه لزوجته ذا صلة بالآية ٣٤ من سورة النساء في القرآن، تبيّن لنا أنه لم يسمع بها قبلاً، بل على العكس من ذلك، كان يرى أن سلوكه العنفي منافٍ لتعاليم الدين الإسلامي ولسيرة النبي محمد.

يشيع أن المرأة العاملة بمهنة خارج – منزلية، أسوةً بالزوجة ذات المستوى التعليمي الأعلى من زوجها، تستفزّ الزوج بـ"علوّ شأنها" ليكون العنف نصيبها؛ وذلك بعكس "ست البيت" الملتزمة أدوارها الجندرية، هذا الشيوع يدحضه التوزّع المتساوي (تقريباً) بين ربات البيوت والعاملات في مجموعة زوجات مبحوثينا وينبغي أن يخضع، هو أيضاً، للبحث. والعكس أيضاً صحيح: فإذ افترضنا أن المرأة – "ست البيت" – هي بالضرورة فاقدة الحيلة ومضطرة لقبول العنف، فإن افتراضنا محتاج، هو أيضاً، لمراجعة.

تضمينات الاختلافات

في محاولاتهم الحثيثة لرسم ملامح الرجل العنيف داخل أسرته، كان الباحثون يتوصّلون إلى نتيجة تكاد أن تكون نفسها: إن الرجل الذي يلجأ إلى العنف من أجل حلّ النزاع بينه وبين زوجته يمكن أن يكون أيّاً كان. ويقصدون بذلك أن هؤلاء يتوزّعون على كلّ الفئات العمرية والطبقية والمناطقية والطائفية والتعلمية والمهنية، بل وأنماط الشخصية والاضطرابات النفسانية إلخ من تصنيفات، فلا "تتميّز" واحدة من هذه الفئات عن الأخرى. وهذه نتيجة لم يكن مرحّباً بها لأنها تمنع عنهم ما يصبو إليه "العلم": المعرفة المُفضية إلى التنبؤ. لكن هذه نتيجة توفّر معرفة ينبغي التوقّف عندها في المجالات القانونية والأمنية والنفس اجتماعية؛ أي في ما يطول إلى المجالات التطبيقية لمناهضة العنف ضد النساء في أسرهن. فهي تحظر على المعنِّف الركون إلى موقعه الاجتماعي والمهني والعلمي إلخ. لاستبعاد كونه معنّفاً من قبل الأشخاص أصحاب القرار في هذه المجالات. ويتعيّن على أفراد قوى الأمن، مثلاً، أن يكونوا مدركين أن الزوجة التي لجأت إليهم للشكوى من زوجها العنيف ليست كاذبة ولا مفترية لأنه "من غير المعقول" أن يكون "الطبيب المتخرّج من الجامعة العريقة المعروفة" (مثلاً) معنِّفاً.

المعلومات التي حصّلناها بنتيجة النظر إلى الأوصاف الديموغرافية للأزواج – ممارسي العنف على زوجاتهم – لا تفيد في التعميم ولا في التنبؤ؛ لكن تضميناتها كفيلة بجعل الأزواج مواضيع شكوى تعنيف، وكيفما توزّعوا على فئات العمر والعلم

والعمل والمنطقة والطائفة إلخ. من السمات... هذه التضمينات كفيلة بجعلهم متساوين أمام القاضي وعنصر قوى الأمن والمرشد الاجتماعي؛ فلا يسع المتّهمين الاحتماء خلف الانتماءات المختلفة، مهما علا شأنهم، لإنكار كونهم معنِّفين. كما أن من غير المقبول وقوع المشكو إليهم، من قضاة أو قوى أمن أو مرشدين اجتماعيين إلخ.، تحت سطوة المعتقدات والأفكار الرائجة التي تنزّه الأزواج من فئات معيّنة عن ممارسة العنف، فلا يجوز أن تكون تشخيصات هؤلاء، ولا قراراتهم، محمولة على قاعدة تنافي الواقع كما تظهّره الدراسات.

المعلومات المحصّلة في هذا الفصل من دراستنا لا تجيز التعميم، لكنها تجيز النفي بالتأكيد:

المتّهمون بممارسة العنف ضد زوجاتهم يمكن أن ينتموا إلى أية فئة اجتماعية – ثقافية فلا تستثنى فئات بعينها من الأزواج من تهمة التعنيف.

الفصل الثاني

في التسويغ[1] للعنف: متشابهون

تمهيد

يختلف الرجال الذين قابلناهم – كما سبق أن بيّنا – في أمور كثيرة لكنهم يشتركون في التسويغ للعنف الذي مارسوه. وهو تسويغ اشترك فيه الذين أقرّوا ممارسة العنف والذين أنكروا القيام به، أيضاً. وحَفَلَ التسويغ المذكور بغنى من الأقصوصات تداخلت فيها – كما هي حال كلّ الأقصوصات – وفرة من النعوت والأوصاف والمشاعر والتصريحات بالمواقف. في ما يلي الثيمات/المدارات themes التي استخرجناها من كلامهم.

I
العنف: إنكار وتخفيف

ينكر الأزواج الذين قابلناهم، لغرض هذه الدراسة، تعنيف زوجاتهم. وبعضهم يجدون أن ما فعلوه لا يستحق التسمية، أصلاً. هناك تناقض صارخ بين ما جاء في ادّعاء الزوجة،

١ الشائع هو استخدام كلمة "التبرير" justification مع أن الكلمة الأكثر تعبيراً عن المعنى المقصود هي "تسويغ" rationalization . تبرير مشتقة من "بار" – أي طيّب (ولا يمكن للعنف أن يكون طيّباً). أما كلمة تسويغ، فمشتقّة من "سائغ"، أي قابل لـ"البلع" دون أن يكون طيّباً – هو فقط مقبول كذريعة excuse.
توضيح من أحمد بيضون (www.abeydounblog.wordpress.com)

المثبت في الوثائق القانونية الرسمية (نصوص الدعاوى أو الإجابة عن ادعاءات الزوج، مثلاً)، وبين الكلام المرسل في رواية الزوج لنا. وفيما نجد في تقرير الطبيب الشرعي وصفاً دقيقاً للكدمات التي أصابت الزوجة الشاكية ومواقعها وحجمها وطبيعة الجروح وعمقها، فضلاً عن الأثر النفسي عليها لدى معاينتها، فإن الزوج يبقى على نكرانه لما جاء في هذه التقارير "جملةً وتفصيلاً". وما يجعل الأمر أكثر إثارةً للحيرة هو تعهّد بعض الأزواج الناكرين أمام القاضي، في جلسة الاستماع الخاصة التي يُدعون إليها، تعديل سلوكهم العنفي والعمل على توفير العيش الآمن والرعاية والإعالة لأفراد أسرهم... وذلك بعد إنكارهم ذلك السلوك "جملةً وتفصيلاً"!

كل الأزواج – دون استثناء – ضدّ ضرب الزوجة؛ وهم يصرّحون بأنه لا يحق للزوج أن يؤدّب زوجته. والمتهم الوحيد الذي اعترف بضرب زوجته وسبّب لها أذىً جسدياً بالغاً – وهو الأصغر سناً والأحدث زواجاً من بين المبحوثين... هذا الزوج يخجل من كونه قد عنّف زوجته. هو قد توقّف عن ذلك، لا لأنه اختبر عقم العنف في حلّ النزاعات بينهما فحسب، إنما لأنه وجد أن العنف غير لائق برجولته ودليلٌ، لا يخطئ، على خللٍ فيها. وهو يلتقي، بذلك، مع المعنِّفَين "المعترفَين" في العيّنة اللذين يخضعان، من تلقاء نفسيهما، للعلاج النفسي سعياً للتخلّص من العنف. هؤلاء الثلاثة، وإن وجدوا في ضائقتهم النفسانية ذريعة لعنفهم، إلا أنهم "غير فخورين" بأنفسهم، ويجدون في عنفهم على زوجاتهم، أو على غيرهن من الناس، علّةً جدّية في سلوكهم غير المتساوِق مع معتقداتهم، عامةً، ولا مع مواقفهم من النساء. ويترك سلوكهم العنيف مشاعر من الأسى في نفوسهم وأحاسيس بالذنب يحيلونها إلى عجزهم عن ضبط أنفسهم وإلى ضعف في رجولتهم. هؤلاء يرغبون في تجاوز السلوك العنفي، وقد قطعوا، وفق تصريحاتهم، شوطاً في مسارهم إلى غايتهم.

ينكر المتّهمون الذين نالوا حكماً بـ"منع التعرّض" لزوجاتهم، إذاً، التهمة. وذلك، برغم أقوال زوجاتهم المدعّمة، في الغالب، بتقارير من الأطباء الشرعيين. وحين تحوي شكاوى الزوجة التعنيف المعنوي أو النفسي أو الاقتصادي، يقف المعنيون بالشكاوى هذه موقفاً جازماً: لا وجود لهذه الأنواع من العنف. العنف يكون جسدياً أو لا يكون. أما التبادل الكلامي بين الزوجين، كيفما كان مضمونه أو حدّته، فهو –

وفق ما يرون – من "طبيعة الأمور"، ولا يستدعي التوقّف عنده. وهو حجّة ضعيفة في المحاكم ويجري اللجوء إليها من النساء "الكيديات" لأنهن لا يملكن حجةً فعلية ضد أزواجهن.

لكن كيف يفسّر الأزواج شكاوى زوجاتهم؟

يقول خليل: "كلّ الأزواج يضربون زوجاتهم؛ لكن ينبغي التمييز بين أنواع الضرب. أنا لم أضرب زوجتي بآلة حادة 'لا سمح الله'... أنا أصفعها فقط حين تجادلني وتبحلق في عينيّ... لكنها تجعل من كلّ صفعة فضيحة".

يقول نزار: "أنا شددتُ أذنها... فهي كانت تخونني على فراشي عبر الواتس آب. فاجأتها وهي تناجي شاباً بعمر ابنها وآخر مطلّقاً ستينياً... ماذا بوسعي أن أفعل؟".

يقول نعيم: "لا أضرب زوجتي حين تستفزّني، بل أستوعبها"؛ لكنه اعترف بأنه حين يُستفَزّ يردّ بعنف... وهي البادئة دوماً. "إذا ضربتْني بالقنينة، مثلاً، أردّ الصاع بالمثل... لكنني أضرب الحائط أو البلاط".

يقول جورج: "أقسم على المصحف وعلى الإنجيل أنني لم أضرب زوجتي ولا أولادي...". وحين يُستفَزّ يضرب رأسه بالحائط أو يكسّر أثاث البيت وموجوداته، ثم يشتري بديلاً لها أفضل من المكسورة... وحين يغضب من أحدهم (لا من أفراد أسرته فحسب)، ينزوي وحيداً ويبكي"... وحين قالت له زوجته أن "لا حقوق زوجية له عليها"، ضرب رأسه بالحائط مرّتين.

ينكرون الضرب الجسدي؛ لكن كيف حصلت زوجاتهم على التقارير من الأطباء الشرعيين والتي تُبيّن، كما سبق أن أسلفنا، عنفاً شديداً واقتراحات بالتعطيل عن العمل تمتد لأيام عديدة؟

لدى سؤالنا عن آثار العنف على جسدها الواردة في تقرير الطبيب الشرعي، برّر جميل وجود كدمات على جسم امرأته بأنها حصلت بسبب ارتطامها بأثاث المنزل. وأنه كان يسألها "لماذا (محيط) عينك أزرق؟" فكانت تجيبه: "فيما كنتُ أمسح بلاط البيت، اصطدمتُ بالأثاث"؛ فيقول لها: "انتبهي حبيبتي، لأن بشرتك بيضاء".

أما نزار فلديه أقصوصة أكثر إرصاناً elaborate. هو يدّعي أن زوجته، ومنذ صدور

القانون ٢٠١٤/٢٩٣، تخطط للإيقاع به. فكانت، بناءً على تعليمات من أختها العليمة بالقانون، تضرب نفسها وتعمل على تصوير المواقع التي ضربتها، أو هي تستخدم التلوين الأزرق والأحمر على أجزاء من جسمها وتعرضها على الطبيب الشرعي لتحصل منه على تقرير طبي كفيل بإدانته.

يقول عادل رداً على سؤالنا حول الصورة الفوتوغرافية المثبتة في تقرير الطبيب الشرعي: "لا أدري. أنا لم أرها يوماً على هذه الصورة... ربما ضربت نفسها ثم صوّرت نفسها".

وزوجة ياسر التي تركت بيتها سابقاً، احتجاجاً على ضرب زوجها لها، اشترطت عليه لدى عودتها أن يوقّع لها وكالة تسمح لها بالمبادرة إلى تطليق نفسها بالنيابة عنه إذا ضربها مرة ثانية... قال أمام القاضي الشرعي: "وماذا لو ضربت نفسها وحصّلت تقريراً طبياً مدّعيةً أنني أنا الفاعل؟"؛ ولدى استفسارنا عن إمكانية فعلها ذلك، أجاب أنه يعرف زوجته جيّداً، فهي قد تذهب إلى أبعد من ذلك كي تنال مبتغاها.

عنف متبادل وقهري

ويدّعي المبحوثون أن عنفهم إنما هو ردّ على عنف باشرت به زوجاتهم:

يقول جميل إنه حاول، ممسكاً بها من أجل تهدئتها دون جدوى. فهي حين أمسكته بقميصه، أمسكها بذراعَيها، فتركت أصابعه أثراً على ذراعَيها. وهو ما زال محتفظاً بالقميص الذي شدّته وقطّعت أزراره – برهاناً على العنف الذي مارسته هي عليه.

ويقول عادل: "ماذا بوسعكِ أن تفعلي حين تهجم عليكِ إنسانة مثل العاصفة وتدفعكِ... ألا تدفعينها دفاعاً عن نفسك؟ الدفع ليس ضرباً. هناك فرق بين أن تشدّي شعر امرأة وأن تلكميها وأن تدفعيها عنك كي تصدّي هجومها عليكِ".

وتبريراً لواقعة عنفية يقول نزار: "هي دفعتني فدفعتها بالمثل... أنا لم أضربها".

ويصف منير حادثة العنف الكبرى التي أدّت إلى انفصاله عن زوجته حين التقيناه، فيذكر أن العنف بدأ كلامياً بالشتائم المتبادلة، ثم ضربته فضربها، فدفعته ليقع أرضاً وتسيل من رأسه الدماء إلخ.

زوجة فوّاز تمضي في مجادلته كي لا تبدو وكأنها تتنازل أمامه، الأمر الذي يُفضي إلى حالة من العنف المتصاعد... يطلب إليها أن تهدأ، لكنها "لا تفهم"، فيبدأ الضرب.

في معظم هذه الروايات يبدو العنف وكأنه خارج سيطرة المعنّف، أي أنه مدفوع بآلية مستقلّة عن فاعله. هو يقع على الزوجة تماماً كما يحدث للرجل؛ بل إن الزوجة تستدعيه، فلا يعدو الرجل أن يكون مستجيباً على نحوٍ قهري لمثير تتبعه، بالضرورة، هذه الاستجابة البافلوفية.

حادثة كبرى / عنف مستمر

في نصّ "طلب الحماية" التي تقدّمت بها إلى المحكمة، تدّعي الزوجة أن العنف الواقع عليها دائم ومستمر منذ بدء الزواج، وأن سكوتها عنه كان بدافع الحفاظ على اجتماع أسرتها، وأن ما حدا بها إلى طلب الحماية راهناً هو تصاعد ذلك العنف إلى درجة ما عاد بالإمكان تحمّله، وبات يمثّل خطراً على حياتها وحياة أولادها، أحياناً.

رواية الأزواج، وإن أشارت إلى أزمات مستمرّة أو إلى سمات متجذرة في الزوجة عاملة على توليد الأزمات، فإن الهدف من سردها كان الإعداد للكلام عن حوادث متقطّعة من العنف تتوّجها، في العادة، حادثة كبرى، أو أكثر، أدّت إلى هروب الزوجة من البيت أو إلى طردها منه أو هي دخلت المستشفى أو جاء أهلها و"استرجعوها" إلخ. هذه الحادثة تروى، في العادة، بعناية شديدة وتراعى فيها التفاصيل بدقّة، وذلك بهدف تقديم رواية بديلة ونافية لرواية الزوجة، التي سوّغت فيها الزوجة تقديم "طلب الحماية". فيكون الهدف من روايتها تكذيب رواية الزوجة، أو رواية الشاهد على الحادثة، بحسب الحالة.

ويميل الأزواج المتّهمون إلى نسيان بعض حوادث العنف التي ذكرتها زوجاتهم في الدعاوى التي تقدّمن بها؛ ويعزون نسيانهم إلى قِدَم الحادثة، مضيفين سنة أو سنتين إلى تاريخ حدوثها، ويعبّرون عن دهشتهم لتذكّر زوجاتهم تفاصيلها. وإذ تكتظ أقصوصاتهم بالتفاصيل، يفترض السامع أن نسيانهم أو تذكّرهم لحدث معيّن انتقائي، وأن حدثاً أو تفصيلاً معيّناً يبقى حياً في ذاكرتهم، أو يتوارى في النسيان، بحسب

وظيفته في سياق السرد: يعزز موقفهم أو يبخّس من موقف زوجتهم، بحسب الحالة.

وقد يكون "نسيان" الرجال تعنيفهم لزوجاتهم ناجماً عن نكران صفة العنف عن التعنيف المعنوي والنفسي والكلامي اليومي، فيما تعيش زوجاتهم هذه الأنماط منه بأسى شبيه بذلك الناجم عن العنف الجسدي، الأمر الذي يبقيه في ذاكرتهن مدّة أطول زمنياً.

أخيراً، وفي تسويغهم لعنفهم، أو من أجل تعزيز نفيه عن ممارساتهم، ينحو الأزواج لإعلان انتماءاتهم إلى جماعة تسمح بالعنف أو تمنعه:

حين أبدى خليل قليلاً من الشعور بالذنب والأسف لأنه يضرب زوجته، عاد ليؤكّد أن مجتمعه البيروتي ومحيطه العائلي يفترضان وجوب تحصيل حقوقه كزوج، وممارسة سلطته كـ"رجل".

ويؤكّد عادل أن "كل الرجال يضربون زوجاتهم" وأن كلّ النساء يسكتن عليه (باستثناء زوجته الفضائحية).

في معرض نفيه ممارسة العنف على زوجته، يحيلنا نعيم إلى مذهبه الذي يجعل الله، لا الزوج، محاسباً الزوجة على أخطائها.

II
الزوجة تستدعي العنف

الزوجة

الرجال الأحد عشر – ودون استثناء أيّ واحد منهم – يحملون في دواخلهم خيبة عميقة تجاه زوجاتهم. كلٌّ منهم تزوّج امرأةً ما لبثت أن انقلبت إلى "أخرى"، أو قل إنّ كلاً منهم تزوّج "تصوّراً" لامرأة لم تتشبّه الزوجة الواقعية بها.

هي كانت، حين اختاروها شريكة لهم، طيّبة، لكنها تحوّلت إلى سيّئة، بل شريرة. وفي جعبة هؤلاء وفرة من الأوصاف والألقاب والاستعارات والتشابيه لرسم صور لنساء سيئات ابتلاهم القدر بشراكتهن محبِطاً، بذلك، توْقاً إلى نعيم مرتجى.

يُجمع الأزواج المبحوثون على التأكيد على كون زوجاتهم مسؤولات عن

اتجاهاتهم العنفية. وهم يصفون عللاً في نسائهم كانت وراء المآزم التي يعيشونها. هذه العلل كانت، وفق ما روى بعضهم، متجذّرة في شخصياتهن (بل في الأسر التي نشأن فيها)، ويلومون ذواتهم لأنهم كانوا غافلين عنها لدى تحديد خياراتهم؛ لكن أكثرهم يحيل مساوئ زوجاتهم المستجدّة إلى تبدّل في الأحوال نجم، في الغالب، من تراجع في نوعية الحياة السابقة، كتراجع قدرة الزوج على الإعالة، مثلاً. أو يحيلونه إلى حادث في مجرى حيواتهم الزوجية حوّر طريقها، كخيانة الزوجة مثلاً.

زوجتي ليست امرأة

ولعلّ الصفة الأكثر تواتراً، إن في وصف الزوجة أو في نعت سلوكها، كانت كونها "ليست امرأة". هي ليست امرأة على خلفية تصوّراتهم للأدوار التي يفترض أن تؤدّيها والسمات الأنثوية التي يتعيّن عليها التحلّي بها. وهي إما مهملة تماماً لتلك الأدوار، أو هي انتقائية في إهمالها، لكن إهمالها يطول، في أكثر الحالات، إلى أدوارها الأساسية: ربة منزل أو أمّ أو شريكة جنسية.

هي **ربّة منزل** مهملة:

"هي لا تفعل شيئاً بحجة أنها تعمل في مهنة خارج المنزل. هي تسكن فندقاً من 'سبعة نجوم' لأن أمي وأختي تقومان الأعمال المنزلية" (نزار).

أو: هي بدون خيال. لا تزال تطبخ، منذ بداية زواجهما، وصفات الطبخ نفسها (فوّاز).

أو:هي طباخة ماهرة إن شاءت، لكنها تماطل في إعداد وجبتي، فأضطر للأكل لدى أمي أو دليفري (سمير).

أو: لن تصدّقوا كم هي مهملة لبيتها بحجة دراستها ثم بحجة كونها امرأة عاملة (ياسر).

أو: هي قديرة ونظيفة إلى حدّ الوسوسة، لكنها لا تعتني بغذائي فأضطر إلى طلب دليفري لوقعات ثلاث (منير).

إلخ من تذمّرات يصل رذاذها إلى الزوجات العاملات منهن، خاصةً، لكن ليس حصراً.

وهي ليست امرأة، لأنها لا تؤدّي (أو لم تعُدْ تؤدّي) دور **الشريكة الجنسية**، فلا تستجيب لطلباته ولا تبذل جهداً في جذبه جنسياً:

لم تعد، بعكس الحال سابقاً، تستجيب لدعواته الجنسية بحجج مختلفة (منير).

تمنع عنه نفسها بحجة تراجع رغبتها الجنسية بعد استئصال رحمها (جورج).

تقول: "إنني باردة جنسياً (بحسب تشخيص الطبيب) فماذا يسعني أن أفعل؟" (جان).

علاقتهما الجنسية لم تكن يوماً مرضية، فهي لا تلاطفه كما تفعل النساء مع أزواجهن ما أدّى إلى نفور متبادل (عادل).

تهجر غرفة نومهما لأدنى سوء تفاهم بينهما وتسمّي الاستجابة جنسياً له اختزالها إلى جارية (ياسر).

هما جاهلان بالجنس، وحين طلب إليها محاولة تحسين علاقتهما ادعّت أنها غير مهتمة لأنها مكتفية جنسياً بحالها، ولكل واحد منهما طريقه في هذا المجال (فوّاز).

ولا هي **أمّ صالحة**، فلا تشكّل أمومتها أولوية في حياتها، كما ينبغي أن تفعل:

تركت ابنها في عناية امرأة لا تحمل كفاءة علمية (ليست حادقة مجازة) من أجل حضور محاضرات في الجامعة. والحادثة الكبرى العنفية بينهما سببها ضربها لرضيعها لحثّه على النوم (سمير).

هي وإن كانت تقوم بواجباتها الأولية تجاه ابنها: أكله ونظافته وتعليمه، لكنها تقسو عليه جداً وتضربه ضرباً شديداً. وهذا من أسباب الخلافات والعنف بينهما (منير).

تغيب عن البيت بحجّة عملها وممارستها الرياضة، فلا تعود قبل التاسعة مساءً وتترك العناية بابنتيها للخادمة ولأمه (جان).

كانت، حين نتشاجر، تترك البيت ولا تأخذ الأولاد معها (ياسر).

لو كانت تحب ابنتها فعلاً، لقبلت أن نبقى أسرة موحدة من أجل أن تتزوج ابنتها زواجاً موفقاً... هل يقبل أب أن يزوّج ابنه بفتاة من أسرة مفككة؟ (عادل).

غير قديرة على تربية أولادها وضبطهم؛ الأمر الذي يضطره إلى أداء دور الحكم بينها وبين أولاده، ليبدو وكأنه أب لأربعة أولاد لا لثلاثة (فوّاز).

بل إن بعضهم يشكّ في تمتّع زوجته بغريزة الأمومة أصلاً: في تلميح إلى الشكّ

برغبتها في تكون أمّاً. أخبرنا نزار أنها بكت حين علمت أنها حامل للمرة الثانية. (نزار)

زوجتي هي "الرجل"

ويكامل عدم تحلّي زوجاتهم بسمات النساء، إطلاق صفة الـ"رجل" عليهن.

"أنا متزوّج برجل؛ بل إن قوتها تضاهي قوة رجلّين... حين تدخل الغرفة يبدو لك وكأن عاصفة اجتاحتها... صوتها عالٍ ومرعب". وفي مشاداتهما "يعرق جسمه" خوفاً منها (عادل).

لكن ما يقصده عادل وآخرون يتجاوز القوة الجسدية والصوت العالي، إلى سلبهم سلطة التفرّد في اتخاذ قرارات الأسرة مترافقاً مع "حرمانهم" حقّهم "الطبيعي" في إعلاء رأيهم على زوجاتهم، الأمر الذي يختبرونه بوصفه تعدّياً على رجولتهم وإضعافاً لها:

"عائلتها معروفة في بلدتها؛ نساؤها رجال ورجالها نساء. أمّها وكل أخواتها مسيطرات على أزواجهن. وزوجتي تمشي في ركابهن" (عادل).

"لم يعد للرجال هيبة في أيامنا". أم زوجته، وكذلك جدتها لأمها وكل عائلتها، معروفات بكونهن مستبدّات بأزواجهن، لكنه افترض أن زوجته، التي تصغره بعشرة أعوام، يمكن تنشئتها "على يديه" لتكون خلاف ذلك؛ لكن سرعان ما تبيّن له أنها تتخذ قرارتها دون العودة إليه، ولا تقيم لرأيه حساباً. تتصرّف كأنها هي الرجل وكأنني أنا المرأة ("ألبس التنورة"). (سمير)

وقع فريسة الخور الأكبر major depression، فأمسكت زوجته بزمام أمور الأسرة وخوّلت نفسها مهمّة اتخاذ القرارات، الأمر الذي أحدث إرباكاً في دوره كرجل، فهو لم يقوَ على معارضة ما تقوم به بسبب "ضعفه/مرضه". لو كانت رجولته بكامل لياقتها، لكان قد رفض بشدّة ميولها التبذيرية التي أوقعته في شرك الديون. (منير)

"لم أعد أجرؤ على ضربها. جعلتني أبدو وكأنني 'هرّ'... بتُّ أخاف منها، فهي تتحدّاني أن أضربها وتهددني بالقضاء". (خليل)

... وأنا "امرأة"

ويأخذ شعور الزوج بأنه سُلب موقعه كرجل أذية كبرى في نفسه حين يضطر إلى أداء دور المرأة بديلاً عن زوجته، بسبب تقاعسها عن أدائه:

"أصبحتُ أنا المرأة وهي الرجل. أنا أعتني بابننا وأستيقظ ليلاً لمداراته وهي تنام في الغرفة الثانية". (سمير)

"هي تذهب إلى العمل ليلاً وأنا أضطر لمجالسة ابننا حتى ينام، ثم أقضي الليل وحيداً أنتظرها حتى تعود منتصف الليل محروماً من صحبة الراشدين – الأقران. ما عدتُ قابلاً بذلك". (منير)

"هي تشترط أن تعمل. من يعتني بالطفلين الصغيرين في غيابها؟ أنا؟ أنا مستعد لأعمل أكثر من دورة عمل في اليوم وتبقى هي 'ملكة' بيتها". (جورج)

وأدوار أخرى

ولا يقتصر إلقاء اللوم على الزوجة بسبب عدم أدائها الأدوار الاجتماعية المرسومة لها، بل يتوقّع هؤلاء الأزواج أن تسدّ ثغرات، طارئة أو مستديمة، إن في شخصيتهم أو في أدوارهم:

"أنا أخطأتُ؛ لكن ألا يفترض بالزوجة أن تكون 'إسفنجة' تمتص أخطاء زوجها؟". (سمير)

"كل الأزواج يضربون زوجاتهم؛ لكن النساء يسكتن على ضرب أزواجهن"، بعكس زوجته ذات الصوت العالي "الفضائحية". (خليل وعادل)

اقترح على زوجته عدم مشاركة أخوتها بميراث أبيها. ولما لم تبلغهم أنه هو صاحب الاقتراح، عدّ ذلك تقليلاً من اعتباره كزوج غير طامع بميراثها، وفوّتت فرصة إبراز شهامته وكرمه أمام أهلها – كما ينبغي لزوجة مخلصة لزوجها أن تفعل. (جميل)

مرض وتراجعت قدرته على أداء دوره كمعيل؛ بدل أن نقوم برعايته ودعمه – كما ينبغي للزوجة أن تفعل – تمرّدت عليه ووصفته، أمام أهله، بأنه لم يعد رجلاً. (منير)

فصاحة في عزو السمات

يذهب الباحثون في علم النفس الاجتماعي إلى التأكيد على أن العدائية تجاه شخص ما يسبقها تصوّر في ذهن المعتدي مبخّساً لموضوع عدائيته، بل مُشيْطناً له أحياناً؛ وذلك من أجل توفير ذريعة مقبولة لتلك العدائية أمام "ضميره" وأمام الآخرين. إذ كيف يبرّر المعتدي لنفسه وللآخرين عدائيته تجاه شخص طيّب الخصال؟

وفي معرض ذمّ الزوجات، ينطلق لسان الأزواج في عيّنتنا بغزارة، بأوصاف عارية، أو بالاستعانة بأقصوصات "معبّرة"، فهي:

خائنة واتكالية ومبذّرة وكاذبة وسارقة وشكّاكة وطمّاعة. (عادل)

وقحة وشتّامة وفضائحية. (خليل)

خائنة واتكالية ومبذرة وتفتقد غريزة الأمومة. (نزار)

محبة للمال وخائنة واتكالية، بل عاهرة. (نعيم)

باهتة وغير طموحة واستفزازية. (فوّاز)

إلخ من صفات طوّروا معانيها، ودقّقوا في صوغها، ورووا لنا أقصوصات كثيرة لتأكيدها.

اللافت أن عدداً من الأزواج نعتوا زوجاتهم بصفات تحيل إلى أمراض نفسية أو اضطرابات في الشخصية. وذلك في سياق "شتمهن" أو تبخيس قيمتهن. هم دعموا أقوالهم أمامنا بأقصوصات تصف تلك الأمراض والاضطرابات، وعزّزوها بتسمية العقاقير التي يتناولنها، وبذكر أسماء الأطباء النفسيين الذين يعالجونهن.

انشغل نعيم بإثبات كون زوجته مضطربة نفسياً. فهي تتناول عقاقير علاجاً لوضعها العصبي، كما أن مدرّسة محترمة وكبيرة في السن في المدرسة التي تدرّس فيها قد أسرّت له أن زوجته فصامية ومهسترة.

وعلى سبيل الشتم يدعو جان زوجته بـ"الهبلة" و"المريضة" وبـ"المرأة المهسترة" التي تعرّضت للخديعة من قِبَل محاميها وغيره من الناس الذين "علّموها" أموراً خاطئة، ولم ينبّهوها إلى محاذير سلوكاتها وقراراتها الخاطئة بشأن انفصالها عنه وحضانتها لطفلتَيها.

أما جورج فيؤكّد لنا أن زوجته "تتعاطى دواءً للأعصاب" ويطلب إجراء التحقيق...

وتعيين طبيب أعصاب للكشف عليها كونها لا تعي ماذا تفعل..."، وإلزامها إعادة الأولاد إلخ.

هكذا، فإن الاضطراب النفسي الذي يعزوه هؤلاء الأزواج لزوجاتهم، يصبح "وصمةً" وعيباً وإثباتاً لكونهن زوجات سيّئات. وذلك، بدل دعمهن وحضنهن وتوفير العناية لهن من أجل مساعدتهن على التعامل معه – عند وقوعه فعلاً... كما يجدر بالشريك المحبّ أن يفعل.

الزوجة المأمولة

خلافاً للفصاحة والاستطراد في وصف الزوجة، جاءت أوصاف الزوجة المأمولة مختصرة. هذه الأوصاف جاءت مستجيبة لحاجات ورغبات آنية ذات صلة بالأزمة التي يعيشها هؤلاء الأزواج حالياً. وكما هو متوقّع، حضرت أضداد الزوجة الحالية بقوة بين هذه الصفات؛ فمن عانى من خيانة زوجته الحالية، يرغب في زوجة مخلصة، ومن كانت زوجته متمرّدة سيستبدلها إذا تزوّج مرةً أخرى بواحدة مطيعة و"لا تجادل". ومن كانت زوجته لا تؤدّي أدوارها النسائية على الوجه المفترض أراد شريكة جنسية نشطة (مغناجاً ويسعها إثارته) و/أو أماً ملتزمة (تُعلي مصلحة زوجها وأولادها على مصلحتها) و/أو ربة منزل تؤدّي دور العناية به وبغذاء الأسرة وصيانة عيشها اليومي.

أما من كانت زوجته من غير ملّته أو محيطه الاجتماعي فسيتزوج، بعد أن يطلّق/ ينفصل، فتاةً من مذهبه أو من بلده أو طبقته الثقافية الاجتماعية، ولن يكرّر تجربة المغامرة إلى أرض غير معروفة منه أبداً. وعلى العكس من ذلك، من تأذّى من قوانين طائفته القاسية، سوف يتحوّل إلى طائفة أكثر رفقاً بالرجال ويتزوّج من بناتها. ويحمل هؤلاء الرجال، عامةً، صورة للزوجة المأمولة يجزمون بكونها "عكس الرجل". وواحدهم تأذى من زوجته الحالية لدرجة أنه رغب بهجر النساء نهائياً! في ما يلي بعض تلك الأوصاف:

على الزوجة أن تكون "مغناج وحنونة وست بيت... خلاف ذلك تتحوّل إلى رجل". (نعيم)

"خلوقة وتلتزم بيتها ومستعدة لأن تخدمني وتحترمني وتصون عرضي". (جورج)

"مطيعة دون جدال". (خليل)

"مغناج وطموحة واجتماعية وذات صدر عارم". (فوّاز)

وينفرد منير من بين الرجال بوصف زوجته المأمولة بصفات مطابقة تماماً لصفات زوجته الحالية، بالرغم من أنهما في طريقهما إلى الطلاق. هو يريدها "جميلة وقوية ومثقفة ومنفتحة على قضايا المجتمع ولديها حضور باعث على الفخر".

III
صورة الزوج بريشته

القناع الأثير

استرسل الأزواج – كما سبق أن بيّنا – في وصف زوجاتهم وسلوكاتهن بوصفهن مصدراً للمآزم التي تعصف بالثنائي وبالأسرة؛ لكن، من أجل صورة أشمل وأكثر جلاءً لأحوالهم، ارتأى الأزواج التعريف عن أنفسهم أيضاً. ويرسم الزوج صورة ذاته لتدحض ملامح الصورة الكامنة خلف كلام زوجته في الدعوى (أو الدعاوى) التي تقدّمت بها وفي الوثائق التي تدعم بها أقوالها. ودافعه إلى ذلك ترميم "قناعه" his persona التي عملت الزوجة على تهشيمه. أكثر الأزواج منشغلون بهذه الأقنعة.

يقول خليل: زوجتي فضائحية؛ كلّما تشاجرنا فتحت باب البيت و بدأت بالصراخ كي يسمع الجيران، وكلّما صفعتها اشتكتني لدى المخفر.

أما سمير فعبّر عن خشيته من الفضائحية أمام أهله، خاصّة. وهو مستاء جداً من حماته التي طلبت إليه أن يتقدّم وجهاء عائلته بطلب يد ابنتها مرّة ثانية (إثر تركها البيت احتجاجاً عل عنف زوجها). تعرف نقطة ضعفه، فتقول له: "كي تتردد في المرّة المقبلة، حين يعنّ على بالك ضربها".

وجان، الحريص على سمعته، منزعج من تقديم زوجته "طلب الحماية" ضده في المحكمة. والإزعاج الأكبر بالنسبة إليه وإلى أبوَيه كان تشويه سمعته؛ فهو شخص له مركزه وقيمته الرفيعَين في المجتمع. وتهشيم صورته سينعكس بالضرورة على موقع بنتَيه. هو يرى أنه يتعيّن على زوجته الحفاظ على صورته من أجل بنتَيها.

وما يزعج نعيم هو التشويه الذي لحق بصورته وبسمعته بين الناس، جرّاء الدعاوى التي تقدّمت بها زوجته ضدّه. فهو معروف بين أصدقائه ومعارفه الكثيرين الذين يصفهم بـ"عزوته الكبيرة" بوصفه حَكَماً يستشيرونه في البحث عن حلول لمشاكلهم. وهو وصف الزوجة التي كان يتمنّاها بتلك التي تصون عرضه خارج البيت.

ولدى وصفه للمرأة التي كان يأمل أن تكون شريكته اختار جميل صفة أولى: أن تحترم زوجها أمام الناس.

تقدير الذات

يرى أكثر الرجال ذواتهم في الصورة التي تعكسها زيجاتهم لهم. وذلك مدعاة للأسى دائماً، لكنها باعثة على الحيرة حين تكون هذه الصورة مختلفة عن الصورة التي رسموها لذواتهم، أو عكَسها لهم محيطهم العائلي والمهني.

جميل، المهتمّ بالشأن العام، والحزبي الذي انتُخب لمنصب قيادي فيه والمستشار لدى كاهن الرعية إلخ. وغير ذلك من المواقع العامّة... يبدو غير مكتفٍ بإنجازاته لأنها لم تجلب له اعتباراً لدى زوجته وأهل زوجته وأولاده الذين يتجاهلونه، ولا يقيمون له اعتباراً في تقرير أمور أساسية في حيواتهم.

عادل، المطرود من منزله، لا يزال يخدم أسرته ويؤمّن لها حاجياتها... لماذا يفعل ذلك؟ لأنه، وفق ما وصف نفسه، "حمار وغبيّ". وزوجته تشهّر به لدى الناس وتقول إنه خائن وبخيل. يقول إنه بات "بدون إرادة" يتصرّف كأنه "منوّم مغناطيسياً" فينصاع لأوامر زوجته ليأمن شرّها ولتحصيل بعض الهدوء. زوجته وجدته موضوعاً قابلاً للابتزاز فأمعنت في ابتزازه.

يحمل جان صورة مشرقة عن ذاته؛ فهو معجب بشكله وبإنجازاته وفخور بأصوله العائلية وواثق بأحكامه على زوجته وعلى غيرها من الناس ويدعو المستمع إلى مشاركته ذلك الإعجاب. ويعبّر عن تعجّبه وحيرته إزاء رفض زوجته له. يقول لو تقدّم لابنته رجل بمواصفاته، لما تردد في قبوله صهراً له. باستثناء "تعجّبه" المذكور، ما هو الانطباع الذي يتركه لديك شخص يدعوك، دون كلل، إلى الإعجاب بأوصافه الحميدة وبمكانته الرفيعة وبقدراته الكبيرة؟

في وصفهم لذواتهم أو الإعلاء من شأنها يحيلنا بعض المبحوثين إلى جماعتهم، وخاصةً إذا كان وزوجته ينتميان إلى جماعتين مختلفتين:

خليل الذي يتماهى مع مذهبه يقول إنه لا يشبه الجماعة المذهبية التي تنتمي إليها زوجته. هؤلاء لا يعجبه سلوكهم.

في محاولة منه لتأويل سلوك زوجته الطالبة حصول بطلان زواجها منه في المحكمة الروحية، يخبرنا جميل أن أهل زوجته من المذهب الفلاني، بعكس المذهب الذي ينتمي إليه، مشهورون بتكاثر الطلاق لديهم.

وشهرة عائلة جان – فخره الأكبر – يحيل إليها اتجاهاته وأخلاقه وتقديره لذاته بمواجهة مناوئيه من الناس: أسرة زوجته، السياسيين، القضاة وغيرهم.

ضحايا

لا يختصر الحرصُ على القناع المذكور الدوافعَ التي تحدو بالأزواج للكلام عن ذواتهم. هم يحاولون تقديم صورة مكتملة للوضعية – كما سبق وأن أسلفنا؛ فإذا كانت الزوجة هي "المسؤولة" عن المآزم التي يعيشها الثنائي وعن العنف الذي تتعرّض له (إذا اعترفوا بذلك العنف)، بدا ضرورياً أن يقدّموا إلينا ذواتهم لنفي المسؤولية عنهم، وذلك في أقلّ تقدير. هكذا، ينحو الأزواج إلى تقديم ذواتهم على أنّهم ضحايا، وجلادوهم هم نساؤهم، أساساً، وكل من يدعمهن بدرجة ثانية. هم أولاً ضحايا الدعاوى التي تقدّمن بها إلى المحاكم:

يدّعي نعيم أنه بات عاطلاً عن العمل ومتفرّغاً لاستدعاءات المحاكم المتتالية، تناسباً مع توالي الدعاوى التي أقامتها عليه زوجته.

أما خليل فيدعونا إلى الرثاء على حاله بعد إقامة زوجته "طلب الحماية" عليه. وهو يعدّد خساراته المختلفة: "خسّرتني بيتي وأولادي ومالي... من أجل ماذا؟ بسبب صفعة واحدة؟". هو يرى أنه مظلوم ويروي قصته لنا كي نلمس ذلك بأنفسنا.

يشفق عادل على نفسه ويدعونا لنشفق عليه: "لو يعرف الناس قصّتي لَبَكوا على حالي". كرامته باتت "على الأرض"، وهو بات "ممسحة". هو مُبعد من البيت وعن ابنته، ليأكل وينام في أمكنة متفرّقة. يعمل بدون توقّف من أجل تأمين المال ليوفّر النفقة

التي حصّلتها زوجته في المحكمة الشرعية حتى وهي في عهدته. لا يستطيع أن يكون عاطلاً عن العمل، (لإجراء عملية جراحية تفترض بقاءه في السرير لشهر بحاله)، لأنه مضطر إلى تحصيل المال الذي يستخدم ضده أجوراً لمحامي زوجته بدل أتعابه.

وياسر يرى أن تعيير زوجته له لتقصيره في إعالة أسرته جائرٌ بحقه؛ هو حرم نفسه أسباب الرفاه، بل أموراً ضرورية، وجعل راتبه ملك أسرته. أهمل إصلاح أسنانه، مثلاً، ووفّر آلاف الدولارات لابنتَيه من أجل تقويم أسنانهما.

مسالمون وطيّبون

إن وجود الجلاّد ضروري لاكتمال صورة الضحيّة. والأزواج وجدوا – كما بيّنا – كثيرين منهم. لكنهم لم يكتفوا بهم؛ فقد صرّحوا لنا بأنهم سمحوا لأنفسهم بأن يقعوا في موقع الضحية. ودوافعهم إلى ذلك كانت رغبتهم في تفادي المشاكل؛ لكنها، بالنسبة إلى بعضهم، كانت من بعض تكوينهم الشخصي: طيبتهم ومسالمتهم.

نفياً لتعنيف زوجته واغتصابها – كما جاء في دعوتها عليه – يصف نعيم ذاته بالمسالم. وللبرهان على ذلك يذهب بعيداً في تاريخه حين كان مقاتلاً في إحدى الميليشيات في الحرب اللبنانية. هو تدرّب على السلاح لكنه لم يقتل نفساً واحدة. هو قنوع وحاجاته متواضعة بعكس زوجته "التي تعبد المال"... من أين يأتي به؟ هل يسرق؟ هو ينام دون عشاء ولا يمدّ يده إلى أموال غيره.

ويشبّه جورج قلبه بـ"قلب العصفور"؛ والقصد من هذا التشبيه القول بأنه متسامح وغير حقود لأنه عفا عمّا قامت به زوجته من جرجرة له في المحاكم، وبرغم كذبها حول إدمانه القمار، وبرغم تحريض أولادها عليه. هو قبِل بكلّ الشروط التي وضعتها من أجل قبولها العودة إلى منزل الزوجية.

ويرى سمير أن طيبة قلبه وتسامحه مع أخطاء زوجته المتكررة، وتراجعه عن شروطه أمامها وأمام أهلها... كلّ هذا جعله يبدو ضعيفاً أمامهم، فتمادوا في إهانته.

ونزار متسامح: ردّد مراراً جملة "عفا الله عمّا مضى"، وعبّر عن استعداده لمسامحة زوجته عن خيانتها له وقبولها زوجة شكلية، وفق إرادتها، من أجل إبقاء زواجهما قائماً.

تلويم الآخرين

يشترك الجميع في إلقاء اللوم على آخرين. الزوجة هي الملومة الأولى، بالطبع، لأنها استفزّت زوجها، ولو أنها لم ترمِ الشرارة الأولى لما هبّت النار. (أكثر من واحد شبّه نفسه بالمادة القابلة للاشتعال وشَبّه زوجته بالشرارة).

خليل، مثلاً، يرى أن مسؤولية زوجته هي مئة في المئة. يقولها بلهجة واثقة؛ ولو أنها التزمت حدود واجباتها، لما "صفعها". بينما خففها آخرون إلى نسبة تقلّ قليلاً عن ذلك.

فوّاز، من جهته، حذّر زوجته من أن تجادله حين يكون في حالة اهتياجية، لأن نصيبها سيكون العنف، لا محالة.

منير رافض بشدّة للعنف وناكرٌ لكونه من بعض شخصيته، كما يألفها؛ لكن تضافر تناوله للعقاقير، وضمور تعاطف زوجته مع حالته الذي يلمسه من استفزازها له، يمثّلان معاً ذريعة لا يملك السيطرة عليها للعنف، كلامياً كان أم جسدياً.

ولا يقتصر الأمر على الزوجة، فأهل الزوجة ملومون لأنهم يحرّضونها ضدّه. وهم يحرّضون لأسباب مختلفة، والأكثر تواتراً هو كرههم له، بسبب الاختلاف الحزبي أو الاختلاف المذهبي أو الاختلاف الطبقي أو الاختلاف في الذهنية إلخ. وكلها كانت، ولا تزال، في أساس تحريضهم ضده. والرجال من أهل الزوجة ملومون على نحوٍ خاص لأنهم يدعمون ابنتهم في مواجهته، بَدَلَ أن يقفوا إلى جانب الزوج – بفعلِ الإخاء الذكري brotherhood – في الخلاف مع زوجته كما ينبغي لهم أن يفعلوا.

يقول جورج إن إخوة زوجته لم يناصروه بمواجهة أختهم في دعواها، بالرغم من أنهم عالمون بتفاصيل المسألة؛ يقول: "ولو؟ أنا رجل وهو رجل ومع ذلك وقف إلى جانب النساء". هو يرى أن الجميع يحرّضون ضدّه ويرغبون بـ"كسر شوكته".

أخيراً، يحيل الأزواج بعض ما يصيبهم إلى الظروف "الحالية" التي تمرّ فيها البلاد وتراجع مداخيل الأسرة بنتيجة تراجع الطلب على أعمالهم، أو الأزمة الاقتصادية العالمية، التي قذفت ببعضهم إلى البطالة إلخ. كلّها مسؤولة عن تراجع أحوال أسرهم وأدّت، بدورها، إلى ما يشبه الإحباط لديهم.

يضاف إلى هؤلاء تدخّل أشخاص من الجمعيات النسائية عبر القانون ٢٠١٤/٢٩٣

في حيواتهم الأسرية والتقليل من سطوة عائلاتهن وأزواجهن عليهن... لهؤلاء جميعاً الدور الحاسم في تحريض النساء وتمكينهن وتدعيم مواقفهن القانونية ضدّهم.

متجاذبون

تتناوب الأزواج، كلّهم ودون استثناء، رغبات ومشاعر متناقضة. لعلّ حالة التجاذب هذه هي الجامع المشترك الأهمّ في ما بينهم. هم يرغبون في الحفاظ على وحدة أسرهم، لكنهم باتوا شبه متأكدين من استحالة ذلك. يرغبون في حرمان أفرادها والاقتصاص منهم، لكن يستمرّون في تقديم عطاءاتهم لهم. يعترفون لنا بكره زوجاتهم لهم وتعلّقهم بهن، يرغبون في مسامحتهن والانتقام منهن، يشكون من عدم استجابة الزوجات الجنسية وينفرون منهن... في الوقت نفسه. يعترفون أمام القاضي بأخطائهم وبنيّتهم للتغيير، ويعبّرون لنا عن عدم احترامهم للقضاء ويتّهمون أفراده بالفساد والتوسّط.

تتنازع خليل رغبتان: الرغبة بالطلاق لأنه بات يكره زوجته ويكره أولاده، خاصةً الأكبر الذي يعاديه لأنه مال صوب أمه وشهد ضدّه في المحكمة... لكنه لا يملك مالاً – المهر المؤخر الذي تطالب به زوجته. لكنه يقول، أيضاً، إنه يرغب في العودة إلى البيت، شرط أن تصبح زوجته مطيعة، وأن تعد بأن تتخفف من تأثيرات الآخرين عليها – أهلها وأخيه – وأن يعود ولداه كما كانا قبلاً.

جميل، من جهته، عبّر لنا عن رغبتَين متناقضتَين: هناك، من جهة، الرغبة في الاقتصاص من أفراد أسرته وحرمانهم من بعض ما كان قد أغدقه عليهم من تقديمات، وهناك، من جهة ثانية، الرغبة في تقديم نفسه كريماً ومسؤولاً عبر تجديد بوليصة التأمين على حياته حيث المستفيدة الرئيسية منها هي زوجته.

في تقييمه لمآل أوضاعه يطلق نعيم على نفسه وعلى زوجته الحكم وعكسه: فهو يحمّل زوجته ومحرّضيها المسؤولية، لكنه يقول أيضاً: "قد أكون مخطئاً – لا أدري – ربما يتعيّن عليّ أن أتغيّر وأن أغيّر سلوكي". وعن زوجته التي لم يتوانَ عن وصفها بكل الصفات السيّئة، يعود فينعتها بـ"الملاك" وبوجوب إيفائها حقّها لأنها تعبت معه "طيلة أربع وعشرين سنة". وعلاقته بها موسومة بالتجاذب نفسه: فهو لا يقبل بالطلاق لأنه يحبّها، وسيبقى على حبّه لها، ويرغب في العيش معها، و"إرشادها

إلى الصواب وإبعادها عن الخطيئة"، لكنه عبّر، في سياق آخر، عن رغبته في الطلاق المشروط وعن سعيه للزواج مرة أخرة وبناء أسرة جديدة.

في كلام جورج المرسل يلمس المرء تجاذباً بين موقفَين وبتقديرَين لكثير من المسائل: هو مسيحي يستمدّ بعض اتجاهاته من مسيحيته، لكنه يودّ لو كان شيعياً، كي يتخفّف من عبء الزواج وتبِعاته بـ"زواجات متعة" متعدّدة. وهو يحب زوجته حباً كبيراً، يعمى معه عن صفاتها السيئة: الكذب والافتراء والصوت العالي والتبذير والطعن في الظهر، ويكرهها كرهاً شديداً، ولا يرغب في العيش معها، في الوقت نفسه.

ومن مظاهر تجاذب رغبات ياسر، مثلاً، أن أفكاراً بشأن رجوع زوجته إليه، رأفةً به وبالابنتَين، تجوب في رأسه، ويتمنّى لو أنها تراجع أفكارها بشأن مواضيع الخلافات بينهما، وأن تقبل به "كما هو" وهو يقبل بها "كما هي". لكنه بات، من جهة أخرى، يستوعب فكرة الطلاق حلاً لإنهاء معاناته، وبدأ يعتاد هذه الفكرة، بل إنه أصبح يجد في وضعه الجديد احتمالات لعيش مريح كان يفتقده مع أسرته.

... ونكتفي بهذه الأمثلة.

IV
ديناميات الحياة الأسرية

لم يكتفِ الأزواج المبحوثون بالكلام عن ذواتهم، ولا عن زوجاتهم. هم حاولوا وضع الثنائي، عبر أقصوصاتهم، في سياقاتها الأسرية سعياً منهم لمزيدٍ من توضيح سلوكهم واتجاهاتهم ذات الصلة بالعنف – سواء أكانوا ناكرين لممارسته أو معترفين بها.

الحب والزواج

ارتأى الأزواج المبحوثون جميعهم أن إرساء خلفية "تاريخية" لزواجهم أمرٌ يساعد على جلاء الأوضاع الحالية التي يمرّون بها، وعلى تعيين بذور المصاعب التي لاقوها لاحقاً. أو، أنهم قصدوا، عبر وصف هذه الخلفية، إبراز الظروف اللاحقة التي عملت على تخريب الحياة الهانئة التي خططوا لعيشها. من بين الزيجات الإحدى عشرة،

اثنتان منها فقط عُقدتا بدون اعتراض أيٍّ من أهلي العريسَين. وقد عُقد نصف أعداد الزيجات بدون رضى الأهل –أي ما يطلق عليه باللغة المحكية "خطيفة" – والباقون تزوّجوا ضدّ رغبة أهل الزوجة، الذين وضعوا شروطاً على الرجل من أجل إتمام العقد (مهراً مرتفعاً، ضرورة إتمام الزوجة تعليمها بعد الزواج إلخ.)، أو كان قبولاً متردداً من أهل آخرين. هذا القبول سبقه رفض من أهل أحد الزوجين أو من الاثنين معاً.

تزوّج فوّاز لأنه "حان وقت الزواج" ولأن "كل الناس يتزوّجون"، وتزوّج عادل بسبب انصياعه لضغوط أقرانه الذين تزوّجوا قبله وبدت حياتهم معقولة. الحالتان في عينتنا استثنائيتان، فالرجال التسعة الباقون كلّهم تزوّجوا لأنهم "وقعوا" في الحب. وهم عانوا الأمرّين في سبيل الاقتران بحبيباتهم. لكن حين قابلناهم، لم يبقَ على حبّهم لزوجاتهم سوى ثلاثة، وبعض كلام هؤلاء باعث على الشك في صدق ما يقولون. وبعضهم يرى أن زوجته – التي أحبّها وأعطاها كلّ عمره – هي البادئة بالعداء؛ ودليلهم على فقدان الحبّ من "قلبها" هو الادّعاء القانوني عليه. ويعبّر واحدهم عن تراجع اللهفة لديه وأنه لم يبقَ من مشاعره إلا الالتزام تجاه زوجته كأم. فيما انقلب الحبّ لدى الأكثرية إلى مرارة وكره ورغبة في الانفصال أو الطلاق.

وتتّسم العلاقات بين الزوجين، راهناً، بغياب التواصل من الطرفَين. ويكفي أن نستمع إلى كلام الأزواج، وأن نطّلع على حيثيات الدعاوى التي تقدّمت بها الزوجات، كي نلمس التفاوت الكبير بين الصورة التي يحملها كلٌّ من الشريكَين للآخر، وكي نرى الفروق في إدراك كلّ واحد منهما لعيشه مع الآخر.

ففيما يعرض جميل وثائق متعددة عن التقديمات الكثيرة التي وفّرها لزوجته ولأسرته، تتّهمه زوجته بالتقصير في الإنفاق على الأسرة. وكذلك يفعل جان الذي قدّم رواية معاكسة لرواية زوجته. ولا ضرورة للإشارة إلى أنه حين يكون الطلاق أو الانفصال حلاً لأزمات الثنائي، فإن ذلك ينطوي على موقف يائس من استمرار العلاقة أو ترميمها. أخيراً، فإن من قَبِلَ علاقة شكلية – خالية من العلاقة الجنسية – فهو يعلن عن فشلها، كما هي حال نزار وياسر وفوّاز من الأزواج.

لكن ماذا بقي من "الحُبّ" الذي انعقدت بسببه زيجات الثنائي؟

في تذمّرات الأزواج بشأن زيجاتهم يضمر حضور الزوجة: حاجاتها ورغباتها

ومشاعرها. فلدى سؤالنا عن الأثر الذي يحدثه التعنيف أو الخلافات الزوجية على زوجاتهم، بدا لنا أن المسألة لم تخطر على بالهم من قبل. هم منشغلون بذواتهم، أساساً. وبدا أكثرهم قلقين على تراجع سلطاتهم على الزوجة والأولاد الراشدين وعدم إطاعتهم لهم. تنتابهم مشاعر أسى لأنهم ما عادوا محترَمين بسبب التحريض الذي يحاصرهم من كلّ الجهات. وعبّر بعضهم عن أن الأزمة التي يمرّون بها، راهناً، ظهّرت له مشاعر زوجته الحقيقية تجاهه: فهي لم تكن تحبه إنما أرادت أن تملكه، أو أن تلجأ إليه من وضعية سيئة، أو أنها تحتاجه جنسياً أو مادياً... فلمّا تراجعت قدراته على توفير ذلك نبذته، إلخ. واتهّم بعض الأزواج زوجاتهم بالخيانة أمام المحكمة وأمامنا، والبعض الآخر ساورتهم شكوك عابرة، لم تكن جدّية على نحوٍ كافٍ. وبعضهم بذل جهداً في البحث عن إثباتات لخيانة زوجته، فلم يوفّق إلى ذلك.

أهل الزوجة

يحمل هؤلاء الأزواج، من الفترة الأولى لعقد الزواج، بقايا مرارة لأنهم يجدون في مواقف أهل الزوجة تعبيرات عن توكيد مواقعهم في علاقات القوى القائمة بين العائلتين، والتي كانت غالباً أوفر رِفعةً من موقع الزوج ومن أهله، مالياً أو اجتماعياً، أو حتى ثقافياً. إن الأثر الذي تركته هذه البدايات في مناخ العلاقة بين الزوجين حاضرٌ في تفاصيل الأقصوصات الحيّة لهذه البدايات: أكانت الاستعدادات لإقامة حفلة زفاف، أو الزيارة لطلب يد الزوجة، أو في الظروف المعيشية الصعبة التي تكبّد عناءها الثنائي، بسبب نبذ أسرتيهما وعدم دعمهما لشراكتهما، أو غير ذلك.

نذكّر أن ثلث الزوجات لم يكنّ قد بلغن سن العشرين لدى عقد زواجهن، وأن ٨٠% منهن كن تحت الخامسة والعشرين من عمرهن. وقد صرّح أكثر من نصف المبحوثين أن زواجهم من شابة صغيرة السن كان، بالنسبة إليهم، فرصةً رغبوا فيها لأنها تسمح لهم بـ"تنشئتها على يدَيه"؛ لكن سرعان ما تبيّن لهم، إمّا أنها "كاملة التنشئة"، أو أنها لا تزال تعدّ أهلها (أمّها أساساً)، لا زوجها، مرجعها في هذا المجال. هكذا وجد الأزواج أنفسهم في صراع دائم مع أهل الزوجة ومع أمّها العاملة، بدأب، على سلبهم نفوذهم عليها، وأن أهل الزوجة يقاسمونهم اهتمام زوجتهم التي افترضها

أصبحت "ملكاً" حصرياً له. ويروي الأزواج كيف أن الزوجة راحت، بعد فترة وجيزة من الزواج، تميل صوب أهلها وتنصاع لرغباتهم وتُعلي مصلحتهم على مصلحته، بل أحياناً على مصلحة أولادها. ولعلّ ميل الزوجة لمحاكاة سلوك أمها المتسلّط من الأمور الأكثر بعثاً على النزاع بين الزوجين.

وعبّر معظم الأزواج عن كرههم لأهل زوجتهم، وعن شعورهم بكره بيت حميهم لهم، لأسباب مختلفة:

فمن تزوّج من طائفة مذهبية غير طائفته، عزا كرههم له لذلك. فخليل، مثلاً، يرى أن أهل زوجته، من الطائفة الشيعية، يكرهونه لأنه من الطائفة السنية (وهم رفضوه زوجاً لابنتهم بادئ الأمر، لكنهم عادوا فقبلوا به بشروط صعبة)، وأنها بعد فترة من الزمن باتت تميل إليهم بدليل مشاهدتها قناة المنار التلفزيونية (وسيلة "حزب الله" اللبناني الإعلامية) لدى مغادرته المنزل.

وجان الماروني يحمل ازدراءً لأهل زوجته، من الطائفة السنية، واستعلاءً عليها (يخفيه تحت تصريحات مفادها أنه يحترم كلّ الأديان لأنها من إرادة الرب إلخ). ويجد أن اختلالها وجُناح أفرادها وخيانة أبيها المتكررة لزوجته (ودائماً مقارنةً بأبيه الذي كوّن أسرةً مسيحية سوية) خلف برودة زوجته العاطفية والجنسية و"عدم انجذابها" للرجال.

أما جميل، فيحيل كره أهل زوجته له، واستبعاده من حيواتهم واهتماماتهم، إلى كونه ينتمي إلى حزب سياسي مناهض لانتماءاتهم السياسية، بل هم باتوا يجذبون أولاده إلى ذلك الاتجاه السياسي.

يحيل منير تبذير زوجته إلى ميلها نحو محاكاة المستوى المعيشي الذي اعتادته لدى أهلها. وهو لمّح إلى أن وفرة المال لديهم سببها وجود أبيها في بلد أفريقي ويعمل في مهنة "غير واضحة" فتكون أمواله "غير واضحة المصدر". إن اعتناق زوجته قيم أهلها في تقدير قيمة الأشخاص بحسب نوعية حياتهم، وإمكاناتهم على الترفيه، وفي رغبتها في إظهار ذاتها وزواجها وزوجها "ناجحَين"، قد ولّد لهما مصاعب مالية. والأمثلة كثيرة.

المثير للاهتمام هو استهجان بعض الأزواج مساندة أهل الزوجة الذكور: حميه

وإخوة زوجته لها ضدّه؛ الزوج يرى أنه كان يفترض بهم أن يتضامنوا معه؛ وذلك بموجب مبدأ "الإخاء الذكري" الذي يجمعهم معاً في إطار المصلحة الذكرية العليا وبمواجهة "الطغيان الأنثوي" المتمرّد على سلطتهم. وهم يحيلون تقاعس هؤلاء عن دعمهم الذكور من أهل الزوجة إلى وقوعهم تحت سلطة نسائهم.

الأولاد: أطفالاً وراشدين

الأولاد موضوع كلّي الحضور في سرديات الأزواج، ويستأثر بقوة مشاعرهم. وتتملّك الآباء – وكلّ مبحوثينا آباء لأولاد من الأعمار كافة – مشاعر الحب والرغبة بحماية – غير الراشدين منهم خاصة – من أذى قد يلحقهم من إخفاق العلاقة مع أمهاتهم. وتتجلّى مشاعر الحبّ في الرغبة بالحضن والامتلاك والعناية والحماية من الأذى النفسي، بل والجسدي في بعض الحالات. ولدى سؤالهم أجابوا أنهم قد يتخيّلون حيواتهم بدون زوجاتهم، لكن يصعب عليهم تخيّلها بدون أولادهم. وفي حال الانفصال أو الطلاق عن زوجاتهم، فإن مشاريع زواج بامرأة غير زوجاتهم الحاليات تشملهم بالضرورة، أو هي بحكم الإلغاء، وذلك تبعاً لما يدركونه على أنه مصلحة أولادهم أو رغباتهم. بل إن أكثر من واحد منهم تنازلوا عن مطالبه الخاصة بحياة زوجيه سويّة في سبيل رفاه الأولاد:

أطفال

وقعت حادثة العنف الكبرى بين سمير وزوجته بسبب ضرب الزوجة لابنها الرضيع من أجل حمْله على النوم؛ هو حمَله وفَرّ به من وجه قوى الأمن، مجازفاً باعتباره فارّاً من وجه العدالة، كي لا يسلّمه لأمّه التي حصلت على حضانته قانونياً.

المرّة الوحيدة التي هدّد فيها نزار زوجته بالقتل كانت حين حدّدت له ساعة، لا غير، لاصطحاب ولدَيه للغذاء. هو مستعدّ أن يغفر لها خيانتها له، والعيش معها بدون علاقة زوجية، من أجل صحة ابنه النفسية التي تراجعت منذ انفصالهما.

عادل يرى أن زوجته "كسرته" بابنته. هو يعرض عليها العيش معاً جنباً إلى

جنب ودون علاقة زوجية حفاظاً على مصلحة ابنته الوحيدة ومستقبلها الاجتماعي (زواجها). هو يعتقد أن كونها ابنة أسرة مفككة فهذا يهدّد زواجها بشاب ميسور.

يتبادل جان وزوجته الاتهام بصدد ابنتَيهما: جان يتّهم زوجته بأنها تهملهما وتُعلي حاجاتها الخاصة على الاهتمام بهما، فيما تتهمه زوجته بأنه لا يملك الوقت للاعتناء بهما، ويتركهما لعناية العاملة المنزلية – إحدى عشيقاته.

راشدون

تلك هي القاعدة الأعمّ؛ لكن حين يأخذ بعض الأبناء – الراشدين منهم خاصةً – جانب أمهاتهم في الصراع الدائر، تطغى مشاعر من الانجراح والخيبة والعدائية على الأزواج ويواجهون بها صدّ الأولاد و"عقوقهم". وإذ يبدو هذا الصدّ وذلك العقوق غير مبرّرَين في نظرهم (بسبب التقديمات التي وفّروها لهؤلاء الأولاد)، يحيلونهما – الصدّ والعقوق – إلى تحريض الأم وأهلها عليهم:

هكذا، اختار كلّ أولاد نعيم الخروج مع أمّهم، ولم يبقَ إلا الطفل الأصغر الذي كان يصطحبه، بموجب قرار من المحكمة المذهبية؛ فكان في كل مرّة يحاول فيها استبقاءه لديه – وفق ما يدّعي – أو أن "يخطفه" – وفق ما تدّعي أمّه.

يعادي جميل ابنه المتزوج وعمل على حرمانه شقة كان قد وعده بها؛ بالمقابل يحرمه ابنه رؤية وليده – حفيد جميل الأوّل. وهو حصل من المحكمة المذهبية على إذن باصطحاب ابنته الصغرى، بدون رضى كبير منها، فهي تتّهمه بأنه يقضي وقت اصطحابه إياها في التكلم مع عشيقته.

لدى عودة ابنته إلى البيت لجلب حاجياتها، طردها جورج من البيت وحرمها وثيقة تذكرة هويتها بعدما ضربها لأنها تركت البيت مع أمّها احتجاجاً على تعنيفه لها، فأقامت دعوى ضدّه. جورج، أيضاً، هجره أبناؤه الراشدون الثلاثة، ولم يبقَ في عنايته سوى الطفلَين الصغيرَين.

وخليل يعادي ابنه الأكبر الذي لا يتجاوز الاثنتي عشرة سنة لأنه لم يعد يطيعه ولا يبدي لهفة للقائه أو للخروج معه – كما كانت حاله سابقاً.

في كلّ هذه الحالات، ودون استثناء أي واحدة منها، مال الأولاد الراشدون إلى

جانب أمّهاتهم، واتُّهموا، من جانب الآباء، بالاستجابة لتحريض أمهاتهم عليهم. وباستثناءات نادرة، اتّهم الأزواج زوجاتهم بإهمال أولادهن وبالتغاضي عن مصالحهم.

الطلاق والانفصال

الطلاق، كما الانفصال، يرتسمان في أفق الأسر التي تعاني عنف "رأسها". وأكثر الأزواج الذين قابلناهم كانوا في مرحلة التفاوض بشأنه مع الطرف الآخر أو مع ذواتهم، لكن تبعاً لطلب الزوجة، في معظم الأحوال.

يقول فوّاز: "إنه لأمر جيّد ألا تكون المبادرة إلى الطلاق بيد الزوجات في الدين الإسلامي؛ لو كان الطلاق بأيديهن لطلّقت أكثر النساء مرّات عديدة". لا يتكلّم فوّاز عن تجربته مع زوجته التي طالبت فعلاً بالطلاق مرات عديدة، لكنه يستعيد تجرب أمّه التي تعرّضت لعنف أبيه، ورغبت في الطلاق عبثاً، وماتت دون تحقيق رغبتها.

وتضع المحاكم المذهبية، عندنا، شروطاً للطلاق، ليس العنف ضد الزوجة من بينها، إلا إذا هدّد حياة الزوجة:

لخّص لنا نزار الحوار الذي دار بين زوجته والكاهن الذي عدّد لها أسباب الانفصال الخمسة، سألها: هل يتعاطى زوجك الحشيشة أو المخدرات أو الكوكايين؟ هل هو سكّير؟ هل يخونك؟ هل يجلب أصحابه إلى بيتك؟ هل هو مقصّر مادياً أو جنسياً؟ قالت له: هو يضربني. قال لها: "... إذا كنت تفترضين أن الضرب هو ذريعة للطلاق، عليك أن تفهمي أنّ الضرب لا يفيدك بشيء، ولا الصور التي بحوزتك. يأتيننا مهشّمات ومكسورات العظام من الطوارئ، فلا نستجيب لرغبتهن ببطلان الزواج".

والشروط التي عدّدها الكاهن يتبنّاها أحد القضاة المدنيين لتقدير حجم معاناة الزوجة التي تقدّمت بشكوى ضد زوجها:

سأل القاضي زوجة سمير إن كان زوجها يخونها مع أخرى، أو إذا كان يتعاطى المخدّرات، فأجابت بالنفي، فاستنتج أن الخلافات بينهما تقتصر على الضرب (كذا). يقول سمير: "القاضي استنتج قائلاً: إنه يضربها فقط حين يعود من عمله 'معصّباً'".

فوّاز يرفض الطلاق لأنه غير متأكد أن زوجةً غير زوجته الحالية، التي اعتادت عنفه وطوّرت طرقاً لمداراة مزاجه، تقبله زوجاً.

ياسر ونزار لا يرغبان في الطلاق، برغم العذابات التي يختبرانها في إطار الزواج؛ وقد اقترح كلّ واحد منهما على زوجته أن يعيشا معاً، بدون علاقة زوجية، وذلك رغبةً منهما في الحفاظ على سمعة أولادهما – البنات – وضمانة لزواج ناجح لهن. الزوجان يخشيان أن تفقد بناتهم فرصة زواج ناجح إذا كنّ بنات لوالدَين مطلقَين.

لكن الرجال الباقين يرغبون في الطلاق/الانفصال ويجدونه حلاً مرتجى لمآزمهم؛ وبعضهم انتقل إلى مرحلة التخطيط لتنفيذه والتفاوض مع الطرف الآخر للبحث عن الكلفة الأدنى للمضيّ فيه قدماً.

جميل، مثلاً، ينتظر حكم المحكمة المذهبية بالهجر الموقت على مسؤولية الزوجة الكاملة – أي دون تبعات النفقة – بحجة أنه لم يثبت تعرّضها للضرب والتعنيف من زوجها؛ بل على العكس من ذلك، هو أثبت أنها هي التي شتّتت العائلة ودمّرت زواجاً دام خمساً وعشرين سنة.

وخليل يرغب في الطلاق لأنه بات يكره زوجته وأولاده، الأكبر خاصةً، لكنه لا يملك القيمة المالية للمهر وهو غير راغب في التنازل عن حصته بالشقة التي يملكها مناصفةً مع أخيه، بدل ذلك. وهو لن يعود إلى زوجته إلا إذا وَعَدَت بأن تصبح مطيعة وألاّ تجادله.

يقول منير: تركَتْ البيت منذ تلك الحادثة (حادثة "العنف الكبرى")، وطالبه أهلها بالطلاق، فوافق. يقول: "شيء جيّد أن تطلب هي الطلاق، لأن ذلك يعفيه من دفع مؤخّر المهر، إضافةً إلى نفقتها ونفقة الابن". وهو يعتقد أنها وأهلها غير جادّين في موضوع الطلاق، بل يضغطون عليه ويسعون لفرض شروطهم، جاهلين أن لديه هو، أيضاً، شروطه الخاصّة به.

يقول عادل: "الكبار" في محيطه نصحوه بالإنجاب لدى عودته عن الطلاق الأوّل، بوصفه "حلاً للمشاكل الزوجية". وهو ما فعله؛ لكنه امتنع عن تكرار ذلك، فلم ينجب إلا ابنة واحدة لشعوره باضطراب زواجه وصعوبة الاستمرار فيه. الطلاق الذي كان فكرة رافقته خلال العشرين سنة من زواجه، لم يكن فكرة سيئة؛ وهو نادم على تلكّئه عن اتخاذ القرار بالطلاق بحجّة مصلحة ابنته. يقول: "كنتُ قد أحضرتُ لابنتي مربّية"، فزوجته ليست مربّية جيدة، على كلّ حال.

وبعض الأزواج متجاذبون في مواقفهم من الطلاق: يرغب فيه ويرفضه في الوقت نفسه.

روى ياسر لنا أنه وقّع في المحكمة الجعفرية وعداً مقروناً بقَسَم على القرآن الكريم بعدم التعرّض لزوجته بالضرب؛ لكنها طالبت بضمانة تمثّلت بتوفير وكالة عنه بتطليق نفسها إذا تعرّض لها بالضرب مستقبلاً – أي أنها طالبت بطلاق خُلعي تعلن فيه للزوج: "أنا أرغب بالطلاق مقابل التنازل عن مهري". هو يستبعد الطلاق الفعلي لكنه راغب في التخلّص من زوجته ويطلب إليها أن تنصرف؛ ودافعه إلى الطلب إلى زوجته الانصراف كان توقه الكبير لأن يرتاح، فمرضه كان ينهكه؛ لكنه، بالرغم من ذلك، انهار نفسياً حين نفّذت ما طلبه منها وتركت البيت.

بالرغم ممّا حدث، فإن نعيم يرفض الطلاق لأنه يحبّ زوجته، وسيبقى على حبّه لها، بل هو مهووس بها ويرغب في العيش معها و"إرشادها إلى الصواب وإبعادها عن الخطيئة". لكنه، وفي سياق آخر، عبّر عن رغبته في الطلاق المشروط بإسقاط الدعاوى عنه. وهو سيسعى لأن يتزوج مرّةً أخرى وبناء أسرة جديدة، فحتى أولاده انقلبوا ضدّه: فالكبيران باتا سائرَين على خطى أمّهما ويكيلان له الشتائم.

يدّعي جان أنه ما زال يحب زوجته، ويدعوها للعودة عن قرارها؛ لكنه مطمئن إلى أن ارتداد زوجته عن المذهب الماروني، واعتناقها المذهب السنّي، كفيل بإقرار المحكمة الماروني بطلان الزواج وكفالة حضانة أولاده، ودون تبِعات.

أم الزوجة / أم الزوج

تناول الأزواج كلّهم أهل الزوجة بالكلام. وكان للحماة/أم الزوجة النصيب الأكبر منه. وباستثناء واحد وحيد عبرّ عن إعجابه بحماته (مقارنةً بابنتها/زوجته الباهتة)، صبّ هؤلاء جام غضبهم عليها لتبدو وكأنها "أصل البلاء"، لا لأنها حرّضت الزوجة على زوجها وساندتها بمواجهته فحسب، إنما لأنها بدت له تجسيداً لما ستؤول إليه زوجته مستقبلاً. وذلك استناداً إلى نزوع الزوجة إلى الاستبداد به والتسلّط عليه، تماماً كما هي أمّها، التي نعتوها بالمستبدة والمتسلطة و"رجل البيت". وبدا واضحاً أن خوفهم الشديد من نزوع زوجاتهم للتمثّل بأمهاتهن قائمٌ على خشيتهم من تدهور

أوضاعهم لتستقرّ في مقام أب الزوجة: من أن يصبح هو "المرأة" في علاقة الثنائي – تماماً كما هي حالة أبي زوجته على يد حماته، أمّها.

اللافت أن الكلام عن أهل الزوجة لم يستدعِ الكلام عن أهل الزوج/المبحوث إلا عرَضاً. فلم نعرف عنهم إلا القليل، وفي حالاتَ نادرة:

يخبرنا نزار أن أمّه وأخته كانتا تؤديان أدوار زوجته المنزلية، من تغذية وصيانة وتنظيف إلخ، للدلالة على أن زوجته مرفّهة تعيش في فندق يرقى إلى "سبعة نجوم".

ويقوم أحد إخوة منير بحرمانه من حصته من شركة أنشآها معاً. وهو أسرّ لنا أن محنته نبّهته إلى أهمية دعم الأهل خلال تلك المحنة.

وإن تكلّم سمير عن أمّه فليخبرنا أن زوجته طلبت أن تسكن في شقة غير تلك التي اشتراها في البناية نفسها التي تسكن فيها أمّه، لأن زوجته ترغب في الحفاظ على حياتها الخاصة دون تدخّل أمّه.

وخليل لم يشِرْ إلى أمّه إلا للقول أنها تناصر أخاه في صراعهما... ليتبيّن، من نصّ "طلب الحماية" الذي تقدّمت به زوجته، أنها تسكن معه في الشقة نفسها، وأنه حين طرد زوجته وولدَيه من البيت، طردها معهم. وإغفال الكلام عن الأهل وعن الأم هو القاعدة شبه العامة بين هؤلاء.

لكن، ما معنى أن يستفيض هؤلاء الرجال في الكلام عن أهل زوجاتهم – وعن أمهات زوجاتهم تحديداً، وأن يسكتوا (باستثناء مرات نادرة) عن أهلهم هم وعن أمهاتهم خاصة؟

لا نملك إجابة عن سؤالنا؛ لكن الأبحاث التي تناولت معنّفي زوجاتهم أشارت إلى مشاعر متجاذبة تجاه أمهاتهم. يتجاذب الشخص المعنِّف مشاعر من الحب والتوْق إلى توفير الحماية لأمّه من جوْر الأب وتسلّطه، من جهة، وبين الكره والرغبة بإبعادها عنه والتخلّص من حمايتها وتسلّطها المفرطَين، من جهة ثانية. هذا التجاذب باعث على مشاعر متناقضة ذات صلة بـ"رجولة" هؤلاء، لذا فإن "إيقاظها" غير مرغوب فيه. فهل غاب الكلام عن الأم، وأزيحت الطاقة المرتبطة بها إلى موقع أقل بعثاً على الأسى – إلى أم الزوجة وأهلها؟... المعطيات التي بحوزتنا لا تسمح بأكثر من ملاحظة سكوت هؤلاء الأزواج عن أحوال أهلهم وأمهاتهم. إن تأويل ذلك السكوت محتاج،

على الأرجح، إلى سبر أعمق لبوْح أوفر؛ وذلك في وضعية تُدرَك من جانبهم على أنها أكثر ترحيباً، وأكثر استعداداً للإصغاء إلى معاناتهم من مقابلة وجيزة لغرض البحث.

الإنعامات المهدورة

يبدو أن واحداً من مصادر الصراع الذي لم تخفت حدّته منذ بداية الزواج يتمثّل بطلب الزوج الدائم باعتراف زوجته وأولاده وأسرة زوجته به. وما يثير حنق الزوج هو تجاهل هؤلاء جميعهم لكل الجهود والتقديمات التي وفّرها لهم، بل جعله في موقع "المقصّر" عن تلبية حاجاتهم. التقديمات أو الإنعامات التي وفّرها الزوج لزوجته ثيمة حاضرة في كلام المبحوثين، وبعضهم دعمها بالوثائق التي تبيّن طبيعتها وحجمها، بل واستدامتها بالرغم من الخلافات. هذه الإنعامات تنوّعت بين أن تكون أشياء: ثياباً ومجوهرات وأثاثاً وسيارات وعقارات وهواتف ذكية وكومبيوترات إلخ، وأن تكون بدلاً مالياً لأقساط تعليم أو لعمليات تجميل أو لفواتير صحية أو لتأمين صحي إلخ. كما يسعها أن تكون توفير نوعية حياة جيّدة، من آياتها ارتياد المطاعم والمسابح والرحلات وإقامة الولائم والحفلات إلخ. والإنعامات كانت، أخيراً، خدمات تقدّم بها الزوج لزوجته، خاصةً إذا كانت عاملة أو طالبة، كأن يداري الأطفال بدلاً عنها أو أن يقبل بإهمال نظافة البيت، أو شراء أغراض للمنزل و"الصعود بها طوابق عشرة" إلخ. ومن كانت موارده المالية شحيحة، تكلّم عن حرمان نفسه أسباب الترفيه، أو حتى عن الأمور الضرورية، من أجل صرف هذه الموارد على أسرته. وبعضهم، ممّن كانت حاجاته متواضعة، أشار إلى أنه وفّر ضرورات الحياة، فهو جعل، مثلاً، "بيته مؤثّثاً وثلاجته ملآنة". أخيراً، فإن من تخلّف عن تأمين تلك الإنعامات برّر تخلفه ذاك بعفّة أخلاقه التي تمنع عنه "السرقة أو القتل" من أجل توفيرها.

يحتفظ الأزواج، إذاً، بجردة التقديمات والإنعامات التي أسبغوها على زوجاتهم، لكنهم يجدون، لخيبتهم، أنها لم تُعتمد دليلاً على عناية الزوج بزوجته، ولم تشفع به حبيباً لها، ولا كريماً أمام أولاده، ولا شهماً أمام أهلها... كلّهم "نسوها" تماماً، ولم يتذكّروا سوى "الصفعة" التي تلقّتها الزوجة منه.

المال: شؤون وشجون

يقع المال في قلب النزاعات وفي خلفياتها وكان حاضراً، بشكل أو بآخر، في نصوص دعاوى الزوجات على أزواجهن، و"ساطع" الحضور في سردية الأزواج الذين "لا حكم عليهم"، أيضاً. كان الكلام حول المال، في المقابلات، مستفيضاً لدرجة باعثة على الحيرة لدينا. لم نكن متأكدين إذا كان يلزم علينا متابعة تفاصيل الكلام حوله – غير الواضحة أحياناً – لفهم أحوال الأزواج، أم أن بوسعنا التغاضي عن استفسارات إضافية، لا فائدة تُرجى منها لغرضنا؟ لدى استرجاع التسجيلات المحصّلة بدا القرار التلقائي المتّخذ هو الاكتفاء بالاستنتاج أن ذلك الانشغال هو تعبير عن الأهمية غير القليلة لإذكاء النزاعات الأسرية.

ويؤرّخ بعض الأزواج بداية تدهور علاقاتهم بزوجاتهم في اللحظة التي بدأ فيها تراجع إمكاناتهم المالية، أو عند قصورهم عن تلبية حاجات جديدة لأسرته، لم يرافقها تعديل في مصادرهم المالية:

تراجعت أوضاع جورج المالية وغرق في ديون مختلفة، وأسهم أفراد أسرته في ذلك التراجع: تبذير زوجته وعجزها عن إدارة البيت مالياً، وتنقّلها من بيت لآخر تبعاً لمزاجها، عدم إسهام أولاده الراشدين في المصروف، ودفع أقساط ابنته لتفضيلها الجامعة الخاصة على "الجامعة اللبنانية" (شبه المجانية). تُضاف إلى ذلك تفاصيل، صعب علينا متابعتها، ذات صلة برهْن سيارة وبيت، ووصف لظروف لم يستطع التحكم فيها... وكلّها لا صلة لها بالقمار – الذي هو جوهر الشكوى حول قصوره عن إعالة أسرته التي تقدمت بها زوجته ضده.

يروي جميل أنه يأتمن زوجته على مصروف البيت، وأنه يودعها كلّ ما يحصّله؛ لكن زوجته تتّهمه، راهناً ما إن تراجعت أعماله، أنه لا يصرف على البيت لأنه يهدر أمواله على عشيقاته، وأنها تحصّل معيشتها من عطايا إحدى الجمعيات.

يؤخّر عادل إجراء عملية جراحية إلى أجل غير مسمّى لأنها تتطلّب نقاهة تمتد لشهرين. هو غير قادر على التعطيل عن العمل، لأنه مضطر لتحصيل المال – نفقة زوجته. وهي تستخدم أمواله لدفع أتعاب المحامي الذي يقنعها بإقامة الدعوى، تلو الأخرى، عليه.

ونعيم يتّهم زوجته، مواربةً، بممارسة الدعارة بسبب حبها للمال. هو لا يستطيع

توفير كلّ طلباتها منه: هل يسرق؟ هل يقتل؟

وياسر، الذي أثقلتْه زوجته بطلب رصيد مالي تؤمّن به حياتها وحياة ابنتَيها، يسأل السؤال نفسه: من أين يأتي بالمال وراتبه محدود ومعروف؟ هل يسرق؟

وتتمحور رواية منير بمجملها حول المال: هو منشغل بتحصيله، وبديونه وبتبذير زوجته له وبالضغوط التي يحدثها عدم توافره. المال تقريري في نوعية حياته الحالية والمرتجاة، في صحته النفسية وتقديره لذاته وهويته الجندرية. وعدم توافره في أصول مآزمه مع زوجته ومع إخوته. وهو كان موضوع دعاوى بينه وبين آخرين. وبدا أن أحكامه الاجتماعية والشخصية مصوغة بمفردات منه. وفي كلّ مرّة مارس فيها عنفاً جسدياً أو كلامياً على زوجته كانت الشؤون المالية حاضرة في الدوافع والأسباب، ضمناً أو صراحة.

ولم يغب المال عن كلام الأزواج حتى حين كان متوافراً:

لم يكن المال مشكلة مطروحة في الدعوى التي أقامتها زوجة نزار ضده، لكنه، ووفق إحدى أقصوصاته، كشف غياب الثقة بينهما. يؤرّخ نزار لبدء مشاكله حين طلب إلى زوجته أن تعلن عن راتبها؛ ولمّا أبرز لها وثيقة، حصل عليها بالصدفة، تبيّن كذبها (تقول إن راتبها حوالى المليون فيما الوثيقة تشير إلى أقل من المليونَين بقليل)، "جنّت... وبدأت المشاكل منذ ذلك الحين".

V
من خارج الثنائي والأسري

في انغماس الرجال الذين قابلناهم في واقعهم الأسري، وفي الشواغل التي طرحها عليهم واقعهم المستجدّ – أكانوا متهمّين من جانب زوجاتهم أم كانوا ملتمسين العلاج النفسي – في كلتا الحالتين اتّخذت علاقاتهم بزوجاتهم المساحة الأكبر من البوح، تلتها علاقاتهم بأولادهم وأنسبائهم وأهليهم. هم تناولوا هؤلاء الأشخاص المقرّبين منهم بأقصوصات ترمي إلى إبراز صفاتهم وسلوكهم ودوافعهم، من أجل تبيان آثارها مجتمعةً على أحوالهم المضطربة، من جهة، ولتبرير سلوكاتهم، العنفية منها، من

جهة ثانية. هكذا يبدو للمستمع إليهم وكأن أحوالهم لا تغدو كونها محصّلة للقوى المتصارعة والمتآزرة في دوائر أسرهم، وبكونها محصورة في إطار الديناميات التي تحكم علاقات أشخاصها بعضهم بالبعض الآخر.

هذا الانغماس وتلك الشواغل لم تكن مانعة لتسلّل "الخارج – أسري" إلى الدائرة الأسرية، لتغدو مؤثّرة في دينامياتها، وعاملاً محدّداً في أقدار أشخاصها، ووجهة مسار أحوالهم فيها؛ وذلك على أكثر من وجه.

الطائفية

يعزو الأزواج إلى الانتماء الطائفي دوراً رئيسياً في إذكاء النزاعات بينهم وبين زوجاتهم؛ وذلك في وجهَيه: لدى تباينه بين الزوجين، أو لدى كونه مرجعاً في كلامهم وفهمهم لمعيشهم. فالتنافر الطائفي بين المسلمين والمسيحيين، الذي أذكى أكثر من حرب عدائية بين الطائفتين في بلادنا، توارى خلف "الحب" في بداية زواج جان، مثلاً، لكنه ما لبث أن استوى تعزيزاً لأسباب الخلافات في مراحل لاحقة، وبؤرةً أحيلت إليها الصراعات الزوجية. هذا التنافر يجد تعبيره في رواية جان الذي يحيل تغيّر ميول زوجته نحوه إلى كونها عادت فأسلمت بعد أن درست الدين المسيحي وتعمّدت. هي "ضحكت" من الدين المسيحي لتتزوجه. وارتدادها جاء بنتيجة تواجد عملها في منطقة مسلمة بالكامل(؟)، وكون زملائها في العمل كلّهم من الطائفة المسلمة. وزوجته ادّعت، وفق ما جاء في حيثيات الشكوى التي تقدمت بها إلى القضاء، أن أهل زوجها "شوّهوا صورتها (أمام أولادها مدّعين أنها من داعش، مسلمة وسخة، وأن لها عشيقاً)، الأمر الذي جعلها تخشى التوجّه إلى المنطقة حيث تقيم ابنتاها... نتيجة الذمّ والافتراء اللذين تتعرض لهما على يد الزوج وأهله".

والعداء المستجدّ (أو المستعاد) بين الطائفة الشيعية والطائفة السنية وجده خليل مشجباً لتعليق "كرهه" لزوجته ونفوره منها. فهو يحيل سوء أخلاق زوجته ووقاحتها إلى كونها ارتدّت "إليهم" و"هم" مختلفون "عنّا". يقول: "نحنا لسنا كذلك" ("هم" – لدى طلب التوضيح – هي الطائفة المذهبية التي تنتمي إليها). ومن مظاهر عدم طاعتها له يذكر خليل مشاهدتها لقناة المنار (الناطقة باسم حزب الله) من

وراء ظهره. لكن الاختلاف "عنهم" لا يقتصر على سلوك زوجته فحسب، إنما على مجمل موقف أهلها منه وإشعاره، باستمرار، أنه "مختلف". فعائلة زوجته لم تقبل به زوجاً بسهولة حين طلب يد ابنتهم لأنه سنّي، وهم يشعرونه وكأنه "عدوّ"، وهو لا يقبل دعواتهم إلى الأكل، وحماته تتّهمه بأن امتناعه عن الأكل عندهم سببه أنهم على المذهب الشيعي.

وفي محاولته لتبخيس زوجته وأهلها، يحيل جميل الماروني طلب زوجته الانفصال عنه لدى المحكمة الروحية إلى ميول طائفتها المذهبية، موضحاً لنا أن زوجته تستسهل الطلاق بسبب انتمائها إلى المذهب الأرثوذوكسي؛ وللدلالة على ذلك يشير جميل إلى أن اثنين من إخوتها مطلّقان.

ولا يظهر موقع الانتماء الطائفي في العلاقات الداخل – أسرية لدى اختلاف طائفتَي الزوجين فقط، فهو يحضر أحياناً في محاولة بعض الأزواج لتحليل أوضاعهم والخلفيات الحاملة للنزاعات:

عادل الذي يعاني من تسلّط امرأته (يدعوها بـ"الرجل") يحيل سطوتها إلى ظاهرة عامة بين أهلها وأخواتها "حيث رجالهم نساء ونساؤهم رجال"؛ لكنه استثنى من أخواتها واحدة تزوّجت من شيعي من الضاحية الجنوبية فلم تقوَ عليه، لأنه "ذو سطوة استمدّها من السلطة التي يحظى بها الشيعة حالياً". في حين يفتقد هو السلطة بمواجهة استقواء زوجته عليه بسبب انتمائه إلى المذهب السنّي، فاقد السطوة، حالياً.

ويشكو نعيم استقواء زوجته عليه ونفورها منه ويحيله، على نحوٍ غير مباشر، إلى ابتعادها عن الدين وعن طائفتها. ومن تجلّيات ذلك سلوكها غير اللائق تجاه الأتقياء من مذهبه، وشتمها قاضياً من قضاة محكمتها، وعدم قبولها وساطته في نزاعهما، وأخيراً تعديل لباسها المحتشم ولهجتها الجبلية متشبّهةً بالنساء المدينيات ومبتعدةً عن أسلوب ملّتها.

الاستهلاك والاستعراض

أكثر الأزواج يشكون سوء أحوالهم المالية، وتراجع مستوى معيشتهم، وتبدّل نوعية الحياة التي عاشوها، أو تلك التي كانوا يطمحون أن تكون عليها، ويحيلون

ذلك التراجع إلى الأزمات الاقتصادية العالمية أو المحلية، وإلى الأوضاع السياسية المتدهورة في بلادنا. والتراجع في الحالتَين ليس بدون صلة مع توقّعات زوجاتهم وأولادهم من قدراتهم للاستجابة لحاجاتهم الأساسية، ولكن أيضاً السلوك الاستهلاكي للسلع وللخدمات ولفرص الترفيه. وكما بيّنا، سابقاً، كان توافر المال وسبل صرفه موضوعاً محورياً في الخلاف بين الزوجين، وكان تعداد التقديمات والإنعامات حجةً أبرزها هؤلاء الرجال لدحض ادعاءات زوجاتهم بتقصيرهم في الاستجابة لحاجاتهم الاستهلاكية.

ويبرز على أرضية دحض الأزواج لصدقية شكاوى الزوجات من تقصيرهم في المجال المالي عامل خارج – أسري هام هو النزعة الاستهلاكية بغرض الاستعراض أمام آخرين:

يشكو منير من تبذير زوجته وعدم مراعاتها تراجع أوضاعه المالية؛ وذلك ناجم، لا عن كونها معتادة لدى أهلها على مستوى معيشي وعلى نوعية حياة باذخة فحسب، إنما بسبب خشيتها افتضاح أمر ضمور موارد زوجها المالية، فيتعيّن عليه أن يقترض المزيد من الأموال. والسبب؟ لا يجوز أن يكتشف أقرباؤها أن زوجها غير ميسور لأن ذلك يجعلها تخجل به. هكذا عليه أن يستأجر بيتاً في منطقة مرتفعة إيجارات البيوت فيها، وأن يشتري سيارة غالية الثمن. كما يفترض بهما ارتياد المطاعم نهار الأحد والسهر نهار السبت في الملاهي و"على منير أن يتدبّر الأمر!".

وجان لم يمنع نفسه من التبجّح أمامنا بقدراته المالية المبذولة في سبيل تدليل زوجته وابنتيه دحضاً لادّعائها في دعواها أنه استولى على أموالها المودعة في المصرف وزوّر توقيعها: فثياب زوجته تتجاوز قيمتها المالية الخمسين ألف دولار، وأظافرها تشبه أظافر طفلة بعمر عشر سنوات، فهي لا تجلي الصحون ولا تكوي الثياب، لأن العاملة المنزلية (والتصريح عن جنسيتها دليل إضافي على قدراته الاستهلاكية) تقوم بكل هذه المهام... وهو دعاها – في معرض الكلام عن اصطحاب ابنتَيه – للاحتفال بعيد ميلاد إحداهما بحفلة "لم يعرفها لبنان من قبل".

ومن مظاهر النزعة الاستهلاكية الاستعراضية لدى هؤلاء الرجال، مثلاً، تعيين أولويات لصرف الأموال على عمليات التجميل للزوجة، وتقويم الأسنان للبنات،

وتسجيل الأولاد في المدارس والمستشفيات ذات الأسماء الأجنبية، وتبديل السيارات والجهر بماركاتها إلخ. من أمور يلهث الناس عندنا للقيام بها، برغم استنزافها مواردهم أو تجاوزها قدراتهم، من أجل الظهور بمظهر يفترضونه لائقاً بهم، أو يحفظ ماء وجوههم، أمام الآخرين.

ولا ضرورة للتأكيد على انتشار الاستهلاك لوسائط الاتصال الحديثة بين هؤلاء الأزواج بمختلف مواقعهم الاجتماعية. وقد عرض بعضهم علينا رسائل نصّية أو تسجيلات صوتية أو صوراً على هواتفهم الذكية حججاً من أجل إثبات تبذير زوجاتهم، أو أناقتهن، أو جمال أولادهم أو حتى تعلّق زوجاتهم بهم، وغير ذلك. ولا يقتصر الأمر على ذلك؛ فنعيم، مثلاً، وكي يثبت أنه لا ينفرد في موقفه العدواني تجاه الجمعيات النسائية، عرض علينا تسجيلاً على هاتفه المحمول للحلقة التلفزيونية التي هاجم فيها إعلامي مشهور الجمعيات النسائية محمّلاً إياها مسؤولية تفاقم العنف ضد النساء في إطار أسرهن.

إلى ذلك، فنحن قلّما لمسنا في كلام هؤلاء الزواج نقداً لنزعة زوجاتهم الاستهلاكية؛ المشكلة لا تكمن في تلك النزعة (وهم غالباً استهلاكيون واستعراضيون بدرجة غير قليلة)، إنما في عدم تعاطف زوجاتهم حين يقصّرون عن تلبية متطلّباتهن وحين ينكرن ظرفية العجز عن تلبيتها لأسباب ذات صلة بتراجع قدراتهم المالية.

الخارج الافتراضي

لم يغِب الفايسبوك والواتس آب عن كلام الأزواج عامةً، لكنه لم يكن بارزاً في إذكاء المشاكل إلا لدى اثنين منهم:

كانت حادثة العنف الكبرى التي رواها لنا نزار قد أطلقتها مفاجأته زوجته تتكلّم عبر الواتس آب مع عشيقها، يقول: "... كانت تخونني على فراشي عبر الواتس آب. فاجأتها وهي تناجي شاباً بعمر ابنها..." المدهش أن زوجته كانت تناجي – وفق ادّعائه – رجلاً آخر في الوقت نفسه، وعبر الواتس آب أيضاً.

أما جميل فقد كانت ردود فعله على سلوك زوجته، الذي يدعوه بـ"جهلة (سنّ) الأربعين"، على الفايسبوك من الحجج التي تقدّم بها أمام القاضي ليدحض ادّعاءها

بخيانته. فإثر إقدام زوجته على مراسلة أشخاص على الواتس آب والفايسبوك من جنسيات أجنبية وعربية، طلب إليها الكفّ عن ذلك لئلا تتسبّب في مشاكل في العائلة و"للمحافظة على كرامتها"، لكنها لم تأبه. يقول: "رحتُ أراسل نفسي على هاتفَين موجودَين بحوزتي لأوهمها بأنني أتكلّم مع فتاة، وهذا أثار جنونها، واقتنعتْ أنني أعاشر عليها".

أما جورج الذي يشكو من تراجع اهتمام زوجته بممارسة الجنس، فقد ساورته شكوك بخيانتها له ويبحث عن دلائل لذلك بقوله إن لديها حساباً على الفايسبوك وتستخدم الواتس آب وقد جعلت pass word للتلفون وتعمل على تسكيره حين يعود إلى المنزل. وجان الذي شك بخيانة زوجته له، فتّش عن دلائل في حاسوبها وتلفونها الخاصّين بها.

وكما هي حال مستخدمي الفايسبوك والواتس آب، وغيرهما من شبكات التواصل الاجتماعية، فإن ذكرها في كلام الرجال بدا لنا مندمجاً في مفرداته على نحوٍ عفوي. كأن يقول فوّاز، مثلاً، في وصف زوجته غير الاجتماعية: "غير مثقّفة وغير اجتماعية وليس لديها أصحاب باستثناء ابنة خالتها وبعض العلاقات على الواتس آب". أو أن يقول نزار، تأكيداً لولعه الشديد بولدَيه، إن نشاطه على الفايسبوك يقتصر على وضع صورهما والتعليقات عليها إلخ.

الخارج – أسري المرفوض

الطائفية والخضوع للقيم الاستهلاكية الاستعراضية مثلان عن العوامل الخارج – أسرية المؤثّرة في ديناميات العلاقات بين الزوجين؛ وقد لا تصلح تسميتهما بـ"الخارج" بسبب تأصّلهما في سلوك هؤلاء الرجال واتجاهتهم. لكن ما يعلنونه متطفّلاً عليهم، وصادماً لهم، كان اصطدامهم بالدولة – بأجهزتها القانونية والأمنية، وأيضاً بالمنظمة غير الحكومية التي خوّلتها الدولة رعاية تنفيذ القانون ٢٠١٤/٢٩٣. وحين قابلناهم كانوا ما زالوا غير قادرين على استيعاب تبِعات ذلك الاصطدام عليهم. فهم يدركون تدخّل الدولة تعدّياً على مجال سلطتهم – المجال الخاص – الذي افترضوه محرّماً على غيرهم، فبات مشرّعاً أمام أشخاص ومؤسسات خارج دائرة تأثيرهم. فما كان

منهم إلا أن يبخّسوا من شأن هذه الأجهزة ومن نزاهة أشخاص المنظّمة المذكورة، لاجئين هرباً منها إلى القوى التي يفترضونها واقفة إلى جانبهم، من جهة، وأنها تملك، من جهة ثانية، تأثيراً يعطّل نفوذ هذه المؤسسات. هم لجأوا إلى القوى العائلية والطائفية والسياسية، لدى توافرها.

IV
المرأة والقانون والمجتمع
اتجاهات وآراء

تمهيد

لا يتوافق الباحثون في علم النفس الاجتماعي حول طبيعة الصلة بين الاتجاهات والسلوك. فيؤكد بعضهم أن إعلان اتجاه أو موقف تجاه مسألة، أو تجاه شخص أو مجموعة بعينها (إثنية، وطنية، جندرية إلخ)، أو تجاه مؤسسة أو حدث إلخ... هذا الإعلان كشّاف، بالضرورة، عن سلوك متناسب مع هذا الاتجاه أو ذاك الموقف؛ فيما يقدّم آخرون براهين تنفي وجود هذه الصلة، فلا يسعنا التنبؤ بسلوك شخص إزاء مسألة مطروحة استناداً إلى موقفه المعلن، مثلاً، حولها.[1]

من جهة أخرى، وجد الباحثون أن ما يدفع شخصاً ما إلى التصريح عن مواقفه بطريقة معيّنة، أمام باحث خاصّةً، هو ميله لأن يُطلق آراء مرغوبة اجتماعياً، أو ما يُعرف في الكلام الشائع بـ"التزامه الصواب السياسي". المبحوث، في هذه الحالة، ينحو لأن يتخذ موقفاً، أو يُبدي رأياً، يفترضه موقف الباحث نفسه من المسألة المطروحة، ليظهر أمامه بمظهر "الطيّب"، مستثيراً لديه التعاطف أو الشعور بـ"وحدة الحال". وهو اتجاه رصده الباحثون في علم النفس الاجتماعي وعملوا على إيجاد وسائل

١ وذهبت فئة ثالثة إلى إثبات العكس تماماً: في أن سلوكاً معيّناً يُفضي بصاحبه إلى تبنّي اتجاه متناسب مع ذلك السلوك. ويفعل الشخص ذلك درءاً لما يعرف بـ"التنافر المعرفي" الذي يولّد لدى الشخص مشاعر من الانزعاج: فإذا اضطر شخص ما إلى انتهاج سلوك ينافي اتجاهاته، عاد فعدّل اتجاهاته لتتناسب مع ذلك السلوك. هذه النظرية لها تطبيقات مهمّة في موضوع التأهيل النفساني للمعنّفين.

لتحييد أثره على المسألة قيد الدراسة.

في كلام الأزواج الذين قابلناهم سمعنا آراءَ ومواقفَ تجاه القانون والمحكمة والقاضي والمخفر والجمعيات النسائية... أي الأشخاص والمجموعات والمؤسسات المعنوية والواقعية المعنية بقضيتهم. وحين لم تُذكر هذه المسائل في سياق المقابلة الأولى، حاولنا استقصاءها في لقائنا الثاني معهم (انظر الملحق رقم ٢). هكذا حصلنا على مواقفهم المُعلنة من مسائل مختلفة، ارتأيناها ذات صلة بموضوعنا. وهذه اشتملت على الموقف من: (١) تدخّل الدولة في الحياة الأسرية متمثّلةً بقانون "حماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري"؛ (٢) حق الزوج في تأديب زوجته؛ (٣) تعنيف النساء والرجال المعنِّفين لزوجاتهم؛ (٤) تطوّر المرأة المعاصرة؛ (٥) الحركة النسائية التي تناضل من أجل تحصيل حقوق النساء؛ (٦) موقف الإعلام من موضوع العنف ضد المرأة إلخ.

الموقف من المرأة ومن قضاياها

كلّ الأزواج المبحوثين، دون استثناء، صرّحوا عن رفضهم تعنيف النساء في إطار أسرهم، واستنكروا اغتصاب الأزواج لزوجاتهم، وعبّروا عن اعتقادهم بأن الأزواج غير مخوّلين تأديب زوجاتهم. هم داعمون لتطوّر المرأة – بتحفّظ أو بدونه. وأكثرهم داعم لقضايا المرأة. على أن إجاباتهم عن أسئلتنا المثبتة أعلاه، وإن بدأت في شقّها الأول داعِمة للمرأة ولقضاياها، ما لبثت أن تبعتها شروط تُبقي القليل من ذلك الدعم، بل تنطوي على تعصّب ضدهن "غير واع" لكونه تعصّباً. فيصحّ القول إن اتجاهات هؤلاء الأزواج ليست بدون صلة مع سلوكهم، وإن الجهد المبذول للتصريح عن موقف "صائب" لم يسعفهم في إخفاء تعصّبهم.

منير، الكارِه لعنفه والذي يحاول التخلّص منه، صرّح لنا بأنه لا يحق للزوج تأديب زوجته، وبأن مشاكل الزوجَين ينبغي أن تعالج بالحوار بين متساويَين؛ ويرى أن الحقوق والواجبات هي لكلٍّ منهما بالتساوي، ويرفض جعل الممارسة الجنسية في إطار هذه الحقوق أو الواجبات. هو نصير لحقوق المرأة وللمنظمات النسائية العاملة على تحصيل هذه الحقوق.

فوّاز يناصر الجمعيات النسائية في مطالبتها بحقوق المرأة، ولا يعطي الزوج الحق في تعنيف زوجته ولا تأديبها ولا إجبارها على الجِماع. لكنه يناصر الشرع في نبذ المرأة الناشز و"يعذر" الأزواج المعنّفين الواقعين تحت الضغوط الثقيلة المفروضة عليهم بسبب كونهم مسؤولين عن/قوّامين على نسائهم.

منير وفوّاز "لا حكم عليهما"، ويسعيان للتخلّص من عنفهما عبر الخضوع للعلاج النفسي طوعياً. ماذا عن المتهمّين بتعنيف زوجاتهم؟

حين سألناه عن الحركة النسائية، وجد جميل فرصةً إضافية للهجوم على منظمة غير حكومية بعينها. بعد توضيح عبارة الحركة النسائية المقصودة في سؤالنا، عاد فصرّح أنه، بحكم انتمائه إلى حزب سياسي تتبوّأ فيه النساء مراكز عليا، ضد التمييز الجندري. وهو ضد تعنيف الزوجة ولا يرى أن للزوج الحق في تأديب زوجته... وهل يرضى أن تعنّف ابنته أو أمه أو أخته؟ جميل يماثل بين المرأة المعاصرة والمرأة العاملة. يقول إنه لا يجد بأساً في عمل المرأة، شرط أن تؤدّي أدوارها المنزلية كاملة. هو لا يعرف امرأةً عاملةً واحدة حصّلت أموالاً تتجاوز قيمتها ما تحتاجه شخصياً من زينة وثياب، ومع ذلك تمنّن زوجها وتتذمّر من العمل وتدّعي أنها مرهقة طوال الوقت.

يدّعي نعيم – الملتزم دينياً – أن الدين لم يُنصف المرأة. هو نصير للمرأة التي يظلمها زوجها ويرى أن الزوج غير مخوّل تأديب زوجته. هو يعتقد أن تطوّر المرأة المعاصرة مهمّ، شرط أن تبقى الزوجة والأم المثالية، لا أن تصبح "عاهرة". موقفه سلبي من الجمعيات النسائية لأنها "تحرّض النساء على أزواجهن". وهو مع الحركة النسائية شرط أن تقودها ليندا مطر (الناشطة العريقة في "لجنة حقوق المرأة")، لا المنظّمة غير الحكومية التي جعلتها المحكمة الراعية لتطبيق حكم القانون ٢٠١٤/٢٩٣.

يناصر سمير تطوّر المرأة شرط ألاّ تصبح "رجل" البيت، ولا أن تتصرّف كما لو أن الرجل غير موجود. هو ضدّ تعنيف الزوجة، ويرى أنه لا يحق للزوج ممارسة الجنس مع زوجته عنوة. وعن الحركة النسائية يقول: إنها أضرّت بدور العائلة؛ إذ لولا الجمعيات النسائية لما تمرّدت زوجته عليه.

ويتبنّى خليل المفهوم "الشعبي" للمرأة المعاصرة، ويرى أن النساء بِتْن في أيامنا المعاصرة "داهيات"... لكنه استطرد قائلاً إنه مع تقدّم المرأة ويدعمها في تحرّرها

بحدود، فلا تعود من "السهرة مع صديقها في آخر الليل".

وجورج، أخيراً، يعلن أن لا مشكلة لديه مع المرأة المعاصرة، لكنه لا يؤمن بالمساواة بين الرجال والنساء (وهل يستطيع الرجل أن ينجب؟).

الإعلام ودوره

تناول الإعلام موضوع العنف ضد النساء وأسهمت قنواته المختلفة – القديمة منها والحديثة – بجعل الموضوع من مكوّنات الخطاب السياسي والاجتماعي العام عندنا. صحيح أن تناول الإعلام للموضوع لم يكن بالمستوى المطلوب[١]، ونال نقداً من المعنيين بنشر ثقافة مناهضته بسبب الأسلوب الفضائحي الذي شاب بعضه، إلا أنه أسهم بتنفيذ مضمون الشعار الذي أطلقته المنظمات النسائية في أواسط التسعينيات الذي نادى بضرورة "كسر الصمت" حول ظاهرة العنف ضد النساء المتفشية بيننا، في مقابل تستّر حُماة حرمة الأسرة عليه[٢].

ونحن سألنا الأزواج عن رأيهم بالإعلام، وبالأسلوب المتّبع في نشر ثقافة مناهضة العنف ضد النساء في أسرهن، فجاءت إجاباتهم متناسبة مع متابعتهم للإعلام ومع اتجاهاتهم نحو تداول شؤون الأسرة وأفرادها في المجال العام. هكذا، تقدّم متابعو الإعلام – التلفزيون تحديداً – بآراء تفصيلية، لكن انتقائية: فرأى بعضهم أن تدخّل الإعلام غير مرغوب فيه وأن دواخل الأسرة ليست من شأنه؛ خاصةً وأنه يعطّل دور العائلة في نصح الزوجَين وإرشادهما. أو هو متدخّل مرغوب في تدخله حين بيّن دور الجمعيات التي تحرّض النساء على التمرّد ضد أزواجهن؛ الأمر الذي أدّى إلى المزيد من ارتكاب العنف ضدّهن. أما غير المتابعين للإعلام فتقدّموا بوصف مقتضب: فإما أنه يقوم بدور "بشع" دون تفصيل ذلك، أو أنه يحرّض النساء على الرجال، أو أنه يبالغ في إبراز الموضوع، أو أنه يخترع أنماطاً من العنف غير

١ انظر (عيسى، ٢٠١١).

٢ صرّح ٩٧% من عيّنة استطلاع الرأي، المنفّذ من جانب منظمة "كفى... عنف واستغلال" وIpsos marketing، أنهم سمعوا بالعنف الأسري بواسطة وسائل الإعلام: الأخبار التلفزيونية (٧٧%) تليها البرامج الحوارية (٥١%) ومن ثمّ وسائل التواصل الاجتماعي (الأشد ارتفاعاً لدى الشباب ٣٥% منهم) (منظمة "كفى..." وIpsos marketing، بيروت، ٢٠١٦).

موجودة، كالعنف المعنوي، مثلاً... هذه آراء المتّهمين. أما ملتمسو العناية النفسية فهم داعمون لدور الإعلام في نشر المعرفة حول العنف الأسري ويرون أن دوره جيّد في إلقاء الضوء على الظاهرة.

القانون والمجتمع

تبايَنَ الموقف من قانون حماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري تبعاً لتبايُن مواقع الأزواج من تبِعاته عليهم وعلى أسرهم: تدخّل الدولة – ممثّلةً بالقضاء المدني وبالقوى الأمنية، أو تدخّل المجتمع – ممثلاً بالإعلام وبالمنظمة غير الحكومية التي خوّلتها المحكمة متابعة قضايا المتّهم وأسرته. فمَنْ لم يختبر العلاقة مع أجهزة الدولة القضائية والأمنية كان داعماً للقانون المذكور دون تحفّظ؛ وهذه هي حال الأزواج غير المتّهمين في عينتنا – معنّفي زوجاتهم، الذين يخضعون للعلاج النفساني:

يقول فوّاز، مثلاً، إن تدخّل الدولة في الحياة الأسرية أمر مطلوب. على المعتدي أن يُحاسَب أينما اعتدى، داخل البيت، كما في خارجه.

ويحبّذ منير تدخّل الدولة في الحياة الأسرية لحماية المرأة من العنف، ويشمل ذلك موقفه الإيجابي من القانون ٢٠١٤/٢٩٣؛

لكن المتّهمين الذين ينفّذون حكم القضاء بـ"عدم التعرّض" لزوجاتهم اتّخذوا مواقف أكثر تعقيداً. هذه المواقف توزّعت بين رفض مطلق وبين قبول متجاذب. وحجّة الرافضين أن تدخّل الدولة في الأمور الأسرية يقوّض الأسرة ويخرّب وظائفها:

جورج، مثلاً، ضدّ تدخّل الدولة في الحياة الأسرية، وضدّ القانون ٢٠١٤/٢٩٣ تحديداً، لأنه يُفضي، برأيه، إلى "خراب البيوت"، محبّذاً حصر موضوع الخلافات الأسرية في إطار العائلة – والدَي الزوجَين أو أخي أحدهما الأكبر.

وبعضهم الآخر يجد أن العائلة الممتدة هي الحصن الحصين للأسرة، وينبغي أن تكون هي الراعية لمصلحة الأسرة، محيلاً موقفه إلى الطائفة التي ينتمي إليها. يقول نعيم: "نحن، الموحّدين الدروز، نحلّ مشاكلنا في إطار عوائلنا". ويصف القانون ٢٠١٤/٢٩٣ بـ"المشروع الذي أخلّ بتوازن العائلة".

هذا، وقَبِل آخرون القانون، من حيث المبدأ، شرط أن يُطبَّق بطريقة صحيحة.

ووجد أكثر من زوج صعوبةً في فصل موقفهم من القانون من تبِعاته عليهم:

فجان، مثلاً، يدعم مبدأ تدخّل الدولة في الحياة الأسرية، عبر قانون يحمي النساء من العنف الأسري. لكنه يرى أن من الضروري أن تتولّى المحكمة التحقيق في الشكوى قبل اتخاذ القرار بشأن المدّعى عليه، لا الاعتماد على إفادة المرأة وحدها، فلا تعدّ المرأة بريئة لكونها امرأة؛ إذ لا يجوز أن يُستغَلّ القانون لمصلحة بعض النساء ومآربهن، متبنياً مقولة "إن كيدهن عظيم".

يؤكد نزار أنه مع قانون حماية المرأة من العنف الأسري؛ لكنه يرى أنه يُطبّق بطريقة سيّئة. والدليل على ذلك، وفق رأيه، تكاثر حوادث قتل النساء إثر صدور القانون. وقد روى لنا استغلال زوجته للقانون ٢٠١٤/٢٩٣ بعد تلقّيها تعليمات من أختها تطلب إليها فيها توثيق الذرائع ضده، فراحت تضرب نفسها في مواقع مختلفة من جسمها حتى تصبح زرقاء وتصوّر تلك المواقع من أجل إثبات تعرّضها للضرب والحصول على مبتغاها – الانفصال عنه.

أمّا عادل فمعترض على إصدار قانون لحماية النساء من العنف لأن، وفق تجربته، الرجال هم الذين يتعرّضون للعنف من زوجاتهن. وهو إذ يطلب منّا الحماية من جور زوجته عليه، ومن تعنيفها له، يناشد الدولة إصدار قانون لحماية الرجل من عنف النساء.

في مواقف جان ونزار وعادل من القانون أثرٌ واضح لمواقعهم الراهنة مع القضاء.

ادّعاءات لم تصمد

المواقف المبدئية القابلة بقانون حماية النساء من العنف الأسري، التي أعلنها هؤلاء الأزواج، يدحض صدقَ حامليها بعضُ الكلام الذي رَشَح لدى سردهم تداعيات تطبيقه عليهم. فينال القضاة والمحاكم تهمة التحيّز وقبول التوسّط.

يتّهم جان قاضي الأمور المستعجلة الذي نظر في قضيته بأنه استجاب لضغوط شخصية أمنية مرموقة، وأخرى سياسية (يسمي أشخاصاً قاموا بالضغط المذكور) من أجل تغيير قرارٍ كان قد اتّخذه سابقاً، وفي روايته لاتصال كاتب المحكمة به لأجل إبلاغه "طلب الحماية" الذي تقدّمت به زوجته استهزاءٌ بقانون حماية النساء وسائر

أفراد الأسرة من العنف الأسري لـ"اختراعه ما يسمّى العنف المعنوي"؛ هذا الهزء تشارك فيها الطرفان، جان وكاتب المحكمة، بحسب روايته لنا.

يقول نزار إن القاضي متحيّز ضدّه لكونه صديقاً لأخي زوجته، فهما زميلان في الجامعة المرموقة نفسها. وقد نصحه "العارفون" بأن يعرض قضيته أمام المحكمة الروحية، بدل المحكمة المدنية؛ وذلك لأن أخا زوجته ومحاميها يملكان حظوة في المحكمة المدنية التي تتعامل مع قضيته. والدليل على ذلك أن القاضي المذكور رفض الاستماع إلى تفاصيل "خيانة زوجته" له، طالباً منه السكوت.

وسمير الذي بدا مهذّباً أمام القاضي، واعداً إياه بتغيير سلوكه العنفي وقابلاً الخضوع لتأهيل نفسي ثنائي، أسرّ لنا أن "القانون هو درجة أدنى في سلّم اهتماماته" وأنه مستعد لمقاومة تنفيذه بقوة السلاح إذا قضى (القانون) بسلبه حضانة ابنه (كذا).

أما خليل فعبّر عن الخوف الذي بات يعتريه بعد صدور القانون، وبعد صدور قرار الحماية لزوجته، وخاصةً أنّ القضاة يصدّقون ما تقوله زوجته. هو يقارن ما حدث له في المحكمة بما حدث في المخفر، قبل صدور القانون، حين كان عناصره يطالبون زوجته بمصالحة زوجها ويخفّفون، ساخرين من زوجته، من وقع ما حدث، غير مصدّقين شكاواها ضدّه.

إذا كان خليل يحمل ذكرى غير سيئة عن علاقته مع المخفر، فهذا ليس موقف آخرين ممن ذاقوا "طعمه". يخبرنا ياسر أنه بنتيجة شكوى زوجته حُشر في مخفر – "ذلك المكان الوسخ مع هؤلاء الناس... وهو لا يزال لا يصدّق أن يصل الأمر بزوجته بأن تحشره في مكان تنبعث منه كلّ هذه الروائح الكريهة ليشعر بنفسه وكأنه مجرم". هي صدمة أثّرت فيه كثيراً، وتأكّد له من خلالها كره زوجته له. هي تجربة يعجز عن نسيانها.

أخيراً، فإن جان الذي حرص على أن يكون كلامه "صائباً سياسياً"، لم يمنع نفسه من التبجّح أمامنا؛ فهو أخبرنا أنه وجّه ما يشبه "التهديد" للقاضي، إذ قال له: "أريد أن أنصحك نصيحة. نحن العائلة الفلانية أقوياء. صحيح أننا ذوو أخلاق ونحترم كلّ الناس، لكن إذا خرج أولادي من البيت (إثر حصول أمّهم على حكم بذلك) سترى ماذا سيحدث خلال خمس دقائق. لا تنسَ أن عددنا يرقى إلى (يذكر رقماً)".

بين المحكمتَين

يدرك الأزواج المتّهمون أن المحاكم المذهبية تُبدي رأفةً بحالهم. ومن آيات ذلك، مثلاً، أنها لا ترى إلى العنف الذي يمارسونه على زوجاتهم مدعاة لبطلان الزواج أو للطلاق، بحسب الحالة. كان يلزم أن تعيد زوجة ياسر، مثلاً، صوغ عقد الزواج بينها وبين زوجها على نحوٍ يسمح لها بتطليق نفسها منه إذا لم يتوقف عن ضربها، وكان عليها أن تأتي بأربعة شهود على ضربه إياها. لكنها حصلت، استناداً إلى تقارير من الطبيب الشرعي، على حكم يقضي بـ"منع التعرّض" لها بسهولة نسبية.

نزار وزوجته مثلا أمام الكاهن ليخبرهما أن شروط بطلان الزواج لا تشتمل على الضرب، حتى إذا كانت المرأة "مهشّمة". هكذا، تلجأ زوجته إلى المحكمة المدنية، فيما يلجأ هو إلى المحكمة الروحية.

ويتّهم جميل زوجته بأنها لم تنتظر حكم المحكمة الروحية القانوني بالهجر الموقت، بل اتجهت نحو المحكمة المدنية بوصفه الحل "الأسهل" للحصول على مكاسب مالية تفترضها، بخلافه، حقّاً لها. وهو يأمل أن تقبل المحكمة الروحية بحججه ضدّ زوجته لنيل "الهجر الموقت على مسؤولية الزوجة" الذي ينطوي على إعفائه من النفقة المستحقة لزوجته.

عداء المنظّمة غير الحكومية

يزداد الموقف حدّةً وعدائية كلّما ابتعدنا عن القانون مروراً بالمحكمة المدنية وقضاتها، وصولاً إلى قوى الأمن المكلّفين تنفيذ الأحكام – من الأكثر "تجريداً" إلى الأكثر ملموسية. هكذا تُصيب المنظّمة غير الحكومية التي أوكل القضاء إليها متابعة تنفيذ قرارات المحكمة، واضعاً إيّاها على تماس مباشر مع الأزواج المتّهمين... هذه المنظّمة نالت النصيب الأكبر من العدائية، ويُحاك حول دورها أوهام وأقصوصات تختلط بعداء هؤلاء لهذه المنظّمة، وبمخاوفهم منها. هذا العداء وتلك المخاوف ناجمان عن تصوّرات تُسبِغ على المنظّمة المذكورة قدرات لا تشي بجهل هؤلاء الأزواج بآليات صوغ القوانين فحسب، إنما أيضاً بجهلهم بآليات تطبيقها. هكذا تبدو

المنظّمة التي أوكل إليها القضاء مهام متابعة تنفيذ الأحكام الصادرة بحقّ المتهمين. هذه المنظّمة بدَتْ في كلامهم واحدة من أهم المسؤولين عن الأذى الذي أصابهم. وقد صبّ أكثرهم جام غضبه عليها:

فهي، بحسب سمير مثلاً، مسؤولة علن تحريض الزوجة على زوجها؛ إذ لولا الخدمات التي تقدّمها للزوجة "التي تلقّت صفعة" من زوجها، لما تجرّأت وتقدّمت بشكوى ضدّه. بل هي تجعل النساء يشعرن بالعيب إن سامحْن أزواجهن على تلك "الصفعة". ثمّ إنها باتت تنوب عن الأهل كمرشدين لبناتهم، فتراجعت، مع صعود أهميتها، مساحة تأثير الأهل عليهن. ولولا المنظّمة هذه لكانت "نسيت" المرأة عنف زوجها مع الأيام – كما "ينبغي" لها أن تفعل.

ويختلط في ذهن بعض الأزواج موقع المنظّمة ودورها، لتبدو وكأنها كلّية القدرة omnipotent، بالرغم من أنها "لا تفهم شيئاً ممّا تفعله" – وفق ما قال خليل – الذي يعتقد أنها واحدة من بعض أجهزة الدولة. وخليل، الذي يتّهم أخاه أنه وراء تحريض زوجته عليه، يعتقد أن أخاه هذا، الموظف في واحدة من المؤسسات الحكومية، هو الذي عرّف زوجته على المنظّمة وأحضر لها البروشورات التي ترشد النساء المعنّفات إلى الطرق التي يتعيّن عليهن سلوكها لـ"النيل من أزواجهن"... أحضرها من المؤسسة الحكومية التي يعمل فيها.

وينحو هؤلاء الأزواج لأن يخلطوا بين اختبارهم الخاص مع هذه المنظّمة وبين "المعلومات" التي بحوزتهم عنها. هؤلاء "متأكدون" من معلوماتهم، ولا يبدو عليهم الاستعداد لتصحيحها. وقد دعانا نزار، مثلاً، إلى "ملاحظة " الأثر السيئ لصدور القانون على النساء، إذ تكاثر أعداد حوادث قتل النساء بنتيجة الصلة بين هؤلاء النساء والمنظّمة المذكورة. يقول نزار "إن كلّ النساء الثماني (؟) اللواتي تقدّمن بشكوى إلى هذه المنظّمة... قُتلن" (كذا).

ونعيم الذي يحرص على إسناد آرائه إلى مراجع "ثقات"، عرض علينا تسجيلاً لإعلامي مشهور يدعم موقفه الشاجب للجمعيات النسائية، عامةً، والمنظّمة المذكورة تحديداً. هو تضرّر مباشرةً من المنظّمة التي حرّضت زوجته على الامتناع عن لقائه لحلّ مسألة الطلاق في ما بينهما حبّياً. هو يرى أن العنف ضد النساء قد ازداد في أيامنا

بسبب التحريض الذي تنتهجه المرشدات الاجتماعيات العاملات في الجمعيات ضد الأزواج... "هؤلاء هن أسوأ أنواع البشر... وقد علّمن زوجتي البذاءة".

وجورج المناهض لقانون يقحم الدولة في الحياة الأسرية ويؤدّي إلى "خراب البيوت"، يحمل ضغينة ضد الجمعيات النسائية عامة، والمنظمة المذكورة خاصة. هو ينعتها بصفات بذيئة نأبى إدراجها. هو يعتقد أنه يشترك في موقفه من هذه المنظّمة مع جمعيات أخرى ومع رجال الدين تحديداً. وهو يُعلمنا ما قد تناهى إلى سماعه، من أن رجال الدين، وبعض الجمعيات، بصدد إقامة دعوى على هذه المنظّمة بسبب دورها المخرّب للحياة الأسرية (كذا).

لكن يبقى موقف جميل – الحزبي الملتزم – من القضاء ومن المنظّمة غير الحكومية المذكورة الأكثر مدعاة للتأمّل. فهو يقدّم نفسه على أنه معنيّ بالشأن العام، وقد ردّد صفته هذه مرات عديدة في لقائنا معه؛ لكن كلامه لا يشي بمعرفة بآليات إدارة شؤون هذا "العام" – دور القضاء وموقعه في الدولة وفي المجتمع أو طريقة عمله، مثلاً؛ إذ بدا القضاء وقوى الأمن، في كلامه، وكأنهما من "توابع" المنظّمة المذكورة. وهو يعزو إليها قدرات كبيرة، بدءاً من تحريض زوجته عليه، وانتهاءً بتأثيرها في القضاء في اتخاذ قراراتهم وتولّيهم تنفيذها. وهو يرى أن العنف ضد النساء ازداد بعد اتخاذ هذه المنظّمة "قرارها" بمعاقبة المعنّف في إطار أسرته (كذا).

الفصل الثالث

إغراء المقارنة

(مع الأدبيات السابقة حول العنف ضد النساء)

تمهيد

قلنا في مطلع هذه الدراسة إن الباحثات والباحثين كانوا قد اجتهدوا لدراسة العنف ضد النساء. وبُذل جهد لرصد هذه الأدبيات وإحصائها في أكثر من مراجعة ببليوغرافية. الدراسات الميدانية، من بين هذه الأدبيات، كانت أغلب عيّناتها نساء مبلِّغات عن العنف لدى منظمات غير حكومية. وقد جرى تشكيل هذه العيّنات عبر المنظّمات المذكورة وبواسطتها. هؤلاء النساء كنّ منخرطات في برامج دعم ومساندة لدى هذه المنظمات وكنّ مواضيع لدراسات عدّة راجعناها (كاتبة هذه السطور) في كتابنا **نساء يواجهن العنف**[1]. أي، إن هذه الدراسات قدّمت الموضوع من وجهة نظر النساء، حصراً. هؤلاء النساء استُجوبوا عبر وسائل مختلفة اشتملت على الاستمارة والمقابلات المفتوحة

١ في هذا الكتاب ايضاً ثبت بدراسة ميدانية تناولت أحوال اثنين وستين امرأة بلّغن عن العنف الذي تعرّضن له في إطار أسرهن لدى خمس منظمات غير حكومية خلال الأشهر الستة الأولى من العام ٢٠٠٩. وكانت وسيلة الدراسة استمارة قامت بملئها المرشدة الاجتماعية التي كانت تتابع المرأة المبلّغة عن العنف/المستفيدة من خدمات المنظّمة. (الجزء الثاني من (بيضون، ٢٠١٠)، وهو بعنوان "نساء يواجهن العنف: المبلّغات"، ص٩٧–١٩٤).

أو المقيّدة، جماعياً أو إفرادياً، حول مسائل اشتملت على أحوالهن وأحوال معنّفيهنّ الديموغرافية وعن الشروط المادية والإنسانية المحيطة بالعنف، أشكاله وأنواعه ووتيرته والشاهدين عليه، دوافع المعنّف المعلنة لممارسته، إطلاقه وإثارته، ردود الفعل المرأة وأهلها وأهل زوجها عليه، أسلوب التبليغ عنه ووجهته، سُبل تفاديه والتخلّص منه إلخ. وباستثناء حالات نادرة فإن هذه الدراسات نفّذتها نساء[١]. الجدير قوله إن الدراسات هذه تناولت الموضوع من زوايا مختلفة اشتملت على دراسة حالات ومقابلات واستقصاءات ميدانية وأبحاث أرشيفية إلخ.

المعنَّفات وأوصافهن

إن متابعة أحوال المعنَّفات عبر السنوات للأدبيات المنتجة حول الموضوع تشير إلى تعديل في أوصاف النساء واتجاهاتهن حيال العنف. ففي الأدبيات الأولى، مثلاً، يتبيّن للقارئ أن النساء المعنّفات اتّصفن بالهشاشة وقلّة الحيلة[٢]، ووصفن ذواتهن بـ"الحزينات والمكتئبات والمنهارات والعصبيات والمكبوتات والمنعزلات والمحبَطات"[٣]، وأعلنّ عن يأسهن من تغيّر سلوك معنّفيهن، وكن غير واثقات بقدرتهن على تحويل وجهة أقدارهن. في دراسة صيداوي[٤]، مثلاً، لم تتجه أيٌّ من النساء المئة (عيّنة تلك الدراسة) إلى جهة حكومية، كالمخفر مثلاً، لتقديم شكوى ضد معنّفها. ويكامل ذلك غياب الاعتراف بتعرّض الواحدة منهن للعنف في إطار أسرتها، وإغفال المعنيين بصلة الكآبة وجروحها النفسية والجسدية بالعنف، سواء كان هؤلاء عناصر من القوى الأمنية في المخافر أو مهنيين من الجهات الصحية[٥] والاجتماعية والقانونية ذات الصلة. إلى ذلك،

١ انظر الببليوغرافيا في (بيضون، ٢٠١٠). وقد رصدت الأدبيات المتنوّعة هذه أكثر من ببليوغرافيا ورافقت إصدارها عندنا نشرة دورية تسمح بتحيينها تباعاً، دورية تنسيق التي تصدر باللغتين العربية والإنكليزية عن "صندوق الأمم المتحدة للسكان والتنمية". انظر أعدادها على الوصلة:
http://www.unfpa.org.lb/Documents/TANSEEQ-6-Arabic.aspx

2 Abul- Husn, 1994))

٣ (صيداوي، ٢٠٠٢)

٤ المرجع السابق.

٥ في دراسة استقصائية للتشخيص الذي نالته نساء أُحلن إلى الطوارئ في مستشفيات كبرى في بيروت في العام ١٩٩٤ حاولت الباحثة تعيين نسبة النساء اللواتي نلن تقارير طبية بسبب تعرضهن للعنف =

فإن النساء في تلك الفترة لم يحظين بدعم ذويهن دائماً، بل إن نسبة منهن لم يُعلمن الأهل بالعنف الذي يتعرّضن له ونسبة أخرى حُرمن من اللجوء إلى منزل الوالدين لدى تركهن منزل الزوجية خوفاً من عنف أزواجهن الذي كان قد شكّل خطراً على حيواتهن[١]... كان هذا في أواخر التسعينات من القرن العشرين وأوائل القرن الحالي.

في الدراسات اللاحقة صرّحت نسبة ضئيلة من النساء المبلغات عن العنف لدى المنظمات غير الحكومية عن تقديم شكاوى لدى المخافر، ونسبة أقلّ منهن عن تقدّمهن بدعوى ضد معنِّفيهن لدى القضاء المدني، لكن قسماً من هؤلاء كنّ يتراجعن عن شكاويهنّ أو يسقطن دعاويهن على معنِّفيهن[٢]. ويتوقّع المهتمّون أن يسهّل القانون ٢٠١٤/٢٩٣ التبليغ عن العنف الأسري، سواء من جانب المرأة نفسها أو من جانب المنظمات الحكومية[٣] وغير الحكومية المعنية بموضوع مناهضة العنف ضد النساء. ويمكن رصد تطوّر التبليغ المتمثّل بالشكاوى لدى القوى الأمنية، أو إقامة الدعاوى أمام القضاء بإحصائها[٤] لدى هاتَين الجهتَين من أجل رصد تعديل عددي في التبليغ ليصبح نوعياً.

هكذا يغدو ارتفاع وتيرة التبليغ لدى القوى الأمنية والمؤسسات القضائية، قياساً على الوتيرة السابقة، علامة على تعديل في إدراك النساء لحقوقهن في توافر الأمن والسلامة داخل منازلهن، ومؤشّراً على النظر إلى ذواتهن بوصفهن مواطِنات لدى الدولة اللبنانية، لا رعايا لدى عوائلهن وطوائفهن؛ إن إدراكهن لمواطَنتهن هذه يجد

= المنزلي، فلم تجد من بينهن حالة واحدة! وكانت إجابة إدارة إحدى المستشفيات أن طاقمها المعالج لا يتدخّل في أمور السيدة الشخصية والعائلية. (Abu Melhem, 1994).

١ (بيضون، ٢٠١٠، ص١٦٤–١٦٨). هذا، فيما تجد الزوجة، وفق رواية الزوج (واستنكاره) في دراستنا هذه، دعماً وعوناً لها من أهلها بدرجة كبيرة.

٢ (شرف الدين وسكر، ٢٠٠٨) و(زلزل، ٢٠١١).

٣ تنفّذ بعض المنظمات الحكومية برامج داعمة للنساء المعنّفات، انظر: "العنف ضد النساء وواجبات الدولة اللبنانية" (بيضون، ٢٠١٢ب) على الوصلة:
http://74.220.207.224/article.php?id=156&lang=ar

٤ تبقى صدقية هذا الإحصاء رهناً بالتوثيق لهذه الحالات لدى قوى الأمن الداخلي ولدى القضاء ولدى الجهات الصحية. وهو أمر لمسنا غيابه في تحضير تقارير سيداو الرسمية المتتالية (كاتبة هذه السطور عضوة في "لجنة سيداو" في "الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية" التي كُلّفت من مجلس الوزراء لتحضير التقارير الرسمية الخمسة المتتالية المقدمة إلى لجنة سيداو – الأمم المتحدة).

صدى لدى مؤسسات هذه الدولة المعنية بهذه المسألة.

إن الأزواج المتّهمين بتعنيف زوجاتهم (والمعترفين به أيضاً) في دراستنا هذه يصفونهن، كما سبق وبيّنا، بأوصاف لا تشبه ما تقدّمه الأدبيات الأولى للمرأة المعنّفة. زوجاتهم، وفق ما يرون، متمرّدات على "قدرهن" الأنثوي ومخرّبات لرجولتهم. ولعلّ لجوء زوجات المتّهمين إلى القضاء كان بالنسبة لهم السلوك الأكثر مدعاةً لإبراز "شذوذهن" عمّا يفترض في الزوجة أن تكون: ملتزمة أدوارها ومعترفة بعلوّ سلطة زوجها وباتخاذه مرجعاً لها دون غيره. زوجات مبحوثي هذه الدراسة لا يشبهن أغلبية النساء المعنّفات في الأدبيات السابقة، لكنهن يشبهن شريحة منهن:

ففي إحدى الدراسات[1] يتبيّن، مثلاً، أن ١٣% من النساء قد بادرن إلى الردّ بالعنف على تعنيف أزواجهن (هذا فيما قامت أكثريتهن بسلوكات انسحابية أو تبدّدية ٤٧%). وهناك نسبة غير قليلة يعترفن أنهن استفززين أزواجهن، أو أنهن لم يقمن بواجباتهن في صيانة أسرهن، أو لم يستجبن لحاجات أزواجهن الجنسية إلخ. هؤلاء لا يجدن، بالرغم من ذلك كلّه، مسوّغاً للعنف الذي تعرّضن له، فكان أن طلبن المساعدة لوقفه عنهن، وذلك مقابل نسبة الثلث من المجموع صرّحن بأن المعنّف لم يوفّر حجةً لعنفه أو غير ذلك من حجج. وهناك نسبة أخرى أعربت عن مشاعر الغضب والرغبة بالانتقام والعدوانية تجاه المعنِّف (مقابل النسبة الأكبر التي شعرت بالدونية وبالذنب). هناك نسبة تصل إلى أكثر من ٨٠% أعلمن ذويهن بالعنف الواقع عليهن، نسبة ٤٢% منهن طلبن مساعدة جهة خارج – عائلية (مؤسسة حقوقية، حكومية، إعلامية، صحية)، وكلهن طلبن مساعدة منظمة غير حكومية بحثاً عن حلّ لمواجهة المعنّف.

إن ما سبق يشير إلى أن أغلب النساء في العام ٢٠٠٩ (تاريخ إجراء المقابلات في الدراسة المذكورة) هن، على الأرجح، غير ما كنّ عليه في العام ٢٠٠١ (تاريخ مقابلة المعنفات في دراسة صيداوي، مثلاً). ويمكننا القول إن شريحة منهن لم تعد

١ (بيضون، ٢٠١٠)، ص١٣٩–١٤٤.

قابلة بالعنف، ولا هي عاجزة عن مواجهته. وإثباتنا هذه النسب[1] (وهي ذات دلالة ضئيلة لكون الدراسة مَقْطَعية cross sectional ولكون العيّنة مناسبة) للقول إن زوجات المبحوثين في دراستنا، اللواتي يتّصفن جميعهن بالتمرّد على عنف أزواجهن وإقامة الدعاوى القضائية عليهم... لا تشبه أكثريتهن النساء في الدراسات ولا الأدبيات الأولى. الجدير ذكره أن نسبة النساء الرافضات للعنف الزوجي في العينات المدروسة في الأبحاث الميدانية اللاحقة تزداد مع السنين بأشكال مختلفة[2].

المعنِّف في مرآة زوجته

انشغلت الدراسات الميدانية المعنية بالعنف ضد المرأة بأوصاف الرجل المعنِّف الديموغرافية، ومن وجهة نظر النساء دائماً؛ وهي توصّلت إلى نتائج لا تختلف عن نتائج دراستنا التي أثبتناها سابقاً والتي تشير إلى أن المعنّف يسعه الانتماء لأية فئة اجتماعية وديمغرافية فلا تُستثنى أيٌّ منها (انظر صفحة ١٥٨). وتشير أيضاً نتائج الدراسات التي قارنت أحوال أهل الزوجَين الديموغرافية والاجتماعية، مثلاً، إلى تفوّق أهل الزوجة وفق مؤشرات مختلفة: العلم، مستوى مهنة الأب، عمل الأم إلخ. وهو ما لمسناه أيضاً في أسباب التوتّر بين الأكثرية من الرجال في هذه الدراسة وبين

١ تُحجم "مديرية الإحصاء المركزي" – المؤسسة الرسمية التي تجري مسوحات إحصائية دورية وتكون عيّناتها ممثّلة للمجتمع اللبناني – عن رصد نسبة النساء المعنّفات في أسرهن، فلا يسعنا إعطاء نسبة موثوقة لنسبة المبلّغات عن ذلك العنف إلى المواقع المختلفة (المخافر، القضاء، المراكز الصحية والاجتماعية الرسمية والأهلية إلخ). لكن في المسح الإحصائي الأخير، الذي نفّذته هذه المؤسسة في العام ٢٠٠٩، طرح سؤال في القسم ذي العنوان "استمارة المرأة" جاء على الشكل التالي: "أحياناً يكون الزوج متضايقاً أو غاضباً من أمور تفعلها زوجته. برأيك، هل يبرّر للزوج ضرب زوجته في المواقف التالية: ...؟" وقد أجاب حوالى ١٠% من النساء من الشريحة العمرية ١٥–٤٩ بـ"نعم". وكان المسوّغ الأهم لهذا الحق – برأي هؤلاء النساء – هو "إهمال المرأة لأطفالها". وتباينت الإجابات بحسب المناطق (الأكثر موافقةً على ضرب الرجل لزوجته في الشمال – المنطقة الأكثر فقراً – حيث وصلت النسبة إلى ٢٥%) وبحسب العمر (وافق على حق الزوج في ضرب الزوجة ٢٢% من النساء بين ١٥ و١٩ عاماً ولم توافق سوى ٨% من النساء من الفئة العمرية ٤٥–٤٩)، وانخفضت النسبة بين النساء المتعلّمات. انظر: (المديرية العامة للإحصاء المركزي، ٢٠١١).

٢ نكتفي بهذه الدراسة. والدراسات الميدانية الأخرى التي تناولت المبلغات عن العنف لدى المنظمات غير الحكومية توصلت إلى نتائج شبيهة. انظر الببليوغرافيا.

أهل الزوجة. كما وجدت هذه الدراسات أن نسبة المعنَّفات اللواتي يتفوّقن على أزواجهن في العلم والمهنة كانت كبيرة. ولعلّ نزوع الرجال في دراستنا للانشغال بالمال، وبالتقديمات التي وفّروها لزوجاتهم، مؤشّرٌ على شعورهم بأنهم مضّطرون لإثبات كونهم معيلين أساسيين لأسرهم، بالرغم من تفوّق زوجاتهم في العلم ومستوى المهنة عليهم.

لكن، وفي سياق تحليلهن لأسباب العنف الذي يمارسه الرجال عليهن، تنعت النساء أزواجهن بأوصاف شخصية لا تشبه الأوصاف التي نعت الرجال في عيّنتنا أنفسهم بها. المعنّف، برأي النساء في الأدبيات السابقة، يعاني من أمراض نفسية و"نقص في رجولته" و"نقص في العاطفة"، ولديه تقدير ذات منخفض، وقد نشأ في أسرة مفكّكة، فجاء نتيجة تربية "غير متوازنة" تعرّض خلالها إلى العنف؛ فيمسي تعنيفه لزوجته ناجماً عن محاكاته للطريقة العنفية التي سادت في أسرته الأولى. إلى ذلك، وصفت النساء شعور الرجل المعنّف بالدونية تجاه زوجته وأهلها[1]؛ وذلك لأن أغلبيتهن ينتمين إلى شريحة اجتماعية تفوق علماً ويسراً من تلك التي ينتمي إليها المعنّف. على أن هؤلاء النساء لم يكتفين بإحالة عنف الرجال إلى السمات الشخصية، بل إن معاناتهن جعلتهن[2] يصطدمن بما أطلقن عليه "القيم الذكورية" المسوّغة للعنف ولتسلّط الرجال عليهن، وإلى خضوعهم للأفكار التقليدية، وتبنّيهم المعتقدات الدينية التمييزية جندرياً. ونحن لم نطلق على سلوك الرجال المبحوثين ولا على اتجاهاتهم صفة "الذكورية" ولا غير ذلك من صفات؛ وذلك التزاماً منّا بتجنّب مفاهيم تحمل دلالات قيمية. فالمعطيات التي تجمّعت لدينا عبر تحليل خطاب الرجال في عيّنتنا تشي بقِيَم لا تفوت القارئ النبيه، فتركنا له فرصة إطلاق الأحكام حولها. يبقى أن الجدير ذكره أن تحليل جلّ الرجال في دراستنا تناول أحوالهم وأحوال زوجاتهم الشخصية والأسرية، فلم يحِل أيٌّ منهم مصاعبه، أو مصادر مآزمه، إلى النظام الاجتماعي – كما فعلت بعض النساء

١ (بيضون، ٢٠١٠)، ص١٣٤–١٣٥.

٢ كانت التعبيرات التي تحيل العنف والتمييز القائمَين على الجندر، تلقائياً، إلى النظام الأبوي/البطريركي تظهر خاصةً في المقابلات الجماعية التي أجرتها بعض الباحثات في موضوع العنف أو العلاقات الأسرية . انظر مثلاً (صيداوي، ٢٠٠٢) و(شرف الدين وشحادة، ٢٠١٢).

في دراسات سابقة[1]، مثلاً.

في حين أغفل الرجال المتّهمون في هذه الدراسة الكلام عن عنفهم، وأنكره أكثرهم، أو خفّفوا من أهميته، أو جعلوه محصوراً بالعنف الجسدي، أو افترضوه من "طبيعة الأمور" إلخ، فإن النساء في الأدبيات التي تناولته أسهبن في وصفه وفي تعيين أشكاله وأنواعه؛ وذلك في الشهادات التي تقدّمن بها شفوياً أو في وسائل الإعلام المرئية خاصة وفي المقابلات غير المقيّدة التي أجريت معهن وبين جدران غرف الاستماع والمساندة إلخ. وقد جمعت الدراسات الميدانية هذه الأشكال والأنواع في استماراتها[2] تفصيلاً، ونتائجها تشي بـ"إبداع" في ابتكار أساليب التعنيف والتعذيب يتجاوز الخيال. وفيما لم يستطع أكثر الرجال في عينتنا الإجابة عن طلبنا إليهم وصف وقع العنف على زوجاتهم، فإن النتائج في هذه الأدبيات ترى أن أثر التعنيف النفسي والمعنوي والاقتصادي (لا الجسدي فحسب) على النساء مدمّر لصحتهن النفسية[3]. هذا، وتشير دراسات ميدانية أن قلّة من المعنِّفين يطلبون المغفرة من زوجاتهم. ولعلّ قيام بعض هؤلاء الرجال، وفق النساء المعنَّفات، بممارسة الجنس مع زوجاتهم إثر التعنيف من بعض الدلائل على غياب ملَكَة التعاطف الوجداني لديهم[4].

العنف والعلاقة بين الزوجين

في ما يطول إلى العنف، أسبابه وأشكاله وما يطلقه وما يليه، فإن مساحة التقاطع بين ما قاله الرجال في هذه الدراسة وما باحت به النساء في الدراسات السابقة، هذه المساحة قليلة؛ ففي حين، وكما ذكرنا مراراً، ينفي أكثرية الرجال في عينتنا تعنيف زوجته، فإننا

١ وكما تفعل كل الدراسات اللبنانية (وغير اللبنانية أيضاً) التي لا يُفوّت أيٌّ منها إدراج العنف ضد المرأة من التبعات التلقائية للنظام الأبوي/الذكوري/البطريركي والمنظومة الجندرية وما ينطوي عليها جميعها من التمييز الجندري، وذلك في منطلقاتها النظرية التي تتصدّر، في العادة، الدراسة الميدانية.

٢ (بيضون، ٢٠١٠)، و(سكر، ٢٠٠٩).

٣ انظر شهادة المعالجة النفسية (Majdalalni, 1994).

٤ بحسب إحدى الدراسات فإن ٤٤% من الرجال يتصرّفون بشكل طبيعي أو لامبالٍ، بل إن ١٩% يحاولون ممارسة الجنس مع الزوجة مباشرةً بعد حادثة التعنيف (بيضون، ٢٠١٠، ص١٤٥).

نجد في إحدى الدراسات[1]، مثلاً، جدولاً بنسبة النساء في عينتها من اللواتي لم يتعرّضن لأنماط العنف المعروفة.

فجاءت النتيجة هكذا:

نمط العنف الذي لم تتعرّض له النساء في العيّنة المدروسة	النسبة
العنف الجسدي	8%
العنف الكلامي	4%
العنف النفسي	0%
العنف الجنسي	17%
العنف الاقتصادي	13%
العنف القانوني	41%

وفي حين لم تسلم من العنف الجسدي سوى ٨% من العيّنة المدروسة، فإن العنف النفسي – وهو ما لم يعترف به الرجال في عينتنا – لم تسلم منه امرأة واحدة!

وبحسب إحدى الدراسات التي توسّلت المقابلة الجماعية لجمع البيانات، أشارت بعض النساء إلى العنف سبباً للنزاعات الزوجية، فيما لم يشر أيٌّ من الأزواج، وفي كل المجموعات البؤرية المشاركة في هذه الدراسة، إلى العنف بتاتاً.

ماذا عن العلاقة بين الزوجَين[2]؟

ينحو الرجال المبحوثون في عينتنا إلى تقديم صورة وردية عن علاقاتهم بزوجاتهم في بداية الزواج بهن، فيما تصرّح الزوجات، إن في الدعاوى التي تقدّمن بها أو في الأبحاث التي تكلّمن/استُجوبن فيها، بأن العنف كان مرافقاً للزواج منذ بداياته. ولعلّ اختلاف التصريحَين ناجم عن صبر الزوجة على عنف زوجها في البداية، لتبدو وكأنها

١ (بيضون، ٢٠١٠، ص١٥٠).

٢ في الدراسات التي تناولت عيّنات من الأزواج في أسر "سوية"، قلّما يلجأ الأزواج، وبحسب تصريحهم، إلى العنف وسيلةً لفضّ النزاعات مع زوجاتهم. بل إن الأكثرية تلجأ إلى الحوار. انظر، مثلاً، (شرف الدين وشحادة، ٢٠١٢)، حيث أعرب ٧٠% من المبحوثين عن اعتماد الحوار وسيلةً لفضّ النزاعات الأسرية.

غير معترضة عليه؛ ويؤكد ما تدّعيه إجابات النساء عن تساؤل الباحثين عن توقيت حادثة العنف الأولى وعن ردود فعلها عليها ليتبيّن أن المتوسّط الحسابي للمدّة بين بدء التعنيف وبين الإبلاغ عنه لجهة ما وَصَلَ، وفق بعض الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع، إلى أكثر من خمس سنوات. اللافت أنه، سواء بحسب كل هذه الدراسات أو بحسب دراستنا هذه، لم تجبر المرأة إلا في حالات معدودة على الزواج، بل إن زواجها انعقد بملء اختيارها. لكن ذلك الاختيار لم يبدُ لنا مستنيراً informed؛ وذلك لأن نسبة عالية من الزيجات قد عقدت حين كانت الزوجة صغيرة بالنسبة للمعدل الوسطي لعمر الزواج في مجتمعنا اللبناني[1]، وذلك وفق الدراسات كلّها، ودراستنا هذه ضمناً. (انظر الفصل الأوّل من القسم الثاني).

وتسود العلاقات الزوجية في الأسر التي تشهد العنف بين رأسَيها غياب الثقة في مناحٍ أساسية من حيواتهم. ولعلّ تبادل الاتهامات في مجالات متعددة من العلاقة بيّنة، لا تخطئ، على غياب هذه الثقة. ونحن لمسنا ذلك في الاتهامات بالخيانة، مثلاً، التي ساقها الرجال لزوجاتهم، أو بالعكس؛ كما في العلاقات المالية[2] من اتهامات بالسرقة االمباشرة أو سحب الأموال باسم الطرف الآخر، التصرّف بالمقتنيات دون استشارة الآخر، وبالبخل والتبذير وصرف الأموال أو إخفائها عن الآخر؛ وكما في العلاقات المالية، الحال هو نفسه في العلاقات الاجتماعية حيث يسود الكذب والاتّهام بالكذب وإخفاء المعلومات، أو حتى إخفاء مواقف سياسية أو دينية بين الطرفَين إلخ. ونجد لذلك صدى في الأدبيات السابقة، حيث تعبّر النساء صراحةً عن اتهامها من قبل الرجل بأمور شتّى، لا تقتصر على الخيانة الزوجية. وفي إحدى الدراسات[3]، مثلاً، سُئلت المعنّفات عن معلومات عن أزواجهن – وبعضهن كن زوجات لمدد طويلة – فجاءت الإجابات بـ"لا أعرف" لافتة: أكثر من ٦٠% منهن لا يعرفن دخل أزواجهن،

١ هذا المعدّل يقترب من الـ٢٩ سنة وفق الإحصاءات المسحية الأخيرة (مديرية الإحصاء المركزي، ٢٠١١).

٢ يتفاوت التصريح عن استواء المال موضوعاً للخلافات بين الزوجين بحسب الدراسات والطرق المستخدمة فيها. ففي إحدى الدراسات، مثلاً، اختلفت نسبة الأزواج الذي صرّحوا عن خلافات مالية بين الطرفين بين النتائج المحصّلة من الاستمارة والنتائج التي نجمت عن تحليل أقوال المبحوثين في اللقاءات الجماعية focus groups (شرف الدين وشحادة، ٢٠١٢).

٣ (بيضون، ٢٠١٠)، ص١٣٨.

مثلاً، ولا يستطعن تقديم تقدير لقيمته، أو موقعه بين قيمتَين. ونسبة غير قليلة لا يعرفن أحواله وأحوال أسرته التعلمية ولا الاقتصادية ولا الصحية ولا القانونية. الأمر الذي يشير إلى ضمور مساحة التبادل الكلامي بين الطرفَين، وذلك في أفضل تقدير. وحين سألنا الرجال، في دراستنا هذه، عن مواضيع الكلام بينهم وبين زوجاتهم تلعثم أكثرهم في الإجابة، وبعضهم – من ذوي المهن اليدوية خاصة – لم يجد أكثر من "الكلام العادي" لوصف هذه المواضيع.

نذكّر القارئ أن كلّ مبحوثينا وصفوا العلاقة الجنسية مع زوجاتهم بـ"السيئة"، إن وُجدت، وأكثر من نصفهم عبّروا عن عدم رغبتهم بالعلاقة، راهناً. وبعضهم ذكروها في سياق الكلام عن "الحقوق والواجبات"[1] أو "السواء" في إطار العلاقة الزوجية، لا عن صلتها بالتعبير الحسي والعاطفي عن علاقاتهم بزوجاتهم، ولم يذكر تفاصيلها سوى اثنين، على سبيل مقارنة، تدهور الممارسة الجنسية راهناً، بالمقارنة

١ في إحدى الدراسات الميدانية التي اعتمدت التبادل بين النساء والرجال في إطار لقاءات جماعية، لا يختلف وصف الرجال، عامّةً، للعلاقة الجنسية في إطار الزواج كثيراً عن وصف الرجال في عيّنتنا. فهم يرون أن ممارسة الجنس حقٌ كرّسته الشرائع الدينية للرجل "في كلّ حين وعندما يشاء"، لكن دون عنف أو إكراه، وأنّ وجوب طاعة المرأة للرجل في هذا المجال متضمّن في عقد الزواج بينهما. على الزوجة، إذاً، الرضوخ لطلب زوجها، إن لم تكن هناك ظروف قاهرة تمنعها عن ذلك. وقد صرّح بعضهم أن المرأة العاملة أصبحت "تقايض مساهمتها المادية في نفقات الأسرة بالإمساك بقرار الجنس بيدها". والبعض الآخر يجد في تمنّع الزوجة عن زوجها جنسياً وسيلة "تمرّد وعصيان" وعدم الالتزام بالطاعة (كما ينبغي لها أن تفعل)، أو تعبيراً عن رفضها لزوجها أو تعلّقها برجل آخر؛ أو لعلّه (أي، تمنّع الزوجة) عارضٌ من عوارض نفسية – مرضية، أو تعبيرٌ عن اتجاهات تحسب الجنس "شيئاً دونياً وغير أخلاقي"، أو ربما إدراكٌ شخصي لالتزام بالدين. اللافت أن بعض الرجال "سهّلوا الأمر على المرأة بقولهم: يمكن إنهاء الأمر سريعاً (خلال دقيقتين) فلماذا الرفض؟" (كذا). هؤلاء يرفضون كلمة "اغتصاب" لوصف الإكراه المذكور.

بالمقابل، ترى النساء أن الجنس هو "علاقة متعة، لا علاقة خوف وترهيب" وممارسته محتاجة إلى "مناخ عاطفي" وإحساس بالأمان "لا إلى غصب وقهر" يحولانها إلى "علاقة ميكانيكية حيوانية"، مؤكّدين على حق الزوجة رفض الممارسة الجنسية ما لم تكن راغبة فيها. هذا الرفض يسبّبه، غالباً، سوء معاملة الزوج وعدم احترامه لها في مجالات أخرى من العلاقة الزوجية، الأمر الذي يؤثّر في إثارة الرغبة الجنسية لديها. وعلى الرجل تفهّم أسباب طلب زوجته تأجيل الممارسة الجنسية، أحياناً، فالإكراه على الممارسة الجنسية "حرام" لأنه بمثابة تجاهل لمشاعرها وأحاسيسها. ويجدر بالمرأة، برأيهن، عدم السكوت عن إكراه زوجها لها على تلك الممارسة التي وصفت من جانب بعضهن بـ"الاغتصاب الفاضح". يبقى أن بعض النساء تحفّظن عن رفع قضايا جزائية ضد الزوج بسبب ذلك (حطب، ٢٠١٣، ص٤٠–٤٤).

مع ما كانتْهُ سابقاً. وقد أبدى جميعهم نفوراً من العنف الجنسي، والوحيد بينهم الذي اتّهمته زوجته بالاغتصاب في نصّ الدعوى عليه أنكر وروى أقصوصة بديلة لحادثة الاغتصاب التي روتها زوجته، نافياً بذلك ادّعاءها.

في مقابل ذلك، فإن العلاقة الجنسية نالت حيّزاً غير قليل في كلام المعنَّفات في كل الأدبيات التي تناولت العنف ضد النساء. وفي الأدبيات الأولى، مثلاً، استقصاء من أجل تحصيل تعريف للاغتصاب، لم يجد بعض المبحوثين في إكراه الزوج زوجته على الجِماع اغتصاباً[1]. لكن ذلك ليس موقف المعنَّفات. فهن روَين فظاعة "الإكراه" هذا في شهادات كان بعضها على الملأ الإعلامي، ووثّقت في أفلام وفي في دراسة حالات جعلتها الباحثات[2]، أحياناً، ملحقة في الدراسة توفيراً لأمثال حسّية على ما يقال فيها. كما أن دراسات أخرى أثبتت نسبة النساء في عيناتهن اللواتي تعرّضن للاغتصاب من جانب أزواجهن، وهذه لم تكن قليلة، وقد جرت أحياناً بعد تعنيف جسدي أو تحت تأثير الكحول أو المخدّرات وصاحَبَتها أفعال يصحّ وصفها بالسادية وبالانحراف.

أخيراً، إذ أعرب كلّ المتّهمين عن رفضهم لتدخّل الدولة ومؤسساتها الأمنية والقانونية في حيواتهم الأسرية، وإذ عبّر أكثرهم عن عدائهم للمنظمات غير الحكومية التي "حرّضت" نساءهم عليهم، فإن المعنَّفات من الزوجات قد وجدن في هذه المنظمات الدعم والعون لمناهضة معنّفيهن. وتبيّن إحدى الدراسات[3] أن هذا الدعم، وذلك العون، قد أحدث لدى نسبة غير قليلة منهن تعديلاً في ظروف حيواتهن وأحياناً في شخصياتهن.

في دراسة لشرف الدين وشحادة، مثلاً، يصرف الثنائي في الأسر "السوية" ما يفوق وسطياً الساعات العشر أسبوعياً للحوار والتبادل في ما بينهما، ويكون موضوع الكلام، أساساً، الشؤون العالية تليها الشؤون الاجتماعية . الجدير ذكره أن الأكثرية في عينة هذه الدراسة، نساءً ورجالاً، ذكروا الحوار وسيلةً لفضّ النزاعات الأسرية (شرف الدين وشحادة، ٢٠١٢). لكن ما بيّنته دراستنا، أسوة بالدراسات السابقة،

١ نفّذت Wehbeh مقابلات معمّقة مع نساء بيروتيات من مشارب وانتماءات وأعمار مختلفة، ومع ناشطات من "الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة"، إضافةً إلى أشخاص افترضت الكاتبة أنهم على صلة بمعنّفات من مهنيين صحيين وحقوقيين وقوى أمن ورجال دين، بلغ عددهم – مجتمعين – أقل بقليل من أربعين شخصاً؛ Wehbeh، ٢٠٠٠)).

٢ مثلاً (شرف الدين وسكّر، ٢٠٠٨).

٣ (بيضون، ٢٠١٠)، ص١٨١–١٨٥.

أن الأسر العنيفة تختبر ضمور التواصل بين الزوجَين مصدره، أساساً، غياب الثقة المتبادلة بينهما؛ هذا الغياب يعزّزه تفاوتٌ في معاني المفردات، واختلاف في تأويل السلوكات، وتباين في محمولاتها الفكرية والشعورية لدى الطرفين... وذلك بدرجة كبيرة. ولعلّ هذا الضمور في التواصل من أهمّ الأسباب الداعية إلى "اليأس" الذي يعتري الأكثرية من الأزواج من احتمال تصحيح الحال بينهما، ونزوعهم صوب طلب الانفصال أو الطلاق، بوصفه الحلّ الأنسب لأحوالهم في أسرهم؛ هذا اليأس لمسناه في دراستنا هذه، ووجده الباحثون في الدراسات السابقة كلّها.

ختاماً

الأدبيات والدراسات السابقة التي تناولناها في هذا الفصل أُجريت قبل إقرار القانون ٢٠١٤/٢٩٣؛ ونحن نرى أن دراسة الأثر الذي أحدثه إقرار القانون المذكور على النساء ينبغي أن يكون على أجندا الدراسات النسائية والجندرية القادمة. إنّ إجراء دراسات موثوقة للأثر المذكور رهنٌ باتخاذ قرارات إدارية من الجهات الأمنية المركزية (مديرية قوى الأمن، مثلاً) وغير المركزية (المخافر، مثلاً) والقانونية (المحاكم المدنية والدينية، مثلاً) باعتماد آليات حديثة ودقيقة لتوثيق كلّ حالات العنف وسُبُل التعامل معها... وجعْل ذلك التوثيق متاحاً للباحثات وللباحثين، دون تحفّظ[١].

١ ونحن لمسنا بعض علائم قرار كهذا لدى قوى الأمن الداخلي، مثلاً، في حفل إطلاق التقرير بعنوان "قياس الوعي حول العنف الأسري في لبنان..." (كفى.. عنف واستغلال وIpsos، ٢٠١٦)، في بيت المحامي – بيروت، في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٦، حيث عُرضت على الحضور معلومات أوّلية تمثّلت بالأرقام التالية: بعد سنتين من إقرار القانون ٢٠١٤/٢٩٣، قُتلت ١٤ امرأة ضحية العنف الأسري، وصدر ١٥٧ أمر حماية من قضاة الأمور المستعجلة. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ وحتى نهاية العام ٢٠١٥ وثّقت ٥١ شكوى عنف أسري لدى مخافر قوى الأمن. في العام ٢٠١٥ استقبل مركز الاستماع في منظمة "كفى... عنف واستغلال"، مثلاً، ٧٧٢ ضحية عنف أسري؛ أي بزيادة ١٤٨ ضحية مقارنةً بالعام ٢٠١٤. نحن محتاجون إلى مقارنة هذه الأرقام بمثيلاتها في سنوات سابقة قبل الكلام عن أثر، وإن شكلي، للقانون ٢٠١٤/٢٩٣ على وعي النساء حول حقوقهن ذات الصلة بالعنف الأسري، أو على سلوكهن المتمثّل إن بالإبلاغ عن العنف الأسري لدى مراجع مدنية وقانونية، أو بإقامة الدعاوى القضائية على معنِّفيهن، أو بعدم التراجع عن دعاويهن عليهم – ولنا في دراسة الباحثة ماري روز زلزل في كتابها **شكاوى النساء**... (زلزل، ٢٠١١) دليلٌ على إمكانية القيام بدراسات من هذا النوع.

القسم الثالث

ما بعد روايات الرجال

(نقاش النتائج والتوصيات)

الفصل الأوّل

من السيطرة على الزوجة إلى امتلاك الذات

تمهيد

رسمنا، في القسم الثاني من هذا الكتاب، صورة لأحوال الأزواج الذين قابلناهم؛ وفيه حاولنا التزام الأمانة لأجواء رواياتهم ومقاصدها باستدعاء أقوالهم، وثبْت كلامهم – حرفياً تقريباً – لإبراز المعاني والقيم والأحكام المبثوثة في تفاصيلها. في هذا القسم، وفي نهاية "اللقاء" مع هؤلاء الأزواج، نبتعد قليلاً عن رواياتهم لالتقاط صورة لأحوالهم بعدستنا/العدسة الجندرية ومن منظورنا/المنظور الجندري[1].

١ المنظور الجندري gender perspective من بعض المقاربة الجندريةgender approach للبحث؛ وهو يتمثّل بتبنّي حالة من التيقّظ المنهجي لمفاعيل الجندر، ولأثره على المتغيّرات والوضعيات قيد الدرس أو قيد المعالجة، وذلك بتوسّل الأطر المفاهيمية، وباعتماد الأدوات الاستقصائية والتحليلية الآيلة إلى التنبّه للمعنى وللقيمة اللذين تسبغهما الثقافات الاجتماعية الأبوية على الانتماء لجنس الإناث أو لجنس الذكور البيولوجيَين. إن التيقّظ المذكور يسمح بالعمل على إبراز المعاني والقيم الساكنة في المعتقدات الشائعة حول النساء والرجال، والعاملة على إلغاء الوعي بالتناقضات الناجمة عن الظروف المادية والهيكلية المحيطة بالفئتين، وعلى "تطبيع" اللامساواة الجندرية.

إن التصريح بأن قراءتنا للنتائج، التي حصّلناها في هذه الدراسة، من منظور جندري، هو من خصوصية هذه المقاربة التي تنطوي على نقد ضمني للمقاربات التي يدّعي متبنّوها أنها حيادية. المقاربة الجندرية لا تعترف بـ"الحيادية" في البحث لأنها شكّاكة باحتمال حدوثها. لا ضرورة للتأكيد أن إطلاق صفة "الجندرية" على المقاربة لا يتعارض مع الجهد المبذول لجعل البحث متمتعاً بالموضوعية. بل العكس هو الصحيح؛ فالتصريح المذكور بمثابة تحفيز للقارئ ليكون أكثر تيقّظاً =

يبدو لنا أن ما يحرّك سلوك الأزواج كلّهم، برغم تنوّع سماتهم وتباين مُعاشاتهم، هو شعورهم بالعجز عن السيطرة على زوجاتهم، وإدراكهم لضمور مواردهم التي تسمح لهم بإدارة أحوال أسرهم، وَفق ما يشتهون. وتحاصرهم مصاعب تظهّر عجزهم، فلا يبدو أنهم قد اهتدوا إلى مواجهتها بوسائل تتجاوز ردود الفعل الآنية – وتعنيف زوجاتهم أهمّها – فجلبوا لأنفسهم مصاعب تجتاح أحوالهم الراهنة، لعلّ أهمّها مثولهم أمام المحاكم لمواجهة ادعاءات زوجاتهم عليهم.

تشخيص الأحوال

كما في الروايات الشعبية، بدأ الأزواج الذين قابلناهم بحكاية زيجاتهم. هم تزوّجوا بامرأة/حبيبة، غالباً، وواجهوا مصاعب غير قليلة في طريق "الحصول" عليها. أرادوها صغيرة السن، وبعضهم أرادها "غير متفتّحة"، كي يعملوا على تنشئتها على "أيديهم" – حسب ما صرّح به أكثرهم. حملوا في أذهانهم تصوّراً للزوجة سرعان ما تبيّن لهم أن زوجاتهم لا تشبهه، وأن "إرادة" تنشئتها، على مثال ذلك التصوّر، مشروع واجهته تحدّيات لم يكن بمقدورهم التغلّب عليها، لعلّ أهمها – بنظرهم – تجذّر العيوب في شخصيات زوجاتهم في أصول عائلاتهن وبسبب استواء أفرادها، والأم منهم خاصةً، مراجع لهنّ ومصادر دعم ناشط لهنّ بمواجهة أزواجهن.

لتلبية حاجاته

تطفو تصوّرات هؤلاء الرجال للمرأة التي رغبوا فيها زوجةً على سطح خيباتهم، وملامحها مبثوثة في التذمّرات والشكاوى حول عيشهم الراهن. ولعلّ السمة الجامعة للزوجة التي يرغبون فيها ناجمة عن تطلّب طفولي: هم يرغبون في امرأة – "مُلْكاً"

= لالتقاط شطط محتمل يخرق الموضوعية المطلوبة. الموضوعية مطلوبة في كل الأبحاث، بمختلف المقاربات.

انظر، مثلاً، "من منظور جندري" – الباب الثالث من كتابنا **الجندر... ماذا تقولين: الشائع والواقع من أحوال النساء**، دار الساقي، ٢٠١٢.

لهم حصراً، وأن تكون متأهّبةً لتلبية حاجاتهم دائماً. وهذه حاجات تشتمل على كلّ درجات "ماسلو"[1] في هَرَمه الشهير: بدءاً بـ"بقائهم" – بتغذيتهم ونظافتهم وبالعناية بصيانة عيْشهم اليومي، صعوداً إلى توفير البيئة الحاضِنة لانتماءاتهم وعلاقاتهم العاطفية والجنسية، وصولاً إلى تعزيز تقديرهم لذواتهم.

قصور الزوجة

بيّنا، سابقاً وبالتفصيل، شكاوى الأزواج من قصور زوجاتهم عن أداء الأدوار النسائية المرغوبة اجتماعياً: هن، غالباً، مهمِلات لنظافة بيوتهن، طباخات غير ماهرات، كسولات واعتماديات على نساء أخريات من الأقارب أو من العاملات في المنازل. وأكثرهن أمّهات لا يليق بهن الاسم، وشريكات جنسيات سيئات. لا تقف الانتظارات والتوقّعات التي يسبغها الزوج على زواجه وعلى زوجته عند حدود الأدوار الجندرية. والزوج يتوقّع، إضافةً إلى ذلك، إطاعته دون جدال والتزام زوجته بإملاء سلطته المطلقة والشاملة على كلّ تصرّف تقوم به، وفي كل قرار تتخذه، وفي كل علاقة تقوم بها دون تردد ودون جدال. هو التزام يُمليه كونه ذكراً. فإن لم تفعل: إذا عصت أوامره، أو أخفت عنه أموراً معينة، أو اتخذت قرارات تتعلّق بإدارة شؤون الأسرة لدى وقوعه تحت وطأة ظروف قاهرة – كالمرض مثلاً – تكون قد تحدّت رجولته.

إلى ذلك، يتعيّن على الزوجة أن تعمل على إعلاء صورة زوجها لدى الآخرين، وأن تحميها – إن هو أبدى ضعفاً لسببٍ ما – بتورية مظاهر ضعفه، ومداراة أخطائه، حفاظاً على "هيبة" رجولته أمام أولاده والأهل، خاصة. لأن فضح أخطائه – ويشمل ذلك الشكوى من تعنيفه – تقاعسٌ عن أداء وظيفتها التي تشتمل على تدعيم "القناع" الاجتماعي الذي يضعه. فإذا لم تفعل أياً من ذلك، فإن الزوج يتلقى فعلها بوصفه انتقاصاً من حبّها له وإخفاقاً من جانبها في أداء دورها الأنثوي الذي يفترضه لها.

وإن هي أخفقت في أداء دورها النسائي، الذي يشتمل على كلّ ما ذكرناه أعلاه،

١ هرم ماسلو الشهير للحاجات يمكن التعرّف على درجاته باسترجاع هذه الوصلة أو غيرها الكثير:
https://en.wikipedia.org/wiki/Maslow%27s_hierarchy_of_needs

توصم بأنها "رجل". وحين تكون هي "الرجل"، ينقلب هو "امرأةً" – الإهانة الكبرى. فتكون، إذ ذاك، قد استدعت ردود فعله العنيفة "الطبيعية".

الواقع والتصوّر

في ثنايا كلام الأزواج يبرز تأخّر تصوّراتهم واتجاهاتهم الجندرية عن اللحاق بواقعهم؛ يحمل الزوج تصوّراً للزوجة بوصفها "أدواراً" تتمحور حول رغباته وحاجاته، أساساً، مبدياً صعوبة في إدراك كون زوجته "فرداً" مستقلاً وشخصاً غير متماثل مع أدوارها، وأنها ذاتٌ "راغبة" – لها رغباتها وحاجاتها الخاصة بها. يدّعي الزوج أن "لا مشكلة لديه" مع المرأة المعاصرة، لكنه يُتبع قوله بتحفّظ يؤكّد على ضرورة الاحتفاظ بالمرأة – الدور: خلاف ذلك، تصبح عاهرة/ شريرة/ "رجلاً".

هكذا، ينطوي كلام الأزواج على تصوّر للهوية الجندرية تجعل الذكورة والأنوثة واقعتَين لا في في دائرتين منفصلتين فحسب، بل تجعلهما مضادتَين متنافرتَين. فإذا تضخّمت سمة في دائرة الذكورة، مثلاً، ينبغي أن تضمر في دائرة الأنوثة. فإذا كانت الجرأة، مثلاً، سلوكاً أو موقفاً مطلوباً ومرغوباً به للزوج/الرجل، فهو سلوك أو موقف غير مرغوب فيه للزوجة/المرأة، وقد يستدعيان (الموقف أو السلوك) معاقبتها.

على أن ما هو أكثر استدعاءً للتأمّل يتمثّل في مواقع هؤلاء الأزواج من زوجاتهم. في الكلام عن علاقاتهم معهن يستدعي هؤلاء الأزواج الفكرة الطفولية للهوية الجندرية[1]. هي طفولية، لأنها لا تزال مسجونة في اللحظة الأولى لإدراك الطفل لهويته الجندرية – لكونه ينتمي إلى جنس الذكور أو إلى جنس الإناث – بحسب الحالة. ويحرص علماء النفس، في شتى نظرياتهم للتأريخ لهذه اللحظة التي يدرك الطفل – الذكر[2]، مثلاً، فيها أنه ذكر وأنه لا يشبه أمّه، بل يشبه أباه، ويستوي في بنيته المعرفية على أنه "عكس" أمه، وعكس كلّ الإناث تالياً، وفق تصنيف يتصف به أسلوب التصنيف في الآلية الطفولية لاستيعاب المعارف. ويعزز انتماء الطفل لجنس الذكور، بحسب التحليل النفسي،

١ تُعرّف الهوية الجندرية بالقناعة الداخلية التي يحملها كلّ واحد منا بأنه رجل أو امرأة، بحسب الحالة.
٢ المسألة شبيهة بالنسبة للطفلة الأنثى لكننا نركّز هنا على الذكر الصغير.

مثلاً، كره أمه وتبخيسها (وكره[1] كلّ الإناث، تالياً) في عملية رضّية/ الدراما الأوديبية الشهيرة التي تنتاب كلّ مخلوق بشري في سعيه ليصبح إنساناً – رجلاً أو امرأة[2]. هذه الفكرة، التي تستولي على تفكير الطفل (لكونه عكس الأنثى)، وتلك المشاعر (كره الإناث) لا تلبث أن تفقد حدّتها وصوابها، مع النموّ صوب الرشد، عبر عملية مستمرّة تخضع لها كلّ الإدراكات والمشاعر والتخييلات الطفولية للتدقيق والمراجعة. هذه العملية تجري عبر التفاعل الاجتماعي – العلائقي المستمر في مسار تصاعدي، يجعل الواقع معياراً أساسياً في تشكّلها.

طفولة ورشد

إن دليلنا على طفولية رجولة هؤلاء الأزواج قائم على ما رصدناه في كلامهم: في أن تحلّي الزوجات بسمات يفترضونها من سمات الذكورة لا يبدو، بالنسبة إليهم، نقصاً في أنوثة زوجاتهم فحسب، بل تعدّياً على هوياتهم الجندرية أيضاً، عبر امتلاكهن سمات وقيامهن بسلوكات يفترضونها ملكهم، حصراً. إن تحلّي الزوجة بسِمَة، مثلاً، يفترضها الزوج من بعض امتيازاته، يدرَك من جهته نقصاً لديه. ويبدو الأمر له هكذا: إن تحلّيه بسِمَة معيّنة، مثلاً، محتاجٌ لنقصانها لدى زوجته من أجل أن يتأكد أنها امتياز له. وكأنّ سِمَة معيّنة يلتحق بها حجم معيّن ومحصور بينهما: فإن ملكت الزوجة قسماً منه، تكونَ قد سلبت ذلك القسم من الرجل؛ ويرافق ذلك تعميم على كلّ شخصية الزوجة، لتصبح هي رجلاً، ويصبح هو امرأة!

ويعشى الرجال الذين قابلناهم عن تغيّر أحوال النساء المعاصرات اللواتي ما عُدْنَ يشبهن كثيراً الصورة التي يحملونها للمرأة في أذهانهم[3]. نذكّر بالتحفظات التي أبداها هؤلاء الرجال تجاه المرأة المعاصرة، والتي ترى إلى تجاوز النساء

١ يستدلّ على "كره النساء" misogyny من مصادر مختلفة، منها في الأساطير والممارسات العتيقة للشعوب.

٢ نكتفي بنظرية التحليل النفسي لتشكّل الهوية الجندرية لدى الذكر – الطفل، اختصاراً.

٣ ولا يقتصر الأمر على المرأة العاملة بمهنة غير منزلية، بل يتعدّاها إلى المرأة الملتزمة خدمة أسرتها وصيانة عيشها – "ست البيت"؛ وذلك بسبب وفرة الموارد المعرفية والتواصلية التي باتت بمتناول الجميع.

المعاصرات أدوارهن المرغوبة لهن في مجمعاتنا الأبوية تعدّياً على أدوار الرجال وسلبهن امتيازاته. هذه التحفّظات إنما تشير إلى اتجاه نفسي – دفاعي يمنع عن هؤلاء الرجال إدراك ما هو ماثل أمام الجميع: تغيّر أحوال النساء. الموقع الدفاعي المذكور، وإن كان ذا ربح نفس – اقتصادي آني، مفاده التخفيف من القلق الذي يبعثه الخوف ذو الأصول الطفولية من "المرأة"، إلا أنه يُعيق عملية "التجريب الواقعي" reality testing: تفحّص المعتقدات والأفكار والاتجاهات وتضميناتها السلوكية ومراجعتها على ضوء الواقع المتغيّر، ليصار إلى تعديلها[٤] لتصبح أكثر مواءمةً accommodated معه. الواقع هو تغيّر أحوال النساء. هذا التغيّر في واقع النساء رُصدت مؤشّراته في أبحاث ودراسات[٥]، ويتبنّى وجهته مجتمعنا في مؤسّساته الرسمية الحكومية وفي منظماته الخاصة وغير الحكومية. ويعمل مجتمعنا أيضاً على تطوير هذه الوجهة وتعزيزها في استراتيجيات وخطط وبرامج تسعى جميعها إلى مناهضة التمييز الجندري – إلى تغيير أحوال النساء[٦]. الأزواج الذين قابلناهم كانوا متلكئين عن استيعاب التضمينات النفسية والعلائقية لتغيّر أحوال النساء، سواء لهم أو لحيوات أسرهم. في كلامهم المرسل، بدا لنا أنهم مقصّرون عن مواءمة هذه التضمينات في بنيتهم النفسية – المعرفية.

ولعلّ مواقفهم من إقامة زوجاتهم الدعاوى عليهم توفّر مثلاً على ما نقوله. إذ بدا لنا أن مبادرة الزوجة إلى إقامتها هذه الدعوى قد أحدثت لدى الزوج تنافراً معرفياًcognitive dissonance بين ما هو ماثل أمامه من رفض الزوجة لعنفه وتصوّره ومعتقداته لما ينبغي أن يكون عليه سلوكها؛ فكان صعباً عليه استيعاب سلوك زوجته

٤ لا تجري عملية التعديل بدون صراع نفسي. إن استيعاب assimilation معلومات جديدة في البنية المعرفية أمر لا يفضي، بالضرورة، إلى صراع داخل نفسي طالما تجاورت المعلومات بعضها مع البعض الآخر – كما هي حال بعض المبحوثين الذين يعلنون أنهم ضد تعنيف المرأة ويعنّفون زوجاتهم، في الوقت نفسه. لكن عملية المواءمة accommodation تفترض إعادة هيكلة البنية المعرفية برمّتها. وهذه تفترض، بدورها، خلخلة غشطالت gestalt منبن سيتعرّض الشخص، بسببها، إلى "أزمة" وجودية، لا يقوى على تجاوزها دون الوقوع في صراع داخل – نفسي وخارجي مع محيطه.

٥ انظر، مثلاً، "التصورات أبطأ من الواقع:..."، في (بيضون، ٢٠١٥أ)، ص٤٦–٧٠.

٦ يمكن الاطّلاع على التقارير المتتالية لاتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة لرصد هذا التغيّر، وعلى الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان ٢٠١١–٢٠٢١، وعلى الخطط المذكورة إلخ على موقع "الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية" www.nclw.org.lb

هذا في بنيته المعرفية؛ وذلك بسبب غياب ترسيمات schemas في تلك البنية يسعها التقاط المظاهر السلوكية أو التعابير الكلامية والجسدية والجنسانية/العاطفية وصوغها في فرضية معرفية، يمكن بواسطتها التنبؤ بما سيحصل: وصول تحمّل الزوجة عتبة الرفض لتعنيفه وتجسيد ذلك الرفض في إقامة الدعوى المذكورة متى أتيح لها ذلك (أي، بعد تصديق القانون ٢٠١٤/٢٩٣).

لا ندّعي أن الأزواج المتّهمين (أو المعترفين دون أن يكونوا متهّمين) بتعنيف زوجاتهم ينفردون باعتناق الأفكار أو الاتجاهات غير المتوافقة مع الواقع ذي الصلة بالجندر[١]. إنما ما يميّزهم، برأينا، هو العبور من الأفكار والاتجاهات إلى الفعل، بموجب هذه الأفكار وتلك الاتجاهات. نقصد فعل التعنيف، تحديداً. كما أن المعطيات التي بحوزتنا تشير إلى أن سلوكاتهم هذه، بل واتجاهاتهم وأفكارهم، قد لا تكون ملازمة لهوياتهم الجندرية – كما عهدوها. إن رواياتهم إنما تدلّ على أن سلوكهم هذا قد يكون تعبيراً عن نكوص regression نفسي رافق تدهور أوضاعهم الواقعية المتمثّلة، خاصةً، بتراجع قدراتهم على توفير إعالة أسرهم والإبقاء على نوعية حياة مرتجاة لهذه الأسر. وهو ما تمثّل بانشغالهم، بدرجة استثنائية، بموضوع المال، وبمسألة التقديمات التي وفّروها سابقاً، أو ما زالوا يوفّرونها لزوجاتهم وأسرهم – كما بيّنا. حين "تعطب" الإعالة التي تتبوّأ الموقع النواة في تمثّلاتهم لذكورتهم في مجتمعاتنا الأبوية، فإن هويات هؤلاء – كأزواج – تصاب في صميمها وتطلق، لدى البعض، غضباً تدميرياً يبحث عن موضوع لتنفيسه: الزوجة – كبش المحرقة scapegoat المتاح والأقل كلفة – أو هذا ما تراءى لهم.

١ هي أفكار واتجاهات وسلوكات لا تزال تحظى بشيوع يمكن رصده في كل المناحي الاجتماعية: في التنشئة الأسرية، في التربية النظامية وغير النظامية، في قوانيننا المدنية والدينية – الأسرية، في الإعلام وفي الخطاب السياسي العام. وتسعى الحركة النسائية عندنا لحثّ المجتمع، في قطاعاته المختلفة، على إعادة مراجعتها جميعاً على ضوء التغيّرات التي تعصف بمجتمعاتنا، وبمكانة المرأة وأدوارها، تحديداً. يمكن رصد جهد المنظمات الحكومية وغير الحكومية والخاصة، في هذا المضمار، على مواقعهم الإلكترونية التي تشتمل على استراتيجياتهم وخططهم وبرامجهم ذات الصلة، على امتداد السنوات العشرين الماضية، بعد تبنّيها مقرّرات مؤتمر المرأة العالمي الرابع المعروف بـ"مؤتمر بيجين" – ١٩٩٥. من هذه البرامج، مثلاً، ما يدعى "التدريب على المقاربة الجندرية للتنمية" gender training و"التوعية على الأدوار الجندرية وتضميناتها" gender sensitization.

لا مبرّر للعنف!

من نافل القول أن ما تقدّمنا به أعلاه لا يبرّر عنف هؤلاء الرجال أبداً. نحن لا نقبل الذرائع الظرفية، ولا التبريرات الأكثر تجذّراً، التي تقدّم بها الأزواج بوصفها مسؤولة عن إطلاق عنفهم. وموقفنا ليس مبدئياً صرفاً، إنما هو قائم على براهين تنفي ما يدّعيه بعض هؤلاء، من أن العنف فعلٌ تلقائي، لا يملكون زمامه، إنما "يحدث لهم"، تماماً كما "يقع" على زوجاتهم، وأنه ناتجٌ عن الظروف القاهرة التي يعيشونها و/أو سلوك زوجاتهم وأولادهم، إلخ من ذرائع. ودليلنا إلى ذلك أن هؤلاء الأزواج لا ينفردون في وقوعهم تحت طائلة البطالة، أو في التراجع عن نوعية الحياة المرغوبة، أو في ضمور قدراتهم على إعالة أسرهم. وزوجاتهم وأولادهم لا يحتكرون أنماط التصرّفات ولا السمات التي يصفونها. لكنهم وحدهم معنِّفون. وهم إذ يسترسلون في تحليلهم لأوضاعهم وفي أوصافهم للناس المحيطين بهم – مسببات المآزم التي أفضت بهم إلى أحوالهم الراهنة، تطفوعلى سطح كلامهم مسحة من تردّدٍ تصيب قناعتهم بصدق ما يقولون. صحيح أنهم تقدّموا بذرائع ومسوّغات لعنفهم، لكنهم عمدوا، مع ذلك، إلى التخفيف من أثره، أو هم أنكروا وقوعه. ألا يشير ذلك إلى شعورهم بأن ما تقدّموا به من ذرائع ومسوّغات غير كافية لتبرئة أنفسهم من عنفهم؟ ألا يظهّر تواريهم خلف "الجماعة" – جماعة الرجال، عامةً، عدم الثقة بحججهم التي تقدّموا بها؟ لماذا يؤكّدون لنا، مثلاً، أنه "ما مِن رجل لا يضرب زوجته"، أو أننا "لا يمكن أن نلجم العنف، فهو موجود في كل العلاقات الإنسانية"، لولا وجود ذلك التردّد؟

لكن البرهان الأكثر أهميةً مصدره بعض الأزواج من الذين قابلناهم. هؤلاء هم "المعترفون" بعنفهم. اثنان منهم يلتمسان العلاج النفساني، وثالثهما الشاب الأصغر سناً من بين الأزواج المتّهمين. فوّاز ومنير يحيلان عنفهما إلى المرض النفسي الذي جرى تشخيصه كلينيكياً ليشكّل، بذلك، ذريعة ممكن استخدامها – لو شاءا – لعنفهم. بل هما يملكان ذريعة إضافية قوامها أن أبوَيهما كانا عنيفَين تجاه أمّيهما وأن سلوكهما لا يعدو كونه محاكاة لسلو ك الأب – المثال القدوة، لتصبح مسؤولية الواحد منهما

ضئيلة – كما تذهب بعض النظريات[1]. لكن فوّاز ومنير اتخذا موقفاً واعياً رافضاً للعنف، ولم يقبلا الاستسلام لسطوة المرض عليهما، ولا لمحاكاة سلوك الأب – القدوة، فاتخذا القرار بطلب المساعدة لتعديل سلوكهما العنفي. وكذلك يفعل سمير حين يقبل بالخضوع وزوجته لـ"العلاج الثنائي". وثلاثتهم عزوا عنفهم لضعف في هوياتهم الجندرية، ووصفوه بـ"الحلّ المخجل" وغير اللائق برجولتهم الراشدة – كما يتمنّونها، تحديداً.

هؤلاء الثلاثة يوفّرون لنا نماذج لخيار راشد لمواجهة العنف: وهو الخيار البديل لإنكار العنف أو التخفيف منه أو لممارسته بوصفه "طبيعياً" – كما مال المتّهمون الآخرون لأن يفعلوا. هؤلاء الثلاثة لم يستسلموا للظروف الخارجية القاهرة، ولا للقوى الداخلية القهرية التي أطلقت عنفهم. هم اتخذوا قراراً بتحمّلهم مسؤولية سلوكهم عبر إخضاعه لإرادتهم الواعية والعقلانية وانتزاع زمام الأمر لذلك السلوك من نزواتهم العدوانية البدائية – بإعادة امتلاك ذواتهم. هم طلبوا المساعدة النفسية/التأهيل النفساني ليساعدهم على الوصول/ليرشدهم إلى السبيل إلى تحقيق ذلك.

تضمينات للتأهيل

في نتائج هذه الدراسة تضمينات للتأهيل/العلاج النفسي. هذه النتائج تسمح برسم فرضية لتشخيص بعض أسباب العنف لدى الأزواج ضد زوجاتهم وأسرهم. الفرضية هي التالية: "إن خلف تعنيف الأزواج لزوجاتهم تكمن أزمة في هوياتهم الجندرية". وإن بعض أسباب الأزمة التي تعصف بهذه الهويات تتمثّل، لا بقصورهم في استيعاب الواقع الفعلي لزوجاتهم فحسب، بل إن التصوّرات والاتجاهات التي يحملونها في أذهانهم لا تتلاءم مع واقع المرأة الراهن. هم غافلون عن واقعة تغيّر أحوال النساء، وزوجاتهم ضمناً. إذ بدا لنا أنهم غير مدركين أن هؤلاء النساء أصبحن يملكن

١ نشير – كما لا يخفى – إلى نظرية التعلّم الاجتماعي. النظرية ترى أن العنف متعلَّم. استناداً إلى هذه النظرية، يمكن الاستنتاج أنه كما تعلّم الطفل اللجوء إلى العنف عبر محاكاة أبيه، مثلاً، لحلّ مآزمه الأسرية، يمكن إعادة التعلّم على عدم اللجوء إلى العنف، بالطريقة نفسها: بالمحاكاة والتمثل بقدوة غير عنيفة، بالثواب والعقاب والتعزيز إلخ من الوسائل التربوية المعروفة.

الموارد المادية (ذوات المهنة منهن، خاصة)، وما عاد ينقصهن الدعم العاطفي والمادّي من ذويهن الذي افتقدته[1] أمهاتهم وأمهات زوجاتهم، مثلاً. يضاف إلى هذا الدعم وذلك التمكين الدعم الخارج – عائلي من منظمات المجتمع المدني العاملة على مناهضة العنف ضد النساء، ودعم الدولة[2] ومؤسّساتها القضائية والأمنية بعد تصديق القانون ٢٠١٤/٢٩٣، بما هو التعبير الثقافي – السياسي عن الدعم والتمكين المذكورَين.

صحيح أن النساء في لبنان لا يملكن، راهناً، زمام أمورهن تماماً بسبب خضوعهن لقوانين الأحوال الشخصية الدينية، لكن اللجوء إلى حلول تمنع عنهن الأذى وتعاقِب المعنِّف/الجاني أصبح بمتناولهن أكثر بكثير من ذي قبل. أي، إن خضوعهن لسلطة الرجل في إطار العائلة لأنه رجل... هذا الخضوع لم يعد "من طبيعة الأمور". إن تبليغ النساء عن العنف الذي يتعرّضن له، ولجوءهن إلى المخفر وإلى القضاء، وإن ما زال محدوداً، إنما يشيران إلى أن هؤلاء ما عُدْنَ قابلات الصبر على أوضاعهن، ولا على التضحية بأنفسهن، من أجل الحفاظ على صورة/قناع أزواجهن، تبعاً لمقولة أن الحفاظ المذكور هو من وظائف الزوجة، وأن السكوت عن عنف الزوج من بعض أقدارها، أو من "طبيعتها" التي فُطرت عليها إلخ.

هكذا، يفترض في إعادة التأهيل توفير الفرصة لهؤلاء الرجال لتفحّص المنمّطات الجندرية التي لا تزال ساكنة في أذهانهم. أي، يتعيّن عليهم مراجعة المعاني والقيم والأحكام حول المرأة والرجل وأدوارهما والعلاقات الجندرية المستدخلة في الأسرة،

١ شكا لنا أحد المبحوثين أن المثل القائل بوجوب "خروج المرأة من بيت زوجها إلى القبر فقط" ما عاد قائماً!

٢ لا ننسَ أن مؤسسات الدولة التشريعية تشهد تطوّراً، وإن بطيئاً، في مجال منع العنف عن النساء في أسرهن. هو مسار بدأ منذ أوائل التسعينيات حين ألغي العذر المُحِلّ، تلاه إلغاء المادة ٥٦٢ برمّتها، وأخيراً إقرار القانون ٢٠١٤/٢٩٣. (للتذكير، نصّت المادة ٥٦٢ على ما يلي: "يستفيد من العذر المخفّف من فاجأ زوجه أو أحد أصوله أو فروعه أو أخته في جرم الزنى المشهود، أو في حالة الجماع غير المشروع، فأقدم على قتل أحدهما أو إيذائه بغير عمد". وهي كانت إحدى المواد من قانون العقوبات التي ناضلت الحركة النسائية من أجل إلغائها منعاً لاستفادة المتّهم من العذر المُحِلّ (في صيغة المادة قبل تعديلها في العام ١٩٩٩)، أو من العذر المخفّف (في الصيغة المعمول بها بين العامين ١٩٩٩ و٢٠١١). وقد ألغى المشرّع هذه المادّة في ٤ آب/أغسطس ٢٠١١، لتصبح جريمة قتل أية امرأة جريمة "عادية".

إضافةً إلى تضميناتها الاجتماعية والقانونية والاقتصادية والسياسية إلخ، وذلك على ضوء الواقع – واقع النساء والرجال راهناً. هذه المراجعة سوف تسمح لهم بالتخلّي عن إطلاق الأحكام السلبية على النساء غير المنسجمات مع المنمّطات الساكنة في أذهانهم لما ينبغي أن يكنّ عليه، لتصبح متوافقة مع أحوال النساء راهناً.

الكلام عن العنف كمدخل للتأهيل/العلاج النفسي

تشير نتائج تحليلنا لكلام الرجال المرسل في المقابلات التي أجريناها إلى أن الكلام عن العنف يمثّل مدخلاً مناسباً للتفحّص والمراجعة المقترَحين. ويشتمل ذلك على مسائل أثيرت حول العنف محتاجة للمراجعة والتدقيق. من هذه، مثلاً، تعريف العنف، حيث الاختلاف بين التعريف الذي يتبنّاه الزوج للعنف والتعريف الذي تتبنّاه زوجته واضح في سلوكهما: لجوء الزوجة إلى "طلب الحماية" بحجّة تعرّضها له، فيما يدّعي هو أنه ضدّ العنف، وعدم الاعتراف بأن ما يمارسه هو عنف، والتخفيف من شأنه بنكران أشكاله المختلفة (المعنوي والاقتصادي والقانوني)، وبجعله مقتصراً على العنف الجسدي الشديد والذي يترك أثراً محتاجاً للعناية الطبية. ومن ذلك، "تذكّر" العنف والكلام عن تفاصيله وإحياء ذكرى وقعه على زوجته وعليه، بدل "نسيانه" والتخفيف من أهميته.

إن المراجعة والتدقيق في تعريف العنف ضدّ المرأة يفضيان إلى جلاء المعتقدات والاتجاهات الحاملة لذلك العنف؛ هذه المعتقدات وتلك الاتجاهات التي يحيل الأزواج أصولها إلى ثقافاتنا الاجتماعية. هم مدركون أن أسباب التسامح مع اللجوء إلى العنف في إطار الأسرة عندنا تجد أصولها في تلك الثقافة. ومن الدلائل على ذلك التسامح الذي يبديه مجتمعنا تجاهه، بل أحياناً تطبيعه its normalization. هم واعون بأن وقوع العنف لا يؤخذ به كتبرير كافٍ لانفصال الزوجين أو طلاقهما، فضلاً عن الكلام عن الذرائع المقبولة للّجوء إليه، والشروط التي تسمح به ودرجة حدّته[1]! وحين يتماهى الرجال مع جماعاتهم الثقافية ويحتمون بها، فإن ذلك يحلّهم من تبِعات

١ كما ترد في خطاب رجال الدين المسلمين. انظر مثلاً (بيضون، ٢٠١٥ب).

عنفهم. هذا التسامح يظهر في التبريرات التي يحفل بها كلام الزوج: إلقاء اللوم على المرأة التي لم تلتزم أدوارها الجندرية، انزلاقه غير الإرادي للتعنيف بسبب الظروف القاهرة التي يمرّ بها، تبرئة الذات بـ"نسيان" حوادث العنف وآثارها على الزوجة، مترافقاً مع تذكّر انتقائي يدعم تلك التبرئة، اعتبار أن ما يقوم به ليس عنفاً مقارنةً بما يقوم به بعض الرجال، أو تطبيع عنفه واعتباره من تضمينات الانتماء إلى جنس الرجال إلخ. هكذا، تبرز في مسار صوْغ التعريف الجديد للعنف هذه الاتجاهات والمعتقدات الكامنة خلف التبريرات، ليجري العمل على إبرازها. وذلك سعياً لتحييدها بوصفها غير متلائمة مع الوضعية الراهنة للشراكة، لتحلّ محلّها أفكار واتجاهات ذات صلة بواقعهم، وبانشغالات واهتمامات الزوجَين، وبرفاه الحياة الأسرية – وفق إدراكهم لذلك الرفاه.

نذكّر أن الأزواج تجنّبوا الكلام عن العنف، بوصفه ممارسة مستمرّة، وأبرزوا "حادثة كبرى" عنفية كانت بمثابة صيغة ثانية لرواية الزوجة في ادّعائها أمام القضاء؛ وهي رُويت بقصد تبرئتهم من التهم المسوقة ضدّهم. وحين سئلوا عن بعض التفاصيل فيها، ادّعوا النسيان: نسيان الأذى الذي ألحقوه بزوجاتهم، مبدين تعجّبهم من تذكّرهن له. ويرى الباحثون في عنف الرجال على الأشخاص المعروفين منهم (زوجاتهم، أساساً) أن نسيان الفعل العنفي، وعدم التفكير أو التأمّل فيه، يخدمان التخفيف من شعورهم بالمسؤولية الناتجة عنه، ويخدمان أيضاً وظيفة في اقتصادهم النفسي تتمثّل بطرد مشاعر الأسى والذنب الناجمة عن إيذاء الأشخاص المهمّين في حيواتهم. لكن النسيان جزء لا يتجزّأ من استمرار العنف – تماماً كما هي حال التخفيف منه أو نكرانه، فلا بدّ أن يمرّ التخلّص منه عبر التعامل مع ذلك النسيان.

إن استدعاء تفاصيل حوادث العنف الصغيرة والكبيرة شرطٌ، يبدو لنا ضرورياً، في مسار السعي لإزالته. ينبغي تذكّر الممارسات العنفية السابقة لأن تذكّرها ضروري لفهم الحاضر ورسم خطة الطريق للمستقبل. ولا داعي للتأكيد على أن الكلام عن الماضي يجب ألا يسجن الزوج في ماضيه. ينبغي النظر إلى الزوج بوصفه شخصاً قابلاً للتغيير والتعلّم، وفاعلاً في مسار تحوّله الذاتي. هذا المسار ينطلق بإحداث حالة من الاعتراف بالذنب والشعور بالمسؤولية و"الخجل" سبيلاً للوصول إلى التحوّل

المذكور. هي عملية باعثة على مشاعر من الألم والتحدّي في الوقت نفسه. والأسى الناجم عن ذلك أمرٌ ينبغي توقّعه وتحليل أسبابه والتعامل مع تداعياته... الأمر الذي لا يخفى على المعالج النفسي النبيه.

إذ نقترح أن تكون بعضُ مهمّات التأهيل العملَ مع الزوج المتّهم على مراجعة مفهومه للعنف عامةً، وفي سياق علاقته مع زوجته خاصةً، فإننا نفترض أن المعالج النفسي، أو المرشد الاجتماعي، هو الأكثر درايةً بالزاوية/المسألة الأكثر إلحاحاً للتناول في كل حالة يعالجها. لكن يبقى أن ما اقترحناه يندرج في إطار ما أطلقنا عليه "التجريب الواقعي" للأفكار والمعتقدات الجندرية التي يتبنّاها المتّهم/الزوج من أجل تصحيح الإدراكات المشوّهة للواقع المفضية إلى المشاعر السلبية (الغضب والأسى، مثلاً) والسلوكات العداونية.

نذكّر أن اثنين من الرجال الذين قابلناهم صرّحا بالتشخيص الكلينيكي للصعوبات النفسانية التي يعانيها، وأن أكثرهم يعاني أمراضاً نفس – جسدية، أو ضائقة نفسية يعالجونها بالعقاقير المهدّئة (صعوبة في النوم خاصة). إلى ذلك، فإن مستمعاً ذا خلفية سيكولوجية لا يفوته التقاط مظاهر لعوارض نفسانية طارئة ناجمة عن الظروف المحيطة بأحواله الراهنة، أو بنيوية يمكن إحالتها إلى اضطرابات في الشخصية personality disorders . هذه مظاهر لا تخفى على المعالج النفسي[1]، بالطبع، ويبقى له التقدير إذا كان إبرازها والتعامل معها ضرورياً من أجل تعديل السلوك العنفي للزوج.

دوافع وربح

لكن ما هي دوافع الشخص المعنِّف للخضوع للعلاج النفسي أو للتأهيل النفس – اجتماعي؟ ما هو الربح الذي سيحصّله من جرّاء ذلك؟

١ هناك ملامح من شخصيات نرجسية narcissistic وتسلّطية authoritarian واعتمادية dependent ومضادّة للمجتمع antisocial وما اتفق على تسميتها بـ Borderline personality disorder. لكن معطياتنا لا توفّر لنا مادة كافية لنجزم بأمرها. فنتبنّى رأي المراجع الثقات في هذا المجال: العنف قد يرافق أيّاً من الأمراض النفسية/الاضطرابات الشخصية، وقد لا يرافق أيّاً منها. فلا يفيد البحث عن تميّز مرضٍ نفسي بعينه، ولا اضطراب في شخصية بعينها، بممارسة العنف، دون غيرهما.

في المستوى الأوّل من كلامهم يظهر للمستمع أن هؤلاء الرجال لم يستدخلوا بعد واقعة أن سلوكهم العنفي تجاه زوجاتهم ما عاد شأناً خاصاً بهم، ولا بأسَرهم ولا برجال الدين في طوائفهم؛ بل هو بات في عناية الدولة – أي الهيئة المجرّدة عن أهواء الأشخاص والعلاقات المنسوجة في إطار العائلات والطوائف وكل المؤسسات "الطبيعية"[1] التي تسمح بمداورة القوانين والقواعد المدنية التي تسيّر حياة المجتمع والمواطنين. لكن على مستوى آخر، فإن نكرانهم لممارسة العنف، أو التخفيف من وقعه على زوجاتهم، أو سرد الذرائع الكثيرة التي أدّت إليه تشير، جميعها، إلى وقوعهم تحت وطأة الصدمة التي أحدثها مثولُهم أمام القضاء، وضرورة الدفاع عن أنفسهم تجاه ادّعاء زوجاتهم عليهم. كما تشير، برأينا، إلى تنافر معرفي cognitive dissonance بين سلوكهم وإدراكهم أن العنف الذي يمارسونها في إطار أسرهم ما عاد من "طبيعة الأمور".

يضاف إلى ذلك أن اضطرارهم لترك بيوتهم والابتعاد عن أولادهم – القاصرين خاصة – وخسران الأموال التي تُصرف للمحامين ولترتيبات عيشهم خارج بيوتهم، مضافاً إليها جميعاً تلويث سمعتهم أمام الناس، وتشويه قناعهم أمام ذواتهم، اللذين أحدثا إزعاجاً وإرباكاً وتجاذباً وصفنا، في ما سبق، مظاهره وكان ذا أثر كبيرعلى معيشهم اليومي.

هكذا، يتبيّن أن "الربح" المباشر المرتجى هو ما يلي: إدراك هذا الزوج أن ما يمارسه أصبح في نظر المجتمع والدولة عنفاً وأنه يستتبع، تالياً، العقاب المتعدد الأوجه: القانوني والاجتماعي والنفسي. الربح يكمن، جزئياً، في تعلّم سلوكات من شأنها تفادي هذا العقاب وتبعاته مستقبلاً (كأن يتعلّم، مثلاً، إدارة غضبه والتعامل مع مثيرات إحباطاته بطريقة غير عنفية). وله وللمعالج النفسي، الاستنتاج أن احتمال استدامة ذلك الربح سيكون أوفر، عبر سبْر أسباب العنف، والتدرّب على التعامل مع هذه الأسباب بطرق لا–عنفية بديلة، ومقبولة اجتماعياً. الأمر الذي سيسمح لهذا الرجل استعادة موقعه السويّ في أسرته ومحيطه العائلي ليصبح مواطِناً "لا حكم عليه".

١ المقصود بالمؤسسات "الطبيعية" كلّ المجموعات التي ينتمي إليها الشخص بالولادة؛ والأسرة والطائفة أهم هذه المؤسسات.

ونحن بيّنا، بالأمثلة، أشكال التجاذب في المشاعر التي تنتاب هؤلاء جميعهم: هم واقعون بين الحب والكره لزوجاتهم، وبين الإعجاب بهن والنفور منهن، وبين الشك بسوء سلوكهن واليقين حول استقامته، وبين الغضب عليهن والرغبة في مسامحتهن. وتتجاذبهم إدراكات متناقضة: بين كونهم ضحايا نسائهم أو كونهم جلادي نسائهم، بين تمتعهم برجولة مقتدرة أو أخرى منقوصة. وبعض اتجاهاتهم لا يعوزها التجاذب: يعلنون خضوعهم للقضاء والقبول بأحكامه – كما جاء في وثائق محاكماتهم، ويعبّرون عن التمرّد عليه أمامنا... إلخ من تجاذبات باعثة على الحيرة (يردّدون عبارة "لا أعرف")، والعذاب في نفوسهم (وأكثرهم يستبدنونه they somatize it في أمراض جسدية وخسارة في الوزن وصعوبة في النوم إلخ). إن الكلام حول التجاذبات المعرفية والعاطفية مع المعالج/المرشد النفسي – شاهداً متعاطفاً ومحايداً – يسمح بتفحّص هذه التجاذبات والبدء في مسار التعامل معها، إما لجهة القبول ببعضها، أو لجهة تغليب أحد قطبَيها ورفض الثاني، أو لصوغ صيغة تسوية في ما بينها، بحسب الحالة... وصولاً إلى رؤية أوضح لمسارات حيواتهم، وإلى استقرار نفسي مطلوب.

التأهيل / العلاج الثنائي

هذه المقابلات كانت فرصة توافرت لهؤلاء الأزواج لرواية الأحوال التي أفضت بهم إلى المثول أمام القضاء، أو إلى التماس العلاج النفسي، بحسب الحالة. نحن التقيناهم لكننا لم نلتقِ زوجاتهم ولم نستمع إلى رواياتهن[1]. لكن حيثيات الدعاوى التي تقدمت بها هؤلاء الزوجات إلى القضاء ضد أزواجهن "رَوَتْ" أموراً مخالفة، بل مناقضة لكلام الأزواج. هذا التناقض في رواية كلٍّ من الطرفَين، والذي بيّنا مظاهره في أكثر من موقع في هذا الكتاب، والناجم على الأرجح عن غياب الثقة المتبادلة وتراجع مساحة التواصل بينهما... هذا التناقض يستوجب خلق فرصة للزوجَين من أجل التصريح عنه، والاعتراف بوجوده بدل طمسه؛ وذلك في فسحة يُدعى فيها الزوجان لتقديم

١ لم نستمع إلى زوجات هؤلاء الرجال تحديداً، لكن عيّنات الدراسات التي تناولت العنف الأسري عندنا تشكلت، أساساً، من المبلّغات عن العنف الأسري لدى المنظمات غير الحكومية، كما سبق وذكرنا في الفصل الثالث من القسم الثاني من هذا الكتاب.

روايتَيهما على نحوٍ يمنع النكوص إلى العنف – كما كانت عليه الحال سابقاً. لا يخفى أننا، بكلامنا هذا، نرى إلى العلاج الثنائي couple therapy وسيلةً يسعها أن تكون مكمّلةً لتأهيل المعنِّف، إنْ مرافقاً للتأهيل منذ بدايته أو في فترة لاحقة منه، وبموافقة الطرفَين عليه والتزامهما به. إن تواجد الزوجة في الفسحة العلاجية/التأهيلية نفسها، وفي حضرة مستمع حيادي، يسمح بمشاركتها في صوغ "رواية العنف" لتغدو، بذلك، صيغة تسوية بين روايتَي الزوجَين، ويصبح احتمال تبنّيها من الجانبَين أوفر من تلك التي صاغها الزوج لوحده، ومن منظوره حصراً.

إلى ذلك، فإن تواجدهما معاً يجعلهما شاهدَين على تحولات واحدهما أمام الآخر؛ وهو عامل غير قليل الأهمية في تفعيل هذا التحوّل وفي استدامته. نحن لا ندّعي أن العلاج الثنائي سيُفضي، بالضرورة، إلى حلّ دائم للنزاعات الزوجية، لكنه سيقدّم للزوجَين نموذجاً بديلاً للتواصل والتبادل غير العنيف؛ وذلك لدى اختبار إمكان حدوثه بينهما بمرافقة المعالج؛ وحيث يسع الاثنين محاكاة النموذج التواصلي المذكور، عند وجود الرغبة والإرادة لديهما، للبدء في مسار للعلاقة خالٍ من العنف، وذلك في أقل تقدير؛ إذ إن العلاج الثنائي لا يقتصر الأمر فيه على ذلك. وللمعالج أو المرشد اختيار أيٍّ من العلاجات الثنائية المتعدّدة (سلوكية، معرفية، تحليلنفسية، انتقائية eclectic إلخ)، ذات جدوى في كل واحدة من الحالات التي يتعامل معها.

الفصل الثاني

القانون ٢٠١٤/٢٩٣ وتداعيات تطبيقه

إن المعنيين بمناهضة العنف ضد النساء، في إطار أسرهن، مطلوب منهم التنبّه إلى بعض المسائل/التعقيدات الناجمة عن تطبيق القانون ٢٠١٤/٢٩٣ التي ظهّرتها المقابلات، ووجوب التأمّل في تداعيات ذلك التطبيق، والعمل على صوغ سُبُل التعامل معها.

رعاية التطبيق

المنظمات النسائية التي ناضلت من أجل إقرار قانون يحمي النساء من العنف الأسري تعي أن عملها لم ينتهِ عند تصديق هذا القانون. هي اتخذت لنفسها مهمّة مرافقة مسارات تطبيقه عبر رصد محاكمات الرجال الذين يمارسون العنف في إطار أسرهم، وتوثيقها ونشر أحكامها على الملأ الإعلامي؛ كما عملت على حثّ القضاء – باللجوء إلى الاعتصامات والمظاهرات، مثلاً – على تسريع سير المحاكمات، حين رصدت تلكؤاً في إصدار الأحكام ذات الصلة. إلى ذلك، فإن المحاكم القضائية التي بَدَتْ غير مؤهّلة، هيكلياً وإنسانياً، لتطبيق قانون حماية النساء (لا عقاب المعتدي، فقط) ألقت بعض مهمّات تنفيذ الأحكام، ذات الصلة، على كاهل المنظّمة غير الحكومية[1] التي قادت التحالف الوطني لتشريع حماية النساء من العنف الأسري في معركته لإقرار

١ نتكلّم عن منظّمة "كفى عنفاً واستغلالاً للنساء والأطفال".

القانون. هذه المنظمة خوّلت متابعة التأهيل النفسي – الاجتماعي للجاني، كما مهمّة متابعة أحوال أسرته. أي، المهمّتَين اللتَين أوصى بهما بعض القضاة في أحكامهم ذات الصلة بالقانون ٢٠١٤/٢٩٣.

الدولة والمنظّمة غير الحكومية

في ما يطول إلى التخويل المذكور، تشير معطياتنا إلى مسألة برزَت في سياق كلام المبحوثين، تلقائياً[١]. نتكلّم عن الموقع الذي يتصوّره هؤلاء الأزواج للمنظمة المذكورة التي خوّلتها المحاكم راعيةً لتنفيذ بعضاً من قراراتها. وقد بيّنا في الفصل السابق العداء تجاهها والمبني، غالباً، على معلومات منسوجة من بعض تخييلات الأزواج المتهمين وإسقاطاتهم.

لا ضرورة للتأكيد أن هذه المنظّمة، وكذلك الفريق العامل فيها، كانا سبّاقين إلى طرح موضوع العنف ضد النساء في إطار أسرهنّ، وكانا قدوةً في ابتداع سبُل التعامل مع تبعاتِه عليهن. ومن المعروف لدى الجميع أن مساعي القيادة فيها ونشاطاتها ومثابرتها كانت القوة الدافعة، والأكثر تأثيراً، في التشريع لحماية النساء من العنف الأسري. غير أن تداعيات إقرار القانون، والشروع في تنفيذ الأحكام، ذات الصلة، أفرزت وضعية تستدعي معالجة تتجاوز قدرات المنظّمات غير الحكومية ومواردها، مهما عظُمت هذه القدرات، ومهما تجذّرت خبراتها في هذا المجال. إن الدولة، لدى إقرارها قانون ٢٠١٤/٢٩٣ وتصديقه، ولدى مباشرة القضاء اللجوء إليه في مقاربته للعنف الأسري، مسؤولة عن توفير الموارد الإنسانية والمادية والمالية الضرورية لتطبيق هذا القانون، وذلك بإنشاء وحدات تابعة للدولة، أو الاستعانة بوحدات موجودة في إطار مؤسسات الدولة ووزاراتها، والتعاقد مع خبرات نفسانية واجتماعية، بالتعاون والشراكة مع المنظمات غير الحكومية العاملة في هذا المجال.

١ في المقابلة الثانية، سألنا الأزواج عن رأيهم في تدخّل الدولة في الحياة الأسرية، عن القانون ٢٩٣ /٢٠١٤، لكننا لم نتطرّق إلى تطبيق القانون ولا إلى المنظمات الأمنية والاجتماعية المسؤولة عن هذا التطبيق.

إن الدولة مسؤولة معنوياً ومادياً عن تطبيق مقررات المحاكم بهذا الشأن، ويتعيّن عليها إعلان مسؤوليتها تلك جهاراً؛ إن نجاح تطبيق القانون ٢٠١٤/٢٩٣، برأينا، على درجة كبيرة من الأهمية توازي أهمية إقراره، وينبغي بذل الجهد لتحقيق ذلك الإنجاح. فلا يجوز أن تواجه المنظّمات غير الحكومية وحدها الفئات المجتمعية – الدينية والسياسية والإعلامية – المناهِضة للقانون ٢٠١٤/٢٩٣ بموارد غير متناسبة مع حجم المهمّة، الأمر الذي يزيد من احتمال تعرّضها للفشل. هذه الدراسة بيّنت أنه يمكن إضافة فئة المتّهمين/المحكومين في إطار القانون ٢٠١٤/٢٩٣ إلى الفئات المناهِضة للقانون المذكور التي تكنّ عداءً لكل من يسهم في تطبيقه[١].

مظالم المتّهمين وصدقية القضاء

ادّعى أكثر من واحدٍ من المتّهمين أنه "مظلوم"؛ وتعددت أسباب ظلمهم: إمّا لأن المحكمة لم تحقق بادعاءات زوجته جدّياً، فجاء حكمها جزافاً[٢]، أو لأن القاضي لم يفسح له في مجال تفسير ادعاءاته وتوضيحها، أو لأن القاضي "تأثّر بصداقته لأخي زوجته، فلم يكن عادلاً في حكمه" إلخ؛ وبعضهم ادّعى وقوع الظلم عليه دون توفير أيّ حجّة. إن شعور الزوج/المتّهم بأنه "مظلوم" لا يصف هؤلاء المتهمين حصراً بالطبع، بل هو من بعض تذمّرات متهمّين بجرائم أو جنح أخرى. لكن خصوصية العلاقة بين المدّعية والمدّعى عليه، وتبعاً للسهولة المتاحة للمدّعى عليه بالإمعان في إيذاء المدّعية انتقاماً منها بسبب ادّعائها تحديداً، فإن "اقتناع" هذا الأخير بالحكم

١ إن المعنِّفين الأزواج – وأكثرهم لديهم مظاهر تشير إلى سلوك "مذعن" إلى درجة من "النفاق" للسلطة الرسمية (القضاء وقوى الأمن، مثلاً)، لكنهم يكنّون عداءً لمن يظنونه أقلّ شأناً وبأساً من الدولة؛ فينبغي اتّخاذ الحذر من تحوّل عدائهم الكلامي إلى عنف يهّدد أمن الأفراد في هذه المنظّمات وسلامتهم.

٢ في الحكم المدني على جميل، مثلاً، فُرض عليه، في سياق "عدم التعرّض" لزوجته، ترك منزله؛ لكن تبيّن أن زوجته لا تريد السكن في الوقت الراهن في المنزل الزوجي، فاعترض جميل على قرار قاضي الأمور المستعجلة، طالباً العودة إلى منزل الزوجية وقُبل اعتراضه. كان بالإمكان تفادي "خطأ" المحكمة لو سُئلت الزوجة مثلاً عن مكان سكنها!

الذي ناله في المحكمة يكون ضرورياً بدرجة حرجةcritical .

من هنا، فإن ملموسية الأدلّة تبدو أكثر أهميةً، هنا، من القضايا الأخرى. ويبدو لنا أن صدقية القضاء تقتضي تطوير آلية فعّالة للتحقيق العاجل والدقيق في الادعاءات للحدّ من اتخاذ أحكام غير صائبة، مهما كانت جزئية هذه الأحكام في سياق الحكم الأعمّ.

تعريف العنف وتحديد أشكاله

فيما بدأت ترتسم، بالممارسة، ملامح التعريف للعنف الجسدي عندنا، فإننا لمسنا في واحدة من الحالات غياب التعريف الإجرائي operational definition الدقيق لمصطلح "التعنيف المعنوي"، مثلاً، وغيره من أشكال التعنيف التي أبرزتها الحركة النسائية في خطابها في السنوات العشرين الماضية. نتكلّم، كما لا يخفى، عن العنف النفسي والجنسي والاقتصادي والقانوني الذي رصدته الأبحاث عندنا استناداً إلى معيش النساء المبلّغات عن العنف الأسري. إن عدم الاعتراف بهذه الأشكال من التعنيف، لدى أكثرية الأزواج الذين التقيناهم، من بعض التعبيرات في الخطاب العام عندنا لإنكار وجود هذه الأشكال.

هكذا، فإن وجوب بذل جهدٍ خاص لصوغ هذه التعريفات أمرٌ يفرضه شروع بعض القضاة التكلّم عنها، بل وإصدار أحكام بناءً على رصد مظاهرها لدى بعض الحالات. وذلك باللجوء إلى الوسائل التعبيرية اللفظية، وغيرها مما هو متاح حالياً في وسائل الاتصال وما ينتج منها من وثائق متنوّعة المتون (وسائل إلكترونية، صور فوتوغرافية، أفلام وثائقية إلخ). أيضاً وخاصّةً، بالاستناد إلى وثائق المحاكمات ذات الصلة، والأدبيات والأبحاث التي تناولت موضوع العنف ضد النساء واستنطقت النساء أنفسهن اللواتي تعرّضن لهذه الأشكال من العنف. ولا ضرورة للتذكير بأن البلدان التي سبقتنا إلى تطبيق قانون شبيه قد راكمَت تعريفات إجرائية للعنف المعنوي ولأشكال التعنيف الأخرى، ولسبُل إثبات حصولها، يسعنا الاستفادة منها، في سعينا لصوغ تلك التعريفات.

التنسيق بين المحاكم

هذه الدراسة تعزّز ملاحظة شائعة: في أن الطلاق وحضانة الأولاد والنفقة (وغيرها من الأمور المختصة بها المحاكم المذهبية عندنا) من مثيرات الخلافات المفضية إلى العنف بين الزوجَين. إن تداخل الصلاحيات المنوطة بالمحكمة المدنية في إطار قانون حماية النساء من العنف الأسري، وتلك المنوطة بالمحاكم المذهبية، أمر متوقّع. ونحن لمسنا ذلك في مقابلاتنا مع الأزواج/المبحوثين. هذا التداخل، استخدمه بعضهم لتعزيز مواقعهم. ومال أكثر الرجال إلى اللجوء إلى المحاكم المذهبية لكونها لا تجد في التعنيف مبرراً جوهرياً للطلاق أو الانفصال – رغبة الزوجات، غالباً.

إن تعدّد المرجعيات، في هذا الشأن، يفترض التنسيق في ما بينها، وإصدار وثيقة صريحة يُعلَن فيها موقفٌ موحّد من الموضوع، وتُحدّد فيها نقاط الالتقاء بين المحاكم المذهبية[١] في ما بينها من جهة، والمحكمة المدنية من جهة أخرى؛ وذلك منعاً للجوء الأزواج إلى "الهروب" من التبِعات القانونية لعنفهم في مختلف أشكاله: الجسدي والاقتصادي والمعنوي إلخ.

إلى ذلك، فإن وجود زيجات مختلطة مذهبياً يقتضي ضرورة التنسيق بين المحاكم الروحية والشرعية المختلفة في ما بينها، ريثما نحظى بقانون مدني للأحوال الشخصية يوحّد بين المواطنين. والمطلوب أيضاً أن يُعقد بين هذه المحاكم "ميثاق شرف" يجعل العدالة هدفاً أساسياً لها؛ وذلك يشتمل، بالضرورة، على نصرة المعتدى عليه، بدل إعلاء مصلحة الطرف المنتمي إلى مذهب معيّن، بمعزل عن موقعه من المسألة المطروحة.

وهل من ضرورة أن نذكّر بالتفاوت الهائل بين المذاهب في الأحكام ذات الصلة بحضانة الأطفال التي جعلها القانون ٢٠١٤/٢٩٣ خاضعة لقوانين الأحوال الشخصية – ليُضاف إلى التمييز الجندري ضد النساء عندنا تمييزٌ في ما بينهن، ناجم عن تعدّد مذاهبنا؟ يلزم، هنا أيضاً، التنسيق بين المرجعيتَين المدنية والدينية في الموضوع. إن

١ في لقاء بين أشخاص من مختلف الطوائف المذهبية، مثلاً، وأكثر هؤلاء مسؤولون في محاكمهم المذهبية، شجب الكلّ، دون استثناء، العنف ضد النساء في أسرهن، وشجبوا أيضاً الاغتصاب الزوجي. انظر "مقدّس فيه نظر: في جدوى الحوار مع رجال الدين" في (بيضون، ٢٠١٥أ)، ص١٥٢–١٦١.

وضع موضوع حضانة الأطفال على بساط البحث العام لم يعُدْ ترفاً، وهو في صلب الكلام عن العنف الأسري[1]. إن مراجعة الأحكام بصدد حضانة الأطفال في الخطاب القانوني العام سيطرح، بالضرورة، المعايير التي ينبغي اعتمادها في اتخاذ القرارات؛ هذه المعايير ستهتدي، على الأرجح، بمصلحة الأطفال الراهنة، لا بثوابت كُتبت لزمنٍ غير زمننا، ولا لأمكنة غير أمكنتنا.

مهنية واحتراف

بعض حجج الأزواج التي سيقت تبريراً لمسؤولية الزوجات عن المآزم العلائقية التي يقرّون بها كانت مصوغة بتعابير من الاضطرابات النفسانية. وسمعنا "اتهامات" من قبيل "مهسترة"، "فصامية"، "معصّبة"، "لديها أعصاب" مدعّمة بأسماء من العقاقير التي تتناولها. ويراد من هذا الكلام تحليل الأسباب الكامنة خلف الصراع القائم سبيلاً لإلقاء اللوم على الزوجة وتبخيسها. وفي النصوص التي تقدّم بها محامون ومرشدات نفسيات، كانت هذه "الاتهامات" تُكتب من أجل إثبات كون الأم غير مؤهّلة لتربية الأولاد أو حضانتهم. أن يلجأ الأزواج إلى الاستخدام الشائع للتعابير السيكولوجية أمرٌ غير مستغرب في الذهنية السائدة التي تعدّ المرض النفسي وصمة؛ لكن أن يقوم المهنيون – المحامون[2] والمرشدون النفسيون بذلك الاستخدام، وفي وثائق رسمية، فهو أمر ينبغي التوقّف عنده. إن بعض ما نَقَله لنا أحد هؤلاء الأزواج، عن لسان المرشد النفساني الذي عيّنته إحدى المحاكم الروحية، لتقديم تقرير عن أحوال طفلتَين في سياق البحث عن

١ في الأبحاث التي أجريت على عيّنات من نساء معنّفات في إطار أسرهن يتبيّن أن واحداً من أهم أسباب صبر النساء على العنف، وعدم اللجوء إلى الطلاق/الانفصال، كان خوفهن من حرمانهن حضانة أطفالهن. وفي دراستنا هذه، صبرت نصف النساء أكثر من ١٦ سنة قبل إعلانهن عن كونهن معنّفات. كما أن كلّ الأولاد الراشدين، دون استثناء، اختاروا العيش مع أمهاتهم لدى تركهن منزل الزوجية. (انظر الببليوغرافيا).

٢ كتب المحامي في مطالعته لدى القاضي: "... بدأت ملامح الصدمة النفسية تصيبه (الطفل) بقوة جراء ابتعاد والده عنه... ونظراً إلى تحريض والدته ... (الأمر) يستدعي انتزاع الولديَن من سلطة الوالدة المستبدة والسلطوية قبل أن تستفحل الأعراض النفسية والهذيان (كذا)... في اللاوعي السيكولوجي (كذا)... إلخ." (حالة نزار). ونحن نقترح أن يلزم المحامون خطاب مهنتهم، وألا يستخدموا تعابير نفسانية لا يفقهون مدلولاتها العلمية.

إمكانية حضانتهما من الأم، باعث على الاستهجان من غياب مهنيّة هذا المرشد[١]. إن التنبّه لذلك أمر ضروري من أجل حثّ الجهات المعنيّة على جعل اختيار المعالج النفسي، والمرشد الاجتماعي، في نمطَي المحاكم، الروحية والمدنية، خاضعاً لمعايير صارِمة. وينبغي أن تضع هذه المعايير نقابة السيكولوجيين، المعترف بها رسمياً من جانب الدولة اللبنانية، مثلاً، تماما كما هو انتساب الطبيب الشرعي إلى نقابة الأطباء إلخ.

القتل: العنف الأقصى

الدراسات حول قتل النساء في إطار أسرهن بيّنت أن وقوع الجريمة كان تتويجاً لعنف لولبي ومتماد مارسه الجاني على الضحية؛ أي، إن فعل القتل لا يعدو كونه انفجاراً مدوّياً لتعنيفٍ مستمرّ صامت وغير مرئي في إطار الأسرة. هذه الواقعة كانت ركناً أساسياً للحجّة التي حملها "التحالف الوطني لتشريع حماية النساء من العنف الأسري" للمطالبة بقانون يحمي النساء من العنف الأسري؛ أي، إن القانون لا يمنع الأذى الذي تتعرّض له النساء له في إطار أسرهن فحسب، بل يردع الجاني، ويضع حدّاً لتصاعد العنف ليمنع احتمال بلوغه عتبة القتل.

نشير إلى أن مجتمعنا تدرّج ببطء من إقرار "العذر المُحِلّ" لقاتل قريبته الذي ينطوي على القبول بمبدأ "العدالة الخاصة"[٢]، تبعه "التخفيف" من درجة معاقبة الجاني لاعتبارات تأخذ في الحسبان المعتقدات التي نشأ عليها، التي تجعل الذكور – لأنهم ذكور – مؤتمنين على سلوك قريباتهم الإناث – لأنهن إناث. إن قانون حماية النساء من العنف الأسري يذهب خطوة نوعية في الاتجاه نفسه؛ ذلك لأن الحماية بمثابة فعل وقائي لقتلٍ محتمل. نحن لا نقول، بالطبع، إن كلّ عنف يفضي إلى القتل، لكن ما نعرفه، استناداً إلى الدراسات التي أجريت عندنا ولدى آخرين، إن كلّ جريمة

١ قام مرشد اجتماعي، من إحدى المحاكم الروحية، بفحص طفلتَين في حضانة أبيهما ليتبيّن، وفق ما جاء في التقرير بحسب الأب، أنهما بحالة ممتازة... وقد كتب المرشد الاجتماعي في التقرير أن أباهما "يمتاز بشهادات علمية متقدّمة جداً مع العلم أن الزوجة ليس لها أي شهادة علمية وهذا يؤثر على التربية" (كذا) وهو ما جعل القاضي الروحي متردّداً في إعطاء الأم حق مشاهدة (كذا). (حالة جان)

٢ التعبير من استخدام فادي مغيزل انظر (Moghaizel, 2000).

وقعت في إطار الأسرة هي تعنيف بلغ أقصى درجاته – القتل[1].

إلى ذلك، فإن الدراسات تشير إلى أن الفترة التي تبلّغ فيها الزوجة عن العنف، وتتخذ خطوات عملية باتجاه منعه عنها، هي فترة حرِجة بالنسبة لها، وتقتضي وجوب اتخاذ الحذر والحيطة. إن التبليغ عن العنف لجهة خارج – عائلية (المخفر، القضاء، خاصّة)، يُدرك من جانب الجاني بوصفه غدراً به، وفصماً غير مبرر للعلاقة الزوجية وخصومة غير متوقّعة، وخيانةً لـ"الحب" الذي افترض وجوده بينه وبين زوجته. ونحن سمعنا في لقاءاتنا مع الأزواج المبحوثين كلاماً ينضح غضباً، صريحا أو مقنّعاً، ينال الزوجات، أساساً. فاعترف أكثرهم بكره شديد لهن. وبالرغم من محاولاتهم للتحفّظ – وبعضهم نصحهم محاموهم بذلك التحفّظ – فإن عدوانيتهم تجاه زوجاتهم ورغبتهم بالانتقام منهن لم تكونا خافيتين. بل إن اثنين منهما عبّرا عن أحلام يقظة (خليل) أو عن رغبة "يقِظة" (فوّاز) بالقتل!

وتشير الأبحاث في موضوع قتل النساء إلى أن كثيراً من عمليات اغتيال الزوجة تقع في فترة محاكمة الزوج[2]، أو إثر نيل الزوجة حكماً بإبعاد الزوج عن البيت أو إبعادها هي عنه إلخ. هكذا، يمسي القانون الذي يدّعي حماية النساء، للمشاهد السطحي، محرّضاً على المزيد من العنف (كذا في كلام بعضهم!)؛ الأمر الذي يعزّز ضرورة حسن التطبيق لهذا القانون، ويضفي عليه أهميةً كبيرة، إن لجهة حماية فعّالة للزوجة مضمونة من الدولة وأجهزتها الأمنية والاجتماعية، أو لجهة كبح حقيقي لعنف الجاني. إن الأحكام التي نالها الأزواج/الجناة هي على قدر كبير من الأهمية في إحداث صدمة مطلوبة لدى الجاني تعمل، من حيث المبدأ، على "توعيته" على موقف المجتمع والدولة غير المتسامح مع عنفه؛ لكننا لم نلمس في كلام الأزواج/الجناة مراجعة لأفعالهم ولا لاتجاهاتهم، برغم إعلان بعضهم "توبتهم" أمام القضاء، وإطلاق وعود أمام القضاة بالعمل على تغيير سلوكهم. إن مراجعة حقيقية لاتجاهات الجناة ولسلوكهم العنفي الذي قد يتمادى إلى

١ هي إحدى النتائج الرئيسية التي توصّلنا إليها في دراستنا **جرائم قتل النساء أمام القضاء اللبناني** (بيضون، ٢٠٠٨).

٢ في دراستنا المذكورة أعلاه (بيضون، ٢٠٠٨)، وجدنا أن بعض الجرائم وقعت في فترة التفاوض على الطلاق، وحيث إن طلب الطلاق جاء من جانب الزوجة؛ إن طلب الطلاق من جانب الزوجة بمثابة "تبليغ"/إعلان عن رفض الزوجة للزوج. أي إن وقعه على الزوج هو، على الأرجح، شبيه بإقامة الدعوى عليه من جانبها. هكذا يسعنا توقّع سلوك شبيه من المدّعى عليه.

حدّ القتل تبدو لنا أمراً لا يمكن التغاضي عن أهميته، ويحتاج عناية خاصة من جانب القضاء. وإذا كان المشرّع قد جعل التأهيل النفساني فرصةً للجاني لتعديل سلوكه، فإن مراجعة الاتجاهات وتفحّص المشاعر المرافقة لذلك السلوك أمرٌ ينبغي أخذه، من قبل القضاء والجهة المؤهّلة، على محمل الجدّ[١].

القانون والعدالة وحسن التطبيق

في كلام المبحوثين، بدا لنا أن القضاء والقوى الأمنية وأشخاصهم مخترَقون، بخفّة مدهشة، بالولاءات العائلية والطائفية والسياسية – كما بيّنا بالتفصيل في الفصل السابق، الأمر الذي يشير إلى تشويه مفهوم العدالة في أذهان هؤلاء الرجال، مفضياً بهم إلى عدم الاطمئنان إلى نزاهة القضاء والمؤسسات المؤازِرة لعمله.

قد يقول قائل: إن تلك الخفّة هي من صفات ذهنياتنا العامة المحتاجة إلى سنوات طويلة للتغيير. ويستعين المشكّكون بإمكانية تغيير الذهنيات، في هذا المجال، بالمقولة المكررة (والباعثة على الملل) من أنه يتعيّن علينا "تغيير النفوس قبل النصوص" – في إشارة إلى عدم جدوى إقرار قانون بوجود ذهنية عامة سلبية تجاه كل ما يمتّ إلى القانون بصلة. هذه الذهنية يمكن رصد بعض ملامحها في رأي سلبي من القضاء ومن المحاكم على أنواعها متّهمةً أشخاصه بالفساد وبالتدخلات السياسية. يضاف إليها صفة "الذكورية" حين تتعلّق المسألة بالنساء وقضاياهن[٢].

هذه الذهنية منتشرة لكنها ليست عامة[٣]. إذ إننا لمسنا، وعلى نحوٍ متجاور من تلك

١ جميل الذي خضع لجلسات تأهيل نفسي لدى أحد المعالجين النفسيين، ونال تقريراً يثبت ذلك من المنظمة الراعية لتطبيق القانون ٢٠١٤/٢٩٣ أبرزه أمام القاضي، بدا لنا أنه ما زال محتفظاً بثوابت اتجاهاته تجاه الآخرين المهّمين في حياته وبتجاذب مشاعره حيالهم.

٢ في استطلاع الرأي المنفّذ من جانب مؤسسة Ipsos ومنظة "كفى... عنف واستغلال"، اتّهم حوالى ٦٠% من المبحوثين المحاكم المدنية بالفساد، فيما اتُّهمت المحاكم الدينية بذلك من جانب ٤٢% منهم، لكن الاتّهام بالتحيّز ضد النساء طاول المحاكم الدينية أكثر بكثير من المحاكم المدنية (٨٢% و٣٨% على التوالي).

٣ استناداً إلى "المؤشّر العربي" للعام ٢٠١٦، مثلاً، فإن نسبة الذين يثقون بالقضاء من بين المواطنين اللبنانيين تتوزّع على الدرجات المختلفة للثقة هكذا: ثقة تامّة: ٦%؛ ثقة نوعاً ما: ٢٥%؛ لا ثقة مطلقاً: ٣٧%؛ لا جواب: ١%. أما نسبة اللبنانيين الذين يرون أن مبدأ الحصول على محاكمة عادلة عبر تطبيق =

الخفة، "خوفاً" من القانون، ومن تطبيقه، عبّر عنه بعضهم مباشرةً، وخشيةً من تبِعاته المادية والمعنوية عليهم. أي أن القانون المذكور سيفعل فعله الرادع – كما يفعل كلّ قانون – لدى شيوع المعرفة بهذه التبِعات، ليصبح، بذلك، من مكوّنات الذهنيات العامة تماماً كما كانت الاتجاهات التي حملت غيابه، أي القبول بتعنيف الزوجة وتطبيع العنف الأسري وإفلاة الجناة من العقاب.

إلى ذلك، فإن خصوصية القانون ٢٠١٤/٢٩٣، المتمثّلة بمعالجة شأن من شؤون الأسرة والتي كانت في معظمها، ولا تزال، من اختصاص المحاكم المذهبية سابقاً، تفترض تعزيز الصفة الرادعة لهذا القانون. وذلك ببذل جهد، من جانب المعنيين لتطبيق القانون، على نحوٍ يقلّل من الأخطاء والعثرات المحتملة لدى التطبيق المذكور إلى حدّها الأدنى. ولا ضرورة للإشارة إلى أن الأمور المتعلّقة بنزاهة القضاة واستقلاليتهم تقع على رأس المسائل التي ينبغي الاهتمام بها. كما أن سلوك قوى الأمن[1] في المخافر والكتَبَة المكلّفين إبلاغ القرارات ومن هم في موقع تنفيذ الأحكام... كل هؤلاء

= القانون فهي هكذا: غير مطبّق: ٥٢%؛ غير مطبّق إلى حد ما: ٢٩%؛ مطبّق إلى حد ما: ١٧%؛ مطبّق جداً: ٢%. (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٦). أما في استطلاع الرأي العام حول العنف الأسري في لبنان، والمذكور سابقاً، فتبدو الصورة، لدى التفريق بين نمطي المحاكم اللبنانية، هكذا:

إحالة الشكوى / نمط المحكمة	تفضي إلى نتائج منصفة/ إيجابية	تفضي إلى نتائج غير منصفة/ غير إيجابية	لا يعرف
في المحاكم المدنية	45%	38%	17%
في المحاكم المذهبية	41%	42%	17%

المصدر: (بتصرف) منظمة "كفى..." و Ipsos marketing، بيروت، ٢٠١٦.

١ يرى سمير أن إرسال عناصر من الدرك لتنفيذ قرارات المحكمة إلى البيت غير لائق بتاتاً في أعرافنا، ولا يأخذ بعين الاعتبار وقعه على الأفراد في مجتمعاتنا. لا يخفى أن الوقع المذكور ذو صلة بـ"القناع" الاجتماعي الذي يحرص الناس عندنا على الحفاظ على مرغوبيته الاجتماعية – وقد بيّنا أهمية ذلك في كلام الأزواج المبحوثين في مكان آخر؛ لكننا نرى أن الخوف الذي يبديه هؤلاء، من انفضاح أمرهم لدى مجيء الدرك إلى منازلهم، هو أمر يمكن توظيفه في كبح العنف الأسري ضد النساء. ولا ضرورة للتأكيد على وجوب انضباط قوى الأمن بقواعد التوقيف المصوغة، من حيث المبدأ، بمفردات منسجمة مع تضمينات شرعة حقوق الإنسان، ذات الصلة.

معنيون بما نقوله. وسيكون من الجيّد خضوعهم لبروتوكولات تحدّد لهم طرائق التعامل مع المتّهمين والمدّعين/المدّعيات إلخ؛ إن الالتفات الجدّي إلى أسلوب تطبيق القانون ٢٠١٤/٢٩٣ لا يتطلّبه بداهة إحقاق العدالة المرجوّة دائماً ولكل الناس، حتى للمعتدين منهم، فحسب. نحن، في هذه الحالة، نفترض أن إحقاق العدالة مسألة حرجة من منظور نسوي، تحديداً؛ وذلك لأن تطبيقاً عادلاً للقانون ٢٠١٤/٢٩٣ من شأنه تفادي الأحكام السلبية من الناس المعترضين على إصدار هذا القانون، و"المتربّصين" به، طمعاً بالمزيد من تفريغه من محتواه، أو حتى إلغائه. إن بذل الجهد هذا يسهم، إلى حدٍّ بعيد، في إرساء قاعدة متينة في سبيل ذلك التغيير المرتجى: جعل القانون المدني المرجع النهائي[١] لمعالجة العنف ضد النساء في إطار أسرهن؛ هكذا يسعه أن يستوي نموذجاً/قدوةً يُحتذى في سعي الحركة النسائية لجعل القانون المدني الموحّد للأحوال الشخصية بديلاً للقوانين المذهبية التمييزية المسوِّغة للعنف والتمييز ضد النساء، والعاملة على التمييز بين فئات النساء المختلفة في الوطن الواحد.

١ ليس ما نقوله من قبل التمنّي – تمنّي الناشطات والناشطين في مناهضة العنف ضد النساء في مجتمعنا. لقد صرّح حوالى ٥٠% من عيّنة المستطلَعين في استطلاع منظمة "كفى..." وIpsos Marketing، ٢٠١٦، أنهم سيسدون النصح إلى ضحايا العنف الأسري بالتقدم بالشكوى لدى تعرّضهن له، بل إن بعضهم – حوالى ٣٠% – صرّحوا بأنهم سيتدخّلون ويتصلون بالشرطة. وذلك مقابل ١٣% سينصحونهن بالتزام الصمت أو بالصبر (على أقدارهن) أو بتحمّل الوضع، وسينصحهن ٥% بطلب الطلاق/ بالانفصال.

الخاتمة

تأمّلات في حدود الدراسة وفي آفاقها

أولاً: في شمل الرجال

تمهيد

الرجال الذي قابلناهم لغرض إجراء هذه الدراسة صرّحوا لنا عن أسباب قبولهم مقابلتنا؛ قالوا إنهم محتاجون أن يتقدّمو برواياتهم عمّا أدّى بهم إلى المثول أمام القضاء لإسماع صوتهم و"تظهير الصورة" كاملة، كما يرونها. من جهتنا، ولدى الطلب إليهم أن يكونوا مبحوثين في هذه الدراسة، عبّرنا عن رغبتنا في شمل رواية المتّهم بارتكاب العنف (أو المعترف بذلك) في إطار الأسرة؛ وذلك سعياً للنظر إلى الوضعية الأسرية بعدسة تُضاف إلى العدسة التي سادت في الدراسات التي تناولت العنف ضد النساء عندنا – عدسة المرأة ضحية العنف الأسري. والقصد من الشمل – قلنا لهم – هو الوصول إلى فهم أوفر للعنف المذكور.

أسئلة راهنة

في هذه الخاتمة نتساءل:

لو قرأ هؤلاء المبحوثون هذا النصّ، هل سيتعرّفون إلى ذواتهم فيه؟ هل سيشعرون أن بوْحهم قد وصل إلينا وفق ما قصدوه، أم أننا قد أسأنا فهمه. هل سيستغربون إعادة صوْغه بمفردات لم يتفوّهوا بها ولا صلة لها بترسيماتهم المعرفية cognitive schemas؟

هل سيوافقوننا على ما آل إليه تفكيك كلامهم، وسبْر خلفيات اتجاهاتهم، وتحليل دوافع سلوكهم، أم أنهم سيخالفوننا في بعضها، أو في كلّها؟

هل يصلح ما جاء في هذا الكتاب أن يكون مرآة يسعهم النظر فيها للتأمّل في مشاعرهم واتجاهاتهم وسلوكهم، وسبيلاً لمراجعة هذا السلوك وتلك المشاعر والاتجاهات؟

هي أسئلة راهنة للباحث دائماً. لكنها تغدو أكثر راهنية لمن أعلن عن رغبته في تبنّي المقاربة الجندرية[1]، وبأنه غير حيادي، في الوقت نفسه. سنفسّر ما نعنيه في ما يلي.

الاستماع لا يعني القبول

نشير أولاً إلى أن التعبير عن الاستعداد للاستماع إلى رجالٍ يقصّون رواياتهم لأحوالهم لا ينطوي على الأخذ بالأطر المرجعية المعيارية التي تحيط بتلك الروايات؛ فحين يقول المبحوث، مثلاً، "هي استفزّتني ولم ترتدع برغم تحذيري لها بألا تفعل، فضربتُها"، ثم يتبع كلامه بالسؤال: "ماذا بوسعي أن أفعل غير ذلك؟"، ليبدو الضرب وكأنّه الوسيلة الوحيدة المتاحة له في هكذا وضعية... أو حين يروي لنا تفصيل الوقائع التي توّجَها العنف الجسدي، مثلاً، ليبدو حتمياً، ولا يمكن تفادي حصوله... حينذاك لا نقبل بحجة المعنِّف ولا نتعاطف معه. حينذاك ننحاز إلى مبدأ صريح: لا تبرير مقبولاً للعنف بين الزوجَين!

وحين يقول المبحوث: "هي كذّابة؛ وتدّعي أنني ضربتها بحثاً عن حجّة للحصول على الانفصال/الطلاق"... عندها نُصغي إلى ما لم يعبّر عنه صراحة:

١ نذكّر بتعريف "المقاربة الجندرية": هي أداة تحليلية لتأويل معطيات البحث والوصول إلى استنتاجاته وصوغ توصياته. وهذه تتمثّل – كما سبق وذكرنا – بالتنبّه للمعاني والقيم المسبغة على السلوك والاتجاهات والمشاعر التي أطلقها المبحوثون في كلامهم، بحسب موقعهم في المنظومة الجندرية الأبوية. (انظر الهامش رقم ١، صفحة ٢٢١)

من أن الزوجة، بخلاف الزوج، لم تعد ترغب بالعيش مع زوجها. رغبة الزوجة هذه تصطدم بـ"أنا" الزوج وبقناعه personae المثمّنَين – كما سبق وبيّنا. لكنها تصطدم أيضاً بقوانين الأحوال الشخصية، المعمول بها عندنا، والتي تمنع عن الزوجة المبادرة إلى طلب الطلاق (لدى الطوائف الإسلامية، خاصة). هكذا يغدو وصف الزوج لسلوك زوجته – إن صدَقَ – إدانةً لاحتيالها من أجل الحصول على مبتغاها، بطرق ملتوية، بسبب منع الطريق المباشر عنها – أي، طلب الطلاق. وقد كان اعتراض بعض اللبنانيين[1] على إقرار قانون يحمي المرأة من العنف الأسري هو تحديداً ما قاله بعض الرجال من المبحوثين: احتمال استخدام هذا القانون لغرض غير ذاك الذي أُقرّ من أجله. هي الوسيلة التي يعتمدها كلّ ضعيف – الزوجة في هذه الحالة – في ميزان القوى العام القائم بين الزوجَين لنيل مبتغاها، غير المتاح لها بالطرق المباشرة. في هذه الحالة، نحن منحازون: ننحاز إلى مبدأ ضرورة إحقاق المساواة الجندرية. فنحن، وإن لم نستبعد صدق ما يقوله الزوج، لكننا نرى أن معالجة المسألة لا تكون بإلغاء قانون يضمن سلامة المرأة والأسرة من العنف، لا لسبب سوى احتمال استخدامه لـ"غير الغرض الذي أُقرّ من أجله"، بل بمعالجة أسباب اللجوء إليه لـ"غير الغرض الذي أُقرّ من أجله". وذلك بالعمل على تعديل النصوص القانونية من أجل أن تصبح مساواتية جندرياً، ليتاح للمرأة الفرصة، أسوةً بالرجل، إلى المبادرة بطلب الطلاق مباشرةً، فلا تضطر إلى اللجوء إلى المداورة والاحتيال، أكان ذلك باستخدام القانون ٢٠١٤/٢٩٣ لـ"غير الغرض الذي أُقرّ من أجله"، أو بطرق ملتوية أخرى.

مظلومون؟

تكررت في روايات مبحوثينا لازمة بارزة: هم مظلومون. والظالم هي الزوجة أساساً... والأشخاص محرّضوها ثانياً. ولم نسمع من أيٍّ منهم تحليلاً لظلمه يتجاوز ذلك:

١ انظر، مثلاً، "حجج واهية بمواجهة قضية عادلة" في (بيضون، ٢٠١٥، ص٩٦–١٢٤).

خليل، مثلاً، الذي يرغب بالطلاق ولا ينفّذه لأنه عاجز عن توفير المهر الكبير الذي فرضه عليه أهل زوجته، لم نسمعه يشكو قانون الأحوال الشخصية الذي فرض عليه تسمية مهر/بدل مالي لقاء عقد زواجه.

وجورج المتنقل من مهنة إلى أخرى، والغارق في الديون، والذي يصرف مالاً على عملية جراحية من أجل إصلاح جسم زوجته المترهّل بعد الولادة، لا يتساءل حول طبيعة القيم والمعايير السائدة التي تجعل أمراً، مثل "كمال" جسم زوجته، في درجة عليا على سلّم أولويات الحاجات في موازنة أسرته، على الرغم من صعوبة تحصيله المال.

وعادل المتهالك نفسياً وصحياً بسبب تعاسته الزوجية يرفض الطلاق، ويرضى بزواج شكلي وقاهر، خشية ألاّ تجد ابنته عريساً ميسوراً، لأنه يستشرف أن أبا ذلك العريس سيرفض تزويج ابنه لها، عند معرفته أنها ابنة لأبوَين مطلّقين؛ أي إنه يتبنّى، دون مساءلة، معتقدات تجعل من الطلاق بين الأبوَين عيباً على الأبناء، وتُعلي أهمية حصول ابنته على زوج ميسور على انتظام أحواله وأحوال أشخاص أسرته وصدقهم أمام ذواتهم.

ونعيم المتنقّل بين مهن متعددة، كان أوّلها مقاتلاً في ميليشيا (فمنعه ذلك من التدرّب على مهنة يسعه معها أن يكون معيلاً)، وهو حالياً عاطلٌ عن العمل... هو لا يرى إلى الحروب الأهلية، والنظام الطائفي استطراداً، موضع ملامة لأحواله الحالية؛ بل على العكس من ذلك، ازداد التصاقاً بطائفته وبقيادتها الدينية.

أي إننا لم نقع في شكاوى هؤلاء، ولا في كلام أكثر المبحوثين، ما يحيل مضمون تظلّماتهم إلى النظام الاجتماعي – الاقتصادي – السياسي، مثلاً، بوصفه ذا صلة بالقوانين التي تحكم أحوالهم الشخصية وأحوال أسرهم. ولم يُحِلْ أيٌّ منهم مآزمه، التي تستنزف موارده وتجعل أفراد أسرته يشعرون بالنقصان، إلى القيم الاستهلاكية المبثوثة في فضاءاتنا الثقافية (كوسائل الإعلام، مثلاً)، ولا إلى المعتقدات المجتمعية التي تُعلي الغنى المادي، والمظاهر الخارجية وحفظ ماء الوجه، على الرفاه النفسي والصحي والالتزام الواقعي بالإمكانات التي توفّرها لهم مواردهم. كما أنهم بدوا لنا خاضعين للنظم الاجتماعية – الثقافية، والطائفية ضمناً، فلم نلمس لديهم استبصاراً

يجلو دور هذه النُظُم في إذكاء صراعاتهم الأسرية، ولا وعياً بالعوائق التي تضعها في سُبُل تدبير أحوالهم الشخصية.

... والمنظومة الجندرية

نذكّر أن المبحوثين عبّروا عن مشاعر من الغبن جرّاء ادّعاء زوجاتهم عليهم، أو لدى اللجوء إلى "طلب الحماية" من عنفهم. وفي جعبتهم أقصوصات، أثبتناها في أكثر من موقع، تروي تعنيف زوجاتهم لهم، وظلمهن لهم، والتعدّي عليهم. وهم بدوا لنا صادقين في مشاعرهم تلك. ها هنا أيضاً أصغينا إليهم، لكننا أصغينا أيضاً إلى "المسكوت عنه" الذي "لم يُقَلْ" non–dit. هم لم "يقولوه"، لكنه كان خلفيةً لا تخفى. نتكلّم عن المنظومة الجندرية gender order التي بدت لنا، في كلام الرجال المرسل، غامرة لـ"وجودهم" لدرجة لا تسمح لهم بـ"رؤيتها"، فلم يبدر منهم ما يشي بملاحظة طغيانها عليهم، ولا التساؤل حول الامتيازات التي يتمتعون بها، تحصيلاً حاصلاً، بسبب موقعهم فيها، ولا هم يرون خللاً في حرمان زوجاتهم من تلك الامتيازات، لا لعلّة فيها كفرد، إنما لأنها ولدت أنثى. إن غياب الملاحظة والتساؤل المذكورَين علامة على القبول المذعن بإلاملاءات التي تفرضها هذه المنظومة على النساء وعلى الرجال، أكان ذلك في الوصفات prescriptions المرغوبة للنساء والرجال، أو تلك المحظورة عليهم proscriptions. هي إملاءات منعت عن هؤلاء الرجال التعامل الراشد مع واقع متغيّر.

ونحن بيّنا ضرورة مراجعة هذه الوصفات وتلك المحظورات، وصوْغ أخرى أكثر ملاءمة مع أوضاع أسرهم وأشخاصها الراهنة، في التعامل الراشد والمتكيّف مع واقعهم الأسري. إن توهّم هؤلاء الرجال حيازتهم السلطة المطلقة على نسائهم ناجمٌ عن وقوعهم أسرى المنمّطات الجندرية، والوعود[1] المتضمّنة فيها.

هم مظلومون فعلاً، لكن "ظالميهم" ليسوا النساء ولا محرّضيهن، بل المنظومة

١ هذه الوعدود بمثابة "رشاوى" يقدّمها النظام الأبوي للرجل مقابل الخضوع لنظمه القامعة. هو يعده بحقّه في التسلّط على المرأة وأسرته مقابل السكوت عن تسلّطه هو عليه في كافة تجلّياته، الدينية والثقافية والسياسية إلخ.

الجندرية الغامرة لوجودهم، والحاملة لهذه الوعود وتلك الأوهام.

مناهضة الأوهام وتكذيب الوعود

نعود إلى أسئلتنا، ونخمّن أن الإجابة عنها ستكون، على الأرجح، شعور هؤلاء المبحوثين ببعض "الخيبة" من نتائجنا. لكننا نكرّر: إن الإصغاء لهؤلاء الرجال لا يَعِدُ بـ"التواطؤ" معهم، ولا بتبنّي المعايير والقيم الحاملة لسلوكهم العنفي. نحن نرى، على العكس من ذلك، أن عدم التواطؤ معهم، ورفض المعايير والقيم الحاملة لسلوكهم، تعبيرٌ عن اهتمامٍ حقيقيٍّ بهم.

كيف؟

إن سعينا لجلاء أوهام امتلاك هؤلاء الرجال السلطة على نسائهم، وتكذيب الوعود المتضمّنة في المنظومة الجندرية الأبوية، هما من بعض تعاطفنا النسوي مع قضية الرجال[1] في مجتمعاتنا. إن انخراطنا، من موقع بحثي هادف[2]، في مشروع إعادة تأهيل الرجال المتّهمين بارتكاب العنف ضد زوجاتهم، وسعينا لإبراز اختبارهم مع الممارسات القضائية والأمنية ذات الصلة بالقانون ٢٠١٤/٢٩٣ من أجل العمل على معالجة بعض قصورها... هذا الانخراط وذلك الجلاء هما التعبير العملي عن موقعنا الإيجابي تجاه هؤلاء المبحوثين. هو موقف مصدره المنحى النسوي المثير للجدل، والذي يتّخذ من شمل الرجال في توطيد السلم والأمن في إطار الأسرة مبدأً له:

هذا المنحى الاشتمالي يرى أن حلّ الصراعات بين الزوجَين لا يكون بتغليب

١ لم تتبلور في مجتمعاتنا "القضية الرجالية" على نحوٍ يشبه ما حدث في المجتمعات الأخرى. لكن شكاوى الرجال التي استمعنا إليها تشبه، إلى حدٍّ بعيدٍ، البدايات التي أدّت إلى ما عُرف بـ"حركة تحرر الرجال" في بعض المجتمعات الصناعية. انظر (بيضون، ٢٠٠٧).

٢ إن التعبير الإجرائي عن ذلك هو أن راعية هذه الدراسة هي "أبعاد: موارد للمساواة الجندرية" – المنظمة غير حكومية التي تدير مركزاً للرجال يعلن هدفاً أساسياً له هو استقبال الرجال الراغبين بتعديل سلوكهم العنفي عبر مرافقة نفسانية من قبل مهنيين مختصين. الرجال المبحوثون/المتّهمون أعلموا بوجود ذلك المركز خلال المقابلة وتمّت دعوة من يشاء منهم الاستفادة من خدماته النفس الاجتماعية – التأهيلية.

مصلحة أحد الطرفَين على الآخر، إنما بالعمل على الوصول إلى وضعية لا خاسر فيها، بل رابحان اثنان.

ثانياً: "الخاص" في عناية "العام"

كرّست المقررات والاتفاقات الدولية العنف الذي يمارَس على النساء في الدائرة الأسرية – في "الخاص" – شأناً عامّاً؛ فلم يعد مبدأ "حرمة البيوت"، ولا مقولة "الخصوصية الثقافية"، ذريعتَين مقبولتَين لإخفاء العنف الذي يجري في هذه البيوت عندنا. لزم الأمر نضالاً، امتدّ أكثر من عقدَين من الزمن، خاضته الحركة النسائية ومنظماتها عندنا، قبل إقرار القانون ٢٠١٤/٢٩٣ المعروف بـ"قانون حماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري". إن فعل إقرار القانون يعني أن الدولة اللبنانية قد حزمت أمرها واستجابت لطلب النساء أن تكون مسؤولة عن أمنهن وسلامتهن ومواجهة معنِّفيهن من الأقرباء أيّاً كانوا: آباء أم أمّهات، إخوة أم أخوات، أزواجاً أم أبناء إلخ، وأينما كانت أمكنة تعنيفهن: في داخل البيت أم في خارجه. فتكون، بذلك، قد خطت خطوة إضافية باتجاه الاعتراف بمواطَنة[1] النساء وأقرّت، عملياً، بأن للنساء حقوقاً عليها، وأنها مسؤولة تجاههن. وذلك، بعد أن كانت قد خوّلت هذه المسؤولية، ضمناً، إلى مؤسسات المذاهب التي وُلدوا فيها، بموجب المادة التاسعة من الدستور اللبناني.

هذه الدراسة النوعية استهدفت أزواجاً متّهمين بتعنيف زوجاتهم، ودوّنت رواياتهم لمسارات حيواتهم الزوجية والأسرية التي أدّت بهم إلى المثول أمام القضاء، وفيها الذرائع والمسوّغات التي تقدّموا بها للدفاع عن أنفسهم، والطريقة التي استجابوا بها لأحكام القضاء ولأشكال تنفيذها، إضافةً إلى اتجاهاتهم وآرائهم نحو تدخّل الدولة في شؤونهم الأسرية عبر القانون المذكور. ولعلّ واحدة من النتائج الأهمّ التي خلصت بها هذه الدراسة تتمثّل بالوقوف على الأثر المباشر الذي أحدثه تطبيق

١ لا تزال النساء اللبنانيات ناقصات المواطَنة؛ فهن غير قادرات بعدُ على تمرير الجنسية اللبنانية إلى أسرهن – أزواجهن وأولادهَن – أسوةً بالرجال الذين يتزوّجون من نساء غير لبنانيات. كما أنهن غير مساويات للرجال في معظم الأمور ذات الصلة بأحوالهن الشخصية.

القانون ٢٠١٤/٢٩٣ عليهم، وتبعات ذلك التطبيق على حيواتهم. هؤلاء ينتمون إلى المجموعة الأولى التي تختبر انكشاف ممارسات كانت، حتى وقتٍ قريب، تُعتبر شأناً خاصاً غير متاح لتدخّل "العام". هم وجدوا أنفسهم بمواجهة الدولة ومؤسساتها القضائية والأمنية التي أطلّت على مجريات أسرهم، بعد أن كانت هذه المجريات محجوبة عن أعين غير مرغوب بنظراتها، واختبروا أن سلوكهم العنيف في إطار أسرهم بات ذا تبِعات مختلفة: مالية ونفسانية واجتماعية وعلائقية[1]. إن تفاصيل هذه التبِعات قد استغرقت حيزاً كبيراً من روايات المبحوثين/الأزواج، ومن أهمّ ما جاء فيها؛ فالمعاناة النفسية والكلفة المالية والوصمة الاجتماعية والخسارات العلائقية... التي تكبّدها هؤلاء الرجال قلبَت حيواتهم رأساً على عقب. وبدا لنا أن بعضهم باتوا مدركين أن أواليات الدفاع التي يعتمدونها بمواجهة واقعهم المستجدّ لم تعد مُجدية في التعامل مع ذلك الواقع. بقي عليهم إدراك أن العذاب الناجم عن التجاذبات التي يختبرونها محتاجٌ تخطّيه إلى مساعدة/إرشاد يؤهلهم لمواجهة الواقع بدل إنكاره، ولتبنّي خيارات حياتية أكثر تكيّفاً مع الواقع الجديد.

ونحن نرى أن إبراز التبِعات المختلفة، كما جاءت في روايات هؤلاء الرجال، ورجال آخرين في مواقعهم، ذات مردود "ثقافي/تربوي" يضاهي في أهميته أهمية إبراز معاناة النساء اللواتي يتعرّضن للعنف؛ هذا الإبراز جعلته المنظمات النسائية مرافقاً لنضالها في نشر ثقافة مناهضة العنف ضد النساء. فكما أسهم "كسر الصمت" حول العنف ضد النساء، لدى الكلام عن تفاصيله، إلى إقرار القانون ٢٠١٤/٢٩٣، فإن "الإنباء" حول تبِعات تطبيق القانون على الرجال المعنّفين سيكون مؤثّراً في ردع الرجال، عامةً، عن اللجوء إلى العنف. أليس هذا الردع هو من أهم أسباب إقرار ذلك القانون؟

هكذا، فإن تطبيق القانون سيعمل عكس ما تدّعيه المقولة الشهيرة، التي ترتّب orders تغيير "النفوس" قبل تغيير "النصوص"؛ أي إن مزيداً من جلاء النتائج القانونية

١ هذه التبِعات تحدّدها سلطة عليا – سلطة القضاء المدني الذي يعمل، راهناً، لحماية النساء، بوصفهن مواطنات أفراداً، متساوين في الحق بالعدالة مع أزوجهن؛ وذلك خلافاً لمواقعن في المحاكم المذهبية العامِلة في إطار القواعد الشرعية التي تُعلي مصالح الرجال على مصالح النساء، تبعاً لثوابت ومقدّسات عصية على التغيير. انظر، مثلاً، (بيضون، ٢٠١٥أ)، ص١٢٥–١٦١ و(بيضون، ٢٠١٥ب).

التي تترتّب على لجوء الرجال إلى العنف في إطار اسرهم، مرافقاً بجهد "إعلامي"/ إنبائي حولها، لغاية جعل هذه النتائج من المعارف الشائعة... هذا الجلاء، وذلك الإعلام، سيكونان مؤثّرَين في ردع المعنِّفين، وسيكون لهما التأثير الكبير في نشر ثقافة مناهضة العنف ضد النساء في سياق الجهود المبذولة من جانب المنظمات النسائية – الحكومية وغير الحكومية – العاملة لتلك الغاية.

ثالثاً: تضمينات للعمل النسوي

تناوب الرجال والنساء على الكلام

قبل أن يصبح العنف الأسري واحداً من شواغل الخطاب العام عندنا، كانت روايات الإعلام حول حوادث قتل النساء بداعي الحفاظ على شرف أقاربهن من الذكور المصدرَ الأهمّ للمعلومات حول العنف داخل هذه الأسر. وحين درس الباحثون ملفّات محاكمات القتلة توافرت نافذة للإطلال على الديناميات التي تحكم علاقات أشخاص في هذه الأسر، بعضِهم بالبعض الآخر، والتي أنتجت عنفاً قاتلاً لامرأة فيها. روايات الإعلام والسرديّات في وثائق المحاكم كانت تُروى من منظور الرجال، وكان الشرف "الملوَّث" بسلوك المرأة الضحية مانعاً، ضمناً، لروايات مقابلة. لا أتكلّم عن رواية الضحية نفسِها، بالطبع، فهذه قُتلت وأُسكت صوتُها نهائياً. أشير إلى ما نقله المتّهم عن لسانها، وما رواه عنها الأقارب، أو غيرُهم من الجيران أو زملاء العمل، الذين كانوا شهوداً على ما جرى. وما قيل عن لسان الضحية لم يكن سوى تأكيد للذرائع التي لجأ إليها القاتل تسويغاً لجريمته. روايات هؤلاء جميعاً جاءت محمولة على معتقدات[1] يشتركون في اعتناقها: في أن رجولة ذكور العائلة ذات صلة وثيقة بجنسانية قريبتهم الأنثى – الضحية.

١ وقد كانت المادة ٥٦٢ من قانون العقوبات اللبناني – التي خفّفت الحكم القضائي عن قاتل قريبته – التعبير الأكثر صراحةً عن هذه المعتقدات. لكن إلغاء المشرّع لهذه المادة يشير إلى أن مجتمعنا اللبناني ما عاد قابلاً بـ"العدالة الخاصة"، وأن حيوات النساء (وجنسانيتهن، ضمناً) ليست من شؤون أقربائهن من الرجال.

في بيروت، في ربيع العام ١٩٩٥، سمعنا للمرّة الأولى نساء عربيات يدلين علناً بشهاداتهن حول أنماط من العنف الذي تعرّضن له. كان ذلك في جلسات الاستماع التي دعت إليها "المحكمة العربية"[١] الصُورية، وفي سياق ورشة العمل العربية التحضيرية الكبرى لمؤتمر المرأة العالمي الرابع (المعروف بمؤتمر بيجين). شهادات النساء هذه كانت بمثابة محاكمة للمجتمع برمّته لتخويله مؤسساته تعنيف النساء. والمدّعيات/الضحايا كنّ نساءً من مختلف البلدان العربية تعرّضن لعنف قانوني تحميه، وتوفّر ذرائعَه وأدواتِه التنفيذية، القوانين الدينية للأحوال الشخصية النافذة في بلادنا. هؤلاء النساء استعرضن المفاعيل العنيفة الضمنية لهذه القوانين على حيوات النساء والفتيات المُحاصرات في بيوت أزواجهن وأهاليهن، وفي غياب تامّ لمرجِع اجتماعي عام يسعه أن يكون شاهداً على ما يجري في داخلها.

كانت المحكمة العربية هذه فاتحةً مهمّةً للبوْح الصريح العلني عن أمور كانت تُطمس في الماضي لوجوب سكوت المرأة عن مآسيها، ولوجوب صبرها على معاناتها وتضحيتها برفاهها لمصلحة أسرتها ومكانة زوجها الاجتماعية لتجسّد، في كلّ ذلك، "الأنثى الأصيلة" – النموذج المرغوب اجتماعياً للمرأة. وما لبثت شهادات النساء أن تكاثرت، مع توافر الفسحات لهن للبوْح بما يتعرّضن له في أسرهن من عنف. وتنوّعت صفات الأشخاص "المستمِعين" إلى هؤلاء، لتشمل أعضاء الفئات المجتمعية الذين وضعتهم مهنهم، أو اهتماماتهم، على تماسّ مع النساء المعنّفات: العاملين والعاملات في المهن الصحية والقانونية والأمنية والاجتماعية والتربوية والنفسانية والإعلامية والأكاديمية إلخ.

ولعلّ الوجهة الأكثر أهميةً في تطوّر هذا الخطاب كانت تبيئته في مجتمعاتنا contextualization – أي جلاء تعبيراته الملموسة في المفاهيم المجتمعية والممارسات التي كانت تُعتبر "طبيعية" في مؤسّساته جميعاً، وفي الأسرة ضمناً. إذ سرعان ما اتّخذ التعريف العالمي للعنف ضد النساء، والذي تبنّته الحركة النسائية عندنا، أشكالَه الملموسة، فلم يعد جائزاً القول إن "العنف ضدّ المرأة" مفهومٌ غريبٌ عن ثقافتنا الاجتماعية. هذه الأشكال تجاوزت، وفق بوْح النساء المعنّفات، العنف الجسدي

١ (صيداوي، ١٩٩٨).

الصريح الأثر إلى أنماط أخرى معنوية ونفسية وجنسية واقتصادية وقانونية[1].

هكذا، مهّد توسيع دائرة تعريف العنف لتشمل الأشكال المذكورة (النفسية والمعنوية والقانونية والاقتصادية إلخ) وتحديد العوامل ذات الصلة بارتكابه، والبحث عن جذوره الثقافية الاجتماعية، الطريقَ إلى توسّع الفئات المعنية به، وإلى تطوير ثقافة مناهضته. وقد تمثّل ذلك بحضور خطاب مناهضة العنف ضدّ النساء في الخطاب العام: في التشريع والقانون والصحة والتربية والإعلام والفنون، وفي سياسات المؤسسات الحكومية. ولعلّ استنفار المؤسسات الدينية وحلفائها من الجمعيات ذات الصبغة الدينية، لمواجهة هذا الخطاب، من علائم انتشاره وأهمية تأثيره في فئات مجتمعية تخشى هذه المؤسسات خسرانَها.

رصد التباعد ومعنى الشمل

تناوب الرجال والنساء، إذاً، على الكلام حول العنف الأسري. طغى كلام الرجال سابقاً على كلام النساء، وهذا الأخير ارتفعت نبرته في العشرين سنة الماضية ليبدو منفلشاً على مساحة الخطاب العام. في دراستنا هذه، وفي محاولة لخرق ما بدا "طغياناً" لرواية النساء حول العنف الأسري، استمعنا إلى فئة من الرجال – الأزواج المعنِّفين أنفسهم. إن بعضَ ما بيّنته هذه الدراسة كان التباعد بين الرجال والنساء، المعنّفين والمعنّفات خاصةً، في رؤيتهم واتجاهاتهم وسلوكهم إزاء العنف الأسري. وقد ظهر هذا التباعد بجلاء سواء في تعريف العنف، أو في تعيين مسؤولية التسويغ له، أو في تشخيص أسبابه والعوامل المسهّلة لحدوثه؛ وهذه جميعها شكّلت معاً الخلاف حول الحلول الآيلة إلى مكافحته.

من نافل القول إن المعنّفين والمعنّفات لا ينفردون في تباين رواياتهم للعنف، ولا في اختلاف الحلول لمناهضته. المعنِّفون يتّكئون في مواقفهم على المنظومة الجندرية الأبوية وحماتِها الأهمّ – المؤسسات المذهبية – المخوَّلة من الدستور اللبناني رعاية أحوال العباد الشخصية والأسرية. بمواجهة المعنِّف والمؤسسات

١ "مناهضة العنف ضد النساء وثقافة السلام" (بيضون، ٢٠١٦).

المذهبية، تقف الحركة النسائية ومنظماتُها مناصرات للنساء اللواتي يلقين أنواع العنف والتمييز ضدهن، في إطار أسرهن خاصة. هذه المنظَّمات تعمل، بالتحالف مع القوى المدنية العاملة على التشريع لقانونٍ دنيوي/مدني للأسرة، مستجيبٍ لأوضاع الأسر المعاصرة ولتغيّر أدوار أفرادها؛ الأمر الذي يضع المنظمات النسائية في موقع صراعي مع المؤسسات المذهبية[1] التي تحسب نشاط هذه المنظمات تعدّياً على امتيازاتها في هذا المجال. وفيما تعلن المؤسسات المذهبية بلسان قياداتها العداء الصريح لمسعى المنظات النسائية المدنية، فإن هذه الأخيرة بادرت، ولا تزال، إلى التواصل مع رجال الدين[2] وخلق أطر للحوار معهم. لكن الثوابت التمييزية التي تحكم القواعد المنظِّمة لعمل المحاكم الروحية والشرعية، والتي تسوّغ ضمناً للعنف ضد النساء، لا تسمح بأكثر من التلاقي الشكلي.

إن "شمل الرجال" الذي ترفعه أكثر من منظمة غير حكومية لبنانية، سواء في إستراتيجياتها أو برامجها، ينطوي على الحاجة إلى الاستماع إلى الفئتين معاً حول العنف الأسري من أجل ردم التباعد بينهما في مجال اختاروا العيش فيه معاً، ويعبّر عن ضرورة البحث عن لغة مشتركة سعياً لاستدامة ذلك العيش وتنقيته من سوء التواصل – بوصفه عاملاً رئيسياً في ممارسة العنف الأسري.

تسييس الشمل

نشير إلى وجوب تنبّهنا – نحن النساء في لبنان – إلى تجاور الخطابَين المتناحرين في مجتمعاتنا العربية: واحدهما صاخِبٌ يشدّ بنا إلى أيام غابرة ويجتهد لسلبنا – نحن النساء – مكتسبات كانت ثمرة نضال مثابر ومرير على مدى عقود طويلة، والآخر خافِت النبرة يبدو متيقّناً من "خصوصية" حالتنا اللبنانية ومستنداً إلى إنجازات محلية ومعاهدات ومواثيق دولية... هذه الخصوصية وتلك المواثيق والمعاهدات تبدو ضمانة لاستقرار هذه الإنجازات بين ظهرانينا.

١ "حجج هشّة بمواجهة قضية عادلة" في (بيضون، ٢٠١٥، ص٩٦–١٢٤)

٢ انظر مثلاً، "مقدّس فيه نظر: في جدوى الحوار مع رجال الدين" (بيضون، ٢٠١٥، ص١٢٥–١٦١).

لعلنا – نحن النساء – محتاجات لمراجعة يقيننا هذا؛ وذلك بالعمل على مستويين: أولهما تفعيل يقظ لخطابنا بمواجهة الخطاب المعادي للنساء والمتأهب لسلبهن مكتسباتهن في ساحات مجاورة ستصلنا، على الأرجح، تردّداتها؛ وذلك كي لا نؤخذ على حين غرّة بغلبَة هذا الخطاب وبتعبيراته العنيفة التي طاولت النساء بشكلٍ مجاني، في إطار الأسرة كما في خارجها. والثاني تسييس مفهوم "شمل الرجال" وإعلاؤه إلى مرتبة سياسية تعمل على تمتين التحالف معهم في إطار القوى المدنية والسياسية المناهضة للخطاب السلفي المعادي للنساء. فيكون التحالف هذه المرة، وخلافاً للمرّات السابقة من تاريخنا النسوي غير البعيد، من موقع الشريك لا من موقع المستتبَع، ولا موقع القابل بتأجيل "التناقض الثانوي" ريثما يُحلّ "التناقض الرئيسي" في قضيتنا المشتركة.

ببليوغرافيا

بالعربية

أبعاد، **الرجولة والعنف ضد النساء: دراسة ميدانية استطلاعية بين الشباب والشابات في العراق ولبنان**، بيروت، ٢٠١٣. تسترجع من الوصلة:
https://www.dropbox.com/s/t780alhtqtufs0m/Masculinity%20Study%20-%20Arabic.pdf?dl=0

عزّه شرارة بيضون، "مناهضة العنف ضدّ النساء وثقافة السلام"، محاضرة ألقيت في معهد الألبا، بيروت، بتاريخ ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦، في إطار سلسلة محاضرات بعنوان "الحرب من ورائكم..." (قيد النشر).

عزّه شرارة بيضون، "في المكان الصحّ؟ المرأة في القضاء الشرعي"، **إضافات**، العددان ٣١–٣٢، ٢٠١٥، ص٦٢–٨٤.

عزّه شرارة بيضون، **مواطِنة لا أنثى**، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٥

عزّه شرارة بيضون، **الجندر... ماذا تقولين: الشائع والواقع من أحوال النساء**، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٢.

عزّه شرارة بيضون، "العنف ضد النساء وواجبات الدولة اللبنانية"، **المفكرة القانونية**، ٢٠١٢،
http://74.220.207.224/article.php?id=156&lang=ar

عزّه شرارة بيضون، **نساء يواجهن العنف**، منظمة "كفى... عنف واستغلال"، بيروت، ٢٠١٠.

عزّه شرارة بيضون، **جرائم قتل النساء أمام القضاء اللبناني**، منظمة "كفى... عنف

واستغلال"، بيروت، ٢٠٠٨.

عزّه شرارة بيضون، **الرجولة وتغيّر أحوال النساء**، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٧.

عائدة الجوهري ونوال السعداوي، **حوار حول الذكورة والأنوثة والدين والإبداع**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٤.

رنا الحسيني، **الجريمة باسم الشرف: قصص واقعية**، شركة المطبوعات للتوزيع النشر، بيروت، ٢٠١٠.

زهير حطب، (إعداد)، **اتجاهات متغايرة والحصيلة واحدة**: دراسة ميدانية لرصد مواقف واتجاهات النساء والرجال تجاه حقوق النساء في لبنان، منظمة "أبعاد... موارد للمساواة الجندرية"، وWorld Vision بيروت، ٢٠١٣.

ماري روز زلزل، **شكاوى النساء بين قانون العقوبات وقانون الحماية**، منظمة "كفى... عنف واستغلال"، بيروت، ٢٠١١.

كارولين سكّر، **معنّفات لأنهن نساء**، التجمع النسائي الديمقراطي، بيروت، ٢٠٠٨.

فهمية شرف الدين وكارولين سكّر، **آلام النساء وأحزانهن: العنف الزوجي في لبنان: دراسة ميدانية**، التجمّع النسائي الديمقراطي ودار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٨.

فهمية شرف الدين ولمياء شحادة، **الحوار والديمقراطية في الأسرة اللبنانية**، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٢.

رفيف رضا صيداوي، **جواري ٢٠٠١: دراسة حول العنف ضد المرأة في لبنان**، الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة، بيروت، ٢٠٠٢.

نهوند القادري عيسى، **المعالجة الإعلامية لموضوع العنف المبني على النوع الاجتماعي**، صندوق السكان للأمم المتحدة، بيروت، ٢٠١١.

تينا نقاش، "ثمن النشوز"، **باحثات**، كتاب متخصص يصدر عن تجمّع الباحثات اللبنانيات، العدد ١، بيروت، (١٩٩٤-١٩٩٥).

نازك سابا يارد، "حارسات الحياة"، **باحثات**، كتاب متخصص يصدر عن تجمّع الباحثات اللبنانيات، العدد الحادي عشر، بيروت، (٢٠٠٥-٢٠٠٦).

تحديات تطبيق القانون رقم ٢٠١٤/٢٩٣: حماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري، (تقرير)، "منظمة كفى... عنف واستغلال"، بيروت، ٢٠١٥.

قياس الوعي حول العنف الأسري في لبنان... (تقرير)، " منظمة كفى... عنف واستغلال" و Ipsos، بيروت، ٢٠١٦.

المديرية العامة للإحصاء المركزي، **المسح العنقودي متعدد المؤشرات: الدورة الثالثة ٢٠٠٩**، إدارة الإحصاء المركزي واليونيسيف، لبنان، ٢٠١١.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **المؤشر العربي ٢٠١٥– التقرير الكامل**، بيروت، ٢٠١٦. يمكن استرجاع تقرير المؤشر العربي ٢٠١٥ على الرابط التالي:
http://www.dohainstitute.org/release/7a3ec170-23c7-430b-9c7d-306ad03b4a15

بالإنكليزية

Abul-Husn, R., "Reports from Newspapers", *Al–Raida*, Vol. 11. No. 65-66. 1994.

Abu Melhem, E., "Are Battered Women Hospitalized", *Al–Raida*, Vol. 11. No. 65-66. 1994.

Ainsworth, Peter B., **Psychology and Crime**: **Myths and Reality**, Longman Criminality Series, Essex – England, 2000.

Badcock, R.J., "Development and Clinical Issues in Relation to Offending in the Individual", in Jackson, J. L. and Bekerian, D. A. (eds.), **Offender Profiling**: **Theory، Research and Practice**, Wiley series in the Psychology of Crime, Chichester- London, 1997.

Daly, Kathleen, **Gender، Crime، and Punishment**, Yale University Press, New Haven and London, 1994.

Dobash, R. E., Dobash, R. P., Cavanagh, K., Lewis, R., **Changing Violent Men**, Sage Publications for VAW, London and New Delhi, 2000.

Dutton, D. G., **The Abusive Personality**: **Violence and Control in Intimate relationship**, The Guilford press, N.Y. and London, 2007.

Fawcett, B., Featherstone, G., Hearn J., Toft, C., (eds.), **Violence and Gender Relations**: **Theories and Interventions**, Sage Pub., London, Thousand Oaks and New Delhi, 1996.

Flick, U., **An Introduction to Qualitative Research**, Sage Publications, London and New Delhi, 1999 (3d edition).

Ghanim, D., **Gender and Violence in the Middle East**, Praeger Pub., USA, 2009.

Given, L., (ed.), **The Sage Encyclopedia of Qualitative Research Methods**, Sage Publications inc., Australia, 2008.

Giglieri, M. P., **The Dark Side of Man**: **Tracing the Origin of Male Violence**، Helix Books, Cornelia (USA), 1999.

Harway, M. and O'Neil, J., **What Causes Men's Violence Against Women**, Sage

Pub., Thousand Oaks, London and New Delhi, 1999.

Hearn, J., **The Violences of Men**: **How Men Talk about and How Agencies Respond to Men's Violence to Women**, Sage Publications, Thousand Oaks, London and New Delhi, 1998.

Hollway, Wendy, and Tony Jefferson, **Doing Qualitative Research Differently**: **a psychosocial approach**, Sage pub., L.A., London, New Delhi, 2013.

Jukes, Adam Edward, **Men Who Batter Women**, Routledge, London and New York, 1999.

Kuyers, J. A., **Man's Will to Hurt**: **Investigating the Causes and Varieties of his Violence**, Fernwood Pub., Halifax, 1992.

Kanaan, J. E., **Criminology at the Crossroads**: **Feminist Readings in Crime and Justic**e, Oxford University press, Oxford and N.Y., 1998.

Kilmartin, C. and Allison, J., **Men's Violence Against Women**: **Theory، Research and Activism**, Lawrence Elbaum Associates Pub., London, 2007.

Lachkar, Joan, **The Many Faces of Abuse**: **Treating the Emotional Abuse of High–Functioning Women**, Rowan and Littlefield Pub. Inc, Oxford (UK), 2004.

Lowenstein, L. F., **Criminal Behavior**: **a retrospective**, Barry Rose Law Publishers, Chichester, England, 1998.

Majdalani, M., "Time, a Gift of Love", *Al–Raida*, Vol. 11. No. 65-66. 1994.

Messerschmidt, James W., **Masculinities and Crime**: **Critique and Reconceptualization of Theory**, Rawman and littlefield pub inc., USA, 1993.

Moghaizel, Fadi, "Crimes of Honor Crimes of Horror, *Al– Raida*, Vol. 17. 2000.

Naffine, N., **Gender، Crime and Feminism**, Yale University Press, New Haven and London, 1994.

Ptacek, J., in Kersti Yllo and Michele Bograd, **Feminist Perspective on Wife Abuse**, A sage focus edition, London and New Delhi, 1988.

Radzinowicz, Leon, **Ideology and Crime**, Colombia University press, N.Y., 1966.

Risman, B. J., (ed.), **Families as they Really Are**, W.W. Norton and co., N.Y. and London, 2010.

Stewart, A., "Can Police Prevent Domestic Violence", in Farrington, D. P., Hollin, C. R., McMurran, M., (eds.), **Sex and Violence**: **the Psychology of Crime and Risk Assessment**, Routledge, London and N.Y., 2001.

Samantha Wehbi, "Perceptions of Rape: Insights from Women in Beirut", *Al–Raida*, Vol. 17. No. 89. 2000.

Wertz, F.J., Charmaz, K., Josselson, R., Anderson, R., MacSpadden, E., **Five Ways of Doing Qualitative Analysis**, The Guilford Press, N.Y. and London, 2011.

Louise Wetheridge and Jinan Usta, **Review of Gender– Based Violence research in Lebanon**, UNFPA, Beirut, 2010. @

http://www.unfpa.org.lb/Documents/4-Review-of-GBV-Research-in-Lebanon.aspx

الملحق رقم ١

النصّ/الكلام الذي باشرنا فيه المقابلة الأولى مع المبحوث (باللغة المحكية)

أنا فلانة. أنا باحثة في العلوم الاجتماعية. حالياً عم نفّذ بحث مع منظمة "أبعاد". موضوع البحث مهتم برواية الرجال المتهمين بممارسة العنف على زوجاتهم أو للمشكلة الأسرية اللي هني واقعين فيها.

ليش عم نقوم بهيدا البحث؟ لأننا – من كام سنة – صار في دراسات لا بأس بعددها عم تدرس أحوال النساء اللي عم يتعرضوا لعنف من أسرهن. يعني، صرنا نعرف وجهة نظر النساء بدرجة معقولة. نحنا هلق بحاجة نعرف وجهة نظر الرجال عن الموضوع – يعني روايتهم هم عن العنف اللي وصّلهم ليمتثلو أمام القضاء/ خلاهم يستشيرو معالجة نفسية (بحسب الحالة). لما منسمع رواية الرجال عن العنف في الأسرة بيصير عندنا صورة واضحة أكثر عن شو بيصير بين الزوجين. يعني نحنا بحاجة إنو نعطي الكلام للرجال لتصير الصورة مكتملة أكثر. عشان هيك عم نقابل رجال للكلام بالموضوع.

منشكرك على قبولك الكلام معنا.

قبل ما نبلّش اسمحلي وضّح قاعدتين أنا – كباحثة اجتماعية – ألتزم فيهم أخلاقياً:

١– المقابلة سرية. ما حدا بيطّلع على التسجيل ولا على التفريغ إلا الباحثة والمحامية. التسجيل يُتلف بعد التفريغ. الأسماء تبقى مُغفلة ونستخدم أسماء بديلة. إحداثيات المبحوث، مهنته، انتماءاته الحزبية، تبقى عامة (لا تذكر، مثلاً، البلدة التي ينتمي إليها – فقط المحافظة).

٢- أنا – كباحثة – حيادية تماماً. أنا هون ما باخد موقف منك، ولا من سلوكك ولا من آرائك. أنا لا موافقة ولا معارضة لكل ما بتقولو. أنا لا موافقة ولا معارضة لموقف القضاء منك. أنا بس بستمع إلك/ أو بسألك حتى إفهم منك، مش حتى أحكم على اللي عم تقولو.

بقدّر سجّل مقابلتنا... نوعدك إننا راح نتلفها بعد تفريغها.
أخيراً: بتحب تسألني شي سؤال؟...

الجملة الافتتاحية: بركي بتخبرنا شو صار معك... ليش عندك ملفّ عند القضاء/ ليش عم تحضر جلسات تأهيل/ ليش عم تشوف المعالج النفسي (بحسب الحالة)؟

الملحق رقم ٢

استمارة بالأسئلة المطروحة في المقابلة الثانية

بطاقة شخصية

	المبحوث	الزوجة
الجنسية		
العمر		
سنّ الزواج		
المذهب الذي ولد فيه		
القضاء/المحافظة التي ولد فيها		
المدن/القرى التي عاش/نشأ فيها		
مكان السكن الحالي		
عدد سنوات الدراسة/الشهادة المحصّلة		
المدرسة/الجامعة		
المهنة الحالية / المهنة السابقة		
الوضع القانوني		
الوضع الصحي		
إدمان (كحول/مخدرات/عقاقير)		

	المبحوث	الزوجة
ممارسة الشعائر الدينية **صلاة، صوم، ارتياد أماكن العبادة، حج إلخ**		
ممارسة الواجبات الاجتماعية **تعزية، تهنئة، زيارة الأهل، دعوة الأصدقاء إلخ**		
الممارسات الثقافية **تلفزيون، سينما، مسرح، حفلات موسيقية، سبكت التواصل الاجتماعية، سفر**		

١- صفات الزوجة: _____

٢- صفات الزوجة المأمولة (انتظاراته وتوقعاته):

_____

٣- ظروف زواجه:

٤- تصوراته للزواج

_____

٥- مصادر الرضى عن زواجه:

٦- مصادر الإزعاج _____

٧- هل يتخيّل حياته بدون زوجته _____ **أسرته؟** _____

ثالثاً: العنف

١- مثيرات العنف

- **ما الذي يطلق العنف لديه**

_____

٢- ما هي مواضيع الخلاف المستمرة بينه وبين زوجته

العنف: وسائله وأشكاله

_____

رد فعل / مشاعر الزوجة _____

سلوك / مشاعر المبحوث قبل العنف _____

سلوك/مشاعر المبحوث بعد العنف _____

الشهود عليه (من هم؟) _____

ما هي النتيجة التي يتوخاها من العنف؟ _____

ما هو التبرير الذي يقدمه لزوجته لعنفه؟ _____

هل يشعر أنه مسؤول عن العنف؟ _____

ما هو، برأيه، أثر العنف على زوجته؟ _____

ما هي رواية زوجته عن العنف؟ _____

هل يحاول أن يكبح نفسه _____

هل يمارس العنف على أحد غير زوجته؟ إذا نعم حدِّد _____

رابعاً: الاتجاهات نحو المرأة

١- ما هو موقفه من الرجال الذين يعنفون زوجاتهم

_____

٢- هل يرى أن العنف ضد النساء تكاثر أم قل في الفترة الأخيرة؟ لماذا برأيه؟ _____

٣- هل من واجبات الزوج تأديب زوجته؟ لماذا؟ _____

٤- اذكر الواجبات الأهم للزوج _____

للزوجة _____

٥- اذكر الحقوق الأهم للزوج _____

للزوجة _____

كيف توصّل إلى تحديدها (الدين، العُرف، الملاحظة...)؟ _____

٦- ما رأيه بتطوّر المرأة المعاصرة؟ _____

٧- ما رأيه في تدخّل الدولة في مجريات الحياة الأسرية (القانون ٢٠١٤/٢٩٣)؟

_____

٨- ما رأيه بالحركة النسائية المعاصرة (الجمعيات النسائية التي تدافع عن حقوق المرأة)؟

٩- ما رأيه بالإعلام الذي يبث برامج عن العنف الأسري؟ (مع أو ضد – أمثلة)

خامساً: في سبيل التغيير

١- هل يتخيّل سيناريو مختلفاً لحياته؟ إذا نعم ما هو؟ إذا لا لماذا؟

٢- ما هي، برأيه، العوامل التي تجعل العلاقة بين الزوج وزوجته خالية من العنف؟

سادساً: تقييم المقابلة

- أسباب قبوله أن يكون موضوعاً للمقابلة / مبحوثاً؟

- ما كانت توقعاته؟ _____
- هل يفضل الكلام / المقابلة مع رجل. لماذا؟ _____
- المشاعر التي يطلقها تذكر الموضوع / الكلام عنه: راحة/انزعاج/أسى/ندم /لا شيء